جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الأمن الطاقوي في العلاقات الأوربية الجزائرية: سياسات الشراكة حول الطاقات المتجددة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د
تخصص: دراسات إقليمية في العلاقات الدولية

إعداد الطالبة:
نجود بن فليس

إشراف الأستاذة:
أ.د/ سهام حروري

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
فوزي نور الدين	أستاذ	جامعة بسكرة	رئيسا
سهام حروري	أستاذ	جامعة بسكرة	مشرفًا ومقررًا
هشام عبد الكريم	أستاذ	جامعة باتنة 1	مناقشا
أمين البار	أستاذ	جامعة تبسة	مناقشا
بلال قريب	استاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	مناقشا

2024/2023

إهـــــــداء

إلى العظيمة التي أنجبتني ورعتني وفقدت صحتها وشبابها ليظهر شبابي.....أمي.

إلى الصامد المضحي الذي ظهرت عليه ملامح الشيب والإعياء في سبيل نجاحي...أبي.

إلى من وقف سندا إلى جانبي من أجل إتمام هذا العمل وساهم في جعلي أسير نحو الأمام .... زوجي الحبيب .

إلى من وقف إلى جانبي طيلة مشواري الدراسي أخي مصطفى أشكره امتنانا.

الى اخوتي واخواتي ....إلى أهل زوجي على دعمهم وتحفيزهم المستمر، إلى أساتذتي الذين درسوني علما وخلقا ونصيحة ودعما من مرحلة الابتدائي إلى مراحل التعليم العالي لولاكم لما صرنا ولولاكم لن نكون.....

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي

نجود

شكر وتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لي لانجاز هذا العمل بالرغم من الظروف والمعطيات المستعصية راجية منه أن يتقبله مني قبولا حسنا ويجعله نفعا للجميع.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان لأستاذتي ومرشدتي الأستاذة الفاضلة **«حروري سهام"** التي كانت داعما لي خلال هاته المرحلة التي عرفت فيها انتكاسات صحية تعاملت فيها معي بغاية اللطف والتفهم لظروفي، وكانت لي نعم الاستاذ ونعم الناصح، إلى جانب نصائحها العلمية والمنهجية التي سعت إلى تصويب العمل واتقانه.. لك مني كل الشكر والاحترام.

وأشكر أيضا أعضاء لجنة المناقشة.. كل باسمه لقبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع وتصويبه.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذتي الذين درسوني من مرحلة الابتدائي إلى مرحلة التعليم العالي...حيث بقيت نصائحهم وجهودهم وكفاحهم محفورا في شخصيتي..فلكم مني جميعا كل الامتنان والاحترام وإن لم يتسع المقام لذكر الأسماء ولكنكم محفورون في ذاكرتي وقلبي.

وأشكر أيضا أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة بسكرة على ما قدموه لنا من علم ومعرفة، وتكوين ونصائح دائمة وتشجيع من أجل اتمام دراساتنا.

وفي الاخير أتوجه بالشكر لكل من ساندني في اعداد هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة.

مقدمـــــة

يحتل الأمن الطاقوي مكانة هامة في قمة هرم النقاشات النظرية والأكاديمية جعلت منه مفهوما جدليا يتعرض لعملية تكوين مستمر ضمن فضاء الدراسات الأمنية والإستراتجية، نابعة أساسا من الخلفية العملية للمفهوم في سياسات الوحدات في النسق الدولي، في ظل تعدد الرؤى والتوجهات وشتات المعطيات الداخلية بين كل وحدة وأخرى، وطبيعة نظامها الاقتصادي الذي يتراوح بين الإفراط في التوريد أو الاستقبال، كما أن المتغيرات المستجدة في بيئة النظام الدولي نقلت المفهوم من طابعه الكلاسيكي القائم على أمن المعروض إلى طابع أكثر شمولية ومرونة، وتعاظمت القيمة الجوهرية للموارد نحو منحنيات تصاعدية كعوامل هدنة أو نزاع، وإن تغيرت طرق تحصيلها بين طابع تصادمي في السابق وبين طابع أقل نزوعا للحرب في مقابل تقديم تنازلات أو تسويات غير صفرية، أو العمل في إطار تعاوني يحقق منافع جماعية حاليا، إلا أنها مستمرة في حفظ مكانتها في الاستراتجيات الأمنية كما أنها أصبحت مرتبطة بالأمن الاقتصادي والقومي للدول.

بناء على الأهمية المتزايدة التي تشكلها الموارد في ترتيب العديد من الخيارات، والاتجاه نحو قرارات معينة تحت تأثير جيوساسية الطاقة أصبح لزوما على الدول الأكثر طلبا وإلحاحا عليها تعزيز علاقات أعمق مع الدول الموردة. وفي هذا السياق اتجهت العديد من الكيانات الصناعية الكبرى لتقوية أواصر التعاون مع وحدات تنتمي لفضاءات جيوبولتكية وجيواستراتجية مميزة كالفضاء المتوسطي؛ الذي يجمع الكثير من المزايا والمواصفات المنفردة التي جعلت منه منطقة جذب عالمي على مر التاريخ وموضع تنافس دائم بين القوى الكبرى ونشوء العديد من الصراعات الجيوبولتيكية ضمنه أو حوله، بين الأطراف المكونة له أو الفواعل الخارجيين، مما أنتج تركيبة معقدة من العلاقات تتراوح بين التقارب أحيانا والتباعد أحيانا أخرى وفقا لما تقتضيه المصالح الوطنية ومثال ذلك العلاقات الأوروبية الجزائرية.

أهمية الموضوع:

تعد الجزائر أحد الدول المتوسطية التي تمتلك رصيدا هاما من الإمكانات غير المحدودة من الموارد سواء ذات المصدر التقليدي كالنفط والغاز، أو ما تتوفر عليها المساحات الصحراوية من طاقة تشميس ذات معايير جودة عالية جدا، إلى جانب مخزنات طاقة واحتياطات مكتشفة أو غير مكتشفة، والموقع الجيواستراتجي الفريد الذي شكل ميزة له وللدول المجاورة سواء ضمن محيطه الإقليمي أو

دول الضفة الشمالية، في نقل السلع والمنتجات بسهولة وموارد الطاقة خاصة عبر الأنابيب المخصصة لها. وتبعا لهاته الإمكانات سعى الاتحاد الأوروبي الذي يعرف تزايدا مستمرا في نسب الاستهلاك السنوي من الطاقة إلى توفيرها من خلال بناء نسق علاقات مترابط مع الدول الغنية بمواردها كالجزائر التي جمعته معها علاقات طويلة الأمد، ليست وليدة الأوضاع الراهنة للطرفين وإنما تعود إلى مرحلية سابقة كانت محكومة بمصالح متنوعة، ليحتل المتغير الطاقوي أحد أهم تلك المصالح والذي بنيت عليه العلاقات لتتحول إلى محطة أكثر نضجا وعمقا وهي مرحلة الشراكة الأوروجزائرية.

لقد شكلت مرحلة الشراكة الأوروجزائرية محطة مهمة جدا للطرفين في علاقتهما، ورهانا لتحسين مستويات النماء الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، وكذا فرصة لرفع درجات التعاون والتبادل التجاري كما وضعت إطارا لتنسيق السياسات المشتركة في سبيل تحقيق أهداف وغايات مسطرة ضمن اتفاقيات الشراكة ليشكل الأمن الطاقوي أحد أهم تلك المساعي والبناء الأكثر تركيزا بالنسبة للطرفين بالرغم من التباين الصارخ على مختلف الأصعدة والمستويات، إلا أن المعطيات الاقتصادية والرهانات الأمنية ومتغير "إحداث التنمية الاقتصادية"، كلها عوامل دافعة لتشكيل نسق علاقات تراكمي لمواجهة التهديدات التي تفرضها متغيرات المرحلة الراهنة، خاصة تلك المرتبطة بدور الطاقة وتأثيرها على نمط العلاقات وتوجهاتها وبالتركيز على العوامل التشاركية وتفادي عوامل التمايز والتناقض على مستوى أجندات السياسات الطاقوية، وذلك من أجل تحقيق الهدف المشترك والتحدي الأبرز عالميا وهو الأمن الطاقوي.

بناء على ما سبق، تتجلى أهمية الموضوع العلمية في كونه أحد أهم المواضيع في الأجندة الدولية سواء في الماضي أو الحاضر وموضوعا من أكثر المواضيع اثارة للجدل والنقاش والخلاف بين الفاعلين على اختلافهم في بيئة النظام الدولي، وهو موضوع "الأمن الطاقوي" والذي تم ادراجه من خلال العلاقات الأوروبية الجزائرية وبالتركيز على نوع جديد من المصادر الطاقوية وأكثرها أمانا وتحقيقا للاستدامة وحفظا للنظام الايكولولوجي، حيث تساعد الدراسة في فهم البعد الطاقوي للعلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وكيفية تفعيل معالم الانتقال الطاقوي والانطلاقة الخضراء من خلال نسق العلاقات، وقراءة النقائص والعوائق التي تحول دون تحقيق الفعالية الطاقوية. أما الأهمية العملية للموضوع تكمن فيما يمكن أن تقدمه من حلول لكل من الجزائر والاتحاد الأوروبي للخروج من حالة التبعية لقطاع الطاقات الأحفورية وما خلفه من نتائج خطيرة على الاقتصاد والبيئة.

أهداف الدراسة:

يمكن إجمال الأهداف التي جاءت الدراسة من أجلها فيما يلي:

- منح رؤية دقيقة وتصور واضح لأمن الطاقة العالمي، والدور الذي تلعبه الموارد في تحديد اتجاهات الوحدات في النسق الدولي، وفي طبيعة القرارات المتخذة ذات التأثير العابر للحدود، والكيفيات التي تتم بها صياغة السياسات الطاقوية والعوامل المتحكمة بها.
- محاولة تقديم مقاربة توضيحية لأمن الطاقة في علاقات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي، من أجل الوصول إلى الكيفية التي يجب بها إدارة العلاقات مستقبلا في قطاع الطاقة لبلوغ أقصى المنافع والمزايا بين الطرفين وتحقيق معالم النماء والتطور الاقتصادي.
- الرغبة في الوصول إلى نتائج أكثر امبريقية يتم الأخذ بها لتطوير قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر بصفة خاصة، وتعزيز سبل الاستثمار الأجنبي من خلال التعرف على العوائق التي تحول دون تحقيق المساعي الوطنية في سياقه، والطرق التي يمكن بها السير قدما نحو تطوير سياسات شراكة فعالة مع الاتحاد الأوروبي من أجل تطوير مجال الطاقات المتجددة على اعتبار أنه قطاعا مستحدثا تحتاج فيه إلى خبرة وكفاءة الطرف الأوربي في القطاع في سبيل الاستفادة منها.

أسباب اختيار الموضوع:

تتنوع أسباب اختيار الموضوع بين الأسباب الذاتية والأسباب الموضوعية:

الأسباب الذاتية:

ترتبط الأسباب الذاتية في اختيار موضوع الدراسة أساسا بـــ:

- الرغبة الملحة في تنمية المدركات العلمية حول موضوع "الأمن الطاقوي" وما تشكله الموارد الطاقوية من تأثيرات في توجيه السياسات والقرارات في العلاقات بين الفواعل الدولية.

- اختيار العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي نظرا لتنامي الاهتمامات العلمية بالعلاقة بين الطرفين ومسارها في القطاع الطاقوي، لما يلعبه من دور في توجيه الاقتصاديات والتأثير على الجوانب الأخرى.

الأسباب الموضوعية:

تتمثل الأسباب الموضوعية فيما يلي:

-دراسة "الأمن الطاقوي في العلاقات الأوروجزائرية" يندرج ضمن الدراسات الأمنية وكذا الاقليمية والذي يلعب دورا كبيرا في التأثير على مخرجات السياسات، وكذا تحديد مستويات التنمية والتقدم الاقتصادي، وتحقيق الاستدامة عندما يتعلق الأمر بالطاقات المتجددة.

-محاولة الاقتراب من نسق العلاقات الأوروجزائرية في قطاع الطاقة وتفسيرها يشكل مدخلا مهما لفهم استراتجيتها لتحقيق الأهداف المرجوة والسياسات المستقبلية لتطويره.

الدراسات السابقة:

في سياق مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، تم الاطلاع على العديد من الدراسات الأكاديمية التي تناولت الموضوع على اعتبار أنه موضوعا مثيرا للاهتمام ومتعدد الأبعاد، وقد تم الاستناد إلى الدراسات التالية:

أولا: دراسة للمؤلف "**العربي العربي**" تحت عنوان " أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية-الأوروبية (1956-2013) وهو كتاب صدر سنة 2021 في طبعته الأولى، من طرف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وقد جاءت الدراسة في ثلاثة فصول أساسية تناولت الأهمية التي يشكلها النفط والغاز في العلاقات التي تربط الجزائر بدول الاتحاد الأوروبي، والدور الذي تلعبه الموارد في تحديد طبيعة التفاعلات بين الطرفين وما يمكن أن تشكله مستقبلا من مخرجات في السياسات الطاقوية.

وقد ركز المؤلف على الشق التاريخي لنشأة العلاقات وتطورها بالتركيز على الاستعمار الفرنسي وفترة ما بعد الاستقلال وهو ما حدده ضمن الحدود الزمانية لموضوع دراسته، وخلص إلى فشل الشراكة دون أن يوضح الأسباب الحقيقة وراء فشل هذا المشروع والتحديات والرهانات المستقبلية التي تواجه الطرفين في سبيل تطوير علاقتهما.

ثانيا: مقال من تأليف **محمد سي البشير Mohamed Si Bachir**بعنوان الاقتصاد الجزائري واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: مقدمة تقييمية للسياسة العامة من خلال أداء المفاوضات الجزائرية للمصادقة على الاتفاقية The Algerian economy and the association agreement with the European Union: an evaluative introduction to public policythrough the

Algerian negotiation performance to ratify the agreementوقد عالج إشكالية هذه الدراسة المتعلقة بتوقيع اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر سنة 2005، المتمحورة حول: **مدى احترام سياقات التفاوض؟ والتداعيات التي نتجت عن توقيع الاتفاقية والمكاسب والخسائر المحتملة للجزائر في حال تم التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؟**

وذلك من خلال ثلاثة محاور؛تناول المحور الأول العلاقات الجزائرية الأوروبية: السياق التاريخي دراسة وتقييم: والذي كان عبارة عن تتبع المسار التاريخي للعلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، في حين تناول المحور الثاني الاقتصاد الجزائري: تحديد نقاط القوة والضعف، وطرح فيه الباحث تساؤلات عما إذا كان الاقتصاد الجزائري متنوعا، ومدى كونه جاذب للاستثمار ليصل إلى نتيجة مفادها الاعتماد المفرط للجزائر على الموارد النفطية. أما المحور الثالث: سياق الشراكة التي يقترحها الاتحاد الأوروبي: المحتوى؛ تناول فيه محتوى اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، وقراءة لها أكد فيها على عدم قدرة الجزائر على تحمل تبعات اتفاقية الشراكة بين الطرفين وعدم قدرتها على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بالرغم من أن انضمامه لهاته الشراكة كان من أجل تحقيق عضويتها، وتحقيق معالم التنمية.

بناء على الدراسات السابقة، جاءت هذه الدراسة التي تهدف إلى توسيع الحدود الزمانية للموضوع وأخذت الشراكة بين الطرفين بنوع من التحليل المعمق والموسع.

اشكالية الدراسة:

على اعتبار أن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر قد ركزت على العديد من القضايا والأبعاد المتباينة بما في ذلك البعد الطاقوي الذي أثر كثيرا في نسق العلاقات وتكوينها واستمراريتها بالرغم من وجود عوامل اقصاء العلاقات، ولكن أهمية المتغير الطاقوي عززت مساعي الاستمرارية والعمل على انضاجها سواء ضمن مقاربة الطاقات الأحفورية أو الطاقات البديلة لمرحلة أكثر عمقا، ولذلك جاءت الدراسة للبحث في تأثير هذا المتغير على نسق العلاقات بين الطرفين، وعلى هذا الأساس كانت إشكالية الدراسة كالتالي:

إلى أي مدى تمكنت العلاقات الأوروبية الجزائرية من تحقيق الأمن الطاقوي من خلال سياسات الشراكة ضمن مقاربة الطاقات المتجددة؟

تتفرع عن الإشكالية مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تمكنت العلاقات الأوروبية الجزائرية تحقيق النتائج المرجوة من الشراكة في قطاع الطاقات المتجددة والمدرجة ضمن الاتفاقيات؟
- ماهي الكيفيات التي اعتمدها طرفي الشراكة الأوروجزائرية من أجل تجاوز العقبات التي تحول دون تحقيق مقاربة الانتقال الطاقوي والفعالية الطاقوية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تبني فرضيتين أساسيتين:

- تحقيق الأمن الطاقوي ضمن سياسات الشراكة الأوروبية الجزائرية مرهون بعقد اتفاقيات تشجع الاستثمار في القطاع الطاقوي في شقه المتجدد.
- الأمن الطاقوي ومعالم الاستدامة والفعالية الطاقوية ترتبط بمدى فعالية المقاربة الأوروجزائرية الطاقوية

منهجية الدراسة:

لقد استدعت الضرورة المنهجية لموضوع الدراسة اعتماد مقاربة تحمل العديد من المناهج، نظرا لتشعب الموضوع وتعدد المتغيرات المتحكمة به، وكذا استحالة مقاربة أي موضوع من خلال منهج واحد لأن ذلك سيخلق قصورا في التحليل.

- المنهج الوصفي:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال وصف نسق العلاقات الأوروجزائرية، وطبيعة كل مرحلة مرت بها هاته العلاقات وصولا الى الشراكة، إلى جانب وصف البرامج والمشاريع المعتمدة بين الطرفين في إطار هاته الشراكة والخصائص التي ميزت العلاقات.

-مدخل التحليل الجيبولتيكي:

تمت الاستعانة بمدخل التحليل الجيوبوليتيكي لتحليل طبيعة العلاقات الأوربية الجزائرية من خلال تأثير العوامل الجغرافية كدور الموقع والموارد في تحديد نسق العلاقات بين الطرفين وكذا التعرف على ما يمكن أن تلعبه هاته الموارد وطرق نقلها (ممرات/سلاسل توريد) من دور في توجيه

العلاقات سواء نحو التعاون أو التنازع حولها، وكذلك لدراسة تأثير الجغرافيا على القرارات السياسية سواء على مستوى العلاقات الدولية أو الاقليمية، حيث لعب موقع الجزائر كمورد رئيس للاتحاد الأوروبي دورا كبيرا في جعله محل جذب وتوريد أجنبي.

ج- أداة الاحصاء:

يظهر استخدام أداة الإحصاء من خلال جمع البيانات الرقمية المتعلقة بالاستهلاك الطاقوي العالمي والاحتياطات الطاقوية التي تحوز عليها الجزائر، وكذا حجم المبادلات الطاقوية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والواردات السنوية التي ترسلها الجزائر إلى الاتحاد، وقد تمت ترجمة هاته البيانات إلى رسوم بيانية ودوائر نسبية وذلك نظرا للطبيعة الاقتصادية للموضوع.

حدود الدراسة:

تغطي الدراسة المجال المكاني المتمثل في منطقة البحر الأبيض المتوسط عموما على اعتبار الطرفين اللذين أخذتهما الدراسة بالتحليل يقعان على ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية مع التركيز على الطرف الأوربي والطرف الجزائري بشكل خاص، أما المجال الزمني فهو يركز على الفترة الممتدة من سنة 2006 الانطلاقة الأولية للشراكة الطاقوية الأوروجزائرية إلى غاية الوقت الحالي.

تقسيم الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، تم الاعتماد على خطة تتضمن مقدمة وثلاثة فصول أساسية تحتوي بدورها على مجموعة مباحث ومطالب، إلى جانب الخاتمة.

الفصل الأول: خصص للإطار النظري للدراسة كمدخل لفهم الموضوع؛ حيث كان بمثابة تمهيد وطرح تفسيري للدراسة تحت عنوان " **الأمن الطاقوي في العلاقات الدولية**" مقدما إطارا مفاهيميا شاملا للأمن الطاقوي، الوضع الطاقوي العالمي والميكانيزمات المتحكمة به، والنظريات التي وظفت في سبيل فهم هذا الواقع وتحليله.

الفصل الثاني: جاء ليلخص واقع الأمن الطاقوي في العلاقات الأوروبية الجزائرية، تحت عنوان **وزن المحدد الطاقوي في مسار العلاقات الأوروبية الجزائرية**، مشيرا إلى السياق والمسار الذي عرفه نهج العلاقات الطاقوي، إلى جانب العوامل التي تحكمت بهذا المسار من أهمية جيوبولتكية واقتصادية

للجزائر كمورد طاقة ضمن العلاقة، وصولا إلى تشخيص معالم مقاربة بديلة تحقق الأمن الطاقوي ضمن مفهوم "الانتقال الطاقوي".

الفصل الثالث: تحت عنوان " **المبادرات الطاقوية في العلاقات الأوروبية الجزائرية** " والذي كان بمثابة فصل تقييمي لمسار علاقات عرفت مراحل متباينة، مركزا على اتفاقيات الشراكة في القطاع الطاقوي، وأخذ محتواها بنوع من التحليل والنقد، إلى جانب التعرف على الأسباب والعوامل التي كانت وراء صعوبة بلوغ الأهداف المدرجة ضمنها، ومدى تأثير جيوسياسية الطاقة التقليدية على عملية التحول الطاقوي سواء بالنسبة للجزائر أو الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الخلل في بنية النظام الاقتصادي داخليا وهشاشة منظومة الطاقة.

صعوبات الدراسة:

يواجه أي عمل علمي صعوبات تعترض الباحث أثناء إعداده، وقد واجهت هذا العمل جملة من العوائق المرتبطة بطبيعة الموضوع والمتغيرات المتحكمة به، تمثلت فيما يلي:

* صعوبة ضبط متغير الأمن الطاقوي ضمن العلاقات الأوروبية الجزائرية، نظرا لتعقيد المفهوم في حد ذاته وديناميكيته، إلى جانب اختلاف منطق الفهوم لدى الطرفين والسياق العملي له ضمن النظام الطاقوي لكل طرف.

*حداثة الموضوع نسبيا، فبالرغم من وجود دراسات تناولت موضوع الأمن الطاقوي في العلاقات الأوروبية الجزائرية بالدراسة والتحليل ومحاولة فهم الأبعاد المتحكمة به، إلا أنها لم تركز على مجال "الطاقات المتجددة" ضمن هاته العلاقات، ونتيجة لذلك عرفت الدراسة شحا في المصادر والمراجع التي تتناول الموضوع بكل زواياه.

*السياق الابستمولوجي للموضوع انصهر ضمن مجالات تقنية بحته، أو اقتصادية قائمة على معادلات رياضية تصل إلى نتائج معينة بعيدا عن التحليل السياسي والأمني له، حيث تمت مقاربته من طرف باحثين في تخصصات تقنية واقتصادية أكثر من تناوله من خلال المتغير السياسي وإدراجه ضمن حقل "الدراسات الأمنية"، مما انعكس على الدراسة من خلال بذل جهد أكبر من أجل إخراجه من المجال التقني وتحليليه بمفاهيم التخصص وأدواته.

الفصـــل الأول:
الأمـن الطاقوي في العلاقات الدولية

كانت الطاقة ولاتزال محور الاهتمامات الدولية في نسق العلاقات بين الفواعل، ومكمنا لعوامل التعاون والصراع، نظرا لما تشكله من أهمية في تكوين قوة الاقتصادات من ضعفها مما ينعكس على فاعلية القرارات السياسية وقوتها، فمتغير الطاقة يحتل مكانة بارزة في سياسات وتوجهات الدول سواء كانت دولا موردة منتجة أو دولا مستهلكة، وهاته المكانة تجعل من تأمين موارد الطاقة ضرورة ملحة، خاصة في ظل المعطيات والمستجدات الراهنة كزيادة الطلب العالمي عليها وبالتالي تصعيد معالم التنافس الدولي والإقليمي، وبروز الخلافات الجيوسياسية والجيبولتكية المتشابكة حولها.

كتحصيل لذلك ازدادت النقاشات حول مفهوم الأمن الطاقوي في العلاقات الدولية، والمتغيرات الناتجة عنه والميكانيزمات التي تحكمه، كمفهوم معقد ومرن وعملي مرتبط بالتوجهات الدولية أكثر من كونه مفهوما نظريا بحتا. وهو ما سيتم تفصيله في هذا الفصل من خلال أربع مباحث أساسية:

- المبحث الأول: الأمن الطاقوي: مقاربة مفاهيمية نظرية.
- المبحث الثاني: جيوبولتيك أمن الطاقة في العلاقات الدولية.
- المبحث الثالث: دور المتغير الطاقوي في رسم التوازنات الدول.

المبحث الأول: الأمن الطاقوي: مقاربة مفاهيمية نظرية

إن قراءة مفهوم الأمن الطاقوي ضمن تصورات حقل الدراسات الأمنية والإستراتجية يتعرض لمسألة النقاش وإعادة البناء المستمر، انطلاقا من كونه مفهوما خلافيا ناتجا عن تفاعل عدة متغيرات في البيئة الدولية، ومسألة ذات امتداد على أبعاد الأمن الأخرى تتم مقاربتها اعتمادا على معايير ومصالح الوحدات السياسية في النسق الدولي، هذا الخلاف ليس وليد التطورات الراهنة وإنما صاحب المفهوم ضمن تطوره في الحقل.

المطلب الأول: الأمن والطاقة: السياقات المفاهيمية

إن مفهومي الأمن والطاقة مفهومان خلافيان يتعرضان لنقاشات أكاديمية واسعة، وتتغير مدلولاتهما تبعا لبعض المتغيرات التي تحكمهما، مما ينعكس على طبيعتهما ويؤدي إلى تعدد التعاريف واختلاف التوجهات الأكاديمية والمقاربات التي تسعى لضبط المفهومين.

أولا: السياق المفاهيمي للأمن

مفهوم الأمن هو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية التي تتعرض لنقاش أكاديمي نظري واسع، تبعا لتعقيده الناتج عن ارتباطه بالعديد من المتغيرات التي تؤثر على تكوينه وتغير من مدلولاته وكذا ما يخضع له من تفسيرات نظرية تتباين من حيث التأسيسات الابستمولوجية والأنطولوجية للتيارات الكبرى في الحقل.

وقد أشار العديد من الباحثين في الدراسات الأمنية إلى صعوبة ضبط تصور مفاهيمي موحد للأمن انطلاقا من تعقيده ومرونته؛ فنجد مثلا "**تيري بالزاك Thierry Balzacq**" يذهب إلى أن عملية تعريف الأمن لا تتم دون مخاطر، منطلقا في طرحه من فكرة حساسية المفهوم وحمله لدلالات مؤدلجة في حين ذهبت **هيلغا هافنتندورن Helga haftendorn** لاختلاف طريقة فهم المفهوم عندما أشارت إلى "عدم وجود فهم مشترك حول ماهية الأمن وكيفية تصوره وماهية القضايا البحثية المتعلقة به"، وأكد **جيمس دير ديريان James der derian**" أنه لا وجود لمفهوم أكثر ميتافيزيقية من الأمن في العلاقات الدولية.[1]

---

[1]– أحمد سيد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014) ص15.

وهاته الصعوبة في تعريف المفهوم جعلته مرشحا لمرتبة ما دعاه "**والتر غالي Walter gallie** بمفهوم متنازع عليه جوهريا.[1]

وقد تمت مقاربته مفاهيميا من خلال وحدة تحليل "**محورية الدولة**" خلال فترة الحرب الباردة بناء على التفسيرات الواقعية التي وضعت المفهوم ضمن تصور عسكري بحت، ونتج عن هذا التصور أن أي تهديد هو موجه لقيم الدولة الأساسية (البقاء، المصلحة الوطنية وسيادتها القومية).

وعلى حد تعبير **والتر ليبمان Walter Lippmann**" الأمة آمنة إلى الحد الذي لا تتعرض فيه إلى خطر التضحية بالقيم الأساسية"، ووفقا **لأرنولد ولفرز Arnold wolfers**"**الأمن يرتفع وينخفض بقدرة الدولة على رد الهجوم أو هزيمته**"[2].

أما **هنري كيسنجر** عرف الأمن" **بأنه تصرفات يسعى المجتمع من خلالها إلى حفظ بقائه**"[3]ويعرفه **جياكومو لوسياني Giacomo luciani** "الأمن الوطني هو القدرة على مقاومة أي عدوان خارجي"، ويعرفه كل من **فرانك تراجر Frank N.trager** و**فرانك سيموني frank.N.simonie**" **بأنه ذلك الجزء من السياسة الحكومية الذي يهدف إلى خلق الشروط الملائمة وطنيا ودوليا لحماية وتوسيع القيم الحيوية في مواجهة أعدائها الحقيقيين أو المحتملين**" وتندرج مختلف هاته التعريفات تحت مضلة الواقعيين الذين يركزون على الدولة كفاعل أساسي يتصف في سلوكه الخارجي بالعقلانية والتخطيط والإدراك في ظل بيئة فوضوية.[4]

الملاحظ أنه تم اختزال مفهوم الأمن ضمن هاته الفترة في عنصر أساسي وهو "**البقاء**" في مناخ يمتاز بالصراع حول اكتساب المزيد من عناصر القوة لمواجهة التهديدات المحتملة في بيئة نظام دولي فوضوية قائمة على معايير الشك "**المعضلة الأمنية**".

بفعل التحولات التي ميزت نهاية الحرب الباردة تم تحرير مفهوم الأمن من التصورات الواقعية ونقله إلى إطار موسع يتجاوز الترتيبات العسكرية، ويشمل أبعادا أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية

---

(1)–أحمد سيد قوجيلي، **المرجع السابق**، ص15.

(2)- mohammed ayoob, **security in the third world: the worm about to turn ?**royal institute of international affairs,vol60,no1, 2013,p41.

(3)– هشام صاغور، الأمن دراسة مفاهيمية على ضوء الاتجاهات النظرية(**مجلة القانون**، العدد07، 2016) ص233.

(4)– سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية**"**دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**"([د.ب.ن] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية) ص68.

وثقافية ومستويات جديدة ووحدات تحليل تتجاوز حدود الدولة القومية التي هيمنت لفترات زمنية طويلة.

فنجد "**روبرت ماكانمارا**" في كتابه جوهر الأمن يربط التنمية بالأمن، ويرى أن الأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان ينطوي عليه بل هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة"، وبذلك يكون **ماكانمارا** قد أضاف بعدا جديدا من أبعاد الأمن يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، وذلك دون تحييد البعد العسكري للأمن ودوره في حماية الدولة، حيث وضعه في سياق الإطار المجتمعي للأمن" وربطه بمفاهيم تنموية وتعددت بعده المساهمات التي قامت بهذا الربط.[1]

كما ركز أنصار الليبرالية الكلاسيكية والجديدة على مفهوم الأمن الجماعي وتجاوز التهديدات العسكرية، كما أن هاته التهديدات لا تستهدف الدولة فقط وإنما تشمل المجتمع الدولي ككل، يعني اتفاق عدد من الدول على الرد الجماعي على أي عدوان تقوم به إحدى الدول المشاركة في النظام الدولي كما أن منشأ مصادر التهديد عند الليبراليين ليس خارجيا فحسب بل أنها تنشأ من الداخل أيضا.

في إطار النظرة الموسعة للأمن غذت كتابات العديد من المنظرين هذا النقاش خاصة منهم **باري بوزان Barry Buzan** و**أول وايفر Ole Waever** وستيفن والت **Stephen.M.walt** وريتشارد **ايلمان Ritchard Ulman** و**جوزيف ناي Joseph S.Nye** وغيرهم.[2]

حيث يعتقد ريتشارد **ايلمان Ritchard Ulman** أن تعريف الأمن بالاعتماد على مصطلحات عسكرية يؤدي إلى خلق تصور خاطئ عن الواقع الدولي، كما أنه يحمل في طياته خطرين أساسين فتركيز أمن الدول بمنظور التهديدات العسكرية وإهمال المخاطر الأخرى سيعود عليها بالضرر.[3]

ويعتبر **بوزان** أول من أشار إلى أن الأمن لفظ متعدد المعاني موضحا أنه "**مصطلح خلافي بالأساس Essentially Contested ليس فقط بسبب اندراجه ضمن معظم مجالات الحياة اليومية والاجتماعية، ولكن بصفة خاصة لأن هذا المصطلح في حد ذاته من المرجح أن يكون ذو دلالات**

---

[1]– عمرو عبد العاطي، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2014) ص36.

[2]– سليم قسوم، **المرجع السابق الذكر**، ص73.

[3]– **المرجع نفسه**، ص 78.

إيديولوجية وأخلاقية ومعيارية"، ويرى بوزان أنه ينبغي لتعريف الأمن الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدءا بالسياق السياسي للمفهوم ومرورا بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به.[1]

عند تطبيقه في العلاقات الدولية، وتعريفه من أكثر التعاريف تداولا في الأدبيات الأمنية: "**العمل على التحرر من التهديد؛ وهو يعني قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية، فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا إلى حد معقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود**"[2] وبالتالي انطلق في تعريفه من ثلاث وحدات تحليل (الفرد، الدولة، والنظام الدولي) في إشارة لصعوبة تحديد مرجعية للأمن.

الملاحظ على التعاريف السابقة للمفهوم أنه لا يحظى بإجماع حول مدلولاته، ويخضع للتفسيرات النظرية المتباينة، إلى جانب الاختلاف حول القيم التي يمكن أن تكون معرضة للتهديد، في حين يتم حصرها في منظور ضيق يرتكز على بعض التهديدات العسكرية التي تمس بالدولة، هناك من يوسع هاته التهديدات.

ثانيا: تعريف الطاقة

يعد **توماس يونج Thomas Young** الرائد الأول لاستخدام كلمة (طاقة) عام 1830. ولكن لم يتم تثبيت التسمية حتى انتشرت ضمن الأحاديث اليومية، وتحولت إلى مصطلح شائع ومتداول، وليس من السهل إيجاد مفهوم ضابط للطاقة وإن كان يمكن وصفها بشكل عام بأنها (القدرة على أداء الشغل) ويذهب علماء الفيزياء أمثال ميشيل ويلسون في كتابه الطاقة أن إدراك الطاقة ذاتها أمر صعب خصوصا وإنها وافد جديد إلى صرح المعرفة.[3]

يعود أصل الكلمة إلى اللغة اليونانية **Energie** " والتي تشير إلى معاني القوة في حالة الحركة وتعتبر عنصر أساسيا في جميع مجالات حياة الإنسان، وقد بدأ المفهوم يظهر في سياسات الدول الكبرى الصناعية كالولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد الرهانات التي شهدتها تلك الفترة (الحرب

---

[1]–سليم قسوم، **المرجع السابق الذكر**، ص79.

[2]– **المرجع نفسه**، ص79.

[3]– عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون، **جغرافية النفط والطاقة** (العراق: منتدى اقرأ الثقافي، 1981) ص 23.

العربية الاسرائيلية، الثورة الإيرانية الإسلامية) مما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة، وأدت هاته الأحداث إلى توضيح في مفهوم أمن الطاقة لدى الدول الكبرى واتخاذ استراتجيات تمكنها من الحفاظ على الطاقة والاستحواذ عليها[1].

المطلب الثاني: مركزية الأمن الطاقوي في الدراسات الأمنية

يتعرض مفهوم الأمن الطاقوي ضمن الأجندة البحثية لحقل الدراسات الأمنية لمحاولة ضبط مفاهيمي، في ضوء غياب تعريف موحد يستخدم كمرجعية له، تبعا لتباين التصورات النظرية والامبريقية حوله، وتأثره بمتغيرات البيئة الدولية المتنوعة والارتدادات الجيوسياسية، وخضوعه لتجاذبات الفواعل في النسق الدولي، وهو ما أنتج مقاربة تعددية للمفهوم، وأكسبه طابعا خلافيا تشعبت أبعاده وتنوعت دلالاته بين ما هو سياسي، اقتصادي واستراتجي.

عند تتبع أصل مصطلح الأمن الطاقوي بطريقة مباشرة أي الجمع بين الطاقة والأمن نجد أن "**أمن الطاقة هو التدفق المستمر للطاقة**"، وهذا المفهوم كان سائدا في منتصف القرن العشرين أي أن الأمن الطاقوي كان يعني" **توفر الدول على قدر كاف من الطاقة**"[2]، إضافة إلى "**التوافر المستمر للطاقة بأشكال متنوعة وبكميات كافية،وبأسعار معقولة**"وجوهر هاته التعاريف هو التدفق المستقر للطاقة كعائد ثابت وآمن للتنمية، مع عدم وجود اتفاق حول الأسعار".[3]

لقد ركزت ابستومولوجيا الطرح التقليدي على نقاط جوهرية في مقاربتها لمفهوم أمن الطاقة تمثلت في: توافر الإمدادات وعدم انقطاعها، وأمن المعروض Security of Supply، وثبات الأسعار ومعقوليتها وملائمتها، والتي تعتبر قضية خلافية بين الدول على اعتبارها معضلة اقتصادية لا يمكن التحكم بها والاتفاق حول توحيدها بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة، نظرا لتأثرها بمعطيات السوق العالمية، وأجندات الفواعل ومسار العلاقات التجارية والاقتصادية.

ولكن مع بداية القرن الواحد والعشرون تغير هذا المفهوم الكلاسيكي وتوسع بعد ما كان يركز بدرجة أساسية على التوافر المادي للطاقة خاصة النفط، نتيجة بروز تهديدات جديدة (كهجمات 11 سبتمبر، الخلاف بين روسيا وأوكرانيا حول الغاز لسنة 2005–2006 وإعصار كاترينا سنة 2005)

---

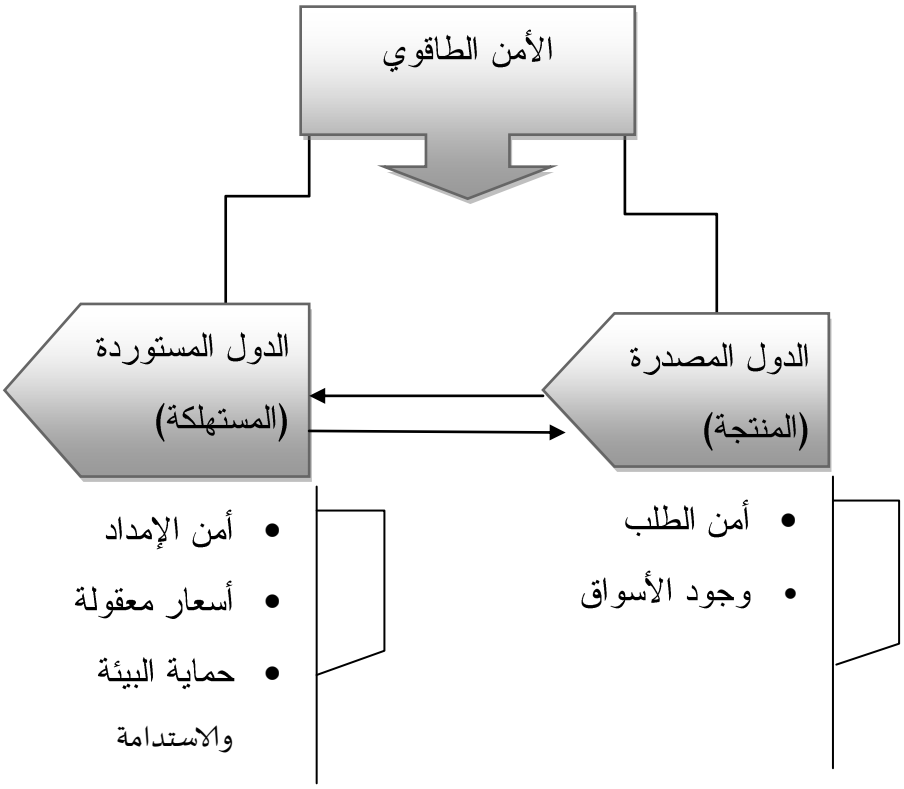
[1]– منال مزراق، جيوبولتيكا النفط ورهانات الجزائر الجيواستراتجية في ظل تحديات الطاقة المتجددة، **أطروحة دكتوراه**(جامعة الحاج لخضر باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2021)، ص ص35–37.

[2]- **energy charter secretariat**, international energy security, 2015, p10

[3]- **ibid**, p10

إضافة إلى بروز مصادر طاقة متنوعة تتجاوز معاني تدفق الطاقة المستقر، كما أن أزمات النفط عززت بشدة تطور المفهوم،[1] وأدت إلى إعادة تشكيله ضمن سياقات مفاهيمية جديدة تختلف من وحدة إلى أخرى ضمن تصنيفها إلى مستهلكة ومنتجة، وتموقعها في بيئة النظام الدولي، كما تباينت توجهات المؤسسات الدولية والاقتصادية في توصيف المفهوم. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1): الاختلاف في مفهوم الأمن الطاقوي بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Filippos Proedrou**, Rethinking Energy Security: An Inter-Paradigmatic Debate**, Policy Paper Eliamep, 2015, p7.

بناء على الشكل رقم (1)، تختلف توجهات الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة، نظرا لتباين تفسيراتها وتصوراتها حول مفهوم أمن الطاقة. حيث يقتصر مفهوم الأمن الطاقوي في أجندة الدول المستهلكة على وجود العرض الذي يلبي احتياجاتها الطاقوية خاصة وأن اقتصادها يقوم على التصنيع بالدرجة الأولى، في إطار الرغبة المتنافسة بين القوى العالمية للحصول على مصادر الطاقة، وتتفاوض مع الدول المستهلكة في سبيل الخفض الطوعي للأسعار وتوفير أجود أنواع الطاقات بأقل

[1]- kozutomoIrie,**the evolution of the energy security concept and APEX energy cooperation**, **singapore issue**,international association for energy economics, 2017, p38.

التكاليف دعما لتطوير اقتصادياتها المستندة إلى القطاع الصناعي، في حين تركز الدول المنتجة للطاقة (المصدرة) في مقاربتها لمفهوم الأمن الطاقوي على وجود الأسواق التي تصرف فيها سلعتها، والتي تقوم اقتصادياتها على الريع النفطي في أغلبها وتبني عليها أسس نمائها الاقتصادي ومشاريعها الاستثمارية.

الملاحظ، أن قراءة الطرفين لمفهوم الأمن الطاقوي بنيت على متغيرات البيئة الداخلية ومصالح كل طرف على حدة، مهملة تأثير بعض الظواهر التي تتحكم في النمط الاقتصادي وفي توجهات الفواعل في النسق الدولي كالصدمات الاقتصادية والحروب وأزمات سلاسل التوريد التي قد تحدثها بعض التهديدات والتي تتحكم بدورها بالإنتاج والاستهلاك ومسألة الأسعار، كما وأن هاته المتغيرات لا يمكن التحكم بها وتحديدها ضمن جدول اقتصادي ثابت.

ينتقد المفكرون والمحللون في أدبيات الدراسات الأمنية تعقيد هذا المفهوم فيجادل **سوفاكول وبراون** Sovacool and Browen بأن مفاهيم أمن الطاقة إما ضيقة جدا لدرجة أنها لا تخبرنا عن تحديات الطاقة الشاملة ولا ترسم لنا حدود المفهوم ومعالمه، وإما واسعة جدا لدرجة أنها تفتقر للدقة والتماسك. ويصف البعض المفهوم أنه غامض بالنظر إلى الطبيعة المتعددة الأبعاد والمتطورة لأمن الطاقة أو قضايا الطاقة بشكل عام، وبالتالي ليس من السهل إيجاد تعريف جامع ومقبول لدى كل الأطراف عالميا.[1]

بناء على هذا الانتقاد جاءت العديد من المحاولات الأكاديمية في سبيل محاولة تعريف المفهوم؛ فقد طرح العالم الغربي **ماسون ويلريش** Mason Willrich مفهوم أمن الطاقة لأول مرة في كتابه "**الطاقة والسياسة العالمية**" Energy and World politics المنشور عام 1975، وذكر أن أمن الطاقة "**هو القلق الأكثر أهمية في سياسات الطاقة الدولية، سواء بالنسبة للدول الصناعية أو النامية، كما يوجد تفاوت في التكنولوجيا ورأس المال من موارد الطاقة بين الدول**"، وأشار إلى غياب هيئة مركزية قادرة على القيام بعملية تخصيص الموارد على الصعيد الدولي، أما الدكتور **دانيال يرغن** يرى أن الخبراء في[2] أبحاث أمن الطاقة الدولية يفهمون أمن الطاقة من خلال العناصر التالية: **(قنوات**

---

(1)- energy charter secretariat, **op.cit**,p11

(2)- Xiaodi Guo, The perception of Energy security and Its Influence on Sino-Russian Relations, **Master's thesis**, faculty of landscape and society, department of international Environment and Development studies,2020,p10.

التوريد المتنوعة، قوة الانتعاش بعد الأزمات، التشغيل المستقر للسوق ككل، معلومات العرض والطلب في الوقت المناسب والصحيح).[1]

أما **تشيستر CHESTER**"يستنتج أن محاولة وضع تصور معياري هو حماقة، مع الاحتفاظ بالحكم على ما إذا كان إنشاء مفهوم مشترك لأمن الطاقة ممكنا على الإطلاق".[2]

يلخص **أرييل تشيرب وجيسيكا جيويل Ariel Cherp and Jessica Jewell** أمن الطاقة في ثلاث عناصر أساسية وهي: السيادة، القوة والمرونة, حيث يشير أمن الطاقة حسبهما إلى التهديدات التي يتعرض لها أمن الإمداد، والمخاطر الجيوسياسية المرتبطة بالاضطرابات قصيرة الأجل في توزيع النفط[3] والغاز، ولذلك يكون هنا أمن الطاقة مشكلة خاصة بالنسبة للدول المستوردة لهاته الموارد وبالتالي يتعين عليها استخدام قوتها في السعي وراء تحصيل موارد الطاقة، هذا الواقع يعني أن لأمن الطاقة عواقب جيوسياسية خطيرة قد تؤدي أحيانا إلى نزاعات مسلحة، ويتعلق أيضا أمن الطاقة بمجال سيادة الدولة، مع التركيز على التهديدات المرتبطة بالتوزيع الدولي لموارد الطاقة، وتؤثر هاته التهديدات على كل من المصدرين والمستوردين للمواد الخام، في هذا السياق فإن سعر المواد الخام له أهمية كبيرة فعائداته مهمة للدول المصدرة لأنها تحدد استقرار الأنظمة.[4]

وطرح أمن الطاقة من قبل الباحث في الشؤون الأمنية **ريتشارد أولمان Richard Ulman** مسألة إعادة تعريف الأمن إدخال الأبعاد الجديدة (الأمن الطاقوي) وميز بين نوعين من الإمدادات: (الأول عندما يصبح مصدر غير متجدد نادرا من خلال النضوب الطبيعي، والثاني عندما تفرض قيود على الإمدادات).[5]

كما يمكن تعريف مفهوم أمن الطاقة من خلال مدخلين رئيسيين حيث: يشير الأول إلى أن تحقيق أمن الطاقة يكون من خلال تأمين الإمدادات، بحيث تكون الدولة قادرة على تأمين مصادر طاقة كافية وتحقيق اكتفاء لمواطنيها مع التحرر من المخاطر التي يمكن أن ترافق توقف الإمداد، أما الثاني

---

(1)- **idem**,p10.

(2)- energy charter secretariat,**op.cit,** p11

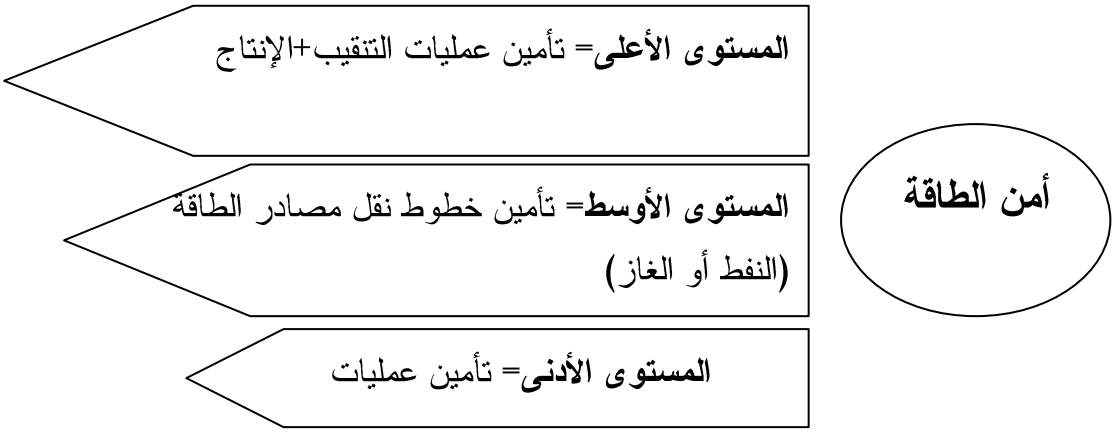
(3)- Justyna Misiagiewicz, **Energyas a research area of international security**, stosunki Miedzynarodwe international relations, 2023,p 6.

(4)- **ibidem**, p6.

(5)– لخضر نويرة، التهديدات الجيواقتصادية وتأثيرها على الأمن الطاقوي الروسي(2008–2019)،**رسالة دكتوراه**(جامعة محمد خيض بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018–2019)، ص45.

فيرى أن أمن الطاقة يكون من خلال تأمين سلسلة عرض الطاقة على ثلاث مستويات[1]، تتلخص في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): مستويات عرض الطاقة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: أحمد زكريا الباسوسي، **المرجع السابق الذكر**، ص23.

وقد تمت مقاربة المفهوم أيضا من قبل بعض المؤسسات الدولية؛ فحسب **وكالة الطاقة الدولية** أمن الطاقة" هو استقرار إمدادات النفط الخام وتأمين الأسعار"[2]،وعرفه **البنك العالمي** على أنه "ضمان الدول للطاقة بتكلفة معقولة من أجل تسهيل النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين"[3]. وذهبت **المفوضية الأوربية** إلى أن أمن الطاقة هو القدرة على ضمان الطاقة الضرورية للمستقبل، وفق الشروط المقبولة اقتصاديا وحفظها كاحتياطي استراتجي."[4]

ما يمكن ملاحظته من خلال ما سبق:

* أن مفهوم الأمن الطاقوي كأحد أبعاد الأمن الأخرى قد وجد جدلا أكاديميا واسعا، وخلافا في أرض الواقع بين مختلف الوحدات السياسية وفواعل النسق الدولي، وكذا بين المؤسسات الاقتصادية.

---

[1]– أحمد زكريا الباسوسي، تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة حوض شرق المتوسط **أطروحة دكتوراه** (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018) ص ص22–23.

[2]- Xiaodi Guo,**op.cit** ,2020, p11

[3]– عواطف مومن، الأمن الطاقوي في الجزائر: الرهانات والتحديات، (**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد3، المجلد 10، 2021)، ص124.

[4]– جميلة زيغم، **إشكالية الأمن الطاقوي في العلاقات الدولية**، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد27، 2018، ص76.

* اقترن المفهوم بالبعد الاستراتجي والاقتصادي للدول، مما جعل عملية ضبطه مفاهيميا مرهون بقراءات وتوجهات الدول المستهلكة والمنتجة للطاقة.

*لا يمكن تجريد المفهوم من إطاره الواسع الذي يشمل مختلف المخاطر الجيوسياسية والجيو–اقتصادية المختلفة التي تساهم في تكوين صيغ جديدة له.

المطلب الثالث: الأمن الطاقوي من منظور نظرية خطوط الأنابيب وجيوبوليتيك الموارد

إن الصراع الدائم في رقع جغرافية مميزة، يأخذنا إلى التفكير في أطر نظرية مغايرة في مقاربتنا لمفهوم الأمن الطاقوي العالمي حيث أصبح هذا الأخير مرهونا بمدى سلاسة ومرونة الأطراف القائمة على المناطق المتاخمة للمضايق والأنابيب، في إشارة لاستخدام العامل الجيوبولتيكي لفرض القرار السياسي، أو ممارسة ضغوط ذات مخرجات مجدية لسياساتها، ومعرضا لتهديدات أمنية ذات طبيعة معقدة تفرضها تجاذبات الفواعل سواء كانت دولاتية أوغير رسمية حول ممرات حيوية لكل فاعل بوادره، منطلقاته ومبررات فعله وبإتباع صيغ عدوانية، قائمة على الأساسات الأنطولوجية للواقعين أو السعي لحل التقاطع المصلحي من خلال التعاون ذي المخرجات النسبية التي حث عليها النيوليبراليون، ولكن تبقى الأساسات التفسيرية لمعضلة أمن الأنابيب قائمة بالأساس على مفاهيم التنافس والجيوبولتيك التي فرضتها جغرافيا هاته النقاط الحيوية .

تصف نظرية خطوط الأنابيب التأثير الذي يمكن أن تحدثه خطوط الأنابيب على أسواق الطاقة على اعتبارها عنصرا حاسما في صناعة الطاقة العالمية، وأحد أهم النواقل للموارد الطاقوية من نفط وغاز من الموردين إلى المستهلكين، وبالتالي فإن الأساس الابستمولوجي للنظرية يقوم أساسا على أن خطوط الأنابيب لها دور في توجيه أسواق الطاقة العالمية (الأسعار، العرض والطلب) وأنها الوسيلة الأكثر أمانا وكفاءة لنقل الموارد الطاقوية.[1]

فخطوط الأنابيب أصبحت متغيرا تدور حوله النقاشات في حقل العلاقات الدولية والجغرافيا السياسية، نظرا لأهميتها في نقل الموارد الطاقوية التي يقوم عليها اقتصاد الدول، وتعرضها للمخاطر المختلفة (النزاعات المسلحة، التهديدات الانفصالية والهجمات الإرهابية) يعرض الاقتصاد العالمي للانتكاسات، كما أنها تخضع لعامل التنافس الدولي حولها سواء بالنسبة للدول المصدرة للمحروقات أو

[1]– **نظرية خطوط الأنابيب**، أنظر: https://shorturl.at/bmPY7 تم تصفح الموقع يوم2024/1/1

مناطق العبور مما يؤكد من أهميتها؛ فمثلا؛بالنسبة لروسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين والاتحاد الأوروبي تعد خطوط أنابيب النفط والغاز ضمانة لتحقيق الأمن الطاقوي، وكذا توسيع النفوذ[1] السياسي والاختراق الاقتصادي، خاصة وأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان على اختلافها يتم تحصيلها بتحقيق الأمن الطاقوي سواء في قطاع الخدمات أو القطاعات الأخرى .[2]

إلى جانب ذلك؛ تشير النظرية إلى أن خطوط الأنابيب تحدث تأثيرات جيوسياسية مهمة، حيث لا تعد وسيلة للنقل فقط وإنما للنفوذ السياسي، وينطبق هذا التأثير خاصة على الدول التي تعتمد على مورد واحد لتلبية احتياجاتها من الطاقة، والتي تصبح عرضة لانقطاع الإمدادات وتقلبات الأسعار وهو ما حصل مع الاتحاد الأوروبي الذي خضع لتهديدات ومخاطر مست أمنه الطاقوي بسبب تبعيته المفرطة لمورد الغاز الروسي خاصة مع اندلاع الأزمة الأوكرانية،[3] في حين تلعب الدول التي تسيطر على هاته الأنابيب وبنيتها التحتية دورا سلطويا سياسيا على جيرانها على سبيل المثال، تشكل سيطرة روسيا على خطوط الأنابيب التي تنقل الغاز إلى أوروبا مصدراً رئيسياً للتوتر بين روسيا وجيرانها، كما يتم وضع مدفوعات العبور بين مورد الطاقة ومستهلك الطاقة ويحمل ذلك آثارًا جيوسياسية مهمة، وبالتالي بالرغم من أن خطوط الأنابيب توفر العديد من المزايا مقارنة بوسائل نقل الطاقة الأخرى كانخفاض التكاليف والقدرة الأعلى على النقل، والأثر البيئي الأقل من ناحية الضرر، إلا أنها أحيانا محتكرة سواء من قبل دول أو شركات مما قد يؤدي إلى احتكار سوق النقل، مما ينتج ارتفاعا في تكاليفه ومحدودية الوصول إلى موارد الطاقة، كما يمكن أن يمنح مالك خط الأنابيب قوة سوقية يمكنه استخدامها للتأثير على أسعار موارد الطاقة[4].

كما أن التأثيرات الجيوسياسة التي تحدثها خطوط الأنابيب حسب افتراضات النظرية تظهر أساسا في أن صناعة هاته الخطوط قد تمت من قبل اللاعبين في "**لعبة الطاقة الكبرى**" التي تخدم مصالحهم أو تعبر أراضيهم كأدوات للقوة والنفوذ وأحيانا للتوسع والغزو، مركزين على أهميتها لنقل المنتجات الإستراتجية على اعتبارها عوامل تكوين السياسات الخارجية والأمنية من عقود من الزمن(البحث عن الثروات البترولية كان سببا وراء التوسع الألماني والياباني خلال الحرب العالمية

---

[1]- **les impacts de la theorie des pipelines sur la securiteenergetique mondiale,** 17Dec 2023, https://fastercapital.com/fr/contenu/Les-impacts-de-la-theorie-des-pipelines-sur-la-securite-energetique-mondiale.html#Introduction---la-th-orie-des-pipelines-et---la-s-crit---nerg-tique-mondiale

[2]- **ibid.**

[3]- **ibid**.

[4]- **ibid**.

الثانية، أزمات الشرق الأوسط، نتائج أزمة الحظر النفطي لعام 1973، وحرب الخليج وغيرها)، كما أثارت الأزمة الناجمة عن قطع إمدادات الغاز[1]الروسي عن أوكرانيا العديد من المخاوف، مما يجعلها مصدر لا ينضب من الصراعات وسلاحا سياسيا في أيدي الدول المنتجة الكبرى.[2]

تبعا لما سبق، فإن نظرية أنابيب الطاقة تقيم طرحها على الأهمية البالغة التي تشكلها هاته الخطوط كوسيلة فعالة لنقل الطاقة. ونظرا لأهمية العامل الطاقوي في العلاقات الدولية وتأثيراته الجيوسياسية والجيواقتصادية تكون هاته الخطوط ذات تأثير على هذا العامل كتحصيل حاصل، وتعرضها لأي مخاطر أو تهديدات حتى ولو كانت مؤقتة يؤثر على الاقتصاد العالمي بأكمله من خلال انقطاع الموارد عنه.

المبحث الثاني: جيوبوليتيك أمن الطاقة في العلاقات الدولية

يخضع أمن الطاقة للعديد من التأثيرات المرتبطة بالموقع الجغرافي للوحدات السياسية، والموارد التي تلعب دورا كبيرا في توجهات الدول ومساراتها، ويطلق على هاته التأثيرات العوامل الجيوبولتيكية التي يتحول معها مفهوم أمن الطاقة وتتغير مدلولاته تبعا لتغير هاته العوامل، كما أن اكتسابها من طرف وحدة ما تمكنها من لعب دور إقليمي أو دولي فاعل.

المطلب الأول: التحول في أسواق الطاقة العالمية: إشكالات اضطراب مستويات الاستهلاك والإنتاج

إن المتغير الطاقوي متغير تابع، فالطاقة غير ثابتة بالرغم من أنها مادية ولكنها تتأثر ضمن سياقات عالمية تحكمها تغيرات متنوعة ذات طابع اقتصادي،سياسي وجيوبولتيكي، وهاته التغيرات أدت إلى تذبذب واضطراب مستويات الاستهلاك وكذا نسب الإنتاج، بالرغم من محاولات منظمة الأوبك لإيجاد معايير ضبط طاقوي، إلا أن العمل عليها لم ينجح لاعتبارات سياسية واقتصادية متباينة، فمن غير المرجح إتباع سياسة تسعير موحدة أو تحديد سقف إنتاج تلتزم به الأطراف التي تقع تحت لواء المنظمة.

أولا: التحول في مستويات استهلاك الطاقة العالمية

يرتبط الاستهلاك الطاقوي العالمي بالإطار الديموغرافي للدول أي أن زيادة السكان سنويا عبر العالم تؤدي إلى زيادة الطلب على الطاقة وبالتالي ارتفاع نسب الاستهلاك ضمن علاقة سببية، والذي

---

[1]- LoïcSimonet, **op.cit**, pp51-52.
[2]- **ibidem**.

يتباين من وحدة إلى أخرى كما يختلف داخل الإقليم الواحد، فمثلا توجد زيادة مرتفعة في الاستهلاك لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ بداية الخمسينيات إلى جانب العديد من البلدان النامية، وتشير بيانات شركة الطاقة العالمية "**بريتش بتروليوم** " أن الاستهلاك التراكمي العالمي للنفط بلغ 200 مليار برميل بين 1859و1968، وارتفع إلى 31 مليار برميل سنة 2013، وهاته الأرقام الكبيرة تشير إلى زيادة الاستهلاك العالمي للطاقة سنويا مركزة في النفط والطاقات التقليدية بدرجة كبيرة (الهيدروكربونات التي تمثل حوالي 56 % من إجمالي الطاقة الأولية المستهلكة عالميا يضاف إليها الوقود الحيوي).[1]

وزيادة نسب الاستهلاك العالمي للطاقة ليس مرهونا بزيادة السكان فحسب، وإنما محكوم بالحاجة الاقتصادية المتزايدة لهذا المورد المهم، ودوره في تحقيق التنمية وكذا القدرات التصنيعية للدول، أين تعد الدول الكبرى الأكثر طلبا واستهلاكا للنفط كالولايات المتحدة الأمريكية والصين على اعتبارها قوى صناعية كبرى.

لقد ارتفع الاستهلاك العالمي للنفط كأحد أهم مصادر الطاقة بمقدار 5.3 مليون برميل وذلك في سنة 2021، وتركز هذا الارتفاع في البنزين 1.8 مليون برميل يوميا، والديزل (1.3 مليون برميل يوميا) وتعزز هذا الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، ونما الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بنسبة 5.3 % في عام 2021 والذي كان منتعشا أكثر قبل انتشار فيروس "كورونا" 2019، ونمت إمداداته إلى 5.6 % سنة 2021 وهو أبطأ معدل نمو منذ 2015 بخلاف عام 2020، وارتفعت.[2]

الإمدادات من الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 34 مليار متر مكعب، وتجاوزت الصين اليابان كأكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في العالم وشكلت ما يقرب من 60 % من نمو الطلب العالمي على الغاز المسال عام 2021 [3]

تبعا لذلك؛ يمكن القول أن مشهد استهلاك الطاقة العالمي معقد يخضع لعوامل متباينة، وهي:

- النمو الديموغرافي العالمي الذي يقابله زيادة في الطلب على الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة السكان في العالم ارتفع استهلاك الطاقة، فقبل الثورة الصناعية كان عدد سكان العالم حوالي 1 مليار مع إجمالي

[1]-Comitemeac, **op.cit.**
[2]- **Bp statistical review of world energy,** 71 edition,2022, p3.
[3]- **Bp statistical review of world energy,** 71 edition,2022, p3.

استهلاك طاقة سنوي 0.6 تيراواط في السنة، ومع مطلع الألفية وزيادة عدد سكان العالم بمقدار 6 أضعاف، ارتفع الاستهلاك السنوي للطاقة الأولية بعامل يزيد عن 20 ليصل إلى حوالي 14 تيرواط للسنة اليوم، ويعود هذا التغير إلى تحول نمط عيش الإنسان واتجاهه نحو التصنيع، وانتقاله إلى مفاهيم الرفاه بعد أن توفرت لديه السلع والاحتياجات الأساسية، وبالتالي يتطلب هذا الأمر زيادة كفاءة الطاقة وزيادة استهلاكها ومع زيادة استهلاك الطاقة وتعزيز الرخاء فلم يتم تقاسمها بالتساوي بين جميع البلدان ولا بين أفراد البلد الواحد.[1]

- الرغبة في الحصول على حياة الرفاه تأثرا بمعايير العولمة؛ فالعامل المسئول على تطور الطاقة أساسا هو تنامي الإدراك لدى الإنسان لحاجاته المادية والاجتماعية، وتطورها التصاعدي لطلب أشكال طاقة أكثر كفاءة بعد أن كانت بدائية.
- التقدم العلمي والتكنولوجي.
- الثراء؛ وتعتبر كل من ايسلندا، النرويج، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغنية في الشرق الأوسط مثل: عمان، السعودية وقطر من أكبر المستهلكين للطاقة، حيث يستهلك الشخص العادي في هذه البلدان ما يصل إلى 100 مرة أكثر من الشخص العادي في بعض البلدان الفقيرة، أما على المستوى العالمي زاد استهلاك الطاقة الأولية في العديد من البلدان خاصة في الدول الأكثر ثراءً[2].
- ارتفاع الدخل؛ حيث كلما ارتفع الدخل ارتفعت الحاجة إلى المزيد من الطاقة[3].

ثانيا: التحول في نسب الإنتاج العالمي من الطاقة

زيادة الإنتاج العالمي للطاقة هي تحصيل حاصل لزيادة نسب الاستهلاك؛ حيث يتم إنتاج الطاقة سنويا حسب متطلبات السوق، ويرتكز الإنتاج إضافة إلى الطلب إلى عوامل أخرى منها ماهو اقتصادي ومنها ما هو سياسي، مرتبط باستخدام الطاقة كأداة حرب، أو وسيلة للضغط على أطراف معينة، أو التحكم في الأسعار.

تزايد الإنتاج العالمي للطاقة بشكل كبير منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد نهاية الحرب الباردة بلغ إجمالي الطلب العالمي على الطاقة 8795 مليون طن مكافئ نفط في عام 1990 و14080

---

[1]- V.S. Arunachalam and AnshuBharadwaj, **global energy landscape and energy security**, nottinghamtrent university, 2019, p27.

[2]- Hannah Ritchie andMax Roser, **Energy production and Consumption**https://ourworldindata.org/energy-production-consumption

[3]– محمد مصطفى الخياط، **المرجع السابق الذكر**،ص ص67-68.

مليون طن مكافئ نفط في عام 2017، لقد حدث تحول كبير في إنتاج الطاقة منذ العقود الماضية وهناك تغير طفيف في إجمالي إنتاج الطاقة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية–البريكس– تظهر البلدان تباينا كبيرا في الطلب على إنتاج الطاقة بعد عام 2000، ويدرس الطلب العالمي على الطاقة في المستقبل مجموعة متنوعة من الاتجاهات البديلة لاستكشاف وجهات نظر مختلفة لتحويل الطاقة وتطويرها.[1]

شهدت أسواق الغاز تحولات هي الأخرى مرتبطة بالطلب والعرض تمثلت في:

– دراسات تؤول أن أكبر مصدر للغاز مستقبلا قد يكون الولايات المتحدة الأمريكية.

– قيام دولة المملكة العربية السعودية بتدشين حقل للغاز، يطلق عليه تسمية "**حقل الجافورة**" بتكلفة تصل إلى68 مليار دولار.

– انخفاض شحنات بعض الشركات من الغاز الروسي كشركة "**غاز بروم**" للاتحاد الأوروبي بنسبة41.1% سنويا.

– الرفض الألماني لتشغيل خط أنابيب "**نورد ستريم2**"، مع توجه الولايات المتحدة الأمريكية لوقفه بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية.[2]

ثالثا: التوجه نحو ترشيد الإنتاج والاستهلاك وإرساء معالم الانتقال الطاقوي

زيادة استهلاك موارد الطاقة التقليدية، وبروز مفاهيم النضوب وكذا التفسيرات القائمة على افتراضات ذروة النفط ونتائج الاستغلال الغير محكم بأسس عقلانية أنتجت توجهات جديدة قائمة على ضرورة تفعيل مقاربة بديلة للطاقات الاحفورية تحقق من خلالها اكتفائها طاقويا يغطي الاحتياجات الكبرى للدول ويخرجها من مخاوف النفاذ.

حسب منظمة الأمم المتحدة؛ بحلول عام2050 سيصل عدد سكان العالم إلى 9.5 مليار نسمة ويتركز70 %منهم في مناطق حضرية، مما يؤدي إلى ارتفاع نسب الاستهلاك لديهم، وبالتالي ضرورة تبني مقاربة تعتمد على أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة لتحصيل استجابة فعالة لهاته المعطيات، وهو ما ركز عليه المجتمع الدولي منذ عام 2002 من خلال **خطة جوهانسبرغ** لتنفيذ نتائج مؤتمر

---

[1]- TanveerAhmad, DongdongZhang,Acritical review of Comparative Global Historical Energy Consumption and Future Demand: the Story Told so Far, **Energy Reports** , n6, 2020,p p1978-799

[2]– إبراهيم الغيطاني، اتجاهات الطاقة العالمية(**مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، العدد1، 2022)ص7.

القمة العالمي للتنمية المستدامة، مؤكدا على هاته المقاربة إلى جانب حماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

أدت مخرجات الاستغلال المكثف لمصادر الطاقة التقليدية كالأزمات الاقتصادية إلى التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة، كاستغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بمعدلات تتجاوز 200 جيغاواط وتركيز الاستثمار في هذا المجال الذي تراوح من 350 إلى 700 مليار دولار سنويا، وتضاعف ثلاث مرات بحلول عام 2030، إضافة إلى التركيز على الطاقة الكهربائية على اعتبارها طاقة نظيفة، وقدرتها[2]على أداء مهام متعددة كالإضاءة والتبريد والنقل، كما تم استخدام الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء، ونمو نطاق الطاقة النووية بشكل هائل منذ عام 1970 حيث أقامت كل من فرنسا، اليابان وروسيا العشرات من المفاعلات النووية[3].

وقد اتخذت الحكومات خطوات طويلة المدى تتمثل في تنويع إمدادات النفط والغاز، وإحداث تغييرات هيكلية، وتشمل أبرز الاستجابات قانون خفض التضخم الأمريكي، وحزمة الاتحاد الأوروبي[4] وبرنامج التحول الأخضر، وأهداف الطاقة النظيفة الطموحة في الصين والهند كرغبة للانتقال إلى نظام طاقة مستدام وحماية المستهلكين للطاقة خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي سببها الغزو الروسي لأوكرانيا.[5]

رابعا: تراجع دور منظمة منظمة أوبكOPECفي مشهد الطاقة العالمي

تمثل منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك أحد الفواعل المؤثرة في سوق الطاقة العالمي نظرا لما تقوم به من دور التحكم في الأسعار والإنتاج، ولكنها تواجه مؤخرا عوائق مرتبطة بدورها فاعل رئيس في عالم النفط، خاصة بعد توجه العالم نحو استغلال مصادر الطاقات المتجددة، وهو ما انعكس على دورها وساهم في محدوديته، حيث تقلصت حصتها من 60 % من الصادرات العالمية في الماضي إلى

---

(1)– **موقع الأمم المتحدة**،https://www.un.org، تم تصفح الموقع يوم 2023/4/10.

(2)- V.S. Arunachalam and AnshuBharadwaj,**op.cit,** pp28-29.

(3)- **ibid,** pp28-29.

(4)- **World Energy Outlook 2022 Shows the Global Energy Crisis can be a Historic Turning Point Towards a Cleaner and more Secure Future**, IEA ,2022.
https://www.iea.org/news/world

(5)- **World Energy Outlook 2022 Shows the Global Energy Crisis can be a Historic Turning Point Towards a Cleaner and more Secure Future**, IEA ,2022.
https://www.iea.org/news/world

30 % اليوم، وقد أرجع "**توبي شللي**" في كتابه"**النفط، السياسة، والفقر والكوكب**" تراجع دور منظمة الأوبك إلى بروز مناطق إنتاج جديدة، النزعة الفردية للدول الأعضاء داخل المنظمة في السوق والفشل الذريع في جذب دول ذات الإنتاج الكبير كروسيا، كما يرى الخبير في المجال النفطي "**حسين عبد الله**" أن الضغوط الغربية والتدخل في سياساتها لتتوافق مع مصالحها هي وراء تراجع دورها وفعاليتها، وقد ظهرت معالم هاته السيطرة من خلال المنتدى العالمي للطاقة، الذي انتقد ورفض سياسة تسعيرها آنذاك وأشار إلى أن هاته السياسة تهدد الاقتصاد العالمي، وطالبها بالقيام بإجراءات مشتركة (السعر المرجعي 70-80 دولار)[1].

خامسا: الاتجاه نحو العمل باتفاقية باريس للمناخ

مع كل نجاح أو إخفاق في التقليل من استهلاك الطاقة الاحفورية تظهر النقاشات حول مدى جدوى وفعالية المبادئ التي خرجت بها اتفاقية باريس للمناخ، وقياس نجاحها أو فشلها في تحقيق أهدافها وبروز تساؤلات حول كيفية التخلص من مخرجات الكربون وتحقيق كفاءة الطاقة، خاصة في ظل تغيير المشهد الطاقوي العالمي وارتفاع الطلب على موارد الطاقة التقليدية بالرغم من نداءات المجتمع الدولي بخطورتها على البيئة والإنسان.

يدعو **نيكولا هاينجر** ضمن مبدأ "**الصفر الاحفوري**" الابتعاد عن الفحم والغاز والنفط وذلك من خلال سحب كل الاستثمارات في هاته القطاعات لحفظ المناخ، معتمدا على المعلومات المقدمة من مبادرة تعقب نسب الكربون من قبل بعض الشخصيات الرئيسية، حيث بلغت احتياطات الوقود الاحفوري 80% من ميزان الطاقة العالمي لعام 2014 أي 1.816 جيغا طن من الفحم،و614 جيغا طن من النفط[2] و363 جيغا طن من الغاز؛ أي ما مجموعه 2795 جيغا طن من الوقود الاحفوري مع نفس القدر من انبعاثات الغاز الدفيئة المحتملة، فمنذ عام 1750 أطلق العالم 2000 جيغا طن مكافئ من أكسيد الكربون حيث لم يتبقى لديها سوى رصيد انبعاثات قدره 565 جيغا طن للحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى 2 درجة مئوية، ونرى أن هذه أرقام مرتفعة للغاية لأنه وبمعدل سنوي هذا

---

[1]- زكرياء وهبي، التحولات الجيو-نفطية العالمية الجديدة: واقع وتحديات، (**مجلة مدارات سياسية**،المجلد 1، العدد4، 2018)ص ص177-178.

[2]- Eugéne Berg, énergies et changement climatique après l'accord de paris**, Géoéconomie**, N78, 2016, p216

يقارب 40 جيغا طن من الانبعاثات من غازات الدفيئة العالمية لن يتبقى سوى 14أو 10 سنوات من الانبعاثات، وهو ما يعني أن الأهداف المحددة في باريس سيكون من الصعب تحقيقها.[1]

المطلب الثاني: الطاقة والجيوبولتيكا: الإمداد الطاقوي في ضوء التنافس الجيوسياسي على المضايق البحرية

تتعرض الامدادت الطاقوية لمعضلة بالغة الخطورة، تمتد لتمس باقتصادات الدول ومصالحها،من خلال منع مرورها عبر الممرات البحرية للمناطق المستهدف الوصول إليها، وذلك خدمة لغايات سوسيواقتصادية، مايخلق صراعات جيواستراتجية بين القوى الإقليمية والدولية من أجل السيطرة على طرق الملاحة الرئيسية انطلاقا من التفاعل الحاصل بين الموقع الجغرافي لهاته الممرات وأهداف سياسات الوحدات السياسية دوليا وإقليما.

أولا: أهم المضايق البحرية وأهميتها الإستراتجية

تتمتع المضايق البحرية بأهمية جيوستراتجية ليس على اعتبارها شريان التجارة الدولية فحسب، وإنما لما تلعبه من دور مهم في تداول الموارد في الاقتصاد العالمي، وحصول أي اضطراب فيها يعني إحداث الخلل في نقل هاته الموارد خاصة الموارد النفطية التي تعد العمود الفقري لاقتصاد الدول، كما تؤثر في العلاقات والتوازنات الإقليمية والدولية وتراتبية القوى، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم1: أهم المضايق البحرية وأهميتها الإستراتجية

المضيق	موقعه وخصائصه الجغرافية	أهميته الإستراتجية
مضـــيق ملقـــا STRAIT OF MALACA	يعتبر مضيق ملقا مـــن أهـــم الممـــرات الإســـتراتجية فـــي العالم، فهـــو أطـــول مضـــيق مخصص للملاحة البحرية يقدر طوله ب811كلـــم وعرضـــه	مضيق ملقا قد كان ذي أهميـــة عميقـــة وبمثابـــة البوابة منذ أقدم العصـــور، فقـــد كـــان مســـرحا للصراعات ومجالا مفتوحا لتضـــارب المصـــالح التجارية والسياسية المتنافسة، واليوم يعد المضيق ثاني أكثر المناطق التجارية ازدحاما فـــي العـــالم

[1]- **ibidem.**

	141كلم، كما يبلغ عمقه قرابة ال41 متر [1]	بسبب موقعه الاستراتجي.[2] ومن المنظور الاقتصـــادي والاســـتراتجي يعـــد المضيق من أكثر المضيقات خطورة، فهومن أهم الممرات الملاحية في العالم، وقناة الشحن الرئيسة التي تربط بين المحيط الهندي والمحيط الهـــادي، وبذلك فهو يربط بين الاقتصادات الآسيوية الكبرى مثل الهند، الصين، اليابـــان وكوريـــا الجنوبيـــة وتمرعبره حوالي 50 ألف سفينة في السنة تحمل ربع السلع المتداولة في العالم بما في ذلك الـــنفط على اعتباره سعلة إستراتجية.[3]
مضـــــــــيق هرمـــــــــز STRAITOF HORMUZ	ممر مائي يقع بين إيران فـــي الشـــمال والشـــمال الشـــرقي وعمان في الجنـــوب. ويبلـــغ اتساعه مابين(20-30)مـــيلا بحريا [4].	هو أهم نقطة اختناق في العالم وأكثرها عرضـــة للخطر وتم إدراجه على أنه من الممرات الشـــديدة الأهمية في الخليج العربي، لأنه لا يوجد بديل لـــه للوصـــول إلـــى الخلـــيج الفارســـي،ووفقا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية فإن 30% من تجـــارة النفط العالمية يتم نقلها عبر هذا المضـــيق،[5]مـــا يمنحه مكانة في حسابات الدول الكبـــرى لتمريـــر مواردها والحفاظ على مصالحها الاقتصادية.
بـــاب المنـــدب BAB EL-	يبلـــغ طولـــه 115كيلـــومترا. ويشكل موقعه الجغرافي نقطة	يتمتع مضيق باب المندب بمكانة متميزة ليس لأنه يستقبل إمدادات النفط فقط وإنما لأنه يشكل البوابة

[1]– حورية قصعة، البعد الجيبولتيكي لمضيق ملقا ضمن استراتجيات القوى الدولية والإقليمية –مبادرة الحزام والطريق أنموذجا، **(مجلة حوليات**، جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد15، العدد 2، 2021)، ص241.

[2]- Ismail SitiZubaidah, MohdAzizuddinMohSani, **The straits of Malaca: Regional Powers Vis-A-Vis littoral states in strategic and security Issues and Interests,** political managements and policies in malaysia, pp83-84

[3]- Mehadi Amin Miah and Others, **Control over Maritime Chokepoints an Assurance of Secure Lifeline**, BMJ, vol 3, p113.

[4]– خالد أحمد الأسمر، **جيوسياسية المضايق البحرية وأثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي–دراسة حالة مستقبل إمدادات الطاقة في مضيقي هرمز وباب المندب2003–2018)** المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2019) ص 276.

[5]- ChulanthaGunathilake, **Maritime Choke points and its Impacts on Global Economy if Disturbed**,October2021, p4

MANDAB	ساخنة للعالم.	الجنوبية لقناة السويس للوصول إلى أسواق الـنفط في أوروبا، أمريكا الشمالية والأسواق الإفريقيـة والآسيوية، ومن المتفق عليه عموما أنـه بوابـة حاسمة لطرق التجارة البحرية.[1]
مضـيق جبـل طـارق STRAIT OF GIBRALTAR	يربط البحر الأبيض المتوسـط مع المحيط الأطلسـي، ويبلـغ عرضه 8 أميـال فقـط عنـد أضيق نقطة له.[2]	تمرعبر مضيق جبل طارق حـوالي 20 % مـن التجارة البحرية العالمية كل عـام،ويتمتع بأهميـة جيوسياسية كبيرة حيث تسعى الدول إلى السيطرة والتأثير على تدفق البضـائع والأشـخاص فـي المنطقة عبر هذا المضيق[3] كما وتمر عبره 300 سفينة شحن كل يوم.[4]ما يجعله ذو قيمة اقتصادية كبيرة في عملية النقل العالمي.
مضـيق البوسـفور BOSPHORUS	يقع شمال غرب تركيـا،يربط البحـر الأسـود ببحـر مرمرة،ويعرف أيضـا باسـم مضيق اسطنبول، يبلغ طولـه 31كيلومتر (19ميلا)وعرضه بين730-3300مترا[5]	-يشكل مضيق البوسفور الرابط الوحيد بين البحر الأسود والبحر الأبـيض المتوسـط،وفي ضـوء الأوضاع العالمية الراهنة يمثل المضـيق ممـرا استراتجيا،خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي،حيث يحتوي بحر قزوين على احتياطات نفطية هائلـة ومن المحتمل أن تمر كمية كبيرة منه عبر البحـر الأسود ومضيق البوسفور للوصول إلى الأسـواق الخارجية وتحديدا حول البحر الأبيض المتوسط.[6] - يعتبر المضيق من الممرات الدولية المهمة،ففي سنة2013 تدفق ما يقرب من 2.9 مليون برميـل من النفط يوميا عبره،حيث يأتي النفط من روسـيا

(1)- Ana Aguilera Raga, **the Bab el-Mandeb Strait: Geopolitical Gonsiderations of the Strategic Chokepoint**, opinion paper, InstitutoEspanol de EstudiosEstratégicos, 2020, p3.
(2)- Mehadi Amin Miah and others,**op.cit**, p117.
(3)- srinivasanbalakrishnan, **Maritime Security Under Siege: the Global choke points and their Geostrategic Significance**,2023, http://www.linkedin.com/pulse/maritime
(4)- Mehadi Amin Miah and others, **op.cit**, p117.
(5)- ShamseerMambra**, 6 Bosphorus Strait facts you must know**, 10may 2022, http://www.marineinsight.com
(6)- Jean-paul Rodrigue, Straits, Passages and Chokepoints « a Maritime Geostrategy of Petroleum Distribution », **cahiers géographie du québec**, volume 48-pp 368-369

		أذربيجان وكازاخســـتان، وتســـافرعبره 48000 سفينة.[1]وبذلك كان لاعبا رئيســـا فـــي التجـــارة البحرية العالمية لعدة قرون خاصة فيما يتعلق بنقل النفط، وتستفيد منه العديد من القوى خاصة روسيا.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع المدرجة ضمن الجدول.

يتضح من الجدول بأن الممرات تشترك في الأهميةالجيوإستراتجية والجيواقتصادية كونها:

1-ناقل بحري، فبمجرد حصول عطل أو خلل في هاته المضايق يخل بمرور الموارد والسلع وبالتالي التأثير على الاقتصاد العالمي بأكمله.

2- تظهر الأهمية البالغة لهاته المضايق في كونها نواقل للموارد سواء من النفط أو الغاز من البلدان المنتجة، التي تعول على إيرادات هاته المواد في اقتصادها إلى دول مستهلكة تتزايد احتياجاتها من هاته الموارد سنويا.

وتبين الخريطة التالية أهم الممرات المائية في العالم وكيفية ترابطها.

الخريطة رقم (1): أهم الممرات المائية في العالم



المصدر: أمن المضايق البحرية: كيف ينعكس ذلك على أمن الطاقة العالمي؟ مركز اضواء للبحوث والدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 16/12/ 2022 https://shorturl.at/dpDI6

[1]- Mehadi Amin Miah and others, **op.cit**, p118.

ثانيا: التنافس الجيوسياسي على الممرات الإستراتجية لتأمين الإمدادات الطاقوية

تبعا للأهمية الجيواستراتجية البالغة للمضايق البحرية التي تم تناولها سابقا تسارعت الدول في حجز مواقع قريبة من هاته الممرات سواء من خلال عقد علاقات اقتصادية رصينة أو من خلال إقامة قواعد عسكرية ثابتة يتم الدفاع عنها بشدة، حيث كانت هاته الممرات ولا تزال ذات بعد جيواستراتجي متنازع حوله، يندرج ضمن أجندات القوى الكبرى وتتنافس حوله الأطراف الإقليمية والدولية ضمن معادلة البقاء للأقوى،كما أنها أنتجت معضلات أمنية يصعب حلها أحيانا وديا، وتثير نقاشات أمنية دولية مستمرة قائمة على كيفية تبني سبل منافذ الطاقة ونقلها من مناطق إنتاجها إلى نقاط دول الاستهلاك عبر ما أصطلح عليه نقاط الاختناقchokpoints، ومواجهة المشكلات المرتبطة به كمأزق القرصنة البحرية وبعض التهديدات المرتبطة بأهمية هاته المضايق.

أ-التهديدات الأمنية للمضايق الإستراتجية

تتعرض المضايق البحرية لفئات متنوعة من المخاطر التي تقلل من كفاءتها الوظيفية، وتجعل عملية الإمداد عبرها صعبة ومرهونة بزوال هاته المخاطر تلقائيا أو إزالتها باستخدام وسائل ردعية، ويمكن اختصار هاته التهديدات فيما يلي:

- **زيادة عمليات القرصنة وتكثيف التواجد العسكري للدول في المضايق البحرية**

أدت الأهمية الاقتصادية المتزايدة للمرات البحرية إلى تعرضها للمزيد من عمليات القرصنة من جهة، وكذا إلى تنشيط المزيد من اللاعبين ضمن جغرافية هاته المضايق لمنع هاته الممارسات ولحماية مصالح معينة من جهة أخرى، وعلى سبيل المثال في المحيط الهندي أدى الارتفاع المفاجئ في أعمال القرصنة قبالة الساحل الصومالي منذ عام 2005 إلى انخراط العديد من الدول عسكريا في المنطقة ودعمت ألمانيا أيضا عملية أتلانتا لمكافحة القرصنة لحماية الملاحة البحرية الحرة قبالة سواحل الصومال منذ عام 2008، وكثفت الصين عملياتها العسكرية لحماية مصالحها الاقتصادية، مما دفع الهند إلى توسيع نشاطها الاقتصادي والعسكري في المنطقة وزيادة التعاون مع الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان استراليا وفرنسا تخوفا من التواجد الصيني المكثف، هذا التنافس المتزايد في المحيط الهندي شكل تهديدا متزايدا للأمن البحري في ظل التجاذبات بين الدول[1]، لهذا

[1]- Peter Rimmele, Philipp Huchel, A new Stage in the Rivalry between the Great Powers? How China, India and the USA are Competing for Influence in the Indian Ocean, **International Reports 2**,2018, p34.

السبب يمكن أن تتأثر نقاط الاختناق والمضايق بشكل كبير بالعوامل الموجودة على الشاطئ مثل القدرات العسكرية للدول المتاخمة للمنطقة وسياستها الداخلية، وكذا سياسات الحلفاء والأعداء وأهمية القوات البرية للسيطرة على نقاط الاختناق.[1]

- **الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي**

تعتبر نقاط الاختناق في الممرات المائية الحالية أهدافا سهلة للهجمات الإرهابية التي تهدف إلى تعطيل حركة التجارة أوإلحاق الضرر بالبنية التحتية، وقد تم تشديد الإجراءات الأمنية في مضيق ملقا[2] عام 2010 على سبيل المثال ردا على معلومات استخباراتية بوجود مجموعة إرهابية تخطط لمهاجمة ناقلات النفط، كما يمكن أن تكون نقاط الاختناق هدفا لحركات التمرد كوسيلة لتأمين الوصول إلى الغذاء والطاقة أو التحكم في توزيع المواد ذات القيمة العالية وهو ماحصل في دولة ليبيا حيث تعرضت لهجمات من قبل تنظيم الدولة الإسلامية "**داعش** "على الموانئ للسيطرة على تجارة النفط والذي أدى في المحصلة إلى انخفاض واردات القمح[3]،ويتم استخدام هاته الممرات أيضا من قبل جهات حكومية معينة حيث تمتلك أكثر من 50 دولة مخزونا كبيرا من الصورايخ المضادة للسفن،تستخدمها ضد سفن أخرى ضمن معادلات صراعية، حيث يعتبر مضيق هرمز مثالا واضحا لمسألة خطر التعرض للصواريخ الإيرانية، وقد وقعت معظم الهجمات بالقرب من ثلاث ممرات بحرية رئيسية بالقرب من ناقلات النفط قبالة الساحل الصومالي عند مخرج الخليج الفارسي والبحر الأحمر على مقربة من مضيق ملقا في منطقة البحر الكاريبي حيث يمر النفط إلى ساحل الخليج الأمريكي.[4]

وبالتالي تتعرض نقاط الاختناق لفئات متنوعة من الأضرار التي تحد من فاعليتها وكذا تدفع الدول للتدخل لحماية مصالحها فيها، منها ماهو طبيعي كمخاطر الطقس والتغيرات المناخية المتطرفة كالعواصف والفيضانات والأعاصير، التي تغلق نقاط التفتيش مؤقتا وتآكلا في البنية التحتية المرتبط بالطقس الذي يقلل من كفاءتها ويجعلها هشة للتعرض للاختراق، ومنها ما هو مرتبط بعدم الاستقرار

---

(1)- Douglas de QuadrosRocha and others, Disarmament and International Security Committee, **ufrcs model united nations,** vol 4,2016, p320.

(2)- Rob Baily and Laura Wellesley**,**Chokepoints and Vulnerabilities in Global Food Trade**,**chatham house reporte, **the Royal Institute of International Affairs**, 2017, p39.

(3)- **ibidem**, p39.

(4)- **Geographic choke points**,american security project http://www.americansecurityproject.org/climate-energy-and-security

السياسي والصراع اللامتناهي حولها، وبالتالي تحويلها إلى بؤر تنازع وصدام مستمرين ومنها ماهو مؤسسي مثل القرار الذي تتخذه السلطات بإغلاق نقطة تفتيش أو تقييد مرور المواد[1].

ب-التنافس الدولي والإقليمي الجيوسياسي حول المضايق البحرية لتأمين الإمدادات النفطية

تنافست القوى الدولية والإقليمية الكبرى حول المضايق البحرية،وظهرت بوادر هذا التنافس من خلال اتخاذ صيغ تعاونية وتأسيس علاقات مع الدول المطلة على هاته الممرات والمشاطئة لها، أو من خلال تأجيجها بقواعد عسكرية حتى تكون لها فيها حق السيطرة. كان هذا التنافس وليد الحاجة إلى تمرير الموارد خاصة النفط على اعتباره العمود الفقري للاقتصاد العالمي، أو رغبة في تحصيل معالم القوة والسيطرة على البؤر الإستراتجية في العالم كآلية لمنع الأطراف الأخرى من بلوغ الصدارة.

على اعتبار أن الممرات البحرية ذات أهمية إستراتجية في نقل الإمدادات النفطية، ركز النظام الدولي على مسألة تأمين حرية الملاحة في المضايق البحرية، وذلك من خلال **اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار**؛ وهي اتفاقية دولية تكرست لإيجاد إطار قانوني لكيفية استغلال مياه البحار والانتفاع الجماعي والعادل بها، والتي تضمن الحفاظ على الموارد البحرية وتوفر تشريعات تعالج كل ما يتعلق بسيادة البحار والنزاعات البحرية وغيرها. وتم تصنيف هذه الممرات على فئات مختلفة حتى يمكن التعامل معها في إطار خطط الانتشار والاستجابة والتأمين البحري.[2]

إن هذه المضايق بأنواعها هي ممرات إستراتجية تندرج ضمن أولويات القوى الكبرى،خاصة وأنها تشرف على خطوط توريد أكثر من نصف نفط العالم، وتظهر أهميتها لدى مخططي الاستراتجيات الجغرافية باعتبارها نقاط اختناق سهلة الاختراق، والتأثير في ظروف زمانية قصيرة، وتبعا لذلك قامت إستراتجية الولايات المتحدة الأمريكية على نظريتي "**ألفريد ماهان**" في السيطرة البحرية و"**ألكسندر سيفيريسكي**" في السيادة الجوية، بهدف السيطرة على أعالي البحار وتأمين الممرات الإستراتجية، كما اتبعت إستراتجية رؤوس الجسورbeachheadsالتي تقوم على وضع قواعد عسكرية تستطيع من خلالها الهيمنة على الممرات، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع كل مضيق أوقناة أو ممر على أنه جسر يربط بين قارتين، بحرين، محيطين وتتبنى مجموعة من الرؤوس المتمثلة

---

[1]- Rob Baily and Laura Wellesley,**op.cit** ,2017,p39.

[2]– محمد حسن، **الصراع على المضايق البحرية في الشرق الأوسط وأساليب المعالجة المصرية**، المرصد المصري، 2019، https://marsad.com/eg/14394/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/02/16

في القواعد العسكرية التي تستطيع من خلالها أن تهيمن وتتحكم في هذه الجسور لذلك تتوسع رأسيا وأفقيا في القواعد البحرية أو الجوية طوعا أو كرها. إضافة إلى تبني إستراتجية التطويق متعدد المراحل أي التأمين المرحلي للممرات، هذا وسعت كل الأطراف الإقليمية والدولية لبسط نفوذها على هاته النقاط كخطوة لتفعيل مشاريعها التوسعية في المناطق الإستراتجية، فكل من إيران وتركيا وإسرائيل يسعون للتواجد المكثف في هاته[1]

الممرات لتحقيق غايات متباينة أو ممارسة ضغوط على أطراف محددة، فإيران مثلا مهتمة بمضيق هرمز وباب المندب وجبل طارق نظرا لبعده الجغرافي، خاصة مع زيادة الاستهلاك العالمي للنفط والذي يمر خمسه عبر المضيق، كما تمر عبره صادرات من بعض دول الأوبك كالسعودية وغيرها، وذلك[2] يجعل إيران تشكل أدواتها للسيطرة والانخراط العسكري في المضيق وهو ما ظهرمن خلالها إسقاطها للطائرة الأمريكية وكذا احتجازها لناقلة نفط بريطانية. كما استعملت إيران المضيق كوسيلة ضغط فاعلة على الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار المضيق شريانها الطاقوي، والتي قابلته بنشرها لقواعد عسكرية في منطقة الخليج وما جاورها[3]

كآلية لتطويق الدور الإيراني كقوة إقليمية والتي تعمل هي الأخرى على تحسين مكانتها الإقليمية، وتبني ترسانة تفاوضية في بيئتها الدولية بالرغم من أنها ليست الدولة الوحيدة المتاخمة لهذا المضيق، فالبرغم من وجود دول أخرى عربية إلا أنها لم تحدد موقف معارض للوجود الأمريكي ما جعل إيران هي الخصم الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية.[4]

كما وتتنافس القوى الكبرى على هاته المضايق وتأمينها الذاتي لمصالح مرتبطة بالتجارة أوالإمداد كمضيق ملقا ذي الأهمية الإستراتجية الكبيرة، فالصين توليه أهمية بالغة في سياساتها وإستراتجيتها حيث ذكرت صحيفة جلوبال تايمز الصينية أن مضيق ملقا يعتبر حاسما بالنسبة لاقتصاد الصين ما يجعل ضرورة مشاركتها في إدارته مباشرة لتعزيز الأمن، فاقتصادها يعتمد على الموارد النفطية والموارد الطبيعية المستوردة حيث يشكل 80 % من تجارتها بما في ذلك إمداداتها من الطاقة

---

(1)– **المرجع نفسه.**

(2)– **المرجع نفسه.**

(3)– عبد القادر دندن وآخرون، **التنافس العالمي على المضايق والممرات البحرية "المحددات الجيوسياسية والجيواقتصادية"**منشورات مخبر الأمن الإنساني –جامعة باتنة1–، الجزائر، 2020، ص ص73–75.

(4)– **المرجع نفسه**، ص ص73–75.

من الشرق والتي تمر عبر مضيق ملقا،هذا الاعتماد المفرط على المضيق وضع الصين في معضلة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتحركاتها للسيطرة عليه، وهو ما دفع الصين لتكون أكثر عدوانية أحيانا مع إدراكها لموقع القوة العظمى للولايات المتحدة الأمريكية وموقع الهند الذي يمتلك ميزة إستراتجية، وبالتالي تتبع نهجا متناغما يقوم على تجنب أي تورط هجومي مع هذه القوى، إضافة إلى تتبع مسارات التعاون مع الدول الساحلية للمحيط[1] الهندي من أجل الحصول على مساحة إستراتجية أكبر، مع إدراكها لحقيقة أن الهند تستطيع استخدام جزر اندامان ونيكوبار لسد المدخل الغربي لمضيق ملقا، مع احتمال تصاعد التوترات في بحر الصين الجنوبي الذي يمثل هو الآخر أهمية إستراتجية كبيرة تتصادم فيها مصالح القوى[2].

انطلاقا من زاوية تخفيض تكاليف الشحن ورفع الجدوى الاقتصادية توجهت الصين أيضا نحو آسيا الوسطى وروسيا للبحث عن موارد طاقوية جديدة بهدف الحصول على النفط المستورد من منطقة الشرق الأوسط وإحداث ممرات جديدة للطاقة، كما اتجهت إلى عقد اتفاقيات شراكة وتعاون استراتيجي مع العديد من الأطراف خاصة روسيا التي اعتبرت بمثابة ورقة رابحة تستخدمها لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية[3]، التي بدورها تعمل على تقليل الوجود الصيني في المناطق الإستراتجية في العالم والمضايق البحرية وتقويض دورها كقوة اقتصادية دولية صاعدة حيث قالت "**لورا ريتشارد سون**" رئيسة القيادة الجنوبية للولايات المتحدة الأمريكية " **في آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط، أساءت الصين استخدام الاتفاقيات التجارية في موانئ الدولة المضيفة لأغراض عسكرية، ما يقلقنا أنهم يحاولون فعل الشيء نفسه هنا في هذه المنطقة بالقرب من وطننا**"،وذلك في إشارة لقلقها من أن الشركات الصينية المملوكة للدولة تشارك بشكل متزايد في تطوير البنية الأساسية بالقرب من نقاط التفتيش البحرية الإستراتجية مثل **قناة بنما ومضيق ماجلان.**[4]

---

[1]- Tran hoang long and others, Maritime security in the indo-pacific region: A view from the geostrategic position of the malacca strait, **brazilian journal of strategy&international relations**,Vol 11, No 21, 2022, pp124-125.

[2]- **ibidem**.

[3]– جمال معتوق، سفيان بلمادي،**جيوسياسية المضايق وأمن إمدادات الطاقة مضيق ملكا وأثره على أمن الطاقة الصيني أنموذجا (ب.س.ن)**

[4]- ken moriyasu,**strategic chokepoints: the new u.s-china battlegrounds**https://asia.nikkei.com/politics/international-relations

تتزايد المنافسات السياسية في البحار بشدة مما يؤثر على بعض طرق النقل الأكثر ازدحاما في العالم على سبيل المثال، أدت التوترات المستمرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران إلى عدد متزايد من الهجمات ضد السفن في خليج عمان وقبالة سواحل اليمن في مضيق هرمز، حيث تعرضت 6 ناقلات نفط للهجوم في المنطقة في ماي2019، واحتجزت أيضا القوات الإيرانية الناقلة "**ستينا أمبيرو**" التي ترفع علم المملكة المتحدة لمدة شهرين قبل إطلاق سراحها في نهاية المطاف، حيث صرح **فولكر ديركس** رئيس قسم الاكتتاب البحري في أوروبا الوسطى والشرقية قائلا: "**لقد ارتفعت أقساط التأمين على الحرب البحرية في الشرق الأوسط حيث زاد التعرض بشكل كبير مع تصاعد التوترات السياسية في المنطقة**"[1][وتعود هاته التوترات إلى الأهمية الإستراتجية للمضايق فمضيق هرمز مثلا قادر على استيعاب أكبر ناقلات النفط في العالم، خاصة وأن النفط الخليجي مطلوب بقوة في أوروبا وجنوب آسيا وبالتالي يوجد توتر متزايد حوله].

من المستويات الإقليمية التي تجلت فيها القوة بشكل صريح كان مستوى الصراع على المضايق البحرية الثلاثة في المنطقة(هرمز–باب المندب–جبل طارق) ولا سيما بعد اندلاع موجات الربيع العربي خاصة في ظل ما يتوفر عليه الشرق الأوسط من موارد، حيث يستحوذ على أكثر من نصف احتياطات الطاقة في العالم، ومن جهة أخرى مثول تلك الاحتياطات أمام مايعرف بـــــــــــ "**ديكتاتورية الجغرافيا**"ورهنها تحت وقع التجاذبات الإقليمية ومشاريع التوسع وبسط النفوذ والتحول في مصفوفة الأدوار الإقليمية، حيث ومنذ نهاية الحرب الباردة قامت الشركات ببناء بنية تحتية عالمية مذهلة، وتنقل خطوط الأنابيب الرقمية كميات هائلة من رؤوس الأموال والبيانات حول العالم، وتتقاطع سلاسل التوريد مع الحدود الدولية في شبكة عنكبوتية من التجارة[2].

من الأمثلة ذات الأهمية في فعالية هاته المضايق ودورها، والصراع حولها، أوكرانيا التي ناشدت تركيا التي تتمتع بصلاحيات تمنحها لها اتفاقية مونترو "بمنع السفن الحربية الروسية من المرور عبر مضيق الدردنيل والبوسفور المؤدي إلى البحر الأسود"، وقال سفير أوكرانيا في أنقره "أن بلاده تتوقع تضامن تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي وأنها لاينبغي أن تكون محايدة بعد أن شنت روسيا هجوما عليها"(مما وضع تركيا في معضلة ومأزق حيث أن لها علاقات دبلوماسية مع روسيا،

---

(1)- **Rising geopolitical tensions threaten global shipping**,15 july,2020, http://commercial.allianz.com/news-and-insights/expert-risk

(2)- henry farrell and abraham, **choke points**, 2013, harvard business review http://hbr.org/2020/choke-points

إلى جانب ضرورة وفائها بالتزاماتها كحليف شمال أطلسي) وتستمر النقاشات حول هذا الممر نظرا لأهميته، حيث يمر ثلاثة ملايين برميل يوميا معظمها من روسيا وبحر قزوين عبره، وأوضح رستم عمروف عضو البرلمان الأوكراني من شبه جزيرة القرم لصحيفة اندبندنت" في تقرير له أهمية هذا الطريق المائي "**البحر الأسود هو مدخل روسيا إلى العالم بما في ذلك مناطق نفوذ البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي**"[1]

وبالتالي فإن هناك تنافسا مستمرا حول هاته الممرات والمضايق نظرا لأهميتها ودورها في نقل موارد الطاقة، مما دعا الخبير"**بربرت كابلان**" في كتاب له عن مستقبل القوة الأمريكية في المحيط الهندي[2]

إلى القول " إن الصين تسعى للسيطرة على بحر الصين الجنوبي لتكون القوة المهيمنة في جزء كبير من نصف الكرة الشرقي، حيث يعد هذا البحر كطريق حيوي لمعظم حركة التجارة في آسيا ونقل احتياجاتها من الطاقة"[3]

المبحث الثالث: دور المتغير الطاقوي في رسم التوازنات الدولية

تتحدد وفقا لمتغير الموارد الطاقوية وأهميته في تكوين قاعدة قوة وتفوق اقتصادي واستراتجي طبيعة التفاعلات بين الوحدات في النسق الدولي، ويتجه نمط هذا التفاعل إما نحو صيغ تعاونية تظهرمن خلال بنى التعاون والتكامل الدوليين، والتنظيمات الإقليمية والدولية ذات الطابع الاقتصادي، التي كرس لها المنظور الليبرالي في ابستومولوجيا أجندته البحثية، وإما نحو صيغ نزاعية تخلقها تصادمات المصالح في فضاءات جيبولتيكية تؤثر في تراتبية القوى في النظام الدولي.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتجية للطاقة كعامل محدد لطبيعة التفاعلات الدولية

لقد أصبح الحصول على مصادر الطاقة أحد الأهداف الرئيسة التي تعلق الدول عليها أسس تنميتها الاقتصادية، كما وتتنافس عليها القوى الكبرى الصناعية كأحد محددات التفوق الدولي، على اعتبارها موارد ذات أهمية إستراتجية بالغة في تحديد طبيعة التفاعلات في النسق الدولي.

---

[1]- **explained: importance of bosphorus and dardanelles straits in russia-ukraine conflict and turkey's role**, 27 february 2022. .https://www.google.com/amp/s/

[2]– محمد مصطفى الخياط، **المرجع السابق الذكر**، ص ص67–68 .

[3]– **المرجع نفسه**، ص ص67–68 .

أولا: موقع النفط والغاز في الاقتصاد العالمي

يعتبر النفط والغاز مصادر أساسية للطاقة التقليدية يستند عليها اقتصاد الدول على المستوى العالمي، بسبب أهميتها في إحداث النمو والتنمية الاقتصادية، وقد أطلق على النفط الخام تسمية"الذهب الأسود" في إشارة إلى قوة المورد وقيمته الاقتصادية.

أ-متغير النفط: العرض والطلب والاحتياطي العالمي

1- العرض البترولي العالمي والعوامل المتحكمة به

مسار العرض هو عبارة عن تراكم الاستثمارات، ويعتمد عرض النفط على تكلفة إنتاج البرميل الواحد وسعره، ويتحدد الإنتاج عند التساوي بين السعر والكلفة الحدية أي تكلفة البرميل الأخير، كما تعتمد تكلفته على متغيرات كالأجور ومقدار الإنتاج والأسعار والتكنولوجيا ويتوقف إنتاج النفط على متغيرات كحجم الاحتياطي العالمي وكمية الطاقات الإنتاجية في الحقول النفطية والحصص المتفق عليها من قبل المنظمات التي تقوم على إنتاجه.[1]

إن 80% من الإمدادات الحالية آخذة في النضوب. ويقدر معدل استنزاف حقول النفط التقليدية الحالية بما يتراوح بين 3% و4 % سنويا حسب وكالة الطاقة الدولية، مايعني الحاجة إلى مصادر نفط أخرى لتلبية الطلب المتزايد، وانكمشت حقول النفط التقليدية الحالية عن إمداد 68.3 مليون برميل من النفط يوميا في عام 2015 إلى 44.6 مليون برميل يوميا بحلول عام 2025، مما أدى إلى عجز قدره 23.7 مليون برميل يوميا والذي سيتعين سده فقط للحفاظ على إنتاج النفط.[2]وفائض المعروض من النفط على الطلب حسب الوكالة الدولية للطاقة الذي تسبب في الانخفاض الكبير في أسعار النفط والتي[3]وصلت نهاية عام 2014 إلى ذروتها، وكذا منتصف2015 وارتفعت الكميات المخزنة واستمرت في النمو(على الرغم من تبدد الفائض)على مدار عام2016، وتراكم المخزونات سيكون بمثابة مثبط للوتيرة التي ترتفع بها الأسعار في المستقبل.[4]

---

[1]- خالد حسين علي المرزوك، **تحليل أسواق النفط العالمية في ضوء مؤشرات المرونة الكمية**، كلية الإدارة والاقتصاد، [ب.س.ن] ص26.

[2]- RabahArezki,and others, **Oil and the global economy**,IMF Working Paper, 2017,p7

[3]- **World Energy Outlook**, international Energy Agency, 2016,p109.

[4]- **ibidem**.

حسب نفس التقرير فإن الطلب سينمو بمعدل سنوي 1 مليون برميل يوميا سنة 2040 لذلك يظهر نمو الطلب تباطؤا طفيفا على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة، مما يتطلب ارتفاع الأسعار لتحقيق التوازن في السوق، ويتركز الطلب في قطاعين هما النقل والمواد البتر وكيميائية، والتي تمثل فقط أقل من ثلاثة أرباع إجمالي استهلاك النفط بحلول عام 2040 ويتم تلبية النمو من مجموعة متنوعة من المصادر حيث توفر أوبك حصة متزايدة تقترب من 50 % من الإنتاج العالمي بحلول عام 2040 وهو مستوى لم يشهد منذ السبعينات. [1]

2-الطلب (الاستهلاك) العالمي من النفط

يختلف مستوى الاعتماد على النفط بين المناطق والبلدان، حيث تعتمد الدول الأكثر تقدما على النفط بشكل أكبر، مثلا تم تلبية40%من احتياجات الطاقة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن طريق النفط في عام 2003، مقارنة بالدول غير الأعضاء في المنظمة التي بلغت نسبة 28 % فقط من حصة المنتجات البترولية، حيث تتمتع اليابان بمستويات عالية يتم تلبية معظم احتياجاتها عن طريق النفط، حيث يستمد مايقرب من 50 %منها عام 2001، وعلى النقيض تعد الصين أقل الدول اعتمادا على النفط حيث بلغ استهلاكها من الطاقة عام 2000 أقل من 20 % ولكن مع استمرارها في التصنيع ازداد احتياجها للنفط وأيضا الدول الآسيوية الأخرى، وباستثناء اليابان فإن معظم الاقتصادات الأخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تظهر مستويات مماثلة وثابتة نسبيا من الاعتماد على النفط في إجمالي إمداداتها من الطاقة، حيث تعتمد كل من أمريكا الشمالية وأوروبا على النفط لحوالي 40 % من احتياجاتها من الطاقة، وكانت هذه الحصة مستقرة نسبيا على مدى العقود العديدة الماضية جزئيا استجابة لصدمات أسعار النفط الثانية في أواخر السبعينات.[2]

3-الاحتياطي النفطي

يشير مصطلح احتياطي النفط إلى النسب المخزنة من هذا المورد الحيوي المهم، ويتم استخراجها بالاستعانة بتقنيات متطورة، ويتأثر الاحتياطي النفطي بمتغيرات العامل التقني والاقتصادي المختلفة. ويبين الشكل التالي أصناف الاحتياطي النفطي

---

[1]- **ibid**, p110.

[2]- Ray Barrell,Olgapomerantz, **Oil Prices and the world economy,**ONB، focus1, No4, pp153-54

الشكل رقم (3): أصناف الاحتياطي النفطي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: جسر التنمية، **أسواق النفط العالمية**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد57، ص5.

إن الاحتياطات النفطية غير متمركزة في مناطق جغرافية معينة وتستحوذ عليها دول دون الأخرى، بل أنها تتوزع في العالم وفق آلية التفاوت من حيث الكم والنوع، وتركزها في نطاق جغرافي ما يجعله عامل جذب خارجي، فمثلا تتوفر منطقة الشرق الأوسط على ثلثي الاحتياطات النفطية المؤكدة، بينما يتوزع ما تبقى من الاحتياطات في دول منتجة كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والمكسيك والنرويج وكندا وفنزويلا ونيجريا[1].

وقد تم إدراج فنزويلا في المرتبة الأولى في قائمة أكبر احتياطات النفط حسب الدولة حيث يقدر الاحتياطي المؤكد لها ب303.8 مليار برميل، ولكن هذا الاحتياطي يتمركز في البحر أو في أعماق الأرض مما يجعل من الصعب الوصول إليه، إضافة إلى أنه يمتاز بالكثافة مما يخلق عوائق تحول[2] دون تكريره إلى منتجات قابلة للاستخدام مثل البنزين، وتمتلك السعودية ثاني أكبر احتياطات بواقع 297.5 مليار برميل، أما الولايات المتحدة الأمريكية بلغت احتياطاتها 68 مليار برميل من الاحتياطي في نهاية عام 2020.[1]

---

[1]– كمال القيسي، **النفط والهيمنة والقوة والتحكم** (الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2015) ص43.

[2]- Greg mcfarlane, **Oil price Analysis: the impact of supply and demand**,investopedia,2023 http://www.investopedia.com

4-التباين في مستويات أسعار النفط والصدمات النفطية

-العوامل المتحكمة في أسعار النفط الخام

يعرف سوق النفط تغيرات مستمرة نظرا لارتباطه بخاصية عدم الاستقرار والثبات، وعلى اعتباره محكوما بعوامل العرض والطلب، وكذا تذبذب الأسعار في فترات زمنية مختلفة تتراوح بين منحيين تصاعدي وآخر تنازلي، حيث يعد المنحى التصاعدي ميزة للدول المنتجة للنفط وتحصيلا لعوائد تستغلها في تفعيل معالم تنمية اقتصادية، وبين منحى آخر تنازلي يشكل أزمة لاقتصادها، وعلى النقيض من ذلك يشكل هذا التدني في الأسعار مطلبا تتفاوض في سبيله الدول المستهلكة للنفط على اعتباره قاعدة أساسية لاقتصاداتها التصنيعية، ما يجعلها تعارض أي مسار يؤدي إلى رفع الأسعار، خاصة في ضوء عدم القدرة على التنبؤ بها، وبالتالي صعوبة التحكم بمخرجاتها مما يجعلها ذات طابع فجائي. وهذا مادفع المدير التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة **فاتيه بيرول FatihBirol** عندما سأل عن مشكلة الأسعار القول: " **لا أستطيع أن أعرف كيف ستكون الأسعار، ولكن يمكنني أن أقول شيئين الأول: أنني أتوقع الكثير من التقلبات في أسواق النفط، والثاني: أن ارتفاع الأسعار ليس في صالح كل من المستوردين والمصدرين وكذلك الاقتصاد العالمي.**"[2]

يعود عدم استقرار الأسعار على مسار خطي إلى عوامل متباينة والتي أكد عليها المختصون والدارسون في المجال الاقتصادي، كما أشاروا إلى ما يمكن أن تشكله من أزمات اقتصادية ذات امتدادات خطيرة وبعيدة المدى على اقتصادات الدول سواء كانت ناشئة أو متطورة تشكل عملية التعافي منها صعوبة بالغة قد تحتاج إلى فترات زمنية طويلة والتي تم إجمالها فيما يلي[3]:

- العلاقة الطردية بين الأسعار والطلب فكلما زاد الطلب على هذا المورد الاقتصادي كلما ارتفعت الأسعار، وكنتاج لذلك ترتفع العوائد المالية للدول المنتجة له، وكلما انكمش الطلب وتقلص تتراجع الأسعار وتتدهور العائدات، وقد تأخذ المسألة منحى أكثر عنفا وأشد وطأة على الاقتصاد يتمثل فيما يعرف "**بالصدمات سواء المواتية أو المعاكسة**" والتي تعود بنتائج بالغة التأثير على اقتصادات البلدان

---

[1]- **ibid**.

[2]- High oil prices not good for importers, exporters and even global economy: fatih birol,2018, the economic times.

https://www.google.com/amp/s/m.economictimes.com

[3]- خالد حسين علي المرزوك، **المرجع السابق الذكر**، ص16.

المصدرة للثروة البترولية وتختصر في(الهيكل الإنتاجي للقطاع الاقتصادي وتوزيع الدخل بين عوامل الإنتاج والميزان التجاري) وتتباين مستويات الضرر الذي تحدثه على الوحدات الدولية[1] واضطرابات العرض النفطي ليست تلقائية وإنما ترجع لمصادر كوجود نزاعات مسلحة، أو اكتشاف حقول وتقنيات استخراج جديدة، إضافة إلى التحولات التي تحدثها قرارات منظمة الأوبك.[2]

- ❖ زيادة الاعتماد على الموارد النفطية والذي يسير نحو اتجاه تصاعدي أكثر مما كان عليه سابقا، مما يجعل سعره يعتمد بشكل كبير على وتيرة النمو الاقتصادي وهو ما يؤثر على توقعات الطلب، وهذه العلاقة هي طريق ذي اتجاهين، لأن الاعتماد المتنامي على المنتجات البترولية في النقل والمواد الكيميائية والتصنيع يعني أن التغيرات في أسعار النفط يمكن أن تؤثر على مستويات النمو الاقتصادي في العالم، فعلى سبيل المثال في بدايات سنة 2022 كانت أسعار النفط الخام عند أعلى مستوياتها حيث بلغت ما فوق 90 دولارا للبرميل والتي وصفت بأنها تهديد تضخمي للنمو، وهذا يتناقض بشكل صارخ مع انخفاض النفط الخام سنة 2020 استجابة لوباء كوفيد.[3]
- ❖ الأزمات والكوارث الطبيعية وحالة عدم الاستقرار السياسي؛ تساهم بدرجة كبيرة في التأثير على الموازنة في السوق النفطية، وقد أثبتت الفترات التاريخية المتعاقبة التي شهدت حروبا وأزمات زيادة كبيرة على طلب النفط، وذلك ناتج عن تخوف المستهلكين من تدهور الأوضاع الاقتصادية [4] وهو ما أنتج معضلة ارتفاع أسعار النفط والتي بلغت 147 دولار أمريكي للبرميل الواحد عام 2008 إثر الحروب الحاصلة في تلك الفترة في كل من العراق وأفغانستان[5].

كما يمكن أن يؤدي الصراع المدني أو بين الدول إلى تدمير مواقع الإنتاج مثل ما حدث في الكويت عام1991 وفي مثل هذه الحالات يمكن أن تتأثر المواقع وتصبح غير قادرة على الإنتاج لمدة زمنية معينة يحددها حجم الأضرار[6].

---

[1]– **المرجع نفسه**، ص16.

[2]- RabahArezki,andothers,**op.cit** , 2017,p7

[3]- prableenbajpai and others, **Top Factors that Affect the price of oil**, investopedia,2022http://www.investopedia.com/articles/investing

[4]– شذى خليل، **أسعار النفط العالمية منذ1960 وتوقعات 2025**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتجية، http://rawabetcenter.comتم تصفح الموقع يوم1جوان2023.

[5]– **المرجع نفسه**.

[6]- **Problémes géopolitiques liés a la production et aux échanges de pétrole**, Ecole national d'administration, promotion « copernic », séminaire « energie et société », groupe No4, p 55

❖ الأزمات الاقتصادية كالمديونية؛ التي تعتبر مشكلة اقتصادية تساهم بقوة في تقليل الطلب على البترول سواء كان سعره ثابتا أو مرتفعا، مما يجعل الدول التي تعاني من هاته المعضلة غير قادرة على شراء كميات كافية من النفط الخام وبالتالي تلجأ إلى آلية رفع أسعاره محليا، من أجل الوصول إلى درجة موازنة قريبة بين السعر العالمي والمحلي.[1]

❖ التوجه العالمي نحو نوع جديد من الطاقات؛ كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها يساهم في التأثير على مصادر الطاقة التقليدية ويعمل بشكل سلبي على مسألة التسعير، من خلال الاستغناء التدريجي على هاته المصادر وبالتالي نقص الطلب وكنتيجة لذلك انخفاض الأسعار.

❖ دور منظمة "الأوبكOPEC" في تحديد الأسعار؛ وذلك من خلال زيادة الإنتاج في سياق زمني محدد قائم على مخرجات قرارات أعضاء المنظمة لتحقيق غايات معينة، ولكن هذا الافتراض غير متفق عليه حيث تختلف التفسيرات بشأن هذا التأثير ودرجته، فأحيانا ترتفع الأسعار دون أدنى تدخل من المنظمة، كما أن قراراتها لا تكون موحدة في أغلب الأحيان ما يجعل مستوى هذا التأثير محدود ونسبي وغير قابل للجزم.

❖ التهديدات اللاتماثلية ومخاطر الجماعات الإرهابية: حيث تمارس هاته الجماعات إرهابا طاقويا Energyterrorism من خلال تنظيم عمليات سطو على مستودعات النفط، وتدمير البنية التحتية الطاقوية للبلدان التي تستهدفها، والحصول على ثروتها النفطية لهدف تخريبي أو للاستفادة من عوائده المالية في سبيل تطوير جماعاتها، وهو ما ظهر جليا في ممارسات تنظيم القاعدة الذي شن العديد من الهجمات على البنية النفطية لعدة دول كوسيلة ضغط اقتصادي.

❖ الأسعار لا تكون محكومة بعوامل اقتصادية بحتة، بل أحيانا تشير معطيات سوق الطاقة وبعض مؤشراته إلى تحقيق موازنة فيه، وتساهم في ضبط الأسعار، ولكن نضرا لوجود بعض الأزمات السياسية بين بعض الأطراف تلجأ لزيادة الإنتاج من أجل إغراق السوق وكسر سياسة التسعير الموضوعة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار تلقائيا.

إضافة إلى الأسباب الآنفة الذكر؛ تم تقديم تفسيرات أخرى للعوامل التي تقع وراء تذبذب أسعار النفط والتي تتمثل في:

---

[1]– شذى خليل، **المرجع السابق الذكر**.

- **تذبذب الأسعار وفقا لتأثير مبدأ الندرة:** طالما أن الموارد النفطية تلازمها خاصية النضوب فالمتوقع أن تسير أسعارها في منحى تصاعدي، لأن الندرة تتناسب طرديا مع الاستنزاف ولأن المالك يستطيع المفاضلة بين الاحتفاظ به في مكانه أو استخراجه واستثمار القيمة في فرص بديلة.[1]
- **تحليل أثر المنافسة:** يرجع العديد من الدارسين في الحقل الاقتصادي التباين في مشهد النفط العالمي إلى سيطرة قوى المنافسة الكبرى على الشركات والدول المنتجة، ما يؤثر بشكل كبير على مستوى الأسعار.[2]
- **احتكار القلةOligopoly:** ويقوم هذا المنهج على مبدأ أن سوق النفط العالمي يتميز بزيادة العائد إلى السلعة[3]، وعند ارتفاع التكاليف فإن الطرف المسيطر هو الشركات الكبرى مما يجعل الشركات الفردية تغير من أسعارها لزيادة حصتها في السوق، وعند قيام واحدة أو اثنتين من هاته الشركات بذلك تتبعها الشركات الأخرى، وعادة ما يشمل احتكار القلة شركتين على الأقل.[4]

بناء على ذلك؛ فإن أسعار النفط غير ثابتة، ولا يمكن تسقيفها فهي محكومة بعوامل اقتصادية تفرضها معطيات السوق العالمية للنفط، وسياسية ترتبط بقرارات أو فرض سياسات معينة، إضافة إلى عوامل تعسفية كالكوارث والحروب التي تلحق الضرر بسلاسل إمداد هاته الموارد.

– العلاقة بين الأسعار والصدمات النفطية

تعبر الصدمة النفطية عن الزيادة السريعة في أسعار النفط، وتعتبر سنة1973 بادرة حدوث هاته الصدمات التي تساهم في تسريع مستويات التضخم، وتباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية، كما أنها تعمل على الحد من عملية النمو كنتيجة لانخفاض الاستهلاك وبالتالي ارتفاع نسب البطالة وتراجع القدرة الشرائية والناتج المحلي الإجمالي[5].

تتكون فترة صدمة النفط من مرحلتين: مرحلة ارتفاع أسعار النفط ومرحلة انخفاضها، وخلال مرحلة الارتفاع يمكن النظر إلى أسعار الفائدة كمتغير موجه للسياسة نحو احتواء القفزات الصعودية

---

(1)– أحمد علي أبريهي، **تحليل سوق النفط العالمي**(ب.د.ن، 2016)، ص7.

(2)– جسر التنمية، **المرجع السابق الذكر**، ص12.

(3)– **المرجع نفسه**، ص13.

(4)– محمد خطاب، **سوق احتكار القلة: ما هو، خصائصه، أنواعه، نتائجه، أمثلة عليه**، https://www.business4lions.com، تم تصفح الموقع يوم1جوان2023.

(5)- les chocs pétroliers, module: HFE, université mouloud mammeri, tizi-ouzou,1ére année LMD.

غير المسبوقة في أسعار النفط، وما يترتب عليها من تضخم وبالتالي فإن المتغير التابع هو سعر الفائدة الذي يستجيب لأسعار النفط، أما خلال فترة الهبوط يتم تخفيف السياسة النقدية بحذر ويتم احتواء الأسعار بشكل فعال ويتم تخفيض أسعار الفائدة تدريجيا.[1]

1-الصدمة النفطية الأولى 1973

إن سيطرة شركات النفط الأنجلوسكسونية" **الأخوات السبع** "**SevenSisters**" على سوق النفط وهيكلته وتنظيمه، وكذا دوائر التوزيع والاحتياطات النفطية بنسبة 80%، وثلاثة أرباع صناعة النفط العالمية، مع الزيادة السريعة في الطلب بنسبة7%سنويا، دفع الدول المنتجة الرئيسية في عام 1960 إلى تشكيل منظمة "أوبكOPEC" وذلك في سبيل استعادة السيطرة على سوق النفط وآلياته كالاستخراج والتسعير وغيرها، في الوقت الذي كانت تسيرها الشركات المتعددة الجنسيات لفترة زمنية طويلة، مستغلة الثروة النفطية للدول المنتجة، وحققت هوامش ربح كبيرة تصب في صالح الدول المؤسسة لها، في مقابل مزايا بسيطة لدول الإنتاج، وكانت البداية سنة 1969 مع تخلي ليبيا عنمبدأ تقاسم الأرباح بنسبة 50%مع شركات النفط، وكان اندلاع حرب اسرائلية عربية "**حرب يوم الغفران**" في 1973 دليلا على استعادة الهيمنة على السوق النفطية من قبل دول أوبك[2]، والتي قررت قطع إمدادات النفط في سبيل تحرير الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل، واجتمعت الدول الستة (إيران، العراق، أبو ظبي، الكويت، السعودية وقطر) وذلك من أجل رفع سعر البترول السعودي الخفيف بنسبة17% من 3.12 دولار إلى 3.65 دولار للبرميل، كما أعلنت عن تخفيضات في الإنتاج، مستغلة بذلك تبعية الدول الغربية للموارد النفطية، ومستخدمة النفط كوسيلة ضغط على الدول الداعمة لإسرائيل سياسيا وعسكريا، وأولها الولايات[3]

المتحدة الأمريكية، من خلال فرض حظر نفطي عليها وتليها هولندا التي تدعم بدورها الولايات المتحدة الأمريكية وتوفر تسهيلات وإمدادات جوية لإسرائيل، وامتد الحصار أيضا إلى البرتغال وروديسيا وجنوب إفريقيا[4].

---

(1)- Noureddinekrichene**,World crude oil markets: monetary policy and the recent oil shock**,IMF Working paper,international monetary fund, p15

(2)- céline Antonin, **Après le choc pétrolier d'octobre 1973,**l'économie mondiale a l'épreuve du pétrole cher,Revue internationale et stratégique,n91,2013,p141-143.

(3)- **past oil price shocks: political background and economic impact evidence from three cases**, p7.

(4)-**ibidem.**

هذه الإستراتجية التي اتبعتها الدول المنتجة للنفط أدت إلى خلق حالة من التوتر للدول المستهلكة والتخوف من نتائج رفع أسعار النفط خاصة في ضل الحاجة الاقتصادية له،كما أنه أنتج حالة من التضخم والتي تضرب في 2.5 في غضون عام واحد،وهو ما يترجم فعليا بحدوث ما يسمى بالصدمة النفطية الأولى محدثة آثارا عميقة على الاقتصاد العالمي وعلى مستويات النمو الاقتصادي، وقد اختلفت التفسيرات بشأن هاته الصدمة ومخرجاتها الاقتصادية حيث أكد **جين هارفي-Jean Hervé**و**لورانزيLorenzi** و**أوليفي باستريOlivier Pastré**و**جويل تولاندوJoelleToledano** في كتابهم "**أزمة القرن العشرينla crise du xx^e siécle**"**أن صدمة عام 1973 لم تكن سوى كاشفة ومحفزة لأزمة كانت موجودة من قبل، لقد كان للصدمتين النفطيتين تأثير على الاقتصاد العالمي وعلى الأسعار والعمالة ولكنها ليست بأي حال من الأحوال مسؤولة عنه في المقام الأول وعن الاختلالات الخطيرة التي لاحت في الاقتصادات الغربية**"، ويرى هؤلاء المؤلفون أنه منذ عام 1960 وحتى عام 1973 شهدت الشركات والصناعات الغربية الاتجاه المعاكس في مكاسبها الإنتاجية، حيث انتقلت من مرحلة التقدم إلى مرحلة الركود والانحدار، ويستشهد المؤلفون بزيادة نسب الاستهلاك، وارتفاع العمل غير المنتج للدولة والنمو المبالغ فيه لإنفاقها، وحسبهم فإن الأزمة النفطية الأولى أدت إلى تفاقم الظواهر القائمة أساسا والمتمثلة في تباطؤ معدلات نمو الإنتاج الصناعي وخاصة الصناعة التحويلية، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم السريع، والزيادة الحادة في ميزانية العجز لمعظم البلدان الغربية المتقدمة حيث ارتفع من1.5% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة بين1972-1974 إلى 4.6% في عام 1975، ثم تلتها فترة من الركود التضخمي الذي جمع بين الانخفاض الحاد في النمو وارتفاع الأسعار، وقد تفاقم هذا التأثير الغير متوازن للصدمة النفطية بسبب التمزق النقدي الناجم عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب والذي أدى إلى تعويم العملات وفتح حقبة من عدم الاستقرار في أسهم أسعار الصرف[1]

وهو ما دفع هانس مورغانثو للقول: "**الحظر المفروض على النفط من قبل الدول المنتجة عامي1973-1974 مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط قد تم تحديدها كضربة البرق في بعض الجوانب الأساسية للسياسة العالمية، والتي أدت إلى التغيير الجذري في علاقات السلطة**"[2]، وتبعا لذلك عجلت الدول الغربية في اتخاذ آليات الاستجابة للصدمة النفطية الأولى فور حصولها من خلال

[1]- céline Antonin**, op.cit**, pp141-143.
[2]- G.Johnlkenberry, **Reasons of state « oilpolitics and the capacities of american government**, cornell university press, Ithaca and london, 2023,p1.

تنويع الإمدادات سواء نحو أنواع الوقود[1] الاحفوري التقليدية الأخرى أو من خلال إطلاق محطات الطاقة النووية الأوروبية واليابانية لزيادة استقلال الطاقة، وفي الوقت نفسه يتم تكثيف التنقيب عن النفط في أماكن تواجده.[2]

لقد ضربت الصدمة النفطية الأولى أسس الاقتصاد العالمي، وأعادت حسابات الدول الغربية بشأن اقتصاداتها، وساهمت في مراجعة نهج العلاقات بينها وبين الدول المنتجة للنفط، وأعادت ترتيب الأولويات في سياساتها من خلال إدراك القيمة الاقتصادية لهذا المورد وخطورة انقطاعه أو استخدامه كوسيلة ضغط سياسي، واتجهت للبحث عن بدائل طاقوية أخرى، وتغيير استراتجياتها في تحصيل الموارد النفطية، وتأسيس ثقل مؤسسي موازي لمنظمة أوبك وهو الوكالة الدولية للطاقة.

2-الأزمة النفطية الثانية:

في أعقاب صدمة أسعار النفط الأولى 1973-1974 شهدت فترة السبعينات استقرارا في الأسعار عند حوالي 50 دولارا للبرميل ولكن بعد ذلك مع اندلاع الثورة الإيرانية تعززت الصدمة السابقة بقوة مع تضاعف الأسعار إلى 100 دولار للبرميل في الفترة بين 1979-1980[3]، وبالتالي فإن عدم الاستقرار السياسي في إيران والذي نتج عن الإطاحة بالشاه محمد رضا بهلولي، والسياق الجيوسياسي المتوتر بشكل خاص هما السبب الرئيسي وراء الصدمة النفطية الثانية، والذي كانت لها عواقب الارتفاع الكبير في الأسعار، وقابل انخفاض إنتاج إيران جزئيا زيادة في إنتاج منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبكOPEC كمحاولة لتخفيض الأسعار ولكن الوضع لم يستقر آنذاك[4].

وإذا كانت العواقب الاقتصادية للصدمة النفطية الثانية مماثلة لتلك التي حدثت في الصدمة النفطية الأولى، فإن السياق مختلف تماما لأن ارتفاع الأسعار هذه المرة لم يتم تنسيقه من قبل دول الأوبك بل إنه كان نتاجا لحدث داخلي سياسي "الثورة الإيرانية"، وعلى العكس من الصدمة النفطية الأولى فإن منظمة الأوبك حاولت التخفيف من أثر الصدمة باتخاذ إجراءات زيادة الإنتاج.[5]

---

(1)- céline Antonin,**op.cit**,pp141-143.

(2)- **ibidem**.

(3)- Joel Darmstadter,**Reflections on the Oil shock of 40 years Ago**, resources,2014 http://www.resources.org/archives/reflections-on-the-oil-shock-of-40-years-ago/

(4)- **Début du deuiéme choc pétrolier,** texte rédigé par l'équipe de perspective monde, faculté des lettres et science humaines, université de sherbrooke,canada, 2023, http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet

(5)- **les chocs pétroliers (1973-1979)**, la finance pour tous,2022, https://www.lafinancepourtous.com

3-الأزمة النفطية العكسية (المضادة) 1986

قامت الوكالة الدولية للطاقة IEAبإعداد برنامج خاص يهدف إلى تخفيض مستويات استهلاك الطاقة بالتركيز على مورد النفط، وذلك من خلال العمل على جعل المصدرين من خارج منظمة الأوبك يخفضون مستويات الإنتاج إلى نحو النصف، وبحلول منتصف عام 1986 انخفض سعر برميل النفط إلى حافة11.575 دولار أمريكي للبرميل وذلك بالرغم من اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، مما جعل العديد من البلدان العربية تتحول من وضعية الدائن إلى وضعية المدين[1]، وكانت هاته الصدمة بمثابة هزة اقتصادية عنيفة ضربت الاقتصاد العالمي بصفة عامة، وأثرت على البلدان النفطية التي تعتمد اعتمادا كليا على عائدات النفط في اقتصادها بصفة خاصة، وظهرت تداعياتها على مستويات التنمية والدخل المحلي، وأدت إلى عجز في الموازين الجارية للدول العربية النفطية.

4-الأزمة النفطية لسنة 2014

على عكس انهيارات الأسعار السابقة الناجمة عن الطلب والتي كانت نتاجا للانكماش الاقتصادي الحاد، فإن انهيار أسعار النفط يحمل المزيد من التشابه مع الانخفاض الناجم عن العرض في الثمانينيات والجهود الغير فعالة التي بذلتها السعودية في الفترة بين 1985-1986 لوقف انخفاض الأسعار والتي باءت بالفشل، حيث انخفضت أسعار النفط الخام مجددا بنسبة60% بين 2014 و2015[2].

وتباينت الأسباب التي أدت إلى هذا الانخفاض الكبير وخلفت آثارا سلبية على اقتصادات الدول المنتجة للنفط الخام على اعتبارها بلدان تعتمد بدرجة كبيرة على الريع النفطي،حيث أثرت ثورة النفط الصخري الأمريكية بشكل مباشر في انهيار أسعار النفط كواحدة من أكثر الأحداث أهمية من الناحية الجيوسياسية في سوق النفط العالمية بثلاث طرق أولها; القضاء على قدرة منظمة أوبك التسعيرية والثانية; مرتبطة باحتمالية أن يؤدي هذا إلى انخفاض أسعار النفط لسنوات قادمة وهو ما قد يعود بفوائد[3]

---

[1]- محمد محفوظ ماجن، الصدمات النفطية، الأسباب،الانعكاسات، وسبل العلاج (**مجلة المعيار**،عدد خاص، 2017) ص3.

[2]- Jason Bordoff and Akoslosz**,Middle east the great unraveling**, journal of international relations and sustainable development,N 03,2015, p195.

[3]- **ibidem.**

هائلة على أكبر مستهلكي النفط من جهة، ويفرض مخاطر عدم الاستقرار في الدول النفطية من جهة أخرى، وأخيرا فإن له آثارا بيئية مهمة من ناحية زيادة الطب على النفط وتقليل القدرة التنافسية على البدائل ولكن من ناحية أخرى يخلق فرصة فريدة للحد من ضغوط الميزانية وانبعاث الكربون.[1]

ب-متغير الغاز

ارتفعت الحاجة للغاز الطبيعي وتزايدت معه اهتمامات الدول على اختلافها، كما تباينت التعاملات تجاهه عن الماضي، حيث اقتصرت استخداماته على قطاعات ظاهرة ومميزة كالصناعة والنقل والاستعمال المنزلي، بينما اليوم تحول إلى مصدر رئيسي من مصادر الطاقة الأولية، خاصة وأنه يلعب دورا مركزيا في تلبية الاحتياجات الطاقوية للعالم للعقدين القادمين مما انعكس على مساره إلى الارتفاع وذلك ابتداء من عام 2011، خاصة مع وفرته نتيجة لحدوث الأزمة الاقتصادية وازدهاره في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب حصول الطفرة في سعة الغاز الطبيعي المسال.[2]

تتزايد الاهتمامات به سنويا مقارنة بالبترول والفحم على اعتباره أنظف، كما يتمتع بخصائص "الاحتراق النظيف" مما يعكس قلة تكاليف صيانة المعدات المستعملة، وتشكل الكفاءة العالية لإنتاج الطاقة الكهربائية باستعمال الغاز الطبيعي وقودا لمحطات التوليد الغازية ميزة أخرى تدفع مستخدميه لزيادة نسب استهلاكهم له.[3]

ثانيا: الأهمية الإستراتجية والاقتصادية للنفط والغاز

يمثل النفط والغاز أحد أكثر المصادر الطاقوية أهمية في الاقتصاد العالمي، حيث ترتكز عليها أغلب الاقتصادات وتبني عليها أسسها التنموية، وتساهم في إعادة تحديد معالم الخارطة السياسية والاقتصادية، من خلال تغيير التوازنات الإقليمية والدولية، مما يجعل الدول الكبرى في سباق نحو تحصيلها سواء ضمن سياقات سلمية أو نزاعية. وقد أثبت تاريخ الحروب ارتباطها بعامل أهمية المورد خاصة مورد النفط والغاز،وأقامت عليه الدول مقياس قوتها وتفوقها في العديد من المجالات، وتم تصنيف العديد من المناطق كفضاءات جيواستراتجية بالغة الأهمية تبعا لاحتوائها على موردي النفط والغاز بكميات كبيرة، مما جعلها مناطق جذب عالمي للقوى الكبرى في إطار التنافس والتصادم حولها،

---

[1]- **ibidem.**

[2]- محمد مصطفى الخياط، **المرجع السابق الذكر**، ص72.

[3]- **المرجع نفسه**، ص73.

وسباق الشركات المتعددة الجنسيات لاستغلالها والاستفادة من مزاياها خدمة لمنافع الدول المؤسسة لها ولأجندات سياسية واقتصادية موجهة.

وقد مثل النفط قضية إستراتجية لعقود من الزمن، حيث كان الحصول عليه يمثل قضية عسكرية كبرى منذ الحرب العالمية الثانية، وربما حتى منذ الحرب الأولى لم يفكر أحد القيام بحملة عسكرية دون التأكد من قدرته على تزويد قواته بوفرة من النفط الثمين لحاجة الآلة إليه.[1]حيث يمكن أن يكون النفط عاملا مهما في تحقيق الاستقرار أو العكس، فمنذ اكتشافه إلى اليوم لم تتغير المعطيات والرؤية حوله فقد كان سببا رئيسيا لقيام العديد من الحروب والصراعات، ومع بروز الأزمات النفطية ذات الأسباب المتنوعة أثبتت فعاليته ودوره في تحديد سلوكيات الفواعل، فالبرغم من ادعاء الدول الصناعية بالقدرة على تجاوز هاته الأزمات بدون أية آثار على الاقتصاد وجهودها في الاتجاه نحو مصادر بديلة إلا أن حاجتها لمورد النفط لا يمكن أن تتغير.

أما اقتصاديا فإن النفط والغاز يوفران أكثر من نصف المنسوب العالمي من الطاقة،وتعرض الموردين لمعضلة النضوب يفتح العديد من النقاشات على المستويات الأكاديمية ويوضع في قمة هرم المؤتمرات الدولية كأحد القضايا التي تمس اقتصاد الوحدات وذلك نابع من أهمية الموردين ودورهما في تحديد معالم التنمية والنمو الاقتصادي، سواء بالنسبة للدول المنتجة أو المستهلكة على حد سواء.

تبرز أهمية موردي النفط والغاز في الدول المنتجة لهما، حيث تقوم اقتصاداتها على العوائد المالية لهاته الموارد وتحقق أمنها الاقتصادي، كما تساهم العائدات النفطية في تحصيل معالم التنمية والتقدم الاقتصادي خاصة في الدول العربية التي تعول على المورد في إحداث تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة[2]، وقد تحدث **مايكل روس** في كتابه نقمة النفط عن "لعنة الموارد" مركزا على النفط على اعتباره يشكل 90 %من اقتصاديات الدول النامية خاصة في منطقة الشرق الأوسط، التي تحوي على أكثر من [3]

---

[1]- **Le pétrole et l'eau sont-ils des enjeux stratégiques de meme importance ?** ,2013 https://geolinks.fr/geopolitique/le-petrole-et-leau-sont-ils-des-enjeux-strategiques

[2]– حمزة طيبي، الثروة النفطية في البلدان العربية ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية (**مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد11، 2014) ص144.

[3]– لتفاصيل أكثر أنظر: مايكل رورس، **نقمة النفط.كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الامم**، تر. محمد هيثم نشواتي، ط1(منتدى العلاقات العربية والدولية، 2014).

نصف الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط ما يجعلها إما تتخلف عن ركب الديمقراطية والمساواة أوتخوض حروبا أهلية. وقد أكد الرؤساء الأمريكيون أمثال ريتشارد نيكسون وجيمي كارتر على ما يمكن أن يشكله النفط من خطر ليس على استقلال اقتصاد أمريكا فحسب، وإنما على أمن الأمة[1] حيث تحول من كونه حاجة اقتصادية إلى مصلحة تمس الأمن القومي، في إشارة إلى الخطر الذي يمكن أن يسببه غياب هذا المورد أو استحواذ طرف عليه كتهديد للأطراف الأخرى.[2]

كما يمكن أن يساعد البترول على إيجاد فرص عمل، على اعتباره يمر بالعديد من المراحل (بدء بالتنقيب ووصولا إلى الاستخراج) وهاته العمليات تحتاج إلى قوة بشرية عاملة، إلى جانب تدعيم الأمن الاقتصادي والتنمية، وتحقيق أسس الأمن القومي، خاصة في الدول المنتجة واقتصادات الدول العربية إذا اقترن بالاستغلال العقلاني والحكامة[3]، وهاته الأهمية لا تقتصر على الدول المنتجة فحسب بل تتجاوزها لتشمل الدول المستهلكة مما يجعلها في سباق مستمر نحو السيطرة على موارد النفط والغاز التمركز في الدول الغنية به، كدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نظرا لاحتياجاتها المتزايدة من الموردين خاصة مع ارتفاع طموحاتها الاقتصادية في ضوء التنافس حول الصدارة.

باعتبارها واحدة من المصادر الرئيسة للوقود في العالم، تؤثر صناعة النفط والغاز على العديد من جوانب الاقتصاد العالمي، فقد أدت هذه الصناعة إلى إحداث تغيير في العديد من المجالات كالنقل وإمدادات الكهرباء والتدفئة والاستعمالات المنزلية بالإضافة إلى تغذية الاقتصاد، حيث يعد النفط والغاز عنصرين أساسيين وراء آلاف المنتجات التي تصنعها وتستخدمها الشركات والمستهلكون يوميا،[4]وفي عام 2020 شكلت صناعة النفط وحدها 3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وبلغت قيمة تجارة النفط الخام 640 مليار دولار مما يجعله أحد أكثر السلع تداولا في العالم، وفي عام 2019 وظفت[5]صناعة النفط والغاز بشكل مباشر 11.9 مليون شخص، ومع ذلك من المتوقع أن يكون تأثيره

---

(1)– جميلة علاق، التنافس الدولي حول الطاقة بين أمن الإمدادات وتداعيات التغير المناخي(**مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد6،العدد 1، 2022) ص336.

(2)– **المرجع نفسه**، ص336.

(3)– حمزة طيبي، **المرجع السابق الذكر**، ص144.

(4)- Organisation internationale du travail,**Production de pétrole et de gaz ;raffinerie de pétrole**https://www.ilo.org/global/industries

(5)- **ibid.**

على التوظيف أعلى بكثير من هذا الرقم نظرا لخلق فرص عمل غير مباشرة ومحفزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]

ويمكن إجمال الأسباب التي تجعل النفط ذي أهمية اقتصادية بالغة فيما يلي:

- **إمدادات الطاقة:** النفط الخام هو مصدر الطاقة الرئيس في العالم، حيث يزود السيارات بالطاقة ويدفئ المنازل ويستخدم في توليد الطاقة، كما أن وفرته من عدمها وارتفاع أسعاره أو انخفاضها يؤثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي.
- **الاستخدام الصناعي:** يعتبر النفط مادة خام رئيسية في العديد من الصناعات، حيث يتم استخدامه في إنتاج البلاستيك والمواد الاصطناعية والمواد الكيميائية وحتى في الأدوية، وبالتالي يمكن أن تؤثر تكلفة النفط الخام وتوافره بشكل مباشر على ربحية هذه الصناعات.
- **التجارة العالمية:** يعتبر النفط الخام من أكثر السلع تداولا في العالم، ويمكن أن يسبب التغير في أسعار النفط آثارا بعيدة المدى على الميزان التجاري على الساحة الاقتصادية للدولة، حيث يمتد هذا التأثير المتعدد الأوجه إلى الحياة اليومية للمواطنين.[2]
- **التأثير على نطاق واسع:** حيث يعتبر النفط سلعة استثنائية تؤثر عملية إنتاجه بداية من الاكتشاف والنقل والتسويق على نطاق عالمي واسع، سواء سياسيا أو اقتصاديا في مصالح العديد من الفواعل (الدول المنتجة لهذا المورد، الشركات التي تستثمر فيه، الدول المستهلكة) وهاته الجهات تتوخى الوصول إلى توازن يكون تحصيلا لمنافعها مجتمعة، بالرغم من خضوع كل طرف لتطورات مرتبطة بصناعة النفط، مما خلق مقاربة صراعية بينها، فاتجه كل طرف لتشكيل سياسات وتكتلات مختلفة عن الآخرين.[3]

وبالتالي قد يكون العالم أقل اعتمادا على النفط الآن عما كان عليه خلال صدمات الطاقة في السبعينيات، لكن الصراع الروسي دليل صارخ على الرغبة الشديدة في النفط وبالتالي لايزال هذا المورد[4] قادرا على تعطيل الاقتصادات وإرباك صناع السياسات، وهذا الاهتمام نابع من تركيز الدول

---

(1)- **ibid**.

(2)- Black gold: the **economic importance of crude oil**, 2023 https://www.learnsignal.com

(3)– قصي عبد الكريم إبراهيم،**المرجع السابق الذكر**،ص37.

(4)- sarahMcfarlane and Mark John, **Analysis: When it comes to Oil, the global economy is still hooked,** Reuters,2022 . https://www.reuters.com

الغنية على التصنيع وإن اتجهت نوعا ما نحو الخدمات لتقلل من اعتمادها على النفط، فحسب دراسة أجرتها جامعة كولومبيا أن نفس النمو الاقتصادي الذي كان يتطلب قبل نصف قرن برميلا واحدا من النفط يمكن تحقيقه الآن أقل من نصف برميل، بل إن بعض المحللين توقعوا في السنوات الأخيرة بأن الاقتصاد العالمي يمكن أن يتحمل الصدمات النفطية المستقبلية في خطورتها، وأشار آخرون إلى عمليات الإغلاق التي فرضها فيروس كورونا خلال العاميين الماضيين كدليل على أن الاقتصاد يمكن أن يعمل مع انخفاض كبير في استهلاك النفط، ولكن عودة الطلب عليه عام 2021 وارتفاع أسعاره بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية، دفع إلى ضرورة الحديث عن تكثيف الجهود التي ستكون مطلوبة في الاقتصاد العالمي للتخلص من التبعية النفطية، وقد قال **آلان جيلدر** نائب رئيس التكرير والكيماويات وأسواق النفط في شركة **وود ماكنزي** الاستشارية "**إن تحويل الطلب على النفط أمر صعب على المدى القصير لأنه يتطلب تريليونات الدولارات لاستبدال البنية التحتية القديمة، وتشير العديد من التوقعات أنه في أفضل السيناريوهات أن تحول العالم من النفط وغيره من مصادر الوقود الاحفوري سيفرض تحديات جديدة للمستهلكين وصناع السياسات على حد سواء**"،واستخدمت عضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي[1]

الأوروبي **ايزابيل شنابل** مصطلح "**التضخم الاحفوري**"، في إشارة إلى الثمن الذي يجب دفعه مقابل ما أسمته"**التكلفة القديمة للاعتماد على مصادر الطاقة الاحفورية**"[2]، وتأكيدا منها لمخاطر الاعتماد المفرط على النفط وتغيير الأسعار بين فترة وأخرى على اقتصاديات الدول سواء كانت منتجة أو مستهلكة.

المطلب الثاني: التنافس العالمي حول المصادر الطاقوية (النفط والغاز)

المشهد الطاقوي العالمي ليس نتاجا لقوى التحول والتغير الديناميكي للنسق الدولي فحسب، وإنما هو تصميم قائم تبعا لمصالح إستراتجية وجيبولتيكية واقتصادية معقدة تسعى القوى الكبرى لتحقيقها في بيئة ميزتها الأساسية التنافس بين اللاعبين الدوليين والإقليمين، ضمن فضاءات جغرافية ذات قيمة جيواستراتجية يتم تحويلها إلى رقعة شطرنج.

---

[1]- **ibid**.
[2]- **ibid**.

أولا: الصراع الجيوسياسي على مصادر الطاقة

عبر رئيس ليبيا محمد ادريس السنوسي عند إخباره بأن اتحاد الشركات الأمريكية اكتشف النفط في بلاده"**أتمنى لو أنكم عثرتم على مياه**" في إشارة لخطورة توفر الثروات الباطنية في دولة ما وما تثيره من عوامل الصراع والتنازع حولها، كما أشار الوزير الفنزويلي السابق **جوان بابلو بيريز الفونسو** إلى ذلك حين قال عن النفط «**إنه رجس الشيطان نحن غارقون في رجس الشيطان** » .

أ- تأجيج الصراعات في سبيل الحصول على الطاقة

أثبتت الفترات الزمنية المتعاقبة تاريخيا، أن الحروب التي قامت كانت حروب طاقة، على اختلاف مصادرها، وإن تم تبريرها بالاعتماد على مفاهيم السيادة والدفاع عن حقوق الشعوب، ومنع الاختراقات التي تمس القانون الدولي، فإن الغاية والهدف كان البحث عن مصادر الطاقة خاصة النفط، فتحولت المناطق التي تحتوي على هاته الموارد إلى بؤر صراع دولي وتنافس دائم ضمن معادلة التوازنات الإقليمية والدولية والسباق نحو تحقيق معالم القوة الاقتصادية، خاصة بعد إعادة ترتيب عناصر القوة ليصبح المتغير الاقتصادي في قمة الهرم.

فالانفتاح والسيطرة على الطاقة عنصر رئيسي في المصالح الوطنية، حيث تتنافس الدول حول الموارد الطاقوية انطلاقا من مخاوف نظرية "ذروة النفط"، وهو ما يدفعها للسعي نحو هاته الموارد[1] والتعامل مع ندرتها أو عدم القدرة على تحصيلها على أنه تهديد أمني، فمثلا ترى القيادة الصينية أن انعدام الأمن يتمثل في احتمالات فرض حظر عسكري على إمداداتها النفطية وهو تهديد للمصالح الوطنية، مما دفعها نحو الاتجاه إلى إفريقيا بغية تحقيق مصالحها الإستراتجية والاقتصادية،[2] إضافة إلى العديد من القوى التي تتجه نحو مناطق إستراتجية مستعملة في ذلك أساليب طوعية من خلال إقامة علاقات ودية تحقق لها مخرجات سياساتها الاقتصادية المدرجة ضمن أجنداتها، أو اللجوء إلى استخدام أساليب ردعية في حالة التعارض والتقاطع المصلحي بين القوى الكبرى المتنافسة، خاصة في المناطق حديثة الاكتشاف والتي تحوي احتياطات نفطية هائلة، ويعمل البعض على دعم حكومات معينة تخدم

(1)- FehzanRehman, **state competition and the gmobal politics of energy, E**-international Relations,2012, pp1-2
(2)- **ibidem**, pp1-2

مصالحه كما يدعم الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** استمرار الرئيس السوري بشار الأسد في سدة الحكم[1]وذلك في إطار التنافس المحتدم مع الولايات المتحدة الأمريكي.

وبالعودة إلى مآلات الصراع في سوريا فإنها مرتبطة بتسوية النقاط الخلافية حول بعض المصالح الجيواستراتجية، ولعل من أهمها الثروات النفطية واعتبار سوريا قلب الشرق الأوسط، وبالتالي فإن تواجد طرف فيها يخلق مأزقا استراتجيا للفواعل الأخرى.

كما تعرضت العديد من الدول التي تحظى باحتياطات نفطية هائلة إلى إحداث أزمات وحروب داخلية بغية اختراق اقتصادها والحصول السهل على مواردها الطاقوية بالاعتماد على القوة،فقد استغل الغرب والولايات المتحدة الأمريكية الحروب الخليجية بهدف الحصول على نفط المنطقة، وذلك من خلال تقديم الدعم لكلا الطرفين بغية استمرار الحرب بينهما، وهو ما أكده وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "**هنريكيسنجر**" في مذكراته حيث تحدث عن تلك الحرب قائلا **"إنها الحرب التي أردناها أن تستمر أطول مدة ممكنة ولا يخرج منها أحدا منتصرا**"،وبعد تعزيز التواجد الأمريكي في دول الخليج بحجة حماية ناقلات النفط في مياهها لم تعد تعارض هذا التواجد خاصة بعد عام 1991 أي بعد غزو العراق للكويت، إلى جانب حرب العراق والتي اندفعت الولايات المتحدة الأمريكية نحوها بسبب الفشل في تحقيق مطامحها المتعلقة بنفط بحر قزوين، حيث لم تعثر على الاحتياطات النفطية التي كانت تتوقع أن تعوض نفط الشرق الأوسط، كما أثبتت التقارير امتلاك العراق لاحتياطات نفطية كبيرة تصل إلى 112 مليار[2]

برميل أي ما يعادل 11 %من حجم الاحتياطي العالمي، مما جعلها محل اهتمام دولي وأكسبها أهمية بالغة في أجندات القوى الكبرى والتي سعت بدورها إلى إقامة علاقات ومشاريع مع دول أخرى تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما دفعها لإعلان حرب أنهت من خلالها كل العقود والاتفاقيات المبرمة سابقا مع روسيا وألمانيا وفرنسا، واتجهت مطامعها بعد السيطرة على النفط العراقي إلى سوريا وإيران و[ليبيا وغيرها] وذلك بالاعتماد على مبرر غزو الدول التي تؤوي الإرهاب.[3]

---

[1]– قصي عبد الكريم ابراهيم، **المرجع السابق الذكر**، ص ص42–46.

[2]– **المرجع نفسه**، ص ص42–46.

[3]– **المرجع نفسه**، ص ص42–46.

الملاحظ أن الحرب في أوكرانيا كانت حربا طاقوية بامتياز، انطلاقا من مخاوف روسيا من سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على هاته المنطقة الإستراتجية التي تعتبر منطقة عبور للغاز الروسي نحو أوروبا والمستهلكين له، وبالتالي فإن المقاربة الروسية قائمة بالدرجة الأولى على حماية اقتصادها القائم على مورد الغاز من السيطرة الأوروبية التي قد تقضي على مستقبلها الطاقوي.

ب- التنافس حول أهم المناطق الإستراتجية الغنية بالموارد النفطية

تتنافس الدول الكبرى حول المناطق الإستراتجية في العالم، والتي تتمتع بقدر كبير من مصادر الطاقات الأحفورية مما يجعلها مناطق جذب على كافة المستويات الدولية والإقليمية والعالمية، وتستمر معالم هذا التنافس مع زيادة مقدرات الطاقة والاحتياطات المخزنة في هاته المناطق.

1-التنافس حول موارد إفريقيا:

تحوي القارة الإفريقية على احتياطات نفطية هائلة ارتفعت سنة 2006 عن117 مليار برميل مشكلة بذلك 9.7% من الاحتياطي العالمي، وقد ارتفعت الاكتشافات النفطية في القارة نحو اتجاه تصاعدي، حيث يتميز نفطها بجودة عالية جعلت الأطراف الدولية في منافسة حادة حولها، وذلك في سبيل الحصول على امتيازات نفطية والذي أنتج حروبا وأزمات عرقية، واتجهت بعض الدول إلى احتواء هاته الأزمات ضمن إطار تعاوني بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا في ساحل العاج والكونغو وغيرها تبعا لأهمية المنطقة النفطية، وقد حذرت العديد من التقارير المعدة من قبل مركز الأبحاث الإستراتجية الأمريكية منذ سنة 2000 وما بعدها من عواقب الاستغلال المكثف لنفط"الشرق الأوسط" والاعتماد الكلي عليه مقدما النفط الإفريقي كبديل مثالي سواء من حيث نوعيته وسهولة نقله[1]

وشحنه بحرا، إضافة إلى أن استيراد نفط غرب إفريقيا يجعل الولايات المتحدة الأمريكية في غنى عن مخاطر النقل عبر قناة السويس والخليج العربي والبحر الأحمر، وهي ممرات مائية تقع في بؤرة صراعات محتدمة.[2]

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص48-49.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص48-49.

كما أدى ارتفاع الاكتشافات سواء النفطية أو الغازية في منطقة الغرب الإفريقي إلى اعتبارها منطقة جذب طاقوي مركزي في سوق الطاقة العالمي، خاصة بعد قيام الحرب الأوكرانية الروسية منذ[1] 2014 واتجاه الدول الأوروبية نحو الاستفادة من طاقة إفريقيا، في رغبة منها لفك تبعيتها الطاقوية لروسيا، والذي أدى بدوره إلى تنامي عدد ونشاط شركات الطاقة القائمة على استكشاف وتطوير حقول النفط والغاز في إفريقيا والتي وصل عددها إلى حدود 200 شركة تعمل في 48 من أصل 55 دولة في إفريقيا، خاصة

مع تصنيف كل من الجزائر وليبيا وأنغولا ضمن أكبر 20 دولة منتجة للنفط وكذا تصنيف مصر والجزائر ونيجيريا ضمن أكبر 20 دولة منتجة للغاز، وتمركز أغلب الاكتشافات النفطية والغازية في المنطقة الغربية المطلة على خليج غنييا (السنغال،غانا،كوت ديفوار، أنغولا،الغابون) وارتفاع نسب الاحتياطات النفطية شرق إفريقيا (موزمبيق، تنزانيا) مما أدى إلى ارتفاع نسب الاستثمار في المجال النفطي والغازي في القارة إلى 5 مليارات دولار لسنة 2022 مقارنة ب3.4 دولار سنة2021 وذلك حسب تقرير صدر عن مجموعة الأبحاث البيئيةurgewald.[2]

تعمل العديد من الشركات في مجال التنقيب عن الطاقة في إفريقيا خدمة لدولها، فتوجد شركات النفط والغاز الروسية في العديد من البلدان الإفريقية كشركات لوكا ويل، وجازبروم، وروسنفت التي تنفذ مشاريع في الجزائر وأنجولا وغانا ومصر والكاميرون وكوت ديفوار ونيجريا وجمهورية الكونغو وسيراليون وليبيا، والتي كثفت منافستها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والصين في أسواق الطاقة الإفريقية من خلال سعيها للمشاركة في مشاريع التنقيب الجيولوجي والطاقات البديلة، فقد تزايد دور[3] الأسواق الإفريقية كمستوردة للنفط من روسيا بشكل كبير، وذلك بعد تحول السياسة الطاقوية والعلاقات الروسية نحو الشرق، بغية الحد من تأثير العقوبات الغربية على قطاع الوقود والطاقة الروسي وتحقيق الهدف الجيواستراتجي المتمثل في تعزيز قيادتها داخل مجتمع الطاقة العالمي، والملاحظ زيادة الاعتماد الإفريقي على مواردها، على سبيل المثال رفعت كل من المغرب وتونس

---

[1]– تقدير موقف، **هل تصبح إفريقيا لاعبا رئيسيا في سوق الطاقة العالمية، وحدة السياسات العربية**(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023) ص1.

[2]– **المرجع نفسه**، ص1.

[3]- lgbalAdilogluguliyev, **Russia-Africa Energy cooperation: challenges anaprospects**,Valdai, 2023.https://valdaiclub.com/a/highlights/russia-africa-energy

وليبيا ومصر والجزائر وارداتها من المنتجات النفطية الروسية عدة مرات، وحذت دول جنوب إفريقيا حذوها في زيادة نسب استهلاك النفط والغاز الروسي[1]، وبعد أن كان التركيز الروسي منصبا على كل من أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط التي تعطيه ميزة الوصول إلى المياه الدافئة والتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية[2]

في الحرب الباردة، فقد تغيرت أولوياتها وأدركت أن متطلبات الصراع الدولي مع منافسيها يلزمها على التواجد الأمني في كافة مناطق العالم وتحقيق مرونة في الأداء الاستراتجي، خاصة مع وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى الحكم في عام 2000 والذي شهدت معه الدولة الروسية تغييرات جذرية عكست سياسات روسيا وموقفها من العديد من القضايا الإستراتجية العالمية، ومعه تم إعادة رسم أولويات سياساته الخارجية وتحديد المصالح الروسية في العالم بشكل عام وفي إفريقيا بشكل خاص، والتي اختصرت في نوعين الأول استراتيجي يتمثل في أهمية موقعها والممرات التي تسهل تجارتها وحركيتها الأمنية والعسكرية ودورها خاصة في مكافحة القرصنة والإرهاب والمنافسة الدولية، والثاني اقتصادي متمثل في الموارد الطاقوية.[3]

هذا الاهتمام لم يكن مقتصرا على روسيا فقط، حيث احتفظت افريقيا بمكانتها باعتبارها ساحة تنافس دولي بين الفواعل التي تعمل على تقسيم القارة إلى مناطق نفوذ، وتحولت أسواقها إلى مصدر نشاط صيني وأمريكي مكثف، وتم تنفيذ العديد من المشاريع الضخمة فيها والتي تبلغ مليارات الدولارات وانصرف الاهتمام الأمريكي نحوها بعد أن كانت تعتبرها مناطق نفوذ أوروبية (مستعمرات)وترفض منافستها فيها، لتكسر فيما بعد سياسة العزلة، وتخفض اعتمادها على نفط الخليج وتعمل على بناء علاقات جيدة مع الدول الإفريقية في إطار استراتجيات الصراع مع الاتحاد السوفيتي، مانحة بذلك[4]

خصوصية لعلاقتها الثنائية مع إفريقيا بالرغم من اعترافها بقوة ومركزية دور الاتحاد الأوروبي في القارة وفي المقابل عملت على مواجهة الدور الروسي والتقليل من التواجد العسكري في المناطق الإستراتجية في إفريقيا، وخاصة بالقرب من الممرات البحرية والمضايق الإستراتجية، وأعادت تعريف

---

(1)- Ibid.
(2)- saadobaidAlwan,mustafakareemmajeed**, Economic and security competition between the united states and russia in africa**, Journal of positive school psychology,vol 6,no 7,2022.pp650-652.
(3)- **ibid ,**pp650-652.
(4)- **ibid**, p653

جوهر وطبيعة مصالحها الأمنية والسياسية خاصة في ضل محدودية الدور الأوروبي في مجابهة التنافس الروسي والصعود الصيني[1]، وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمشاريع تنموية لإفريقيا والمتمثلة في بناء ميناء باجامويو في تنزانيا بمشاركة الصين وسلطنة عمان وسيكون أكبر ميناء في جنوب شرق إفريقيا.[2]

2-التنافس حول موارد الشرق الأوسط:

يحظى الشرق الأوسط بأهمية إستراتجية واقتصادية بالغة الأهمية، مما جعل العديد من الأطراف تتسابق لعقد اتفاقيات مع دول المنطقة والحصول على امتيازات غير مسبوقة خاصة فيما يتعلق بمورد النفط والغاز لتفردهما بميزات نوعية.

وقد تم إعادة تحديد أدوار الفواعل وأولوياتهم في المنطقة، فنجد الولايات المتحدة الأمريكية والتي توسعت مصالحها وأهدافها المرتبطة بتفعيل استدامة إنتاج النفط الخاص بها، قد اتجهت نحو التنقيب عن النفط في الشرق الأوسط مركزة على الاستيراد منه كخطوة للحفاظ على احتياطاتها النفطية، حيث يمكن اعتبار السيطرة على النفط في مناطق إستراتجية من العالم مركز ثقل الهيمنة الاقتصادية الأمريكية خاصة في الشرق الأوسط، وقد ثبت ذلك بعد عام 1945 عندما اتخذت خطوات إستراتجية لتكون أول دولة تبدأ التنقيب عن النفط في الشرق الأوسط، وأقامت علاقات تعاون مع المنتجين خاصة المملكة العربية السعودية لتحقيق الاستقرار في الأسواق الدولية،[3] وقد سعت للحصول على امتيازات نفطية في الشرق الأوسط خاصة بعد اكتشاف كميات كبيرة منه في حقول السعودية والكويت بنوعية جيدة وأسعار مغرية، مستعملة في ذلك أساليب ضغط على الدول الغنية به في كل المسائل المتعلقة بإنتاج النفط وتكريره وتجارته، إلى جانب كل من المملكة المتحدة التي سيطرت على النفط الإيراني وأكثر من ربع نفط العراق ونصف نفط الكويت مستعينة بشركاتها كشركة بتروليوم وشل، وكانت فرنسا أقل رضا ورأت أنها لم تصل إلى منصب في وزارة النفط بما يتناسب مع مصالحها.[4]

إن احتمالات المنافسة بين الصين ودول أخرى للسيطرة على موارد الطاقة الحيوية تشكل تحديات بالغة الأهمية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث تسعى الصين إلى

---

(1)- **ibid**, p653
(2)- lgbalAdilogluguliyev,**op.cit.**
(3)- FehzanRehman, **state competition and the gmobal politics of energy**, E-international Relations,2012, pp1-2
(4)- Edith penrose, **Oil and international relations, international studies**, N 2, 1976, p41-42.

الوصول إلى موارد الطاقة العالمية باعتبارها قوة اقتصادية صاعدة تعمل على ممارسة نفوذها بطرق تصعب على الولايات المتحدة الأمريكية والغرب تحقيق أهدافهما في العديد من القضايا، مما خلق تركيبة معقدة في المنطقة تتألف من العديد من الفواعل المتنافسة، والصين أحد هاته الفواعل الرافضة للزعامة الأمريكية بشكل سلبي، وقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية الموجهة نحو السوق إلى زيادة الطلب على الطاقة[1] بسبب نشوء قاعدة صناعية واسعة وازدهار التجارة والمشاريع الاجتماعية وارتفاع مستويات[2] المعيشة، في مقابل فشل الاحتياطات في مقاطعة شينجيانغ وفي بحر الصين الشرقي والجنوبي في استيعاب هاته التطورات، وعجز الإنتاج النفطي المحلي في تحقيق ذلك وبالتالي أصبحت الصين مستوردا صافيا للنفط الخام في عام1993، ومنذ ذلك الحين اتجه الطلب النفطي لها نحو مسار تصاعدي مرهون بطبيعة التحولات التي عايشتها والذي بلغ حتى عام 2002 ما يقرب 90 %، في مقابل نسب منخفضة من الإنتاج بلغت 15 % لسنة 2004 مما جعل اهتماماتها النفطية تتزايد كثالث أكبر مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما دفعها لبدء مرحلة جديدة للتعامل مع منطقة الشرق الأوسط موسعة مجالات علاقتها مع عمان واليمن وبعض الدول الخليجية مثل الكويت والإمارات، كما ركزت جهودها في الوصول إلى مصادر الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط والنفط في الدول الثلاثة الرئيسية المنتجة للنفط في العالم لأهميتها في سوق الطاقة العالمي (العراق، إيران والسعودية) ووقعت اتفاقية لتقاسم الإنتاج لمدة 22 عاما مع الرئيس الراحل **صدام حسين**،لتطوير ثاني أكبر حقل نفط في العراق بعد رفع العقوبات الأممية المفروضة عليها ووسعت وارداتها النفطية لتشمل إيران خاصة وأنها سنت قانون التنقيب عن النفط.[3]

اعتماد الصين على موارد الطاقة في الشرق الأوسط يشكل أهمية بالغة لفعاليتها الإقليمية، حيث تساهم مبادرة الحزام والطريق الصينية في تحقيق هذه الفعالية،بغية تعزيز أسس التعاون الاقتصادي مع الدول الواقعة على طول الحزام والطريق، والتي شملت استثمارات كبيرة في مشاريع البنية التحتية مثل[4] الموانئ والسكك الحديدية وخطوط الأنابيب، مما يمكنها من الحصول على إمدادات ثابتة من موارد الطاقة، وهذا ماشكل مصدر قلق لدور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة خاصة مع قرار

---

(1)- Flynt leverett and Jeffrey bader, **Managing china U.S energy competition in the Middle East**, The Washington Quarterly ,No 6,2005,pp187-189

(2)- ibidem, pp187-189.

(3)- **ibidem**, pp187-189.

(4)- China's Rising Power in the Middle East: A New Geopolitical Landscape, Beyond The Horizon, 2023, http://behorizon.org/chinas-risinng-power-in-the-middle-east-a-new-geopolitical

الإمارات العربية المتحدة الانسحاب من مشروع العمل المشترك معها لحماية الشحن البحري في الخليج، ما يعنى زيادة النفوذ الصيني والتحول في ميزان القوى الذي يؤثر على الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في ضوء استعداد بعض القوى الإقليمية مثل السعودية وإيران لاستغلال التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية لصالحها، والسماح لها بتنويع شراكاتها وتقليل الاعتماد على قوة مهيمنة واحدة مما خلق مشهدا جيوسياسيا فريدا من نوعه ومنح السلطات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط مزايا اقتصادية وجيوسياسية.[1]

3-التنافس حول أوراسيا

أوراسياهي القارة المحورية في العالم، والتي أصبحت بمثابة رقعة الشطرنج الجيوسياسية؛ ولذلك دعا "**بريجنسكي**" إلى تنفيذ خطة أمريكية تستهدف السيطرة على الأطراف الشرقية والغربية لأرواسيا، مؤكدا أهميتها الجيواستراتجية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية، ودورها في تفعيل النفوذ الأمريكي، وبالتالي ضرورة السيطرة على موارد الطاقة الأوراسية وخاصة النفط، وهذا الاهتمام نابع من تمتعها بالموارد الهيدروكربونية التي جعلت منها ملعبا للصراعات الإستراتجية طوال القرن العشرين، فالبرغم من احتدام مجال المنافسة في كل من إفريقيا والشرق الأوسط ولكنه أقوى في أوراسيا كما وأنه مهما اختلفت التفسيرات حول كمية الموارد الطاقوية فيها إلا أنها تتقاطع كلها في نقطة واحدة وهي أهميتها الاقتصادية وماتقدمه مواردها لأسواق الطاقة العالمية، فمثلا تتمتع كازاخستان باحتياطات نفطية هائلة وموقع جيوسياسي يتوسط آسيا الوسطى فهي واحدة من أكبر الدول في أوراسيا تتقاسم الحدود مع اثنين من الدول العظمى الأوراسية وهي روسيا والصين، كما أنها تمتلك حقول نفط ضخمة غير مستغلة (كاشاجان –أكبر اكتشاف للنفط خلال 27 سنة الماضية في عام 1979 وزيادة الإنتاج فيها سنويا).[2]

كما وأنه عند الحديث عن التنافس حول الموارد الطاقوية لأوراسيا لا بد من إبراز الدور الذي تلعبه روسيا خاصة في منطقة بحر قزوين، باعتبارها شريكا تجاريا مهما وطريق التصدير الرئيس للطاقة[3]

---

(1)- **ibid**.
(2)- Emreişeri,the **Us Grand Strategy and the Eurasian Heartland in the Twenty-first century**, Geopolitics, 2009, pp38-40.
(3)- **ibid**, p40.

ويفرض بحر قزوين العديد من المخاوف بالنسبة للطرف الروسي، والمتمثلة في تخوفها من الدور الأمريكي في المنطقة، الذي قد يحد من دورها الاحتكاري لموارد الطاقة وهيمنتها السياسية من خلال الشركات الأمريكية الكبرى،وهذا هو الحال بالنسبة لخط أنابيب **باكو–تبليسي–جيهان** الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أدركت الحكومة الروسية أن هذا الأنبوب كان جزءا من إستراتجية أمريكية أوسع تسعى من خلالها لقطع جميع الروابط مع موسكو والدول السوفيتية السابقة في القوقاز لبناء نظام جديد.[1]

ثانيا: الفواعل الرئيسية المتحكمة في سوق النفط والغاز الطبيعي ونسق التفاعل بينها

إن تعدد التفاعلات وتنوعها نابع أساسا من تنوع الفواعل واختلاف توجهاتهم، وأهدافهم المدرجة في سوق الطاقة العالمية، وقد تم التركيز على أهم فاعلين يتحكمان في سوق النفط والغاز، "الشركات النفطية" التي يطلق عليها تسمية الأخوات السبع ومنظمة الدول المصدرة للنفط.

1–الشركات النفطية: "الأخوات السبع" Seven Sisters

يشير المصطلح إلى مجموعة شركات النفط العالمية المتكاملة التي هيمنت على أسواق النفط العالمية منذ منتصف الأربعينيات وحتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وفي فترة الخمسينيات أطلق رئيس شركة ايني أنريكو ماتيEni Enrico Mattei المملوكة للدولة الايطالية على هذه الشركات تسمية "**الأخوات السبع**" وكان عدد أعضائها سبعة(شركة النفط الانجلو–إيرانية–Anglo IranianOilcompany وبترول الخليج Gulf Oil، ورويال داتش شلRoyal Dutch Shell، وشركة ستاندرد أويل في كاليفورنياStandard Oilcompany of california، وشركة ستاندرد أويل في نيوجيرسي Standard Oilcompany of New Jersey، وشركة ستاندرد أويل في نييورك StandardOilcompany ofNew york، وتوكساكوToxaco) وبحلول عام 1949 تمكنت هاته الشركات أن تحل نسبة احتياطات مكتشفة خارج الولايات المتحدة الأمريكية بلغت نسبتها 82 %،وقد عملت على الحفاظ على استقرار أسعار النفط وذلك لمنع انهيار الأسعار الإشكالي الذي كثيرا ما يطارد صناعة النفط ويخلق معضلات اقتصادية خاصة للدول المستهلكة.[2]

---

[1]- **ibid**, p40.

[2]- What are the Seven Sisters Oil Companies? Jc History tuition,2021, https://www.jchistorytuition.com

لقد سيطرت هذه الشركات على عمليات التنقيب والإنتاج والتكرير وغيرها كخطوة احتكارية للنفط العالمي وتبنت النهج الفرداني من خلال العمل على تحصيل مزايا كبيرة للدول المؤسسة لها دون النظر إلى الدول المنتجة وشعوبها، وما تكسبه من مكاسب ضئيلة جدا من هاته الثروات لا تحقق لها أدنى حد من عملية التنمية، مما جعل عملية التبادل الحاصلة بين الطرفين غير متوازنة، كما وتوسعت لتهيمن على أهم المناطق النفطية في العالم، وتسيطر على مسألة التسعير وكميات الإنتاج[1].

لقد كان كارتل الشركات السبعة فعالا للغاية واستفاد كثيرا من رفع الأسعار في الحصول على أرباح كبيرة جدا وسيطر على معظم الثروة النفطية في العالم في فترات زمنية سابقة، حيث بلغت عام1953 نسبة87.1 %وانخفضت النسبة نسبيا بعد تأسيس منظمة الأوبك لتصل إلى 70.9 % في عام 1972، وقد تميز عملها بنوع من التنسيق والتكامل مقارنة بمنظمة الأوبك، مكنها من السيطرة الكاملة على سوق النفط ومبيعاته.[2]

2-منظمة الدول المصدرة للنفطOPEC

تأسست منظمة أوبك في بغداد في سبتمبر 1960من قبل خمس أعضاء(إيران، العراق، الكويت السعودية وفنزويلا) وفي نهاية الستينات انضمت 6 دول أخرى منتجة للنفط وهي (الجزائر، اندونيسيا، ليبيا، نيجريا، قطر والإمارات) ثم انضمت العديد من الدول الأخرى.[3]

وكانت منظمة الأوبك في سنواتها الأولى بمثابة أداة دفاعية تستخدمها الدول المنتجة لتحقيق الاستقرار في السوق[4]، انطلاقا من سعيها للسيطرة على أسعار الوقود الاحفوري المعروف بالنفط الخام حيث تنظم أوبك الإمدادات النفطية للتأثير على سعرها في السوق العالمية وذلك من خلال تنسيق خفض العرض عندما تعتبر أن السعر منخفض للغاية وزيادته عندما يعتقد أعضاؤه أن الأسعار مرتفعة بشكل مبالغ فيه، ووفقا للأرقام والبيانات الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي تسيطر منظمة الأوبك على حوالي 40 % من إمدادات النفط العالمية وأكثر من 80 % من احتياطات النفط المؤكدة،

---

[1]– سفيان بلمادي، جيوسياسية الطاقة والأمن الدولي" آفاق ورهانات (**مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، العدد الثالث، 2017) ص89.

[2]- A.FAlhajji, David Huettner, **OPEC and Other commodity cartels: a comparison**, Energy policy,no28, p1158.

[3]- Fadhil J. chalabi, OPEC: An Obituary,**Foreign policy**, No109,2014,pp128-129.

[4]- **ibid**, pp128-129.

وفي عام[1] 2021 قدرت منظمة أوبك أن الدول الأعضاء فيها تمثل أكثر من 80 %من احتياطات النفط المؤكدة في العالم، ونتاجا لهاته الحصة السوقية الكبيرة فإن قرارات المجموعة تؤثر على الأسعار العالمية، وقد صرحت **كيت دوريان** من معهد الطاقة في المملكة المتحدة حول دور منظمة الأوبك "**إن أوبك تصمم العرض والطلب لتحقيق التوازن في السوق إنهم يبقون الأسعار مرتفعة عن طريق خفض الإمدادات عندما يتراجع الطلب على النفط، ويمكن للمجموعة أيضا خفض الأسعار عن طريق ضخ المزيد من النفط إلى السوق**"[2].

وتستفيد المنظمة من الوضع المهيمن لبلدانها في السوق العالمية في التحكم في هاته الإمدادات وكيفية تسييرها، إلا أن التباين في الأهداف طويلة المدى والاختلاف في الرؤى والمسارات التي تتجه نحوها الدول الأعضاء، وغياب التنسيق بينها وبين الدول الغير الأعضاء من خلال زيادتها للإنتاج يحد كثيرا من قدرة وفعالية المنظمة للتحكم في الأسعار على المدى الطويل، ويضعف قدرتها على التأثير في سعر النفط ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن الدول الفردية لديها حوافز مختلفة عن حوافز أوبك.[3]

وقد أثرت تخفيضات الإنتاج التي قامت بها منظمة الأوبك على الاقتصاد العالمي، وكانت بدايتها مع أزمة 1973، لتليها العديد من التطورات الجيوسياسية التي مست أسعار النفط بشكل كبير كالحرب العراقية الإيرانية وحروب الخليج والأزمة المالية الآسيوية، وانهيار الأسعار سنة 2020 بسبب أزمة الإغلاق الكبير والذي دفع بأعضاء المنظمة لخفض الإنتاج بمقدار 10 ملايين برميل يوميا أي حوالي 10 % من الإنتاج العالمي كمحاولة لرفع الأسعار، كما أثرت الحرب في أوكرانيا على سوق النفط العالمية حيث فرض الاتحاد الأوروبي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية حزمة من العقوبات الاقتصادية على روسيا استهدفت قطاع النفط والغاز مما أدى إلى خفض سعر النفط الروسي، وقررت منظمة أوبك خفض الإنتاج بمقدار برميل يوميا وهو أكبر تخفيض منذ أفريل 2020 مبررة ذلك بأسباب اقتصادية بحتة متمثلة بدعم الاستقرار والتوازن في أسواق النفط وأنه قرار جماعي،في حين انتقدت الولايات المتحدة الأمريكية القرار واعتبرته ذو خلفيات سياسية يهدف إلى تعزيز عائدات

---

(1)- stefanEllerbeck, **Explainer: What is OPEC? World Economic Forum**, nov11, 2022, https://www.weforum.org/agenda/2022/11/

(2)- **ibid.**

(3)- Michael bromberg, OPEC's Influence on Global Oil Prices, Investopedia,19april2023, https://www.investopedia.com

النفط الروسية، وهو ما نفته دول المنظمة خاصة السعودية، وأكدت وكالة الطاقة الدولية التي تضم في عضويتها الولايات[1]

المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المستهلكة للنفط أن خفض الإنتاج قد يكون نقطة التحول التي تؤدي إلى الركود، وأنه مهما كانت الأسباب الكامنة وراء ذلك فإن الخطوة الأخيرة للمنظمة هي مثال آخر يدل على قوة وقدرة المجموعة في التأثير على أسعار النفط وبالتالي على الاقتصاد العالمي.[2]

وبالتالي فإن منظمة الأوبك استطاعت أن تضرب الدول المستهلكة للنفط في عمق اقتصادها، وقد تمكنت في العديد من المحطات أن تلعب دورا كبيرا في العديد من القضايا من خلال استخدام النفط كسلاح كما حصل في أزمة الغفران 19731، ولكن هذا الدور الاحتكاري والفعالية الاقتصادية محدودة في الكثير من الأحيان، وذلك ناتج عن حصول بعض الانقسامات الهيكلية بين أعضائها، وضعف قوتها الدفاعية الجماعية الذي يرجع إلى إقامة أحلاف خارج تكوينها، وفشل الاستراتجيات المتبعة في بعض الأحيان بسبب عدم وحدوية القرار، ذلك ما جعلها تفشل في العديد من المحطات المهمة التي كانت تستدعي اتحادا واسعا وتأسيسا لقرارات موحدة صارمة.

وقد وثق مؤرخو سوق النفط أن سلوك أوبك في السبعينات كان فوضويا، يفتقد لعنصر التنسيق الفعال بين أعضائها، وإن كانت هناك محاولات من طرفها في أوائل الثمانينات للعمل ككارتل، وكمنظمة احتكارية في محاولة لمنع أسعار النفط من الانخفاض، ولكن هاته المساعي كانت ذات نتائج محدودة نظرا لغياب روح التعاون والتآزر بين الدول الأعضاء في المنظمة والاتجاهات الفردية.[3]

المبحث الرابع: نحو تفعيل مقاربة جديدة لتحصيل الأمن الطاقوي: الطاقات المتجددة

عدم القدرة على تحصيل الأمن الطاقوي في سياق الطاقات الأحفورية كان سبيلا للتفكير الجدي للاستثمار في نوع آخر من الطاقة يتصف بالاستمرارية، يحقق تطورا في الاقتصاديات العالمية، ولا يخلو من مفاهيم الاستدامة والحفاظ على النظام الايكولوجي، وبالتالي الحديث عن مفهوم "الانتقال الطاقوي أو التحول نحو الطاقات النظيفة" على المستوى العالمي وتطبيق الآليات المختلفة التي من شأنها تحقيق استراتجيات هذا التحول وضمان الفعالية الطاقوية والتنمية المستدامة.

---

(1)- stefanEllerbeck, **op.cit**.
(2)- **ibid**.
(3)- lutzkilian, **Oil price shocks: causes and consequences**, annual reviews,2014, p140.

المطلب الأول: من سياسة النفط الى سياسة التخلي التدريجي عن الطاقات التقليدية وتبني مفاهيم الانتقال

أصبح الحديث عن الطاقات المتجددة أحد أهم أقطاب الأمن الطاقوي العالمي، حيث سعت الوحدات في النسق الدولي على اختلاف وتباين مستويات التنمية لديها على إدراجها ضمن أجنداتها الاقتصادية كضمانات مستديمة لأمن طاقوي فاعل، ونظرا لتميزها عن الطاقات التقليدية بلامحدودية واللانفاذ ووفرة غير مرهونة بتغير الأزمنة والأمكنة وقدرة على تحقيق التوازن البيئي.

أولا: ماهية الطاقات المتجددة

الطاقات المتجددة مفهوم كغيره من المفاهيم عرف اختلافا كبيرا في الأوساط الأكاديمية، كما تشترك معظم المؤسسات والهيئات الدولية في مقاربته مفاهيميا، تبعا لذلك تم تقديم مجموعة من التعاريف:

- **حسب الوكالة الحكومية الدولية لتغير المناخ (IPCC)**

الطاقة المتجددة هي أي شكل من أشكال الطاقة المستمدة من المصادر الشمسية أو الجيوفيزيائية أو البيولوجية التي يتم تجديدها بمعدلات تتجاوز معدلات استخدامها،والتي يتم الحصول عليها من التدفق المستمر للطاقة من البيئة، وتشمل الطاقة الشمسية والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية والحرارية وطاقة المد والجزر إضافة إلى طاقة الرياح.[1]

- **حسب تعريف منظمة الأمم المتحدة: (UN)**

الطاقات المتجددة هي الطاقة المشتقة من المصادر الطبيعية التي يتم تجديدها بمعدل أعلى مما يتم استهلاكها، وضوء الشمس والرياح على سبيل المثال من المصادر التي يتم تجديدها باستمرار، والتي ينتج عنها انبعاثات أقل ضررا من الوقود الأحفوري، وبالتالي تعمل على معالجة أزمة المناخ والحفاظ على البيئة.[2]

---

[1]- ottmaredenhofer and others,**Renewable Energy sources and climate change mitigation,** special report of the intergovernmental panel on climate change, intergovernmental panel on climate change, 2012, pp38.

[2]- what is renewable energy ? united nations, https://www.un.org/en/climatechange/what-is-renewable-energy.

- **حسب وكالة الطاقة الدولية(IEA)**

الطاقة المتجددة هي طاقات أكثر استدامة وأقل ضررا للبيئة تبعا للتعاريف المقدمة لمفهوم الطاقات المتجددة من قبل المؤسسات الدولية يمكن القول إنها تشترك كلها في نقاط أساسية تعتبر خصائص مميزة لها، ويستنتج من خلالها ما يلي[1]:

- ✓ أن الطاقات المتجددة ناتجة عن مصادر طبيعية بحتة.
- ✓ هي طاقات نظيفة، صديقة للبيئة.
- ✓ تتميز بأنها متدفقة، أي أنها تتدفق باستمرار وتبعا لذلك سميت بالمتجددة.
- ✓ يتم تجديدها سنويا بمعدلات تتجاوز نسب استهلاكها.
- ✓ تعالج لنا مشكلات البيئة وأزمات المناخ.
- ✓ الطاقات المتجددة أكثر استدامة مقارنة بالطاقات التقليدية، وبالتالي هي الحل الأنسب للحفاظ على حق الأجيال القادمة من الثروات.[2]

إذن، الطاقات المتجددة هي كل مورد يمكن تجديده بشكل طبيعي بمرور الوقت، ونتيجة لذلك فهي طاقات مستدامة على الرغم من استهلاكها من قبل الإنسان، وهي بدائل مهمة للطاقات التقليدية.[3]

وللطاقة المتجددة مصادر متعددة ومتنوعة لها من المزايا ما تتفرد به أو تشترك فيه والتي تجعل من التوجه نحو الاستفادة منها واستغلالها حتمية العصر الحالي كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): يبين أهم مصادر الطاقات المتجددة

نوعها	المزايا	العيوب
الطاقة الشمسية Solar Energy هـي أكثـر أنـواع الطاقـة المتجـددة	تعد الطاقة الشمسية مصدرا حيويـا لأي مساحة بداية من الشقق الصـغيرة إلـى المباني ذات الحجم الصـناعي(الكبيرة) كما أنها لا تستخدم للكهرباء فقـط، بـل	▪ التكلفة الباهظة: حيث أنها تكلف كثيرا لشـراء نظام شمسي (الألـواح الشمسـية والعـاكس والبطاريات والأسلاك والتركيب)[2]. ▪ تعتمد على الطقس بالرغم من إمكانية العمـل

[1]- carolineBanton, Renewable Resource: **Definition, Considerations, and Types**, investopedia,2022, http://www.investopedia.com/terms/r/renewable
[2]- **ibid**
[3]- **ibid.**

تنوعا في الواقع.	يمكن أيضا تسخير الطاقة الشمسية للتدفئة والتبريد.[1]	بالطاقة الشمسية في الأجواء الممطرة والمغيمة، إلا أن كفاءة النظام الشمسي تنخفض، وعمليات تخزينها باهظة وتحتاج إلى مساحة واسعة فكلما زادت نسبة الكهرباء التي يجب أن تنتجها ستحتاج إلى المزيد من الألواح.[3]
<u>طاقة الرياح</u> **Wind Energy**	▪ الرياح متوفرة على الدوام وفي كل أنحاء العالم، وهي مصدر وقود مثالي يمكن أن يخفف الكثير من مشاكل العالم الأكثر إلحاحا ويمكن أن تصبح مصدرا رئيسي للكهرباء في السنوات القادمة.[4] ▪ يمكن أن تساعد جميع البلدان في إنشاء طاقة أنظف، وأكثر أمانا بجزء بسيط من التكلفة البيئية من إنتاج الطاقة الكهربائية التقليدية، كما يمكن أن تقلل من الاحتباس الحراري والتغيرات المدمرة في المناخ.[5] ▪ يمكن أن تساعد مالكي المصانع والشركات على القيام بدورهم في حل مشاكل بيئية مكلفة مثل المطر الحمضي. ▪ عكس النفط والفحم والطاقة النووية فالرياح ليست مملوكة للشركات الكبرى ولا تسيطر عليها دول معينة	عند تساقط الثلوج على التوربينات تؤثر على إشارات بعض الأجهزة كما أن مشكلة الرياح الضعيفة في معظم المواقع، وبالتالي الرياح مورد متغير لا يتوفر على مدار 24 ساعة، فقد تعمل توربينات الرياح لمدة 4 أيام لإنتاج كمية كبيرة من الكهرباء ثم تتخذ وضعية الخمول لأيام أو أسابيع وتتباين من حيث المواسم وبين النهار والليل، **ولكن** يمكن إدارة الطبيعة المتغيرة للرياح لصالحنا عن طريق تثبيت بطريات لتخزين فائض الكهرباء في أنظمة خارجية، ويمكن أيضا تعويض طبيعة الرياح المتغيرة عن طريق اقتران الرياح الصغيرة مع أنظمة الطاقة المتجددة الأخرى، على سبيل المثال الطاقة الشمسية الأنظمة الكهربائية التي يشار إلى أنها أنظمة هجينة.[3]

---

[2]- Arisvourvoulias**, pros and cons of solar Energy**, Green match, 2023, http://www.greenmatch.co.uk

[1]- Renewable energy: definition and types of clean energy »the importance of renewables for a clean energy future https://www.prysmiangroup.com/en/insight/sustainability

[3]- **ibid**

[4]- Dan chiras, **Wind power basics, New SOCIETY PUBLISHERS** , the national library of canada, 2010,pp2.

[5]- **ibid**, pp2-5.

	وبالتالي الاعتمـــاد عليهـــا يمكـــن أن يخفف من التوتر السياســـي الـــدولي ويقلص من التبعية للنفط.[1] ▪ هي مصدر مجاني حيث لا تخضـــع لارتفـــاع الأســـعار، ولكـــن مشـــكلة الأسعار ليست في الرياح وإنما فـــي مولدات الرياح[2]	
الطاقة المائية	▪ هي طاقة متجددة كغيرها من الطاقات وتمتاز بهاته الخاصية بنسب أكثر من غيرها، حيث أن المياه لا تتوقف عـــن التدفق.[4] ▪ خالية من الانبعاثات: حيث أن إنشـــاء محطات الطاقة المائية لا يؤدي إلـــى إطلاق انبعاثات في الغلاف الجوي.[5] ▪ وأيضا هي طاقـــة موثوقـــة مقارنـــة بالرياح والطاقة الشمسية، فهي متدفقة بثبات واستمرارية (موجودة على مدار الأسبوع) ▪ قابلة للتعديل، حيث يمكن ضبط تـــدفق المياه وإنتاج المزيد عند الحاجة إليـــه وهـــذا مـــا لا تمتـــاز بـــه الطاقـــات الأخرى.[6]	▪ التأثير على الثروة الحيوانية: لإنشـــاء محطـــة مائية يجب سد مصدر المياه الجارية وهذا يمنع الأســـماك مـــن الوصـــول إلـــى منـــاطق تكاثرها،وبالتالي التأثير أيضا على الحيوانـــات التي تتغذى على هاته الأسماك.[7] ▪ ارتفاع التكاليف الأولية: فمحطات توليد الطاقة المائية تتطلب بنـــاء الســـدود لإيقـــاف الميـــاه الجارية وبالتالي تكلف أكثر من محطات الوقود الأحفوري.[8] ▪ خطر حصـــول بعـــض الكـــوارث الطبيعيـــة كالزلازل حيث أن بناء السدود على ارتفاعات عالية يشكل خطرا على أي بلدة قريبـــة تقـــع تحتها، بالرغم من أنها مبنية بشكل جيد كســـد **بانكياو**الذي يعد أكبر سد فشل في التاريخ [9]

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع المدرجة ضمنه.

---

(3)- **ibidem**.
(1)- **ibidem**.
(2)- **ibidem**.
(4)- Robert giaquinto**, Advantages and Disadvantages of Hydroelectric Energy**, Green Geeks, https://www.greengeeks.com
(5)- **ibid**.
(6)- **ibid**.
(7)- **ibid.**
(8)- **ibid**.
(9)- **ibid**.

ثانيا: أهمية الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق معالم الأمن الطاقوي العالمي

تعتبر الطاقات المتجددة ذات أهمية بالغة في تحقيق معالم التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي في ظل التغيرات الجيو سياسية والجيو اقتصادية التي ميزت المشهد الدولي في السنوات الأخيرة،حيث أصبح الحديث عن الأمن الطاقوي يدور ضمن حدود نوع جديد من الطاقات كرغبة في التخلص من هاجس الطاقات الأحفورية، وتحقيق معالم انتقال طاقوي يحقق الأهداف المرجوة منه.

وتكمن أهمية هاته الطاقات في الآتي:

- ✓ الطاقات النظيفة طاقات تنمو باستمرار،وهو ما أبرزته الإحصاءات التي تنتجها سنويا وكالة الطاقة الدولية، فوفقا لتوقعاتها ستزيد حصة الطاقات المتجددة في إمدادات الكهرباء العالمية من 28.7% سنة 2021 إلى 43% سنة 2023،وهو ما سيوفر ثلثي الزيادة المسجلة على الطلب في الكهرباء في هاته الفترة وذلك من خلال تقنيات الرياح والطاقة الكهروضوئية، وأيضا سيزداد الطلب على الكهرباء ب70% سنة 2040، حيث ارتفعت نسبتها من الاستخدام النهائي للطاقة من 18% إلى 24% خلال نفس الفترة مدفوعا بشكل أساسي للاقتصاديات الناشئة في الصين والهند وإفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.[1]
- ✓ استغلال الطاقات المتجددة بدوره له تأثيرات بيئية فهي ليست استثناءا من القاعدة فلكل مصدر مقايضاته الخاصة، ومع ذلك فإن مزايا هاته الطاقات أكثر من الآثار المدمرة للوقود الأحفوري كالحد من استخدام الأراضي والمياه، والتقليل من نسب التلوث بأنواعه، والتقليل من خطر فقدان الثروة الحيوانية، وكذا الحد من ظاهرة أصبحت الهاجس الأول لحياة الأمم وهي الاحتباس الحراري[2].
- ✓ أيضا تأتي الطاقات المتجددة بتكاليف منخفضة وهو جيد للحفاظ على أسعار الطاقة عند مستويات معقولة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالصراعات والاضطرابات الجيوسياسية التي تأتي بارتفاع في أسعار الطاقة، ومحدودية الوصول إلى الموارد نظرا لوجود عنصر التأزيم[3] ولأن الطاقات

---

(1)- **ibid.**
(2)- **Why is Renewable energy important** ? REN21 ,28may2019
https://www.ren21.net/why-is-renewable-energy-important/
(3)- **ibid** .

المتجددة يتم إنتاجها محليا، فهي أقل تأثرا بالأزمة الجيوسياسية أو ارتفاع الأسعار أو الاضطرابات المفاجئة في سلاسل التوريد.[1]

- ✓ الحفاظ على صحة الإنسان كأحد أهم مكونات الأمن الوطني والدولي، وذلك من خلال تأمين طاقة تلبي من جهة احتياجات العصر وتحقق الاكتفاء الذاتي، وتكون من جهة أخرى طاقة آمنة أي أنها لا تضر المكونات الأساسية التي تقوم عليها حياة الفرد (الماء، الهواء، الأرض).
- ✓ تكمن الأهمية القصوى للطاقات المتجددة في ميزة لصيقة بطبيعتها; وهي القابلية للتجدد وبالتالي يمكن العمل على تخزينها عندما يتم مواجهة بعض العقبات المرتبطة بتقلبات التكنولوجيا أو بطبيعة مصادر هاته الطاقات التي لا تعمل أحيانا في ظروف زمانية معينة كطاقة الرياح أو الطاقة الشمسية مثلا[2]، أو وجود فائض منها في فترات معينة لا تتوجب الضرورة الاستهلاكية.
- ✓ انتشار آليات التحول نحو الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي بالرغم من أنه حسب البعض سيؤثر على البلدان المنتجة للطاقة الاحفورية، وستكون له عواقب وخيمة على أسواق الطاقات[3] التقليدية من خلال انخفاض الطلب وحجم الواردات، وكذا إمكانية استغلالها من قبل الدول المنتجة للنفط والحفاظ على احتياطات هائلة تستخدم كأداة ضغط سياسي عند حدوث الأزمات السياسية والاقتصادية عالميا، ولكن من ناحية أخرى سيكون لانتشار حركة التحول هاته تأثير كبير وايجابي على الهياكل الاقتصادية للدول المنتجة للنفط، تحت تأثير ما يسمى بعنصر العدوى، وهو ما يلاحظ في بعض أهم الدول المنتجة للطاقة الأحفورية كالسعودية، الإمارات العربية المتحدة وغيرها[4].
- ✓ وفقا لهيئة الأمم المتحدة فإن الطاقات المتجددة تخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي تحسين مستوى الاقتصاد في ظل المعطيات المخيفة في العديد من الدول لنسب البطالة الآخذة في التزايد، حيث تخلق الصناعات المرتبطة بالطاقات المتجددة وظائف مستحدثة ومبتكرة كتصنيع السيارات والأجهزة عالية الكفاءة (حوالي 16 مليون عامل إضافي).[5]

---

(1)- **ibid**

(2)- Renewable Energy to support energy security, Resilient Energy platform,USAID NREL ,2019,p3.

(3)- Emmanuel Hache, **do renewable energies improve energy security in the long run?** IFP Energies nouvelles, France,2016, p15.

(4)- **ibidem**.

(5)- **renewable energies powering a safer future,**united Nations, https://www.un.org/en/climatechange/raising-ambition/renewable-energy .

- ✓ يوجد اتفاق حول فعالية الطاقات المتجددة في زيادة نسب النمو الاقتصادي لجميع الدول، ودعم عمليات التنمية القائمة أساسا على مراعاة عنصري البيئة والمناخ، وذلك من خلال تعزيز عامل الإنتاجية وخفض تكاليف استغلال الطاقة وهو ما يظهر جليا في البلدان المتقدمة خاصة، أما بالنسبة للبلدان النامية والتي تعتمد على النفط بالدرجة الأولى والفقيرة من حيث الابتكار يكون تركيب قدرات تكنولوجيا الطاقة المتجددة لدعم مثل هذه المشاريع أقل وضوحا.[1]
- ✓ تظهر أهمية الطاقات المتجددة ودورها المهم في الاقتصاد، من خلال تقليل التبعية النفطية والاعتماد المطلق على الوقود الأحفوري، خاصة بالنسبة للدول المنتجة لهذا المورد والتي تقيم جميع حساباتها الاقتصادية عليه، مما يجنبها من الأزمات المرتبطة به، كما أنه يمنع انتقال الصدمات الاقتصادية التي يسببها تذبذب أسعار النفط عالميا، ويعمل على تحييد بعض الصراعات السياسية التي تتقوى بمورد النفط.

المطلب الثاني: الانتقال الطاقوي العالمي نحو الطاقات المتجددة: دراسة في الواقع

مع سعي الدول نحو تحقيق معالم الانتقال الطاقوي، والتحرر من آثار ومخرجات الطاقات التقليدية تفاوتت قدرات الدول في هذا المجال، وتباينت توجهاتها نحو مصادر معينة، كما اختلفت القيم الاستثمارية التي كرستها في سبيل تحصيل منافع الطاقات البديلة.

أولا: واقع الانتقال الطاقوي العالمي نحو الطاقات المتجددة

السعي إلى إحداث معالم مناخ يضمن الصحة العامة العالمية،ويحافظ على نمط التكوين البيئي الطبيعي في ظل وجود مسببات تأزم هذا الأخير النابعة من السعي الدائم في تطويروتقوية اقتصاد كل وحدة من جهة دون النظر إلى مخرجات هذا السعي، ليس فقط بوضع صناعة الطاقة أو استغلالها العشوائي في قمة هرم التقدم والرقي الاقتصاديين وإنما لعوامل عديدة سواء كانت عمدية أو غير عمدية.

أ-توصيف واقع الطاقات المتجددة على المستوى العالمي

عملت الحكومات على المستوى العالمي على اختلافها، والشركات على تباين اتجاهاتها والمستثمرين على تضارب مصالحهم للاعتراف بالصوت الواحد على إزالة الكربون من الاقتصاد

[1]- Ali A.gorji, and Igor Martek**, The Role of Renewable Energy as a' Green Growth' Strategy for the Built Environment**,buildings, No1356,2023,p2

العالمي كونه مهددا وجودي ليس للبيئة بتكوينها الايكولوجي فحسب، وإنما للبشرية كلها وذلك من خلال تبنى مبادئ ومخرجات اتفاقية باريس2015 [*]،وتبعا لذلك تتطلب معظم المسارات إلى اقتصاد[2]

منخفض الكربون–ولو نسبيا لأن التحقيق المطلق له في ظل المعطيات الحالية هو أمر بعيد المنال–، نشرا سريعا للطاقة المتجددة ومضاعفة كفاءة الطاقة بالاعتماد على هاته الموارد البديلة، والعمل على إحداث تحول ليس طاقوي فحسب بل اقتصادي واجتماعي وقانوني عميق،وانطلاقا من هذه المقاربة اقترحت العديد من الدول تبنى سياسات مشجعة للاستثمار في هذا المجال، وقد لخص الاتحاد الأوروبي أن اعتماد انتقال الطاقة يكون في ثلاثة عناصر أساسية وهي:

- ✓ الحد من الانبعاثات.
- ✓ تطوير قطاع الطاقات المتجددة.
- ✓ تمكين كفاءة الطاقة كمشكلة لإدارة الطاقة العالمية. [3]

هذا الأخير الذي عمل على التوجه نحو سياسات "**التعافي الأخضر**" وذلك للخروج من الأزمات ذات الأبعاد المتنوعة، بالتركيز على البعد الاقتصادي من خلال ربطه بمعايير الحفاظ على البيئة سواء التزاما بمبادئ الاتفاقيات الدولية كاتفاقية باريس وري دي جانيرو، أو رغبة في تحديث أطر تطور جديدة خالية من الاستغلال المجحف للمورد والبيئة.

أعلنت الأمم المتحدة أن السنوات بين 2014 و2024 هي عقد الطاقة المستدامة للجميع وتعمل تقنيات الطاقة المتجددة على فرض تواجدها بسرعة في العديد من دول العالم، كالولايات المتحدة الأمريكية والصين والبرازيل وكندا وألمانيا كأحد البلدان الخمسة الأولى من حيث إجمالي سعة الطاقات المتجددة المثبة بحلول بداية عام 2014، وقد مثلت مصادر الطاقة المتجددة نسبة 72 % من قدرة توليد الكهرباء الجديدة على مدى السنوات العديدة الماضية، هذه المعطيات لم تعد تقتصر على عدد

---

[1](*)–هي معاهدة دولية ملزمة قانونا تم تأسيسها بهدف تغيير المناخ، والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري (إلى ما يقل عن درجتين مئويتين) التي أحدثتها التطورات الصناعية الهائلة، وذلك من خلال إحداث تحولات في المجتمع والاقتصاد، وتعمل الاتفاقية من خلال تسطير أهداف طموحة في مجال التغيير المناخي من خلال مرحلية متتالية.

[2]- flavio R. Arroyo M and Luis J. Miguel, **The Role of renewable energies for the sustainable energy Governance and Environmental Policoes for the Mitigation of Climate Change in Ecuador,**energies, No13, 2020,p2.

[3]**- ibidem**.

قليل من البلدان فقد أصبحت شركات الطاقة المتجددة الكبرى مهتمة بشكل كبير بإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية حيث تظهر الأسواق الجديدة داخلها،وتزايد الدعم لاعتماد الطاقة المتجددة بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وعامة الناس أيضا.[1]

وقد زادات البلدان ذات الأهداف المرتبطة بالطاقات المتجددة منذ عام 2014 وجعلت لها أهدافا أكثر طموحا (أكثر من 170 دولة لديها إمكانيات الطاقة المتجددة، و150 لديها سياسات تدعمها)[2]، ففي ألمانيا مثلا ونتيجة الإجماع الوطني على التخلي عن الطاقة النووية Energiewende وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة80 % بحلول العام 2050، من خلال الاستيعاب المتسارع لأهمية مصادر الطاقة المتجددة[3]،"رغبة منها في تحصيل مفاهيم الحياد المناخي، والتخلص من التبعية التقليدية للطاقة، وضمان الاستدامة".

في الدنمارك أيضا هناك إجماع على الجمع بين الأهداف المسطرة في إطار الحفاظ على المناخ وبين دعم صناعة الإمداد المتجددة،وحددت حكومة الهند هي الأخرى هدفا طموحا للطاقة المتجددة يبلغ 175جيغاواط من طاقة الرياح و100جيغاواط من الطاقة الشمسية، ومع تقدم الدولة بشكل جيد رفعت حكومة الهند من سقف طموحها ليصل إلى 227 جيغاواط بحلول عام2027، بالرغم من عدم التجانس الذي يعرفه قطاع الطاقة لديها والتباين في أولويات كل جهة فاعلة في قطاع الطاقة إضافة إلى التهديد الذي تشكله أسواق الطاقة الفردية المنظمة عبر كل ولاية من ولاياتها الخمسين مع أكثر من 3000 من المرافق.[4]

وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية قصة ناجحة لانتقال الطاقة حيث أدى الإنتاج المحلي للغاز الطبيعي والجهود السياسية الحازمة على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولايات التي تم دفعها بآليات كالحوافز الضريبية لمصادر الطاقة المتجددة إلى تحويل قطاع الطاقة في البلاد إلى نوع جديد من الطاقات، حيث يتم توفير 11% من إجمالي الطلب على الطاقة و17% من إجمالي توليد الكهرباء في الولايات المتحدة من مصادر الطاقة المتجددة وفقا لأحدث البيانات لعام 2017، وهذا التمكين

---

(1)- lada.v. kochtcheeva**, Renewable Energy: Global challenges**, E-international Relations 27may2016, p3

(2)- KPMG international, **Global trends in renewable energy,** 2016,p.3

(3)- Dolfgielen, and others, **the role of renewable energy in the globl energy transformation**, energy strategy reviews, No24,2019, pp38-39.

(4)- Dolfgielen,**op.cit** , pp38-39.

حصل من خلال التخطيط والابتكار الشبكي، فعلى سبيل المثال تهدف هاواي للوصول إلى 70% من استقلالية الطاقة بحلول عام2030 منها 40% طاقة المتجددة، وذلك يدل على أهمية التحديثات والتحسينات المستمرة لسياسات انتقال الطاقة لديها.[1]

نمت الصين أيضا لتصبح قوة عظمى في مجال الطاقات المتجددة، مما أدىإلى تقزيم جميع البلدان الصناعية في مستويات مصادر الطاقات المتجددة مقارنة بها، حيث كانت الصين قد ركبت 378 جيغاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام 2014 للاستفادة من الرياح والشمس لتوليد الطاقة في إطار الخطة الخمسية الثالثة عشر حيث تهدف إلى توفير مالا يقل عن 750 جيغاواط من الطاقات المتجددة [2]

لم تقتصر هاته القدرات على البلدان الكبرى وذات الاقتصادات المتطورة، فقد أحدثت الطاقات المتجددة آثارا ايجابية بدرجة كبيرة في البلدان النامية على سبيل المثال كينيا الشركة الرائدة عالميا في عدد أنظمة الطاقة الشمسية للفرد حيث يتم بيع أكثر من 30 ألف وحدة كهر وضوئية فيها كل سنة، وتستخدم بلدان كوستاريكا والبرازيل الطاقة المتجددة كمصادر طاقة أساسية وتمثل الطاقة المتجددة 85 %من إمدادات الطاقة في البرازيل و90 %من إمدادات الطاقة في كوستاريكا،[3]و كما تتمتع أمريكا الشمالية وأوروبا النامية واستراليا بإمكانية الوصول إلى مزيج متوازن جدا من موارد الطاقة المتجددة مع إمكانات أكثر من كافية.[4]

جدول رقم(3): قدرات الطاقة الشمسية على المستوى العالمي

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قدرة الطاقات المتجددة عالميا	40.0	72.0	101.4	135.7	171.6	217.5	291.3	384.5	482.9	580.8	707.5

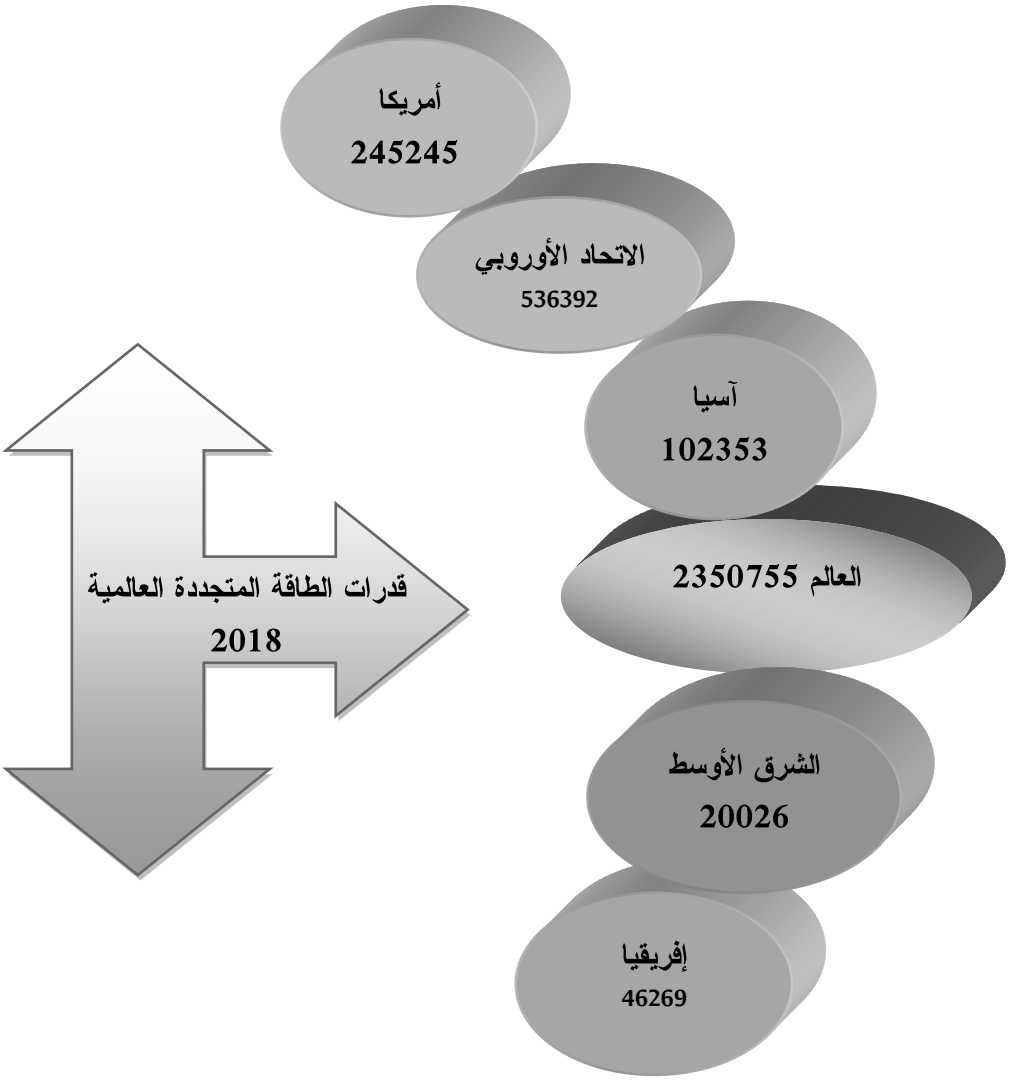
Source: Statistical Review of World Energy**, Renewable energy**, 70th edition, 2021, p58

[1]- **ibidem**, pp38-39.
[2]- john A.Mthews, **Developing countries and renewable energy revolution**, l'OCDE http://www.oecd.org
[3]- Randall costa, **The importance of renewable energy in developing countries**, http://borgenproject.org
[4]- schalkcloete**, Areality check on renewable energy potential**, energy poste eventes,september2016, http://energypost.eu/reality-check-renewable

الملاحظ من خلال الجدول أن قدرات الطاقة المتجددة (ذات الطبيعة الشمسية كمثال) في ارتفاع وتزايد سنويا، بالرغم من التباين في مستويات هاته القدرات من دولة إلى أخرى وتباين كيفيات الاستغلال والتفاوت في التقنيات والكفاءات، إلا أن الملاحظ هو ارتفاع قدرة اكتساب هاته الطاقات ولو نسبيا وهو من المؤشرات الايجابية في هذا القطاع.

يبين المخطط التالي الإمكانيات المتركزة في أهم الدول من الطاقات المتجددة لسنة 2018

الشكل رقم(4): الإمكانيات المتركزة فيأهم الدول من الطاقات المتجددة لسنة 2018



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

نجاة بن فريحة، رضوان أنساعد، مساهمة الطاقات المتجددة في تزويد العالم بالطاقة ودعمها للتنميـــة–دراســـة تحليلية لمصادر الطاقة المتجددة في العالم والجزائر(**مجلة دفاتر اقتصادية**، المجلد 11، العدد01) ص21.

ب-حجم الاستثمار والاستهلاك العالمي من الطاقات المتجددة:

بلغ الاستثمار العالمي في توليد الطاقات المتجددة ما يقرب من 300مليار دولار أمريكي في عام 2017 أو حوالي ثلثي إجمالي الاستثمار في توليد الطاقة ومن عام 2010 إلى عام 2017 بلغ الاستثمار التراكمي في الطاقة المتجددة 2.2 تريليون دولار أمريكي مع انخفاض تكاليف توليد الطاقة المتجددة ارتفعت قدرة التوليد لكل دولار يتم استثماره بسرعة خلال نفس الفترة.[1]

وبلغ الاستثمار العالمي في مصادر الطاقات المتجددة 241.6 مليار دولار أمريكي عام 2016،وارتفع الاستثمار أكثر في عام2017ويعود سبب هذا التسارع إلى التخفيضات الكبيرة في تكاليف تكنولوجيات الطاقات المتجددة،[2]فقد انخفضت التكلفة الثابتة من الخلايا الشمسية الكهروضوئية بنسبة مذهلة بلغت 73 % بين عامي 2010-2017 وبالنسبة للكهرباء المستخرجة من طاقة الرياح البرية انخفضت التكلفة بحلول عام 2020 بنسبة 23%، ما جعل هاته المصادر تنافسية مع الوقود الاحفوري أو مقوضة له بشكل كبير في كثير من الحالات[3].

وقد ارتفعت هاته الاستثمارات إلى مستوى قياسي غير مسبوق سنة 2022 بلغ 1.3 تريليون دولار أمريكي،و قبلها تم تسجيل رقم قياسي عن مستويات الاستثمار أي عام2021بزيادة قدرها 19%و70 % قبل الوباء سنة 2019، وأصبحت الاستثمارات مركزة في تقنيات واستخدامات محددة،ففي عام 2020 مثلا حققت الطاقة الشمسية الكهروضوئية وحدها 43 % من إجمالي الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، تليها طاقة الرياح البرية والبحرية بنسبة35 % و12% على التوالي، واستنادا إلى الأرقام الأولية يبدو أن هذا التركيز قد استمر حتى عام 2022 لدعم انتقال الطاقة على أفضل وجه.[4]

ومن الأمثلة على الرغبة في الانتقال الطاقوي ما يرى في الساحة السياسية حيث يتم الإعلان صراحة عن أن عصر المحروقات قد انتهى، وأننا بحاجة إلى التحول إلى مصادر الطاقة البديلة بأسرع[5]

---

(1)- channing Arndt, and others, **Faster than you think renewable energy Developing Countries,** Annual reviews, 2019, p153.
(2)- Dolfgielen, and others, **op.cit**. p40
(3)- **ibid**. p42.
(4)- Global landscape of Renewable Energy finance, international Renewable Energy Agency (IREN), 2023, p10.
(5)- **-ibid,** p2

وقت ممكن، ويمكن العثور على هذا التأكيد في إعلانات مجموعة السبع والبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي، والعديد من الشركات الدولية الأخرى التي تقيد وصول مشاريع الإنتاج والمسح الجيولوجي إلى رأس المال الاستثماري، ويمكن رؤية مثال على سياسة "مكافحة الهيدروكربونات" واسعة النطاق المستندة إلى الضرائب البيئية في أوروبا، والتي تعرضت لانتقادات مستمرة من قبل شركات الصناعة بسبب تدهور مناخ الاستثمار وانخفاض ربحية الإنتاج، ومن اللافت للنظر أن الأنشطة الحقيقية لهذه الشركات الدولية تختلف بشكل كبير عن سياستها المعلنة فعلى الرغم من التصريحات فإنها تواصل تقديم الدعم المالي لمشاريع الطاقة الهيدروكربونية ولو بشكل غير مباشر[1].

ثانيا: العوامل المساعدة لتحقيق الانتقال الطاقوي العالمي نحو الطاقات المتجددة

راهنت أغلب الدول على تحقيق مسارات الانتقال الطاقوي كسبيل لإحراز تنمية مستديمة تكون مورثا للأجيال القادمة، وتحصيلا لأمن طاقوي وبيئي فاعلين، ومن أجل تحقيق المعادلة التي تطمح لها الدول على المستوى العالمي هماك العديد من العوامل المساعدة على هذا الانتقال.

أ- الوعي بمخاطر الاستغلال المكثف للطاقات الاحفورية:

في مقدمة العوامل التي ستساعد كثيرا الوحدات على رسم مسارها الانتقالي والخوض ضمن معادلة تحولية ناجحة هو الوعي بالمخاطر التي ستكلفها باستمرار السير ضمن الطاقات الاحفورية فغياب الوعي سواء على مستوى القاعدة الجماهيرية أو على مستوى الدوائر الرسمية بمخاطر الاستغلال الغير عقلاني لموارد الطاقة التقليدية التي تنعكس بمخاطر تمس عوامل استمرارية الإنسان وبيئته، ينعكس سلبا على تحقيق الامن الطاقوي ضمن مقاربة الطاقات المتجددة، وتكون له امتدادات على أبعاد الأمن الأخرى كأمن الصحة والغذاء، ففي سبيل تأمين الطاقة تم تقديم تنازلات ضمنية فرضتها طبيعة الأمن المتشعبة والمعقدة، والمتداخلة في سياقاتها مع أمن الإنسان، صحته، بيئته وسلامة غذائه.

ب-توفير التكنولوجيات المتطورة وتكثيف التمويل

تكمن المشكلة عندما يتعلق الأمر بتطوير مجال الطاقات المتجددة في معدل انتشار التكنولوجيا وتوافر التمويل كما أن تنفيذ السياسات متفاوت داخل الحدود الوطنية للبلدان وعبرها[2]، فمجال الطاقات

---

[1]- **-ibid,** p2

[2]- lada v. kochtcheeva**, Renewable Energy: global challenges,** E-international Relations, 2016 .

المتجددة بالرغم من أنه منخفض من حيث نسب تكاليف استغلاله كقطاع حيوي، إلا أنه يعرف صعوبة في توفير تكنولوجيات هذا الاستغلال في كثير من البلدان خاصة تلك التي لا تعتمد على التصنيع في اقتصادها، وبالتالي فإنها تكون أمام خيار استيراد هاته التكنولوجيا من الخارج وذلك يخلق مسألة تضخيم التكاليف مجددا، كما وأن الكثير من الدول تعاني من مسألة ضعف التمويل للمشاريع الخضراء لأسباب سياسية أو اقتصادية مرتبطة بمرحلتها الراهنة، وهذا ما يحبط عوامل الاستثمار في هذا القطاع سواء من قبل الأفراد المحليين أو الأجانب، وبالتالي وجب العمل ضمن سياساتها الداخلية على وضع ميزانية ملائمة لتطوير تكنولوجيا استغلال هذا النوع من الطاقات، أو العمل ضمن تكتلات ومشاريع أجنبية توفر لها هذا العنصر[1].

ج- تقوية الإرادة السياسية في بعض الدول

إن من التحديات المهمة في مجال السياسة العامة في البلدان النامية خاصة، والاقتصاديات الناشئة مشاكل تشكيل السياسات في سياق التنمية الاقتصادية، حيث يكون النمو أولوية ويصعب التخلي عن الآليات القديمة والراسخة، وبالتالي أي محاولة من أفراد أو شركات طاقة ترغب في الاستثمار في هذا المجال الجديد كتركيب التوربينات مثلا أو الألواح الشمسية يتم تثبيطها بسبب فترات السداد الطويلة والعائدة أساسا إلى إجراءات بيروقراطية معقدة، فالتحدي الأكبر هو خلق بيئة سياسية تمكينية تشجع القطاع الخاص على المشاركة في تمويل وتطوير مشاريع الطاقة المتجددة، فدعم المشاريع الإيضاحية للطاقات المتجددة ونشر المعلومات في المناطق النائية وتدريب قادة التمويل الأصغر يؤدي إلى تعزيز انتشار مشاريع الطاقات المتجددة، ومن شأن هاته الإجراءات أن تساهم في صناعة بناء طاقة مستدامة ومجهزة بشكل أفضل وتوليد الأرباح وخلق فرص عمل وزيادة الكفاءة في التمويل والدعم في البلدان النامية يأتي من الحكومات المحلية أو المانحين الدوليين وهذا يقوض من استدامتها.

د-تشجيع المبادرات الفردية أو الجماعية داخل الدول من أجل التعاون لتحقيق الانتقال الطاقوي

إن نتائج الاستغلال الغير عقلاني للطاقات الاحفورية ومخرجاته السلبية على الإنسان والبيئة، جعل الجميع يتجه نحو تفعيل جهوده من أجل البحث عن بدائل آمنة وفعالة في نفس الوقت لتحقيق أمنه الطاقوي وبالتالي توفير احتياجاته اللازمة، وفي سبيل الحصول على هذه الغاية لا بد من تكثيف

[1]-**ibid.**

الجهود ضمن إطار تعاوني جماعي يكون بين أفراد محليين يملكون أفكار ومخططات تفعيل القطاع ويعملون ضمن شراكات سواء كانت ناشئة أو كبيرة، وبين دولهم التي من مصلحتها تفعيل هذا التعاون وتعميقه خاصة في ظل الاتجاه العالمي المتزايد نحو طاقات بديلة.

لقد احتل مفهوم الأمن الطاقوي حيزا مهما جدا في النقاشات النظرية للمفكرين والباحثين على اختلاف انتماءاتهم الفكرية، وذلك نابع من أهميته العملية في أجندات الوحدات السياسية على المستوى العالمي فقد ارتبط المفهوم بوفرة الموارد التي تعتبر عاملا استراتجيا حاسما، يحرك الفواعل والتفاعلات في النسق العالمي، ويوجهها إما نحو سلوكيات نزاعية مرتبطة ببروز مآزق ومعضلات أمنية، أو سلوكيات تعاونية قائمة على علاقات التبادل والتكامل التي تفرضها بعض المعطيات الراهنة، حيث كانت الطاقة ولا تزال متغيرا مؤثرا في العديد من المتغيرات الأخرى ومحددا لكثير من القرارات الحاسمة، خاصة وأنها عماد الاقتصاد وجوهره وأساسه التنموي، لا تختلف مكانتها من دولة مستهلكة إلى دولة منتجة بل تتساوى القيمة والدور والأهمية محليا، إقليميا، ودوليا.

يمثل النفط والغاز أحد أكثر المصادر الطاقوية أهمية في الاقتصاد العالمي، حيث ترتكز عليها أغلب الاقتصادات وتبني عليها أسسها التنموية، وتساهم في إعادة تحديد معالم الخارطة السياسية والاقتصادية، من خلال تغيير التوازنات الإقليمية والدولية،مما يجعل الدول الكبرى في سباق نحو تحصيلها سواء ضمن سياقات سلمية أونزاعية. وقد أثبت تاريخ الحروب ارتباطها بعامل أهمية المورد خاصة مورد النفط والغاز، وأقامت عليه الدول مقياس قوتها وتفوقها في العديد من المجالات، وتم تصنيف العديد من المناطق كفضاءات جيواستراتجية بالغة الأهمية تبعا لاحتوائها على موردي النفط والغاز بكميات كبيرة، مما جعلها مناطق جذب عالمي للقوى الكبرى في إطار التنافس والتصادم حولها، وسباق الشركات المتعددة الجنسيات لاستغلالها والاستفادة من مزاياها خدمة لمنافع الدول المؤسسة لها ولأجندات سياسية واقتصادية موجهة.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل تم التوصل إلى أن:

– مفهوم الأمن الطاقوي عرف نقاشا أكاديميا واسعا يعود بالأساس إلى الخلفية العملية للمفهوم في سياسات الوحدات الدولية؛ فمفهوم الأمن حسب الدول المصدرة للطاقة يختلف عنه بالنسبة للدول المستوردة، وإن كان الاتفاق سائدا حول أهمية الموارد ودورها في توجيه القرارات وصناعة السياسات وتغيير التوجهات، وقد أثبتت ذلك العديد من الحروب التي تم تبريرها من خلال الاستعانة بمفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية، ولكن جوهرها توجهات الدول لقضاء مصالحها الطاقوية.

– المضايق البحرية وسلاسل توريد الطاقة تلعب دورا جوهريا في نقل الطاقة وتحقيق المبادلات الطاقوية التي تعزز الأمن الطاقوي، وحدوث أي نوع من الأزمات فيها يؤدي إلى اختلال الأمن الطاقوي للدول، كما يقع منطق التنافس الدولي حولها وحول الدول المشاطئة لها نظرا لأهميتها الجيواستراتجية.

– النفط والغاز يمثلان أحد أكثر المصادر الطاقوية التقليدية أهمية في الاقتصاد العالمي، حيث يساهم في إعادة رسم الخريطة السياسية والاقتصادية، ويغير من توجهات الدول في سبيل تحصيل الطاقة ضمن سياقات سلمية أو نزاعية، والتي تقيم عليها أغلب القوى الكبرى مقياس قوتها وتفوقها وتسعى للتغلغل في الفضاءات التي تحتوى عليها.

– الدول على اختلافها تسعى لمحاولة إحداث تغييرات في نظامها الطاقوي بغية تجنب المخرجات الخطيرة للاستغلال المجحف للطاقات التقليدية، والحفاظ على النظام الايكولوجي، وذلك من خلال تعزيز مقاربة طاقوية جديدة بعيدا عن النظرة الكلاسيكية القائمة على مصادر الطاقة التقليدية.

الفصـــــــل الثاني:
وزن المحدد الطاقوي في مسار العلاقات الأوروبية الجزائرية

احتلت الطاقة مكانة بالغة الأهمية في علاقات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي ضمن معادلة المنتج الذي يتوفر على إمكانيات هائلة من مصادر الطاقة سواء التقليدية أو المتجددة ويسعى إلى تصريفها في الأسواق الأوروبية، والمستهلك الذي يفتقر إلى نفس الإمكانيات مقابل الاحتياجات المتزايدة من موارد الطاقة ويعتبر الجزائر من أهم الموردين الموثوقين، يسعى إلى الحد من عوائق الاستمرارية معه في سياق علاقات تعاون وتبادل مستديمة تضمن تحقيق منافع متبادلة، وتحصيل الأهداف المطروحة في مرحلية علاقاتهما في سبيل تحقيق مبادئ شراكة فعالة بدلا من تحقيق مزايا مؤقتة وإيجاد علاقات تعاونية قد تنتهي بانتهاء المصلحة، وتبعا لذلك عززت مبادئ التوجه الليبرالي أي التأسيس للعلاقات بينها وبين الجزائر من خلال إطار تعاوني وتشاركي في القطاع الطاقوي.

وعليه جاء هذا الفصل كمحاولة لمقاربة وزن المحدد الطاقوي في مسار العلاقات الأوروبية الجزائرية من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الاعتماد الطاقوي في تاريخ العلاقات الأوروبية الجزائرية

المبحث الثاني: جيوبوليتيك الأمن الطاقوي في العلاقات الأوروجزائرية

المبحث الثالث: الانتقال الطاقوي النهج البديل لرسم معالم العلاقات الأوروبية الجزائرية

المبحث الأول: الاعتماد الطاقوي في تاريخ العلاقات الجزائرية الأوروبية

تركزت العلاقات الأوروبية منذ قيامها على جملة من المبادئ وشملت العديد من المجالات وكان القطاع الطاقوي أحد أهم هاته المجالات وأكثرها إثارة للجدل ضمن مقاربة التعاون الأوروجزائرية وتراوحت حدود العلاقة بين التجاذب والتصادم أحيانا أخرى عندما ارتبط الأمر بالمساس بمصالح الطرف الآخر وسيادته ومصالحه الاقتصادية، وبين التقارب والتكامل أحيانا أخرى والذي ظهر في شكل مساعدات وامتيازات وتقديم تنازلات في فترات زمنية معينة سواء كانت تمتاز بالاستقرار أو التـــأزيم.

المطلب الأول: سياق العلاقات الأوروجزائرية التاريخي وأسس بناء العلاقات

إن سير العلاقات الأوروبية–الجزائرية لم يكن ضمن مسار خطي مستمر، وإنما مر بالعديد من المراحل التي ميزتها حالات صراع أحيانا وحالات صدام في أحيان أخرى، وتحولت معالمها من علاقات استعمارية إلى علاقات قائمة على أسس التعاون والشراكة، وذلك ضمن معادلة الأرباح والمزايا التي يمكن أن تحقق في إطار هاته الشراكات بدلا من إتباع مبادئ الانعزالية والارتداد نحو الداخل.

أولا: التحول في العلاقات: من الاستعمار إلى الشراكة

إن العلاقات الأوروبية الجزائرية ليست وليدة اليوم وليست نتاجا لمفاهيم الشراكة الحالية فحسب بل تعود إلى الماضي البعيد، تطور نهجها من الاستعمار الفرنسي الذي استمر لحوالي 132 سنة والذي مزج المجتمع الجزائري ضمن ثقافته ولغته وحضارته وحتى اقتصاده، إلى فترة ما بعد الاستقلال التي خلقت نوعا جديدا من التفاعل بين الطرفين بعيدا عن منظور الاستعمار، والتي نتج عنها منعرجات متنوعة لنهج هاته العلاقات، بدأت بالسياسة الأوروبية المتوسطية التي شملت الدول المتوسطية ومن بينها الجزائر، مرورا بالحوار العربي الأوروبي، ووصولا إلى عملية برشلونة لتليها اتفاقيات شراكة متنوعة لتصل إلى مستويات نضوج عالية.

بالحديث عن العلاقات الأوروبية الجزائرية فهي مثلها مثل العلاقات الأورومغاربية مرت بمرحلية ميزتها أحيانا خصائص التعاون والتوافق خاصة التي طبعت الطرف الأوروبي على اعتباره فاعلا قويا يحدد مسار العلاقات في أغلب الأحيان بالرغم من أنه وبعد نهاية الفترة الاستعمارية ضل

في حاجة ماسة للجزائر من أجل تأمين إمداداته الطاقوية، وأحيانا تميز نسق العلاقات بنوع من التصعيد والرفض للقرارات التي يسنها الطرف الآخر والتي قد تحدث ضررا للاقتصاد.

لكن في أغلب الأحيان امتازت العلاقات بين الطرفين بالارتباط نظرا لوجود عوامل جيواستراتجية ساعدت في تحصيل التقارب بينهما، إلى جانب العوامل التاريخية على اعتبار الجزائر مستعمرة فرنسية سابقة وكذا العامل الاقتصادي الذي يتمثل في اعتبار الاتحاد الأوروبي تجربة الشراكة الأولى للجزائر.[1]

لم توقع الجزائر اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية على غرار ما فعلت تونس سنة 1969 بل انتظرت لسنة 1976 لتدمج مع البلدان المتوسطية عقد اتفاقية مع الأوروبيين، نظرا لما تمتاز به العلاقات الجزائرية الأوروبية بطابع الخصوصية منذ أواخر الخمسينيات، إلى جانب الارتباط الاقتصادي حيث ترتفع الصادرات الجزائرية المتوجهة إلى أوروبا وخاصة الموارد الهيدروكربونية، وهو ما طبع الجزائر بمكانة ذات أهمية في علاقاتها الخارجية مع أوروبا على عكس تونس والمغرب، كما كانت عملية تأميم البترول سنة 1971 ودور الجزائر داخل منظمة الأوبك عوامل ذات تأثير بالغ في العلاقات بين المجموعة والجزائر، وانطلاقا من هذا سعت الجزائر طيلة فترة الستينات إلى الاستفادة من ازدواجية طبيعتها بحكم ارتباطية علاقتها سابقا بأوربا بحكم الاستعمار، ومن جهة أخرى كمورد للنفط يضمن احتياجات الاتحاد الطاقوية، وهو ما مكنها من تحصيل امتيازات تجارية من أوروبا وتوقيع اتفاقية شراكة مع المجموعة الأوروبية الاقتصادية على غرار تونس والمغرب، في مقابل حصول صادراتها على الأفضلية نحو المجموعة كما أكدته اتفاقية إيفيان، وهو ما رفضته ايطاليا بشكل فردي بعد الستينات، وتقرر انطلاقا من عام 1972 فتح مفاوضات مع الدول الأوروبية من أجل الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية للمجموعة، وقد عرفت عدة صعوبات بسبب اقتراح المجموعة الاقتصادية الأوروبية للنظام التفضيلي 5/4 من الصادرات الجزائرية التي يجب[2]

---

[1]– مراد حجاج، العلاقات الجزائرية الأوروبية من اتفاقيات التعاون المشروط إلى اتفاقيات الشراكة الموسعة: الواقع واستشراف المستقبل،(**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 09، العدد16، 2020)ص258.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 258

أن تخضع للحقوق الجمركية، لكن العرض لم يتحقق إلا بنسبة 6 % من الصادرات الجزائرية غير النفطية، إلى جانب اقتراح المجموعة الاقتصادية الأوروبية تخفيض 60 %من الحقوق الجمركية وفرض احترام السعر المرجعي ورفض دخول النفط المصفى في الحدود.[1]

و يعد مؤتمر برشلونة 1995 الذي يمثل الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية بصفة عامة والشراكة الجزائرية الأوروبية بصفة خاصة امتدادا لتطورات سابقة، كانت بداياتها منذ السبعينات كالسياسة المتوسطة الجزئية والشاملة والمحدودة، وكذلك مبادرة الأمن والتعاون في المتوسط وحوار 5+5.[2]

حيث أن السياسة المتوسطية الجزئية: هي اتفاقية التعاون بين المجموعة الأوروبية والعديد من الدول المتوسطية ومنها الجزائر، هدفت إلى إقامة علاقات خاصة مع بلدان شمال إفريقيا الثلاثة أما السياسة المتوسطية الشاملة فقد كانت فيها العلاقات الأوروجزائرية ذات منهج اقتصادي بحت وذلك إلى غاية **قمة باريس أكتوبر1972**، التي تناولت مناقشة كيفية إعادة صياغة سياسة متوسطية شاملة، وتم إبرام العديد من الاتفاقيات تبعا لها وبالرغم من وجود العديد من العوائق إلا أنه تم إبرامها بين الجماعة الأوروبية والدول المغاربية (تونس والمغرب والجزائر). [3]

أما بالنسبة للسياسة المتوسطية الجديدة فقد كانت كرد فعل على التحولات في بنية النظام العالمي، حيث اقترح الاتحاد الأوروبي وضع سياسة جديدة وذلك بسبب عدم فعالية السياسة المتوسطية الشاملة، مؤكدا على ضرورة إعادة صيغة العلاقات مع دول حوض المتوسط، وسعى إلى دعم التعاون في العديد من المجالات كالمجال السوسيو اقتصادي وذلك بإنشاء برنامج Med-invest وبرنامج Med-urbs إلى جانب Med-migration والذي سعى إلى تأسيس المبادئ التعاونية لتنظيم شؤون الجاليات المغاربية بسبب التواجد المكثف لها في أوروبا، كما ركز على المجالات الإعلامية والعلمية أيضا.[4]

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 258

[2]- **المرجع نفسه**، ص 259.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 259.

[4]- لعور راضية، مسار العلاقات الأورو-مغاربية بين التبعية الاقتصادية وضرورات الجوار الجغرافي(**مجلةالمفكر**،العدد الخامس عشر، 2017) ص565.

يتم التأريخ للعلاقات الأوروجزائرية منذ إطلاق السياسة المتوسطية الجديدة من طرف الاتحاد الأوروبي والتي تم بموجبها إعادة تكوين نهج العلاقات الأوروبية بالدول المجاورة، ولكن الجزائر كانت من الدول الحذرة بشأن هاته السياسة واتسم توجهها بالتردد على عكس الدول المجاورة لها(المغرب وتونس) وقد تخلفت أيضا عن مشروع الشراكة الأورومتوسطية، لتعلن الانضمام الرسمي لاحقا سنة 2005، وذلك بعد الاستفادة من المساعدات المالية في إطار برنامج ميدا، وأبدت نفس التردد تجاه المشاريع[1]

الأورومغاربية بمجرد إطلاق سياسة الجوار الأوروبي، وقد أعزى الطرف الجزائري عدم قبوله الانضمام لسياسة الجوار انطلاقا من عدة اعتبارات:

1- النتائج التي خرج بها مسار برشلونة غير مرضية.

2- اتسام سياسة الجوار بنوع من الغموض، حيث لا تزال الجزائر في مرحلة استكشاف المضامين الحقيقية للسياسة الأوروبية، كما أنها تنظر إليها بأنها تمتاز بوحدوية قرارات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المجاورة مما جعلها تفتقد لعنصر التشاور بين كل الأطراف المعنية، وهو ما دفع الجزائر إلى اتخاذ أسلوب التحفظ عن هاته السياسة، في حين شهد الموقف الأوروبي مسارا مختلفا حيث أكدت الناطقة بإسم المحافظة الأوروبية للشؤون الخارجية وسياسة الجوار السيدة **بينيتا فيريروفالندر**عن تغيير الجزائر موقفها الرافض لسياسة الجوار الأوروبية، مستدلة بأن السلطات الجزائرية أعربت عن رغبتها في الالتحاق بهاته السياسة خلال زيارة قامت بها المحافظة الأوروبية للجزائر قبل 2008 إلا أنه لم يتوج بتجسيد رسمي، معتبرة الرفض الجزائري لسياسة الجوار في وقت سابق قد انتهى ومؤكدا على تقديم العون لها. [2]

ثانيا: تأرجح العلاقات بين مبدأي المصلحة والتبعية

إن التوجه نحو عقد شراكات وإقامة علاقات تعاون دائمة كانت أو مؤقتة يعود إلى مبدأ أساسي يرجى تحقيقه من خلال هاته العلاقات، والتي تظهر معالمه من خلال الشروط التي توضع ضمن اتفاقيات الشراكة، حتى لو تم التصريح بأن نسق العلاقات يكرس للمبادئ الليبرالية، إلا أن الفكر

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص588.

[2]- **المرجع نفسه**، ص588.

الواقعي كان أقرب إلى تفسير السلوكات التعاونية في النسق الدولي غالبا وهو ما يظهر في احتساب المزايا التي يمكن أن يحققها الطرف الآخر من خلال هاته العلاقات.

بالعودة إلى العلاقات الأوروبية الجزائرية فإن مسار هاته العلاقات ضمن مراحل متباينة قد كان ولا يزال قائما على مبدأ أساسي وهو "**المصلحة الوطنية**" أي سعي الطرفين لتحقيق مصالح معينة في إطار هاته العلاقات أو الشراكة بصورتها الحالية، وتعد المنافع الطاقوية أحد أهم عناصر هاته المصلحة تبعا لأهمية الطاقة في الاقتصاد الأوروبي، وأهمية تصريفه بالنسبة للدولة الجزائرية كأحد الدول الريعية التي تعتمد في اقتصادها على مورد النفط والغاز خاصة، وهاته المصالح ليست وليدة اليوم وإنما كانت بدايتها مع الاستعمار الفرنسي للجزائر واستمرت لسنوات طويلة، وبالرغم من محاولة إخفاء جوهر هذا الاستعمار إلا أنه ومن غير الممكن تفنيد الصراع الدولي آنذاك حول أهمية الوصول إلى مستعمرات تُحصل العديد من المنافع ومن بينها ما تملك هاته الدول من ثروات خاصة الثروة النفطية بعد اكتشافها، وذلك في إطار التنافس وتحقيق النفوذ في المحيط الدولي والإقليمي.

وقد سعت فرنسا كمستعمر سابق للجزائر إلى تكريس التبعية حتى بعد تحقيق الاستقلال واستعادة سيادتها على أراضيها، من خلال تكريس آليات تضمن استمرارية التبعية لتبقي الجزائر منطقة نفوذ لها، حيث ظهر الرفض الفرنسي لتأسيس الدولة الجزائرية ذات السيادة، كما ضلت ضمن دائرة اهتماماته من خلال المحاولات المكثفة للعودة إلى الساحة الجزائرية وإعادة ما تعتبره حقا لها من امتيازات وتسهيلات في السوق الجزائرية، ولذلك عملت بكل الوسائل طوال سنوات على اختراق الدولة الجزائرية، واقتراح الإعانات المشروطة في أوقات الأزمات حيث قدمت أموال كان الهدف منها شراء المنتجات الفرنسية بالأساس، وهو ما يضمن لها تسويق منتجاتها من جهة واستعادة السوق الجزائرية واحتكارها من جهة وفرض أجندات سياستها على الجزائر وإضعافها في كل المجالات بما فيها استقلالية القرار في السياسة الخارجية وهو ما يعتبر تكريسا لمبدأ التبعية (تبعية في المجال الاقتصادي والمالي وما ينتج عنه من ارتهان القرارات السياسية بها) وهو ما حول الجزائر إلى مجرد دولة تعيش في الهامش(المحيط) رغم محاولاتها الخروج من فلك هاته التبعية وما عرفته من طفرة مالية مكنتها من[1]

[1]– علي شطيبي، توفيق بوقاعدة، البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية(**مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد13، العدد02، 2021) ص560.

تسديد ديونها وتحقيق احتياط صرف كبير أثناء ارتفاع أسعار المحروقات، ومع ذلك لم تنجح في التخلص من التبعية الداخلية للنفط والتبعية الخارجية للدول الكبرى، وهو ما يظهر من خلال مؤشر الانكشاف الاقتصادي.[1]

ولكن بالعودة إلى القطاع الطاقوي فإن الجزائر وعلى العكس من المجالات الأخرى قد حققت استقلالا كبيرا فيه، واعتبرته أحد قضايا السياسة العليا التي تعمل على إدارتها لصالح الشعب دون أدنى تقاسم سواء مع القطاع الخاص داخليا أو تخفيف سيادته خارجيا باستثناء الاستثمارات الأجنبية التي تحسن رأس المال المحلي، وبالتالي فإن منظور التبعية هنا يفسر السلوكيات الأوروبية على أساس احتلالها تصنيف المحيط بسبب احتياجاتها المكثفة للطاقة، والتي تجعلها في تبعية دائمة للموردين الأجانب سواء روسيا التي كشفت عن ضعف النظام الطاقوي لديها وسوء التنسيق بالرغم من وجود نظام طوارئ، أو للجزائر التي تعتبر أحد أهم الموردين للاتحاد وأكثرهم قربا وموثوقية نظرا للقرب الجغرافي والخلفية التاريخية إلى جانب جودة وأسعار الطاقة المنخفضة.

تبعا لذلك يتلاقى مفهوما المصلحة والتبعية لشرح معالم العلاقات الأوروبية الجزائرية من خلال وجود طرفين أحدهما يحقق الاكتفاء الذاتي للآخر من موارد الطاقة فيصبح تابعا له، والآخر يتعامل بمنظور المصلحة الذاتية التي أشار إليها الواقعيون في كتاباتهم دون النظر إلى التنازلات التي يمكن تقديمها ولا مستوى التنمية في هاته البلدان، والمثال الأوضح في هاته الحالة هو كيفية التعامل مع المخاطر التي تصدر من هاته البلدان كدول كانت مستعمرة سابقة وتحتاج إلى دفعات من أجل التحول سواء سياسيا أو اقتصاديا كقضية الهجرة.

فمكانة الجزائر بالنسبة للاتحاد الأوروبي ليست نابعة من فراغ وإنما مرتبطة بالأهمية الاقتصادية لهذا البلد وما يملكه من موارد طاقوية تعزز اقتصاد دولها الأعضاء، حيث تستعين به في الأوقات العادية وفي حالة الأزمات، كما حصل في الأزمة الروسية الأوكرانية التي أثبتت مدى أهمية الدول الجارة لهذا الكيان ومدى احتياجه لمورد الغاز بعد أن قررت روسيا قطع الغاز عنها نهائيا، كما أكدت الأزمة على التلاقي بين عنصر المصلحة وتبعية المستهلك للمنتج.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص560.

المطلب الثاني: استمرارية العلاقات الأوروجزائرية وفق مبدأ الأرباح والتكاليف

مرت العلاقات الأوروبية الجزائرية بالعديد من المراحل والمنعرجات، وتم وضع مجموعة من الأهداف التي ينبغي تحقيقها في إطار هاته العلاقات، وتسطيرها ضمن اتفاقيات الشراكة واستمرت هاته العلاقات من مرحلة التعاون إلى مرحلة الشراكة وفقا لمعادلة الأرباح التي يمكن تحصيلها والعمل على تجنب الخسائر التي يدفع الطرفان تكاليفها مما يعني اتجاه العلاقات في مسار مفارقة المزايا والتكاليف.

أولا: قيام العلاقات الأوروجزائرية ضمن مفهوم الأرباح

إن جوهر العلاقات الدولية يقوم أساسا على مبدأ الربحية التي يمكن أن يحققها الطرفان في خضم هاته العلاقات انطلاقا من نظرية رابح–رابح، وإمكانية تحقيق النتائج النفعية للجميع وذلك في ظل وجود تحديات وعوائق تواجه الطرفان على المستوى المحلي، فيكون عقد الشراكات بهدف تحصيل منافع تقلل من درجة تأزيم الوضع الداخلي كتحقيق الاكتفاء من موارد أو ثروات معينة، أو تحقيق معالم التنمية وتقليل المخاطر الاقتصادية والأزمات التي قد تواجه الطرفان.

بالحديث عن الطرفين اللذان تحكمهما الشراكة الأورومتوسطية فإن لكل منهما جملة من الأرباح التي تحددها أجندات سياستهما الخارجية، وتختلف درجة هاته الأرباح وقوة تحصيلها بين الطرفين فالإتحاد الأوروبي يسعى إلى الحصول على الموارد الطاقوية الجزائرية خاصة مورد النفط والغاز بأقل تكلفة وأكبر فائدة، مجادلا ارتفاع الأسعار باستمرار وضرورة وضع سقف لها يناسب احتياجاته ويتوافق مع إمكانياته.

أ–بالنسبة للاتحاد الأوروبي:

بالعودة إلى تاريخ العلاقات التي ميزتها خاصية التبعية الجزائرية لفرنسا في العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية أو مجالات السياسة الأخرى بحكم الاستعمار الفرنسي آنذاك، فإن هاته العلاقات كانت تقوم على مبدأ الأرباح التي كانت تستفيد منها فرنسا من دولة تابعة لها سياديا واقتصاديا وثقافيا، وكان محور المنفعة واسعا شمل العديد من القطاعات والثروات التي كانت تتوفر عليها الدولة الجزائرية، خاصة بعد اكتشاف ثروة النفط التي تعد بمثابة ذهب أسود يقيم اقتصادات قوية ومتطورة ويوفر أسس التصنيع عمل المستعمر الفرنسي على تعطيل سبل الاستقلال الجزائري، وتقديم كل الأسباب التي تحول دون ذلك، على اعتبار المنافع التي يمكن تحصليها من المورد دون الحاجة إلى

دفع إيرادات مقابله في حالة الاستقلال أي وجود دولة ذات سيادة تفاوض على حقوقها ومقابل تقديمها للموارد، كما وأنه بالرجوع إلى أحد الأسباب التي جعلت من تحقيق اتحاد مغاربي فعال أمرا ممكنا هو سعي أوروبا لإفشال هذا الاتحاد إلى جانب العديد من الأسباب الأخرى، وجعل أي تعاون يحصل ضمن السوق الأوروبية المشتركة فقط وهو ما يظهر في التعامل الفرداني تجاه دول المغرب العربي **(الجزائر، تونس والمغرب)** وازدواجية معايير الاتحاد الأوروبي تجاهه، وذلك في سبيل تحقيق المزايا من كل طرف على حدى وبالتالي تكثيف عنصر المنفعة مقارنة بالتعامل مع كيان واحد.

فاختيار الاتحاد الأوروبي لإقامة علاقات مع دول المغرب العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة يعود لما تملكه من إمكانيات طاقوية هائلة يستفيد منها في تطوير اقتصاده، فالجزائر هي المنتج الرئيس للغاز في إفريقيا وثاني أكبر مورد للغاز إلى أوروبا بعد روسيا، وفي 2006 وجهت الجزائر 92% من صادراتها من الغاز إلى الاتحاد الأوروبي، أي 60 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال (الغاز الطبيعي المسال والغاز الجاف) كما يتوفر الساحل الجنوبي على وحدات لتسييل الغاز في أرزيو بالقرب من وهران وفي سكيكدة على الساحل الشمالي.[1]وتبعا لذلك فإمكانيات الجزائر سواء فيما يتعلق بالطاقات التقليدية أو الطاقات المتجددة هي عناصر جذب ذات أهمية بالغة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، والعوامل التي اقامت علاقاته معها.

فيما يتعلق بقطاع الطاقات المتجددة فإن المساهمة الإيجابية لانتقال الطاقة المدعوم من الاتحاد الأوروبي في مرونة المجتمع والدولة الجزائرية من شأنها أن تثبت تأثير دبلوماسية الطاقة في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب العديد من الفوائد الملموسة على المدى القصير للاقتراح المقدم أيضًا للاتحاد، والذي يرتبط بتحقيق أمن إمدادات الغاز في الاتحاد ومن خلال مساعدة الجزائر بشكل غير مباشر على تحسين القدرة التنافسية لإنتاجها من الغاز الطبيعي، سيضمن الاتحاد الأوروبي وفاء الجزائر بالتزاماتها التعاقدية مع الدول الأعضاء في الاتحاد، إذا تم الانتهاء من مشروع الربط الكهربائي [2]

CatMid، فيمكن للاتحاد أن يحاول تحقيق تبعية أكثر توازناً في هيكل واردات الغاز الطبيعي من خلال زيادة حصة الجزائر فيها بالإضافة إلى ذلك ومن خلال العمل على خلق بيئة استثمارية مواتية في الجزائر، سيفتح الاتحاد سوقا جديدة لشركات الطاقة التابعة له وهو ما سيعزز دوره كقائد

---

(1)- Ahmerouamar, abdelmadjid, **« la coopération énergétique algérie: -union européenne un exemple de coopération nord-sud a travers la ? ».**

(2)- JekaterinaGrigorjeva, **Starting a new chapter in Eu-algeria energy relations a proposal for a targeted cooperation**, policy paper173 , jaqcesdelorsinstitut, berlin, 2016,p15.

عالمي في مجال الطاقة المستدامة، ونظرا لإمكانياتها الهائلة في الطاقة المتجددة يمكن أن تكون الجزائر ذات أهمية لمستثمرين دوليين آخرين، مثل الصينيين أو الهنود أو الولايات المتحدة وتشير إمكانات السوق غير المستغلة إلى ضرورة تحرك الاتحاد الأوروبي بسرعة إذا كان على استعداد للاستفادة من الفرصة المربحة من هاته الإمكانيات.[1]

تبعا للتغيرات التي مست أمن الطاقة يسعى الاتحاد إلى تقليل حرق الغاز الإضافي بالمساعدة الفنية لمعالجة تسرب سرعة غاز الميثان ومعالجة التنفيس والحرق من خلال مخططات "**أنت تجمع ونحن نشتري**"، وهذا من شأنه أن يسمح للاتحاد الأوروبي بجمع المزيد من الغاز بوتيرة أسرع من الاستثمار في مرافق الاستخراج الجديدة، وتعد الجزائر حاليًا إحدى الدول التي تستخرج الوقود الأحفوري والتي لديها أعلى معدلات حرق الغاز ومعدلات الاسترداد، وهو ما يؤدي إلى مكاسب سريعة له، حيث تهدف إيطاليا إلى شراء 9 مليارات متر مكعب من الغاز سنويا في سنة 2023 حيث يمكن أن توفر 24.15 وهذا هو عدد حرق الغاز المعروف للجزائر الذي تمر من خلاله ويمكنه توفير احتياجات إيطاليا من الغاز بسرعة.[2]

وقد قامت الإستراتجية الأمنية للاتحاد الأوروبي لعام 2003 التي تحمل عنوان "**تأمين أوروبا في عالم أفضل**" محددة مصالح الاتحاد بوضوح والتهديدات الرئيسية التي تواجهه، ووفقاً لتسلسل مصالح **ديبل الهرمي Dibble'shierarchy of interests** فإن الأمن الإنساني للمواطنين والحدود يأتي في قمة الهرم، كما يسعى الاتحاد أيضا إلى تعزيز النمو الاقتصادي وأمن الطاقة تليه مختلف الأهداف المرتبطة بتعزيز الديموقراطية وحقوق الإنسان، ويتم تقديمها كمبادئ توجه علاقاته الخارجية مع دول المغرب العربي، وتؤكد المفوضية الأوروبية على تشجيع التعاون الإقليمي والتكامل[3]

والاستقرار مع مزيد من الترابط بين أوروبا ودول شمال إفريقيا، وهذا التواصل والتقارب في جوهره يحتوى على انحياز واضح نحو المصالح الاقتصادية والذي ينعكس في إستراتجيته الفردية تجاه المغرب والجزائر ويحتل أمن الطاقة مكانة بارزة فيها.[4]

---

(1)- ibidem.

(2)- ReinhildeBouckaert, **From the green deal to repower what about the Eu's southern fossil Gas suppliers?**, Policy Brief, FEPS, p6.

(3)- Franz Eder**, The European Union's counterterrorism policy towards the Maghreb: trapped between democratisation,**economic interests and the fear of destabilisation, European Security,Vol 20, No 3,2011,p.

(4)- ibid

ب-بالنسبة للجزائر:

إن السعي نحو تعظيم المنافع لا يقتصر على الاتحاد الأوروبي فقط وإنما يشمل الجزائر التي عملت على التحرر من نهج التمركز السياسي من خلال التوجه نحو التعددية الحزبية، إلى جانب تبنى نموذج اقتصادي جديد بعيدا عن مبادئ الاشتراكية، والاتجاه نحو عقد شراكات مع الدول المجاورة القوية اقتصاديا والتي تضمن تحقيق تنميتها الاقتصادية، والتوجه الجماعي نحو إقامة العلاقات بدل التركيز على الداخل خاصة في ظل المتغيرات التي فرضتها العولمة الاقتصادية والنظام الرأسمالي ما يجعل الجزائر في حاجة إلى مستثمرين أجانب ذي موثوقية.

يعد الاتحاد الأوروبي أول وأهم شريك بالنسبة لها، حيث كانت بدايات معاملاته التجارية مع الاتحاد و50 %من التبادل التجاري أي نسبة الصادرات والواردات مجتمعة تتم معه، وتصدر له بين50%و60% من صادراتها السنوية، كما تستورد منه ما بين55 %و60 %من وارداتها متمركزة في ثلاث دول أعضاء وهي(اسبانيا وفرنسا وايطاليا) وقد بلغت واردات الجزائر سنة 2004 نسبة 36% أي ما يعادل 199 مليار دولار،[1]وبالتالي فإن الاتحاد الأوروبي سوق مهمة جدا بالنسبة للجزائر تعمل على تصريف المواد الهيدروكربونية فيه سابقا، وحاليا تركز على خلق علاقات ضمن مسار التحول الطاقوي خاصة بعد تبني الاتحاد لآليات الصفقة الخضراء واتفاقيات الحفاظ على المناخ.

تسعى الجزائر أيضا إلى خلق فرص عمل نتيجة لاستثمارات الاتحاد الأوروبي، لأن هاته الاستثمارات يمكن أن تكون حلا لمشكلة عالقة في أجندات السياسة المحلية للجزائر وهي مشكلة البطالة، وقد تم التأكيد على أنها فائدة مهمة أخرى للتعاون المستهدف في مجال الطاقة، وفي المستقبل عندما يتم تحقيق المستوى المطلوب من مصادر الطاقة المتجددة ويتم استيعاب المعرفة التكنولوجية[2]

والتنظيمية محليًا، يمكن للجزائر أن تبدأ في تصدير الكهرباء النظيفة إلى جيرانها والذي يتطلب توسيع شبكات النقل والتعاون الوثيق بين البلدان الإقليمية، وبالتالي يمكن أن يساعد تصدير الطاقة. النظيفة الجزائر على تقليل اعتمادها على عائدات المحروقات وتنويع اقتصادها،كما أنه من المحتمل أن يكون

---

[1]- مراد حجاج، **المرجع السابق الذكر**، ص 262.

[2]- JekaterinaGrigorjeva, **op.cit**,p15.

لمثل هذا التطور المصحوب بالتعاون المتزايد بين دول جنوب البحر الأبيض المتوسط تأثير إيجابي على المنطقة بأكملها وليس على الجزائر فقط[1].

كما تعمل الجزائر على إبراز نفسها كمزود مهم لأمن الطاقة الأوروبي، والذي يمكن أن يفكر في منح الجزائر فرصًا أفضل للوصول إلى سوق الغاز فيه مقابل إدارة جيدة للطاقة لتوفير إطار أكثر جاذبية لإصلاح قطاع الطاقة[2]، كما أن تصدير الكهرباء الشمسية يوفر فوائد اقتصادية كبيرة للجزائر بما في ذلك توليد الإيرادات وخلق فرص العمل، وإن كان يطرح العديد من التحديات المعقدة التي تتطلب دراسة دقيقة، ففي حين ترفض الجزائر نهج التصدير المباشر للكهرباء الشمسية لأنه لا يتوافق مع مصلحتها وتعتبره هيمنة أجنبية، فإنها تستفيد من حقن الطاقة الشمسية للكهرباء في الشبكة الكهربائية الجزائرية قبل تصديرها إلى أوروبا وينسجم هذا النهج مع سياسة الصناعة الجزائرية بخلق المزيد من فرص العمل والنشاط الاقتصادي في الجزائر، بالرغم من تعقيده كما أن تصدير الكهرباء باستخدام هذه الطريقة له آثار كبيرة على أمن الطاقة محليا، فهو يقدم تفاعلاً ديناميكياً بين متطلبات الطاقة في أي بلد وقدرته على تلبية الطلبات الخارجية.[3]

ثالثا: التكاليف في مقابل تحصيل الأرباح

إلى جانب الأرباح التي يحققها كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر في علاقتهما، فإنهما بالمقابل يتعرضان لبعض المخاطر ويدفعان تكاليف في مقابل هاته الأرباح، والتي تكون بمثابة عوائق تستدعي مقاربات تعاونية من أجل التقليل منها في سبيل نجاح العلاقات.

فبالحديث عن الاتحاد الأوروبي فإنه وضمن علاقته مع الدول المتوسطية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة يجد نفسه ضمن مقاربة الفائدة والتكلفة، فالإحتياجات الطاقوية المحلية تدفعه إلى إقامة علاقات معها إلى جانب المجالات الأخرى وإن كانت الطاقة في قمة الهرم، مستفيدا من مزايا الحصول على هاته الموارد بسهولة وبأسعار منخفضة مقارنة بموردين آخرين، في مقابل المخاطر التي يرى أنها تصدر من فضائه الجغرافي وتمس أمنه القومي، كما تصل أحيانا لخطر الانقلابات الشعبية داخليا من خلال استقبال أعداد كبيرة من المهاجرين أو اللاجئين من دول الضفة المتوسطية أو الجنوبية.

---

(1)- i**bidem**.

(2)- Gonzalo Escribano, **The EU-Algeria energy forum: a new narrative in the making or just another missed opportunity?**,realinstitutoelcano, 2016,p2.

(3)- Mokhtar Benasla, **Algeria's potential to supply Europe with dispatchable solar electricity via HVDC links: Assessment and proposal of scenarios**, Energy Reports,No 11, 2024, p49.

كما أن دول الاتحاد الأوروبي تستورد نصف الطاقة التي يتم استهلاكها ويرتفع هذا الرقم مع بروز متغيرات في السياسات إلى 65 % بحلول عام2030، وتأتي هاته الواردات في الدرجة الأولى من روسيا والشرق الأوسط، وتعاني دول المنطقة من اضطرابات وأزمات سياسية إلى جانب وجود ظواهر خطيرة كالإرهاب،[1]مما يجعل الاتحاد في مفارقة بين مصالحه الملحة والتكاليف التي سيدفعها في مقابل تحصيل هاته الموارد أو حمايتها.

وبالتالي من المخاطر التي يتخوف منها الاتحاد الأوروبي هو التهديد الإرهابي الذي يرى أنه منبثق من شمال إفريقيا، ويصفه على أنه "غامض ويصعب تحديده"، وأبرز هاته الجماعات هي **الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة (GICM)** و**السلفية الجهادية (SJ)**، وبالعودة إلى الجزائر نجد **الجماعة السلفية للدعوة والقتال**، التي غيرت اسمها إلى **تنظيم القاعدة** في بلاد المغرب الإسلامي في عام 2007 وتشكل تهديدا فعليا خاصة مع إنشاء بعض الشبكات في أوروبا من قبل الجماعة الإسلامية المسلحة، وترى أوروبا أنها مستهدفة كما يؤكد **لورنزوفيدينو Lorenzo Vidino**تحول دور أوروبا "من قاعدة عمليات مريحة إلى هدف محتمل".[2]

إلى جانب قضية الإرهاب التي ينظر الاتحاد إليها كتهديد يدفع تكلفته وخطر يهدد أمنه القومي على مستواه الداخلي، ويمس مصالحه الاقتصادية في البلدان التي تتعرض أيضا لخطر هاته الظاهرة يتعامل مع قضية الهجرة كأحد التكاليف التي تقع على عاتقه والتي تضر باقتصاده وقوميته، حيث أصبحت الهجرة تذكر إلى جانب الإرهاب وتربط به، في حين أنها ظاهرة اجتماعية تعود أحد أسبابها للاستعمار الفرنسي الذي عمل على نهب ثروات الدولة الجزائرية وخلف آثارا على عامل التنمية وخلق معالم التخلف والتبعية والبطالة، مما جعل المواطنين يفضلون الهجرة إلى أوروبا بدلا من التعايش مع المعطيات الوطنية .

المبحث الثاني: جيوبوليتيك الأمن الطاقوي في العلاقات الأوروجزائرية

يخضع الأمن الطاقوي الأوروجزائري لعوامل جيوبوليتيكية مرتبطة بأهمية الموارد ودور الموقع الجغرافي، وهي عوامل ذات تأثير بالغ في نسق العلاقات الأوروجزائرية وتوجهاتها المستقبلية نظرا لما تلعبه هاته العوامل في تحقيق معالم القوة في النسق الدولي، والتنافسية بين الدول لتبني قمة الهرم

(1)- paulBelkin,**The European Union's Energy Security Challenges,**the quarterly journal,Vol7, No1, 2008.

(2)- Franz Eder,**op.cit**,p 444

فانتماء الدولة الجغرافي ومركزيتها في مناطق إستراتجية معينة له دور في تحديد تراتبيتها دوليا والاهتمامات الإقليمية والعالمية بها، وتبعا لذلك تتحول إلى مناطق جذب تصل أحيانا إلى الصراع والتصادم حولها.

المطلب الأول: جيواقتصادية وجيوإستراتجية الطاقة الجزائرية كمورد للاتحاد الأوروبي وإدارتها لنهج العلاقات

تعتبر الجزائر من الدول التي تحظى بمكانة جيواستراتجية وجيواقتصادية كبيرة خاصة بعد استعادة معالم اقتصادها المستقل وسعيها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن مجالات سياساتها الداخلية والخارجية، واستعادة سيادتها على ثرواتها ومواردها التي حققت لها اكتفاء ذاتيا على المستوى المحلي، وجعلتها منطقة جذب تتسارع الدول الكبرى في سبيل تحصيل اتفاقيات تعاون وتبادل اقتصادي معها خاصة في القطاع الطاقوي.

أولا: الأهمية الطاقوية للجزائر (القدرات والإمكانيات)

تتوفر الجزائر على قدر كبير من الإمكانيات الطاقوية سواء التقليدية كالنفط والغاز أو المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والتي تجعل منها منطقة جذب واهتمام دولي انطلاقا من دورها في دعم قوة اقتصاد الدول وتبعا لذلك نفوذ قراراتها السياسية، كما تمكنها هاته الإمكانيات من تكوين علاقات ذات طبيعة اقتصادية مع الدول في محيطها الإقليمي انطلاقا من عمليات التبادل الثنائية أو المتعددة.

1-إمكانيات الجزائر من مصادر الطاقات التقليدية

الجزائر هي أكبر منتج للغاز الطبيعي، كما أنها من أكبر ثلاثة منتجين للنفط في إفريقيا وهي عضو من أعضاء منظمة **الأوبكOPEC**، ويعتبر الاتحاد الأوروبي سوق التصدير الرئيسي لكلا[1] مصدري الطاقة الجزائريين (76% من إجمالي النفط الخام، 86% من إجمالي الغاز الطبيعي) وتشكل عائدات النفط والغاز العمود الفقري لاقتصاد الدولة الجزائرية[2]، إضافة إلى بعض المعادن واليورانيوم والغاز الصخري**le Gaz shiste**.

أ-النفط ثروة تعادل الذهب في اقتصاد الدولة الجزائرية

تسمية النفط بالذهب الأسود حسب بعض المرجعيات لم يولد من فراغ، وإنما يعود للدور الذي يلعبه هذا المورد في النهوض باقتصاد البلدان خاصة إذا اقترن بحسن الاستغلال وبترشيد الاستهلاك

---

[1]- **ibid,** p4.
[2]- **ibidem.**

وحكامة الإنتاج، التي ترتبط بدرجة كبيرة بمعطيات السوق وببعض التغيرات التي تفرضها الظروف الزمكانية.

وتنتج الجزائر هاته الثروة المهمة في خلق التوازنات الإقليمية والدولية بجودة عالية وبنسب متفاوتة حيث بلغت احتياطاتها النفطية في بداية سنة 2023 ما يقدر ب12.2 مليار برميل[1]، في حين بلغ إنتاج الطاقة الأولية 164.4 مليون طن مكافئ للنفط بنهاية عام 2021 مقارنة ب144.4 مليون طن مكافئ خلال نفس الفترة من عام 2020 مما يعكس زيادة كبيرة قدرها 13.9 %، ويعود

الاتجاه التصاعدي للإنتاج إلى الأداء الجيد للحقول وتعزيز إدارة الموارد البشرية،[2] كما وتحتل الجزائر المرتبة 16 من حيث احتياطات النفط المؤكدة، وتصدر ما يصل إلى 60 %من إجمالي إنتاجها، وجميع احتياطات النفط المؤكدة في البلاد موجودة على الشاطئ وبحسب شركة النفط[3] الجزائرية سوناطراك فإن حوالي ثلثي الأراضي الجزائرية لا تزال غير مستكشفة حيث قدرت بحوالي 100 اكتشاف غير مستغل.[4]

يتميز النفط الجزائري بجودة عالية ووزن خفيف، كما أن نسبة الكبريت فيه قليلة، أما بالنسبة للحقول النفطية فتتميز بالنضوج ولذلك تعمل الجزائر على جذب استثمارات جديدة في قطاعها الأولي، مما دفع الحكومة الجزائرية إلى إصدار قانون جديد للمحروقات سنة 2019 بهدف جذب الاستثمارات الدولية في مجال التنقيب عن النفط، والذي يعمل على تخفيض الضرائب وتبسيط هيكل الاتفاق التعاقدي والإجراءات القانونية الأخرى للمستثمرين الدوليين[5].

أما بالنسبة لإدارة المصافي الجزائرية فهي تعود لشركة "**سونطراك**" التي تم تأسيسها مابين ستينات وثمانينات القرن العشرين، وقد تم بناء مصفاة أدرار سنة 2007 ووحدة فصل المكثفات بمصفاة سكيكدة سنة2009، وتم تقديم عدد من المقترحات في عام 2012 لبناء مصافي جديدة وتوسيع المصافي القائمة والتي لم تدخل حيز التنفيذ بسبب تأخر العمل عليها، وكانت الحصيلة في نهاية

---

(1)- **country analysis brief: Algeria, independent statistic and analysis**, U.S. Energy information Administration, 2023, p2.

(2)- **HassiMessaoud « oilfoled,Algeria »**, Britannica,2023, https://www.britannica.com

(3)- **Algeria-country commercial guid,international trade administration « ITA »**,2023, http://www.trade.gov/country-commercial-guides/

(4)- **ibid.**

(5)- country analysis brief: Algeria, independent statistic and analysis,**op.cit** , p2.

المطاف بدأ البناء في ثلاث من المصافي المقترحة وهي: "مصافي حاسي مسعود وبسكرة وتيارت، ومن المقرر أن تبدأ عملياتها التجارية في غضون السنوات الخمس المقبلة.[1]

امتلاك الجزائر لمثل هاته الإمكانيات البترولية يفتح من جهة آفاقا مهمة لعلاقاتها الخارجية ويحفز مطامح الدول المستهلكة لتكون وجهتها الأساسية، وتصنيفها كفاعل مهم في تحديد التوازنات الإقليمية والدولية نظرا لاعتبارها موردا استراتجيا للعديد من الوحدات في فضائها الإقليمي، ومن جهة أخرى تساهم في إرساء معالم اقتصاد يعتمد بشكل شبه كلي على النفط، كما أن عمليات التنمية في البلاد أصبحت مدفوعة بإيراداته وعائداته المالية، مما جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للأزمات النفطية المرتبطة بالتذبذب في مستويات الأسعار، وعدم ثبات السوق العالمي.

ب- الغاز الطبيعي:

إن إنتاج الغاز الطبيعي واستهلاكه يعود إلى بعض الظروف المحيطة، فقد انخفض إنتاجه في عام 2020 نتيجة تأثير جائحة كوفيد19 على النشاط الاقتصادي، مما يعني انخفاض استهلاك النفط الخام، في حين بلغ متوسط إنتاجه حوالي 3.2 تريليون قدم مكعب بين عامي 2012 و2021 ومتوسط استهلاكه 1.5 تريليون قدم مكعب خلال نفس الفترة الزمنية، فبعد الانخفاض الذي شهده عام[2] 2020 فإنه سرعان ما ارتفع مرة أخرى في عام 2021، ليصل إلى مستوى قياسي قدره 3.6 تريليون قدم مكعب وتبرر زيادة الإنتاج في عام 2021 إلى الاستثمار في المنبع الذي أدى بدوره إلى تأسيس جملة من المشاريع الناشئة والتوسعات الجديدة، خاصة في أكبر حقل لها وهو حقل حاسي الرمل، إلى جانب انخفاض الحاجة إلى الغاز الطبيعي وإعادة حقنها في حقولها النفطية نتيجة لانخفاض مستويات إنتاج النفط الخام، وبالتالي تحرير المزيد من الغاز الطبيعي للاستهلاك المحلي والتصدير.[3]و تهيمن احتياطات الغاز الطبيعي على محفظة الجزائر من المحروقات مقارنة بالنفط الخام،حيث لا يزال هيكل إنتاج الطاقة الأولية التجارية يهمين عليه الغاز الطبيعي بنسبة 60 %[4].

---

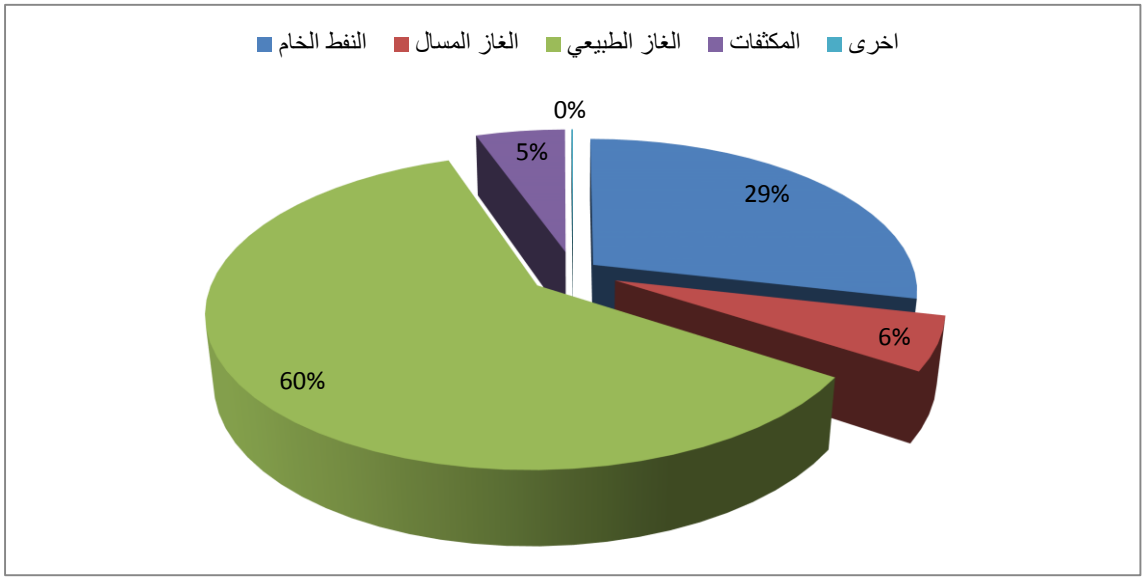
(1)- **Country Analysis Brief: Algeria, independent statistics U.S energy information A dministration(EIA)**,2023,p p5-6

(2)- **-ibid**,p5

(3)- **-ibid**,p5

(4)- M. smith and ohters, **Algeria upstremOil& Gas Report? U.S. COMMERCIAL SERVICE,** Dpartment of commerce, p4

الشكل رقم (5): هيكل إنتاج الطاقة الأولية في الجزائر



Source: bilan énergétique national 2021, ministére de l'énergie et desmines, édition2022, p9.

يظهر الرسم البياني ارتفاع احتياطات الغاز الطبيعي بنسبة 60 % مقارنة بالموارد الطاقوية الأخرى كالنفط الخام الذي بلغت نسبته 29%، والمكثفات التي مثلت أدنى قيمة 5 % والغاز المسال بنسبة 6 %.

ومن حيث حجم السوق تمتلك الجزائر عاشر أكبر احتياطي مؤكد من الغاز الطبيعي على مستوى العالم وهي رابع أكبر مصدر للغاز في العالم وتمتلك ثالث أكبر موارد الغاز الصخري غير المستغلة في العالم،وهي تاسع أكبر منتجي الغاز، وتحتل المرتبة الثالثة من حيث سعة تسييل الغاز والسابعة من حيث إنتاج سوائل الغاز الطبيعي، لكنها تحتل أيضا المركز السادس عشر في احتياطات النفط المؤكدة، كما أن احتياطات المحروقات المكتشفة في الجزائر حتى الآن تحتوي على ما يزيد قليلا عن 200مخزون من النفط والغاز، منها 73 تقع في حوض اليزي و57 في أحواض الصحراء الوسطى و34 في أحواض غدامس[1].

إلى جانب الغاز الطبيعي هناك نوع آخر من الغاز وهو الغاز الصخري، حيث تمتلك الجزائر ثالث احتياطي قابل للاسترجاع من الغاز الصخري في العالم والذي يقدر ب707 تريليون قدم مكعب

[1]- **country report on energy efficiency and renewable energy investment climate**, meet med,rcreee,2020, p50

كما أنها تتوفر على 7 أحواض رئيسية، وتبعا لإدارة المعلومات الأمريكية فإن الجزائر تحتل المركز الثالث في العالم من حيث الموارد المسترجعة تقنيا للغاز الصخري ب707 تريليون قدم مكعب.[1]

على الرغم من تقلبات الأسعار الدولية، فإن أهمية المورد بالنسبة لاستقرار الاقتصاد الكلي للبلاد لا يمكن إهمالها، مع الأخذ في الاعتبار أن المحروقات تمثل 97 %من عائدات الصادرات الجزائرية، و60 %من عائداتها المالية و40 %من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن الإستراتجية المدرجة للتوسع الهيدروكربونية الحالية في الجزائر تعتمد بشكل كبير على إمكانات الغاز الطبيعي[2] والتي تمثل ثلثي إجمالي قاعدة احتياطي الهيدروكربونات في البلاد، إلى جانب الجهود التي تبذلها سوناطراك لزيادة إنتاج الغاز، وبشكل رئيسي من الحقول غير المستكشفة جنوب غرب حاسي الرمل[3].

ج-الفحم:

تحوز الجزائر على إمكانات كبيرة من احتياطات الفحم، حيث تتوفر مدينة بشار على رواسب كبيرة من الفحم منقسمة بدورها إلى ثلاث أحواض فرعية وهي: **المظريف وكنادسة والعبادلة**، كما أن المدينة تحوي على احتياطي قدر ب 208 مليون طن، ولكنه غير قابل للاستغلال وقد قام وزير الطاقة والمناجم السابق "**شكيب خليل**" بإلغاء المناقصة الدولية لمشروع تينهرت لتحويل الغاز إلى سوائل بطاقة تبلغ حوالي 30 ألف برميل يوميا من الوقود فائق النظافة المخصص للتصدير، والذي كان يتوقع أن يصل متوسط إنتاج الغاز منه إلى 3.0 مليار متر مكعب سنوياً.[4]

2-إمكانيات الجزائر من الطاقات المتجددة:

إلى جانب موارد الطاقة التقليدية يحتوي الرصيد الطاقوي للجزائر على قدر كبير من مصادر الطاقات المتجددة التي أصبحت محل اهتمام عالمي نابع من قدرتها التجديدية التي تضمن تحقيق أمن طاقوي بعيدا عن مفاهيم النضوب وتدمير النظام الايكولوجي، هذا الرصيد الذي دفع الجزائر إلى تبني مقاربة أمنية للطاقة قائمة على محاولة إدخال مصادر بديلة تضمن التقليل من التهديدات التي أفرزتها مرحلة الاستغلال المفرط لمصادر الطاقة الأحفورية.

يتنوع الرصيد الطاقوي المتجدد تبعا لتنوع مصادره كالطاقة الشمسية التي تعمل العديد من الدول المجاورة في الفضاء المتوسطي على استغلالها من خلال الدخول ضمن مشاريع تشاركية تضمن

---

[1]- عبد المالك مهري وآخرون، مستقبل الاستثمار الطاقوي في الغاز الصخري بالجزائر بين إشكالية الصناعة المكلفة ومتطلبات التنمية المستدامة(**مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال**، العدد02، 2018) ص480.

[2]- Hakim Darbouche,**Energising' EU–Algerian Relations**, The International Spectator: Italian Journal of International Affairs, Vol 45, No 3, 2010,p79.

[3]- **ibidem**.

[4]- YoucefHimri, **Overview of the Role of Energy Resources in Algeria's Energy Transition,** Energies, No, 4731, 2022, p.7

الوصول إليها، وتزويد الحكومة الجزائرية بتقنيات استغلالها كأحد أهم وأكثر المصادر المتجددة أهمية وتركيزا في الصحراء الجزائرية وفي ربوع الوطن الأخرى، إلى جانب الأصناف الأخرى من هاته الثروة كطاقة الرياح والطاقة المائية وطاقة الكتلة الحيوية، والتي يتم اختصارها في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): يوضح مصادر الطاقات المتجددة وإمكانيات الجزائر منها

نوع الطاقة	إمكانيات الجزائر منها
الطاقة الشمسية	▪ تعد الجزائر موطنا لبعض أعلى مستويات الإشعاع الشمسي في العالم، مع القدرة على توليد مابين 1850 إلى 2100 كيلواط في الساعة، وما يصل إلى 3500 كيلواط في الساعة في مناطقها الصحراوية[1] تمتلك الجزائر ثلاث مرافق إنتاجية للألواح الشمسية يبلغ مجموع إنتاجها 260 ميجاوات وهو ما يكفي لتوفير حوالي 25 % من القدرة من مناقصة1000 ميجاوات[2]
طاقة الرياح	▪ تمتلك الجزائر ساحلا على البحر الأبيض المتوسط يبلغ طوله 1300 كيلومتر وتبلغ سرعة الرياح أكثر من 80متر/ ثا، بالإضافة إلى الرياح القادمة من سطح الساحل جنوبا وبحلول عام 2035 تهدف الجزائر ضمن برنامجها الطاقوي إلى إنتاج 27 %من الكهرباء من مصادر متجددة معظمها من الطاقة الشمسية. [3] تتمتع الجزائر بإمكانيات واعدة في مجال طاقة الرياح تبلغ حوالي 35 تيرواط/ساعة سنويا، حيث يتعرض ما يقرب من نصف البلاد لسرعة رياح كبيرة، وقد تم بناء أول مزرعة رياح في البلاد في ولاية أدرار بقدرة مركبة تبلغ 10 ميغاواط وذلك بتمويل كبير من شركة سلونغاز، ومن المقرر تطوير محطتي رياح أخريين قدرة كل واحدة منهما 20 ميغا واط خلال الفترة 2013-2014، وسيتم إجراء الدراسات لتحديد المواقع المناسبة لتنفيذ المشاريع الأخرى خلال الفترة 2016-2023 بقدرة حوالي1700 ميغا واط [4]
طاقة الكتلة الحيوية	تتمتع الجزائر بإمكانيات جيدة في مجال طاقة الكتلة الحيوية في شكل النفايات الصلبة والكتلة الحيوية لنخيل التمر، ومخلفات المحاصيل ومخلفات الغابات والنفايات الصلبة هي أفضل مصدر لإمكانات الكتلة الحيوية للبلاد، ووفقا للسجل الوطني لتوليد

[1]- algeria-country commercial guide**, op.cit.**
[2]- michealhochberg, **from dependence to diversification: Algeria's renewable energy potential**, italian institute for international political studies « ISPI »,19 jan2022, https://www.ispionline.it
[3]- **ibid**.
[4]- salmanzafar, **renewable energy in algeria**, ecomena, 15 october2023, https://www.ecomena.org/renewables-algeria/

	النفايات الصلبة في الجزائر فإن توليد نفايات البلد يزيد سنويا عن 10 ملايين طن، وعادة ما يتم التخلص من النفايات الصلبة في مكبات مفتوحة أو حرقها بشكل عشوائي[1]
الطاقة الحرارية الجوفية	يشكل الكلس الجراسي بالشمال احتياطات الجزائر من حرارة الأرض الجوفية حيث نتج عنه 200 منبع مياه معدنية متوزعة عبر الوطن، والتي تصل حرارتها إلى 45 درجة مئوية، ويتركز أكبر خزان من الطاقة الحرارية الأرضية في الجنوب يقوم بتوليد الطاقة الحرارية الأرضية ب700 ميغاواط، كما أن أعلى منبع للمياه المعدنية الحارة يوجد بولاية قالمة والمعروف بتسمية "**حمام المسخوطين** "بدرجة حرارة 90 ° مئوية[2]
الطاقة المائية	تبلغ موارد المياه المتجددة حوالي 19 مليار متر مكعب في السنة، أي مايعادل 450 متر مكعب للفرد الواحد، وتمتاز هاته الطاقة بنوع من التفاوت بين منطقة وأخرى[3].

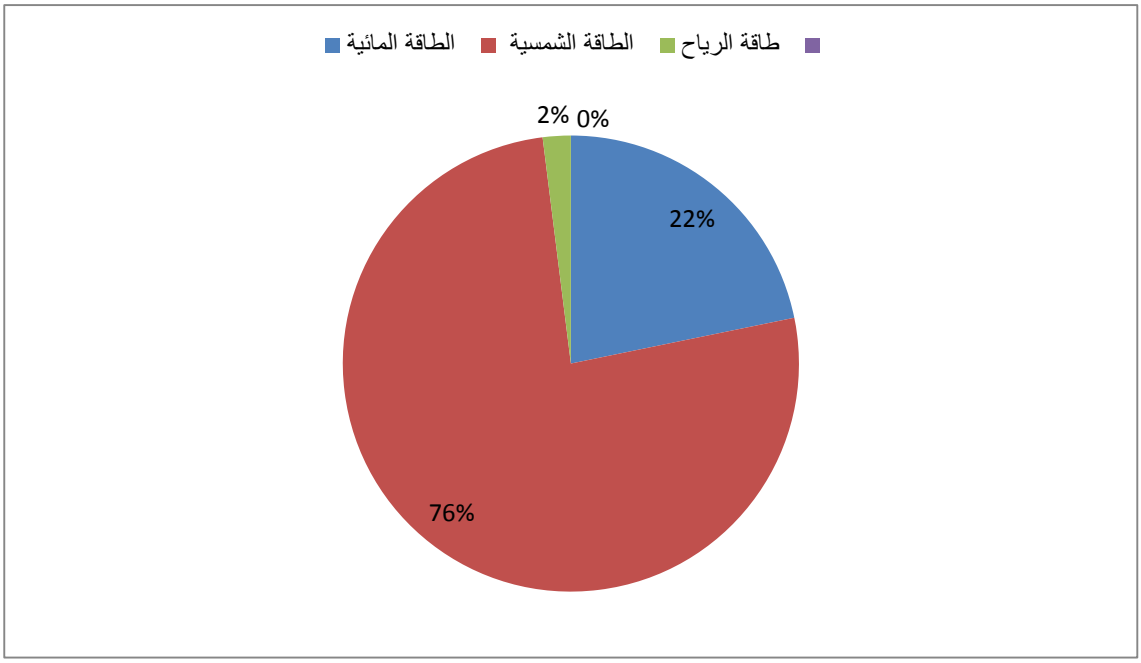
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع المدرجة ضمن الجدول.

[1]- **ibid**.

[2]– منال مرزاق، لزهر وناسي، **جيوبولتيك النفط في الجزائر وتحديات الانتقال إلى استغلال الطاقات المتجددة(المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد10، العدد03،2021) ص100.

[3]– **الموارد المائية في الجزائر**،https://water.fanack.com/ar/algeria/water-resources، تم تصفح الموقع يوم2023/02/13

شكل رقم(6): الإمكانيات الطاقوية المتجددة التي تتمتع بها الجزائر وذلك لسنة2022



Source: Energy profile, international renewableenergy Agency **« IRENA »**,2023.

باشرت الجزائر مبادرة تنويع قطاعها الطاقوي من خلال التركيز على استغلال الطاقة الشمسية بغية تحقيق استقلال طاقوي، وتحرير المزيد من الغاز لتصديره والعمل على تنويع الهيكل الصناعي من خلال تطوير صناعة جديدة من أجل مواجهة الانخفاض المحتمل في النفط والغاز، حيث تضاعفت مساهمة الكهرباء الأولية مقارنة بعام 2016 بفضل الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة من خلال إنشاء 5 محطات كهروضوئية جديدة بإجمالي 125 ميجاوات، وبقي الغاز الطبيعي المصدر الرئيسي يليه النفط وتم استخدام حوالي 6.2 %من الغاز لإنتاج الكهرباء، وبالرغم من أن الجزائر تتمتع بإمكانيات كبيرة في مجال الطاقة الشمسية (طاقة التشميس لديها عالية جدا 1700 كيلوواط/ساعة) إضافة إلى ما تتمتع به من شساعة الصحراء 86 % وهو ما يعادل 8 أضعاف قدرة احتياطات الغاز الطبيعي في البلاد إلا أن حصة الطاقات المتجددة في ميزان الطاقة لاتزال منخفضة خاصة في مجال توليد الكهرباء[1]، وسيرتكز نموذج الطاقة المستدامة لعامي 2030و2050 على الدمج التدريجي للطاقة

[1]- country report on energy efficiency and renewable energy investment climate,**op.cit** ,p52.

المتجددة في مزيج الطاقة، استغلال كافة إمكانات الطاقة الموجودة والقابلة للاستغلال مثل الطاقة النووية، وذلك بغرض الابتعاد عن الوقود الأحفوري.[1]

تبعا لذلك يمكن القول أن:

- الجزائر تتمتع بإمكانيات هائلة من الطاقة المتجددة، وذلك عائد لخصائصها الجغرافية المساعدة على توليد هاته الطاقة كالمناطق الصحراوية التي توفر قدرات تشميس عالية جدا، وساحلها الطويل نسبيا على البحر الأبيض المتوسط المناسب للرياح، كما أنها تمتلك 13 محطة للطاقة الكهرومائية والتي تتركز في المناطق الشمالية من البلاد حيث تتميز بتساقط مستمر للأمطار، ويستخدم قطاع الطاقة الكهربائية في الجزائر المصادر المشتقة من الوقود الأحفوري لتوليد الطاقة، والتي تشكل حوالي 97٪ من إجمالي قدرة الطاقة في الجزائر.[2]
- مهما تنوعت المصادر الطاقوية في الجزائر فإن مسألة الاستغلال الرشيد القائم على مستويات عالية من الحكامة، وتقليل التوجه العشوائي نحو تبديد الثروة سواء محليا أو من خلال التصدير القائم على مطامح ومطالب الأطراف الخارجية واحتياجاتهم، هي معطيات لا بد من وضعها نصب اهتمامات صانعي القرار في الجزائر من أجل الحفاظ على معالم التنمية المستدامة والاستفادة منها لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية، وفي مقدمتها النمو والتطور الاقتصادي ومواكبة الدول القوية اقتصاديا.
- إن ما تملكه الجزائر من إمكانيات طاقوية هائلة سواء كانت تقليدية كالثروة النفطية والغازية أو متجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، يجعلها مركز جذب خارجي وفضاء جيواقتصادي بالغ الأهمية تتسابق أكبر القوى للاستثمار في مصادر طاقاته، مما جعل الاتحاد الأوروبي يضعه ضمن حسابات سياساته الطاقوية القائمة أساسا على التوجه نحو الفضاءات الخارجية بدل الانطواء على الداخل الأوروبي لحل الأزمات الطاقوية وتحقيق مبادئ اتفاقيات المناخ التي وضعها.

ثانيا: جيواستراتجية الطاقة الجزائرية (أنابيب نقل الغاز إلى أوروبا)

إن خطوط الأنابيب التي تنقل الطاقة هي أحد الأسس التي تقيم الأمن الطاقوي في ظل وجود فواعل مزودة للطاقة وأخرى مستقبلة لها، حيث أن أي تهديد قد يلحق بها يؤدي إلى تصدع اقتصادات

---

[1]- Renewable energy, algeriainvest .

[2]- - Country Analysis Brief: Algeria, **op.cit** p6.

الدول واستقرارها الاقتصادي على اعتبارها مسارات دائمة لنقل مصادر الطاقة، تتزايد أهميتها باستمرار تبعا للتزايد الكبير في الطلب العالمي على موارد الطاقة، كما أنها تسهم بشكل كبير في زيادة التعاون والتبادل بين الدول، معززة بذلك تكامل الأنظمة الإقليمية وتلبية الاحتياجات الطاقوية من خلال نقل المنتجات الطاقوية عبرها وبالتالي تحقيق معادلة **رابح–رابح** من خلال الاستفادة الجماعية منها، وكذا تجنب الصراعات بين الدول من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الربحية للجميع بما في ذلك دول العبور التي تكون أحيانا حاجزا معيقا لوصول الإمدادات إلى الدول المرجوة، وبالتالي يتم توسيع دائرة التعاون والتفاهم لتشمل الدولة المزودة والدولة المستقبلة وكذا دول العبور.

على اعتبار الجزائر أهم مورد للطاقة لدول الاتحاد، بفعل ما تمتلكه من إمكانيات طاقوية هائلة ومكانة جيواستراتجية تدعم أواصر التعاون الاقتصادي خاصة بينها وبين الاتحاد الأوروبي، فإنها مهدت الطريق لذلك من خلال مسارات طاقوية تحقق من خلالها احتياجات أوروبا للطاقة وأمنها الطاقوي سواء قبل الأزمة الأوكرانية الروسية أو بعدها، مع زيادة الطلب الأوروبي على الطاقة لتثبت قدرتها الايجابية على تعزيز الأمن الطاقوي في حالة الأزمات والطوارئ دون استغلالها سياسيا بالرغم من إمكانيتها للقيام بذلك.

مع تقليص حجم الواردات الروسية بشكل حاد في عام 2022 قابله ارتفاع في تدفقات خطوط الأنابيب من الجزائر إلى اسبانيا ليصل إلى أعلى مستوى له، وتشتمل خطوط أنابيب إمدادات الغاز من الجزائر إلى القارة على نقطتي دخول رئيسيتين Trans Med إلى اسبانيا وخط أنابيب Medgaz الذي يعمل على تدفق الغاز إلى ايطاليا عبر تونس وصقلية، مما جعل ايطاليا سوقا رئيسا للجزائر من حيث ترتيبات التوريد طويلة الأجل أو المبيعات، حيث استوردت ما مجموعه 22.4 مليار متر[1] مكعب من الغاز عبر خطوط الأنابيب من الجزائر في عام 2022، كما استفادت اسبانيا من ميزة القرب الجغرافي من الجزائر لتلبية احتياجاتها من الطاقة، حيث بلغت إمداداتها حوالي 24 % في عام 2022[2]

[1]- Hassan butt**, Algerian pipeline gaz flows to southern europe remain robust in 2023**,S & Global commodity insights
http://www.spglobal.com/commodityinsights/

[2]- **ibid.**
http://www.spglobal.com/commodityinsights/

أ-خط أنابيب ميدغازMed gaz

إن خط أنابيب الغاز ميدغاز يربط مدينة بني صاف الجزائرية في ولاية تموشنت، والميريا على الجانب الاسباني على1050 كلم من الأنابيب، ويبلغ أقصى عمق لها في البحر2.160 متر كما تبلغ القدرة الإنتاجية لشركةMed gaz 11.4 مليار متر مكعب في السنة، وتعتبر سوناطراك الفاعل الأكبر في Med gaz نظرا لمساهمتها الكبيرة بنسبة تصل إلى 43 % من رأس المال تليها شركة Espanolade pétroles بنسبة تصل إلى 42 % وشركة FENOSA بنسبة15%، وقد كانت فكرة المشروع مطروحة منذ السبعينات، ثم أجريت عليها العديد من دراسات الجدوى ولكن وجود عوائق كعدم إتقان تكنولوجيا التركيب في المياه العميقة حال دون تحقيق نتائج المشروع آنذاك، ليدخل حيز الخدمة رسميا في 2 مارس 2011، والذي يضمن إمدادات موثوقة ويلبي الطلب،[1] كما أن هذا الخط سيساعد على تلبية الطلب المتزايد على الغاز في أوروبا، على اعتباره مشروعا استراتجيا للجزائر وأوروبا حيث أنه لا يمر عبر بلدان ثالثة فيزيد من أمن الإمداد إلى جنوب أوروبا، وقد تم استثمار 900 مليون يورو في المشروع وقدم الاتحاد الأوروبي قرضا بقيمة 2 مليون يورو، وفي نوفمبر 2010 قدم بنك الاستثمار الأوربي قرضا بقيمة 500 مليون يورو للمشروع. [2]

ب/-خطي أنابيب ترانسميد transmed**وغالسي**GALSI

تعود فكرة إنشاء خط أنابيب ترانسميد إلى أوائل الستينات وذلك بسبب تزايد الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي، حيث اقترحت الشركات الفرنسية بدعم من باريس بناء خطوط الأنابيب لنقل الغاز الجزائري إلى اسبانيا ومن ثم إلى فرنسا، وفي وقت بنائه في الفترة الممتدة بين 1978-1983[3] كان أعمق خط أنابيب على المستوى العالمي، فهو يمر عبر البحر الأبيض المتوسط إلى عمق يزيد عن 150 مترا بدء من الجزائر إلى ايطاليا، بالرغم من أنه شكل في البداية تحديا سياسيا حقيقيا بسبب التوتر الشديد الذي كان يحكم العلاقات بين تونس والجزائر آنذاك. [4]

---

[1]- tahchibelgacem, **la guerre des gazoducs, l'esprit du temps**, No41, 2014.
[2]- **Medgaz pipeline project**, 2008
https://www.hydrocarbons-technology.com
[3]- Emile bouvier,**Histoire des gazoducs et oléoducs au Moyen-Orient: les pipelines, véritables moteurs de rapprochement diplomatique (2/4). les pipelines transméditerranéens,** les clés moyen-orient, 2022
https://www.lesclesdumoyenorient.com
[4]- **ibid**.
https://www.lesclesdumoyenorient.com

يحمل الخط أيضا اسم **انريكو ماتي** وقد تم التوقيع على أول اتفاقية مبدئية تتعلق به بين الجزائر وايطاليا في عام 1972، ليتم بعدها إبرام عقد بيع بين مجمع سوناطراك ومجمع إيني الايطالي في عام 1977 والذي يغطي صادرات قدرها 12.3 مليار متر مكعب سنويا على مدى25 سنة، ليتم تمديدها في ماي 2019 حتى عام 2027 مع خيار لمدة عامين إضافيين حتى عام 2029، كما تم منح الدولة التونسية قسمة تصل إلى 6 % من الغاز المنقول وذلك مقابل السماح لخط الغاز المرور عبر أراضيها والصيانة، حيث أن نظام نقل وتصدير الغاز الطبيعي من الجزائر إلى ايطاليا يتكون من ثلاثة أقسام (الأول يوجد على الأراضي الجزائرية "**خط أنابيب انريكو ماتي**"، والذي يربط حقول الإنتاج بحاسي الرمل بمحطة قياس الغاز بوادي الصفصاف الواقعة على الحدود الجزائرية التونسية، والثاني يوجد على التراب التونسي" **خط أنابيب الغاز الترانس تونسي**TTPC "الذي يربط محطة ضغط فريانة الواقعة على الحدود الجزائرية التونسية بمحطة ضغط الغاز الرأس الطيب على البحر الأبيض المتوسط، والقسم الثالث" **الخط البحري**" والذي يوجد تحت الماء يعبر مضيق صقلية من كاب بون Cap Bon إلى **مازاراديل فالو** Mazaradelvallo نقطة الدخول إلى ايطاليا).[1]

إن أهمية خطوط الأنابيب التي تصل إلى ايطاليا تنبع من عمق العلاقات بين الطرفين وامتداداها لعقود زمنية طويلة، والتي زادت من حيويتها خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية، فبعد أن كانت الجزائر المورد الثالث لايطاليا، أصبحت اليوم موردها الأول ومع ذلك هناك العديد من التساؤلات إلى جانب حالة عدم اليقين حول القدرة الفعلية للجزائر على إمداد ايطاليا بما تحتاجه من موارد طاقة عبر خط أنابيب الغاز ترانسميد.[2]

إلى جانب خط غالسي، وهو خط أنابيب آخر للغاز يصل إلى ايطاليا من الجزائر عبر سردينيا وينتهي في توسكانا، والذي كان في مرحلة التخطيط والبناء منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وقد توقف لمدة 10 سنوات على الأقل، وقد انعكس تكثيف التبادلات والزيارات الدبلوماسية بين البلدين لأول مرة في نوفمبر 2021 من خلال الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الايطالي

---

[1]-le transmed,**le gazoduc qui alimente l'Italie par le gaz algérien**, Dk news, 2021 https://www.dknews-dz.com/article/144905-le-transmed-le-dazoduc

[2]- Caterinzroggero,**Diplomatie enter l'algérie et l'Italie, le gaz consolide la lune de miel** http://orientxxi.info/magazine/entre-l-algerie-et-litalie-le-gaz-consolide

سيرجيو ماتاريلا إلى الجزائر، ثم زيارة الرئيس الجزائري **عبد المجيد تبون** في ماي 2022 في روما على فعالية الخط.[1]

الجدول رقم (5): خطوط أنابيب الغاز الطبيعي العابرة للقارات في الجزائر

إسم خط الأنابيب	حالته	ملكيته	تاريخ البدء	طوله (أميال)	الطريق الذي يمر منه	سعته (مليار قدم مكعب)
خط أنابيب إنريكو ماتي (ترانس ميد) Enrico Mattei (TransMed) pipeline	مشغل	سوناطراك، إينيSonatrach, Eni	1983	1547	الجزائر إلى إيطاليا عبر تونس	1183
خط أنابيب الغاز بين المغرب العربي وأوروبا-Maghreb Europe Gas pipeline (MEG)	مشغل	سوناطراك ناتورجيإيناجاس، جالب إنيرجيا SonatrachNaturgyEnagasGalpEnergia	1996	844	الجزائر إلى إسبانيا/البرتغال عبر المغرب	424
خط أنابيب ميد غاز Medgaz pipeline	مشغل	سوناطراك ناتورجياSonatrach Naturgy	2011	473	الجزائر إلى إسبانيا عبر البحر الأبيض المتوسط.	378
خط أنابيب غازدوت الجزائر سردينيا إيطاليا GasdottAlgeriaSardegnaItalia (GALSI) pipeline	معطل	سوناطراك إديسون، إينيل مجموعة هيرا Sonatrach Edison EnelHera Group	مجهول	538	الجزائر إلى إيطاليا	283
خط أنابيب الغاز عبر الصحراء TransSaharanGas pipeline (TSGP)	مقترح	سوناطراك المؤسسة الوطنية النيجيرية للنفط وزارة البترول والطاقة والطاقات المتجددة بالنيجر Sonatrach, Nigerian National Petroleum Corporation, Niger Ministry of Petroleum, Energy, and Renewable Energies	مجهول	2580	نيجيريا إلى الجزائر عبر النيجر	1059

Source: Country Analysis Brief: Algeria, independent statistics U.S energy information A dministration (EIA),2023, p12

[1]- **ibid**.

يوضح الجدول أعلاه مجموع خطوط أنابيب الغاز الطبيعي العابرة للقارات في الجزائر، والملاحظ أن أغلبها غير مشغل أو في إطار التخطيط لتشغيله.

ثالثا: دور الجزائر في تأمين الإمدادات الطاقوية للاتحاد الأوروبي

إن الإمكانيات الطاقوية التي تتمتع بها الجزائر، إلى جانب موقعها الجيواستراتجي هي معطيات مكنتها من لعب دور بالغ الأهمية في محيطها الإقليمي، وجعلها فاعلا محوريا في تحقيق الأمن الطاقوي لبعض الأطراف المجاورة لها في فضاء المتوسط، حيث لجأت الدول الأوروبية إليها كمزود للطاقة خاصة في حالة الأزمة.

أ/دور الجزائر في إمداد الاتحاد الأوروبي بالغاز:

إن القرب الجغرافي للجزائر من أوروبا ساهم في خلق معالم علاقة متبادلة قائمة على طرفين يسعيان لتحقيق مخرجات هاته العلاقة، ضمن نطاق الدولة المستهلكة والدولة المزودة للموارد الطاقوية خاصة الغاز، حيث ساهمت الإمدادات المكثفة الصادرة من الجزائر في تطوير أسواق الغاز الطبيعي في أوروبا الغربية، وتلبية متطلباتها المتزايدة باستمرار منذ منتصف الستينيات، والتي تتجه نحو مسار تصاعدي مرتبط بالحاجة لهذا المورد والذي يبرز أهمية الدولة الجزائرية وتصويرها كمورد موثوق معترف به على أوسع نطاق، واليوم تعد الجزائر ثالث أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي بعد روسيا والنرويج، حيث تبلغ صادراتها السنوية أكثر من 50 مليار متر مكعب،[1]مع ما يقرب من 19 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المصدر في عام 2021 مقارنة بمتوسط 15 مليار متر مكعب بين عامي 2015 و2018، وعلى اعتبار إيطاليا العميل الأوروبي الرئيسي فقد وقعت الجزائر معها اتفاقا في سنة 2022 لزيادة صادرات خط أنابيب الغاز الجزائري إلى أوروبا، ويتيح هذا الاتفاق الذي قدرت قيمته ب 4 مليارات دولار تطوير موقع يقع في حوض بركين، ومن المتوقع أن يولد أكثر من مليار برميل من الهيدروكربونات.[2]

وتقع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وفرنسا ضمن قاعدة اهتمام كبير من قبل الجزائر، من حيث اعتمادها المتزايد على إمدادات الغاز واستلامها لكميات كبيرة منه عبر خطوط الأنابيب البحرية التي تربط الجزائر بالشواطئ الجنوبية لإيطاليا وإسبانيا بشكل مستمر

---

(1)- Hakim Darbouche,**Energising' EU–Algerian Relations,op.cit,** p77

(2)- Yasmine Akrimi**, Europe's Energy Crisis and the Opportunity for an EU-Algeria Renewable Energy Cooperation**, Brussels International Center,2022, pp2-3

منذ أوائل[1]الثمانينات من القرن الماضي، وقد تجاوزت كميات الغاز التي تم تسليمها لأوروبا 30 مليار متر مكعب وذلك في عام 2009 لتستحوذ إيطاليا على حوالي ثلثي هذه التدفقات، إلى جانب انطلاق إنتاج الغاز الطبيعي المسال الجديد، وهو ما منح مؤسسة سوناطراك القدرة على أن تصبح ثاني أكبر مورد لأوروبا بأكثر من 80 مليار متر مكعب من مبيعات الغاز سنويا، وهذا من شأنه أن يسمح للجزائر بمواصلة لعب دور محوري في التطور المتوقع لسوق الغاز في أوروبا وتلبية احتياجاتها المتزايدة على الإمدادات الخارجية، وتبعا لذلك تستوعب السوق الأوروبية اليوم أكثر من 80 %من صادرات الغاز الجزائرية تركزت اهتمامات الجزائر حوله انطلاقا من اعتباره أهم سلعة تصديرية.[2]

ب- زيادة الواردات الجزائرية من الغاز بعد الأزمة الأوكرانية الروسية والاتجاه نحو قطاع الطاقات المتجددة كسبيل للتخلص من الأزمة

إن اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية دفع الدول الأوروبية للاتجاه نحو الجزائر كمصدر آمن للطاقة على اعتبارها شريك سابق ونظرا لإمكانياتها الطاقوية المعروفة، حيث صرحت مفوضة الطاقة في الاتحاد الأوروبي"**كادري سيمسون** kadrisimson**: إن أوروبا تأمل في متابعة شراكة إستراتجية طويلة الأمد مع الجزائر كمورد موثوق للغاز في أوروبا**"، كما أكدت على ذلك في كلمتها الختامية في منتدى أعمال الطاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي "**إن الجزائر كانت موردا مهما وموثوقا للغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي، وأنه منذ أن انقطعت العلاقة مع روسيا أكبر مورد للغاز إلى الاتحاد الأوروبي حتى الآن بشكل لا رجعة فيه نحن نتجه نحو الموردين الموثوقين في الاتحاد لسد هاته الفجوة**".[3]

حيث أدت هذه الأزمة وما نتج عنها من مخلفات خطيرة هددت الأمن الطاقوي الأوروبي إلى جعل الاتحاد يراجع سياساته الطاقوية، ويعمل على تغيير نهجه الذي كان قائما على الاعتماد المفرط على الغاز الروسي ويتجه نحو إيجاد البدائل التي تعزز هذا النهج، وذلك من خلال اعتماد مقاربة تنويع المصادر الطاقوية وعدم تركيزها في الشق التقليدي من جهة، والاتجاه نحو تعددية الموردين وعدم حصرهم في فاعل واحد، ولعل أكثر الموردين الذين يعتبرهم الاتحاد الأوروبي ذو موثوقية وقرابة هي

---

(1)- Hakim Darbouche, **Energising' EU–Algerian Relations,op.cit** ,p79.
(2)- **ibidem**,p79.
(3)- mohamedfawzy, **A stable balance: understanding the algerian stance on the war in ukraine, interregional for strategic analysis**,2022
https://www.interregional.com

الجزائر، نظرا للدور الذي يلعبه هذا الفاعل في تعزيز الموقف الاقتصادي والسياسي للاتحاد خاصة[1]في ضل ارتفاع القيم الاستيرادية له حسب التقارير الدولية حيث يشير **تقرير يلدرمان الأوروبي** إلى أن الاتحاد يستورد حوالي 53 % من الطاقة والتي حدد مصدرها من مناطق غير مستقرة على المستوى الجيوسياسي، ويؤكد نفس التقرير أن العديد من الدول الأعضاء لا تزال تعتمد على مصدر خارجي واحد في إمداداتها الطاقوية مما يؤدي في المحصلة إلى ارتفاع التكاليف على المواطنين والشركات والميزانيات العامة، ويعيق عملية النمو الاقتصادي والتطور الأوروبي كما أنه يعرض الأمن القومي الأوروبي للخطر، مشيرا إلى أن هذا الفاعل هو روسيا الاتحادية **(35 %من النفط و26 %من الغاز و25% من اليورانيوم)** وتبعا لذلك اقترح البرلمان الأوروبي إنشاء عقدة غاز البحر الأبيض المتوسط مع زيادة قدرات الغاز الطبيعي المسال، ويحث الاتحاد على ضرورة استغلال الإمكانيات التي توفرها احتياطات الغاز الكبيرة المتمركزة بكثرة في بلدان شمال إفريقيا لتعزيز أمن الطاقة لديها، فاحتياطات الغاز والاكتشافات الأخيرة في شمال إفريقيا وشرق البحر الأبيض المتوسط تتيح للمنطقة تعريف نفسها على أنها المركز الديناميكي لشبكة خطوط الغاز التي تضمن نقل الغاز إلى أوروبا، وأكد المفوض الأوروبي للطاقة "**ميغيل أريس أنيتي**" مؤخرا اهتمام أوروبا بالبحر الأبيض المتوسط خاصة بالجزائر نظرا لما تتمتع به من مقدرات الطاقة الهائلة، حيث صرح قائلا "**الجزائر شريك رائد للاتحاد الأوروبي وأنا سعيد بالتعزيز الايجابي للغاية لتعميق علاقتنا**"، كما أضاف قائلا "**أن الشراكة الإستراتجية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في مجال الطاقة هي شراكة قوية تقوم على الثقة والمصالح المتبادلة ونرغب في تطويرها أكثر وجعلها خيارا طويل الأجل**".[2]

أدت أزمة الطوارئ التي ضربت الدول الأوروبية في عمق إمداداتها من الغاز إلى اللجوء إلى الجزائر وإن اختلفت سياسات الدول الأعضاء داخل الاتحاد، من خلال بروز ملامح التنافس بين كل من ايطاليا واسبانيا وحتى ألمانيا على موارد الغاز والمعادن الجزائرية، مع بروز الأزمة بين اسبانيا والجزائر التي كانت المنصة الرئيسية لإمدادات الغاز وتسليمه للاتحاد الأوروبي وفي هذا السياق توجهت المفوضة الأوروبية **كادري سيمسون** للجزائر في أكتوبر 2022 لإعادة إطلاق الحوار الطاقي

---

(1)- mohamedboukhalfa, **energie: l'algérie, un maillon fort de la stratégie européenne de sécurité énergétique**
https://www.google.com/amp/s/maghrebemergent.net
(2)- **ibid**.

بين الجزائر والاتحاد، وذلك بهدف تحصيل أكبر للغاز وطرح الاقتراح الملموس على الطاولة والمتمثل في أن الاتحاد[1]

الأوروبي وبنوكه على استعداد لتمويل إنتاج الطاقة النظيفة وإبرام شراكة بشأن الهيدروجين الأخضر، وأسفر الحوار السياسي رفيع المستوى بين الشريكين عن برنامج تعاون لدعم قطاع الطاقة المتجددة بقيمة 15 مليون يورو، والذي يهدف إلى دعم تطوير مشاريع الطاقة المتجددة .[2]

عملت الجزائر على تصدير الطاقة الكهربائية إلى أوروبا، وهي الفكرة التي تم اقتراحها ومناقشتها في أواخر التسعينات، قبل وقت طويل من ظهور أفكار **ديزرتاك أو**MSPعلى الأجندة الدولية، وكان من المفترض أن يتم إنتاج فائض الطاقة التي سيتم تصديرها إلى أوروبا في الغالب بواسطة محطات الطاقة التي تعمل بالغاز بدلاً من الطاقة المتجددة، ومن أجل هاته الغاية تم إجراء بعض دراسات الجدوى في الماضي حول مشاريع **الربط البيني** HVDC بين الجزائر وأوروبا والتي جاء في مضمونها اقتراح ربطان بينيان باستخدام الكابلات البحريةDC: أحدهما مع اسبانيا والآخر مع ايطاليا، ووفقا لتقييم الأثر البيئي تمتلك الجزائر موارد كبيرة من الغاز الصخري في العالم بعد كل من الصين والأرجنتين، كما أنها أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي (بعد روسيا والنرويج) ورابع مورد للطاقة بشكل عام، إلى جانب احتياطاتها الهائلة المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي المتصلة بالأسواق العالمية من خلال شبكة واسعة من خطوط أنابيب الغاز، حيث يربطها مع الجارة الأوروبية ثلاثة خطوط أنابيب; اثنان إلى اسبانيا وواحد إلى ايطاليا فلماذا تحتاج الجزائر إلى[3]

تصدير الكهرباء الشمسية القابلة للتوزيع عندما تمتلك مثل هذه الإمكانات الهيدروكربونية الضخمة؟ يعود توجه الجزائر إلى مثل هذا المسعى إلى أن اقتصادها اعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز الطبيعي، متأثرا بتقلب الأسعار في السوق العالمي خلال السنوات الماضية وواجه تحديات خطيرة يمكن أن تؤثر على مستقبل البلد حتى في حالة ارتفاع الأسعار، وهو ما أكدت عليه **وكالة الطاقة الدولية** والعديد من المنظمات الأخرى في إشارة إلى وجود أوجه قصور خطيرة في قطاع المحروقات الجزائري، مع انخفاض في مستويات إنتاج وتصدير الغاز والنفط خاصة في السنوات

---

(1)- hasnayacoub, **sécurité énergétique et dimensions géopolitiques: l'algérie au cœur des enjeux** http://www.cresus.dz/?p=87601

(2)- **ibid**.

(3)- Mokhtar Benasla**, op.cit**,p44.

الماضية وأحد العوامل التي قلصت من قدراتها التصديرية هو النمو السريع للاستهلاك المحلي الذي تجاوز نمو الإنتاج والذي وضع الميزان الغازي ضمن تحديات وأدى إلى انخفاض هوامش التصدير[1].

وإلى جانب الرفض البيئي والاجتماعي لاستغلال الغاز الصخري هذا قد يفقد الجزائر مكانتها كمصدر للغاز الطبيعي بحلول منتصف الثلاثينيات، ومع إدراك صانعي القرار لخاصية النفاذ التي تلازم قطاع الطاقة التقليدي تعمل على الاستجابة السريعة لضمان مستقبل طاقوي مستدام وتبعا لذلك توجهت[2] نحو الطاقات المتجددة لمواجهة الاعتماد على الوقود الأحفوري، وفي ظل الإمكانيات الهائلة في المجال وموقعها الجغرافي تتوقع إدارة معلومات الطاقة أن تتمكن الجزائر يوما ما من تصدير الكهرباء الشمسية إلى الأسواق الأوروبية، والذي سيكون مصدر دخل طويل الأجل للبلاد وضمانة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك أطلقت الجزائر برنامجا لتطوير الطاقات المتجددة وتعزيز الكفاءة الطاقوية، وذلك في سبيل تحقيق الاكتفاء المحلي من الطاقة والتصدير الخارجي إلى البلدان الأوروبية، حيث تصل قدرة توليد الطاقة في البلاد إلى 25 جيغاوات منها 8 جيغاوات من الفائض الذي تنوي تصديره إلى أوروبا وهذا ما أشار إليه مؤخراً وزير الطاقة الجزائري في نوفمبر 2022 مؤكدا على أن تصدير الكهرباء إلى أوروبا يشكل أولوية بالنسبة للجزائر، وأن الحكومة تدرس جديا مشروع الربط الكهربائي مع أوروبا وهذا ما أكده مؤخرًا الرئيس الجزائري، الذي أعلن أن الجزائر مستعدة لتصدير فائض إنتاجها من الكهرباء إلى أوروبا في سياق أزمة الطاقة التي تعاني منها القارة[3] .

كما تم عقد **منتدى الأعمال الجزائر–الاتحاد الأوروبي** لعام 2022 حول التعاون في مجال الطاقة والذي يهدف إلى تسهيل وتشجيع الاستثمارات الأوروبية في الغاز الطبيعي وكذا الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة، وقد أكد صناع القرار والخبراء الأوروبيون ضرورة تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة في الجزائر خلال المنتدى، ووفقا لهم لكي تحافظ الجزائر على صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل، يجب عليها جذب المزيد من الاستثمارات وإيجاد طرق جديدة لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات من خلال تعزيز سيادة القانون وتقوية الإطار التنظيمي والمؤسساتي، الذي من شأنه أن يسمح للمستثمرين سواء الوطنيين أو الأجانب بتطوير مشاريع في قطاع الطاقة

---

(1)- **ibidem**.
(2)- **ibidem.**
(3)- **ibidem**.

المتجددة وعملت الجزائر على توسيع القطاع بشكل كبير من خلال فتح المجال أمام المستثمرين والشركات المتعددة الجنسيات، خاصة بعد انهيار أسعار النفط وقال وزير الطاقة الجزائري "**إن الحكومة تستمع بشكل فعال للمستثمرين لتحديد أي معوقات قد يواجهونها، وأنها ملتزمة بإجراء التحسينات اللازمة لمعالجة تلك المخاوف**"[1].

اعتبار الجزائر مزودا رئيسا للغاز وموارد الطاقة الأخرى لدول الاتحاد يطرح تساؤلا عن مدى قدرته على الاستمرار في تزويد الاتحاد بهاته الموارد في ضل بروز تحديات مرتبطة بمسألة ضعف الإنتاج، والمشاكل المرتبطة بالطاقة التقليدية ومدى توفر الاحتياطات التي تحقق مطالب الاتحاد الأوروبي ومدى اعتمادية الاتحاد عليه مستقبلا خاصة في ظل اتجاهه نحو مجال الطاقات المتجددة؟

تعمل الجزائر جاهدة من أجل تلبية الطلب الأوروبي المتزايد على الغاز من خلال زيادة إنتاجها وكذا الاستعانة بالغاز الإفريقي من خلال تمكين نقله إلى أوروبا، وذلك بإنشاء خط أنابيب عبر الصحراء مع زيادة التنافس مع المغرب على مقترحات خط الأنابيب لنقل الغاز النيجري إلى أوروبا والذي قد يمكنها من القيام بدور قيادي في إقامة اتصال بين إفريقيا وأوروبا، بالرغم من وجود تحديات كالمسافات المادية بين البلدان ومسألة إبرام اتفاقيات مع دول العبور وحجم الاستثمار المطلوب،ووجود بعض التهديدات الأمنية في مساحات كبيرة من الأراضي، وبالنسبة لموارد الغاز فهي لا تمثل معضلة للجزائر لأن احتياطاتها من الغاز لا تزال غير مستكشفة إلى حد كبير، فالمسألة إذن ستعتمد على قابلية الجزائر على زيادة قدرتها على إنتاج الغاز وقدرات النقل، حيث تم الإبلاغ عن الكثير من[2] الاكتشافات في السنوات الماضية، وإن كانت أغلبها قد تمت في أحواض ناضجة تم استكشافها على نطاق واسع، وتحاول الجزائر منذ سنوات إحياء اهتمام المستثمرين الأجانب المتضائل بقطاع المحروقات وتم تصميم قانون الهيدركربونات الجديد لتحسين جاذبية الاستثمار في قطاع المنبع في البلاد بما في ذلك الغاز البحري وغير التقليدي، ومن بين الدول الأوروبية يمكن لاسبانيا أن تلجأ إلى استيراد المزيد من الغاز من الجزائر.[3]

كما أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الجزائر شريكا موثوقا، ويعتمد على إمداداتها الطاقوية بشكل كبير حتى وإن اتجه نحو سياسة التنويع التي نصت عليها سياسته الطاقوية الجديدة، فإن الجزائر تبقى

---

[1]- **ibid**, p45
[2]- umudshokri**, How Algeria is emerging as Europe's energy partner of choice**
https://www.newarab.com/analysis/how-algeria-emerging-europes-energy
[3]- **ibid**

مصدرا لا يمكن الاستغناء عنه خاصة وأنها تقع ضمن حزامه الإقليمي وتجمع بينهما بعض المقومات المساعدة على إضفاء طابع الشراكة وخاصية الاستدامة على علاقتهما، نظرا لوجود العديد من الملفات العالقة ضمن محيطهما سواء في نطاق أمن الطاقة أو أبعاده الأخرى التي لا تقل أهمية عنه، وحتى لو اتجه الاتحاد نحو قطاع بديل عن الغاز واستثمر قدراته في الطاقات المتجددة فإنه من جهة لا يمكن أن يتخلى بصورة مطلقة عن المنظومة الطاقوية التقليدية وهو الحال الذي يميز النظام العالمي ككل في ظل حداثة مجال الطاقات المتجددة، واستمرارية اعتماد العديد من القطاعات على موارد الطاقات التقليدية وعدم القدرة المطلقة على التخلص من الاحتياجات المصاحبة لها، وفرض منظومة المزيج الطاقوي نفسها، ومن جهة أخرى فإن اتجاهه نحو قطاع الطاقات المتجددة سيكون عاملا مساعدا على توطيد الدور الجزائري في عملية التوريد على اعتباره أحد الفواعل المهمة في هذا القطاع لما يكتسبه من قدرات عالية في المجال خاصة في قطاع الطاقة الشمسية، خاصة إن اتجه الطرفان نحو الاستثمار في المجال وتقوية مساراته من خلال الاعتماد المتبادل حيث تكون أوروبا ممولا لمشاريع الطاقة المتجددة في الجزائر، وتصدر التكنولوجيا المساعدة على استغلالها وذلك من أجل الاستفادة من عائدات هاته الثروة المستدامة.

وبالتالي قد لعبت الجزائر لفترات زمنية طويلة دورا مهما في تأمين الإمدادات الطاقوية للاتحاد الأوروبي، ضمن علاقات تعاونية وانتقالا إلى علاقات الشراكة التي تعتبر أكثر امتدادا وأشد عمقا حيث شكلت أوروبا بالنسبة للجزائر سوقا استهلاكية مهمة لتصريف مواردها والحصول على العوائد المالية التي تؤسس لها مقومات التنمية الاقتصادية، على اعتبارها دولة تركز على موارد الطاقة التقليدية في دعم الاقتصاد المحلي، ولكن بعد الأزمة الروسية الأوكرانية والاتجاه العالمي نحو عصر ما بعد النفط والغاز، والتعهد الأوروبي بالالتزام باتفاقيات المناخ والانتقال نحو مجال طاقوي بديل جعلت الجزائر تقع بين مفارقة التبعية لقطاع المحروقات وبين تطوير قطاع بديل يحقق اكتفاء داخليا ويمكنها من الاستمرار كفاعل في أمن الطاقة الأوروبي القائم على الطاقات المتجددة، مما دفعها إلى الانطلاق نحو تطوير هذا المجال من أجل تأمين الإمدادات الطاقوية الأوروبية.

المطلب الثاني: الإستراتجية الأوروبية لتأمين الإمدادات الطاقوية

يتخذ الاتحاد الأوروبي منذ نشأته سياسات واستراتيجيات ممنهجة من أجل تحقيق أهداف تشاركية بين كل الدول الأعضاء في محاولة لتجاوز العوائق والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها،وقد

عمل الاتحاد على تجديد إستراتجيته من أجل تأمين إمداداته الطاقوية بعيدا عن مفهوم التبعية للموردين الأجانب وبالتركيز على الدول المجاورة كدول موثوقة والسعي نحو توحيد القرارات والأهداف والمخرجات في المحصلة.

أولا: توصيف الوضع الأوروبي للطاقة(الإمكانيات والاحتياجات)

إن وضع الاتحاد الأوروبي يتراوح بين احتياجاته المتزايدة سنويا من الطاقات الأحفورية، وبين رغبته في التحرر من تصاعدية هاته الاحتياجات، حيث يعتبر من الكيانات المستهلكة للطاقة بشدة وتختلف نسب ومستويات الاستهلاك داخله بين الدول الأعضاء، كما أن ارتفاع طلبه المحلي سنويا وارتفاع الأسعار عالميا أو حدوث بعض المعطيات الاستثنائية يعرض الاقتصاد للأزمات.

أ-/إجمالي الطاقة في الاتحاد الأوروبي والتباين في مستويات الاستهلاك بين دول الاتحاد

ارتفع إجمالي الطاقة المتاحة في الاتحاد الأوروبي في عام 2021 مقارنة بعام2020 إلى +6.0% وشكل النفط أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الأوروبي، يليه الغاز كثاني أكبر مصدر للطاقة وارتفع إجمالي النفط والغاز الطبيعي بنسبة 5.3% و4.0 % على التوالي لعام 2021 مقارنة بعام 2020 وذلك نتيجة زيادة الأنشطة بعد جائحة كورونا، كما استمرت مساهمة مصادر الطاقات المتجددة في الارتفاع، وارتفع الوقود الأحفوري الصلب بنسبة15.7 % في عام 2021 حيث تعافى جزئيا بعد أدنى قيمة تم تحقيقها على الإطلاق في عام 2020.[1]

حيث واجه الاتحاد الأوروبي انكماشًا اقتصاديًا سنة2020 بنسبة تتراوح بين 7% و10% وذلك نتيجة الأزمة الصحية العالمية-كوفيد 19- والتي نتج عنها سياسات إغلاق وحظر كبيرين، وأدت إلى تراجع مستويات الاقتصاد بما في ذلك قطاع الطاقة، الذي شهد انخفاضا في العرض والطلب وتدني في مستويات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتلوث الهواء، وسط الانخفاض الحاد في النقل الجوي والبري والنشاط الصناعي، كما تراجع الطلب على الفحم في الاتحاد الأوروبي بنسبة 20%، وفي المقابل وصلت حصة مصادر الطاقة المتجددة إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق، مع انخفاض توليد الفحم والغاز والطاقة النووية.[2]

---

[1]- Energy statistics - an overview,eurostat statistics explained
https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Main_Page

[2]- **European Union 2020,** Energy Policy Review, INTERNATIONAL ENERGY AGENCY(IEA),2020,p13.

أما بالنسبة للوقود الاحفوري فقد حازت بولندا على أعلى حصة عام 2021 حيث بلغت 41.8% تليها التشيك بنسبة 30.2%، وبلغ متوسط الاتحاد الأوروبي رقمًا أقل بكثير وهو11.1.%، كما لوحظت أكبر حصص النفط والمنتجات النفطية في إجمالي الطاقة المتاحة في قبرص(85.8%) ومالطا (84.6%) ولوكسمبورغ (60.9%) ويرجع ذلك إلى ظروفهما الوطنية الخاصة; فقبرص ومالطا جزيرتان صغيرتان، في حين أن الاستهلاك في لوكسمبورغ يتأثر عادة بشدة بـــ "**سياحة الوقود**" وذلك بسبب الانخفاض النسبي في أسعار الوقود المستخدم في قطاع النقل[1].

تراوحت حصة الغاز الطبيعي بين 40% في إيطاليا وأقل من 3% في السويد وقبرص وكان الغاز الطبيعي أيضًا مصدرًا هامًا للطاقة في هولندا والمجر وإيرلندا، حيث بلغت حصته 30% أو أكثر،وفي السويد شكلت الطاقات المتجددة ما يقرب من نصف إجمالي الطاقة المتاحة في عام 2021 (48.2%) بينما بلغ هذا الرقم في فنلندا والدنمارك 40.3% و40.4% على التوالي، أما أدنى النتائج فقد سجلت في مالطا 2.1% وبلجيكا 8.0% وهولندا 9.5.%وفي نفس السنة كان هناك 13 دولة عضو لديها محطات للطاقة النووية، حيث حصلت فرنسا على أعلى حصة نووية 40.7% من الحرارة النووية في إجمالي الطاقة المتاحة، تليها السويد ب24.7%و سلوفاكيا ب 22.8%و بلغاريا 22.2% وسلوفينيا 20.4% في لوكسمبورغ وفنلندا وصل إجمالي الطاقة المتاحة في عام 2021 إلى أكثر[2] من250 تيراجول للفرد، بينما كان في رومانيا أقل من 75 تيراجول للفرد ويتأثر هذا المؤشر بهيكل الصناعة في كل دولة وشدة الطقس الشتوي، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل سياحة الوقود في حالة لوكسمبورغ بلغ متوسط الاتحاد الأوروبي في عام 2021 نسبة 137 تيراجول للفرد[3].

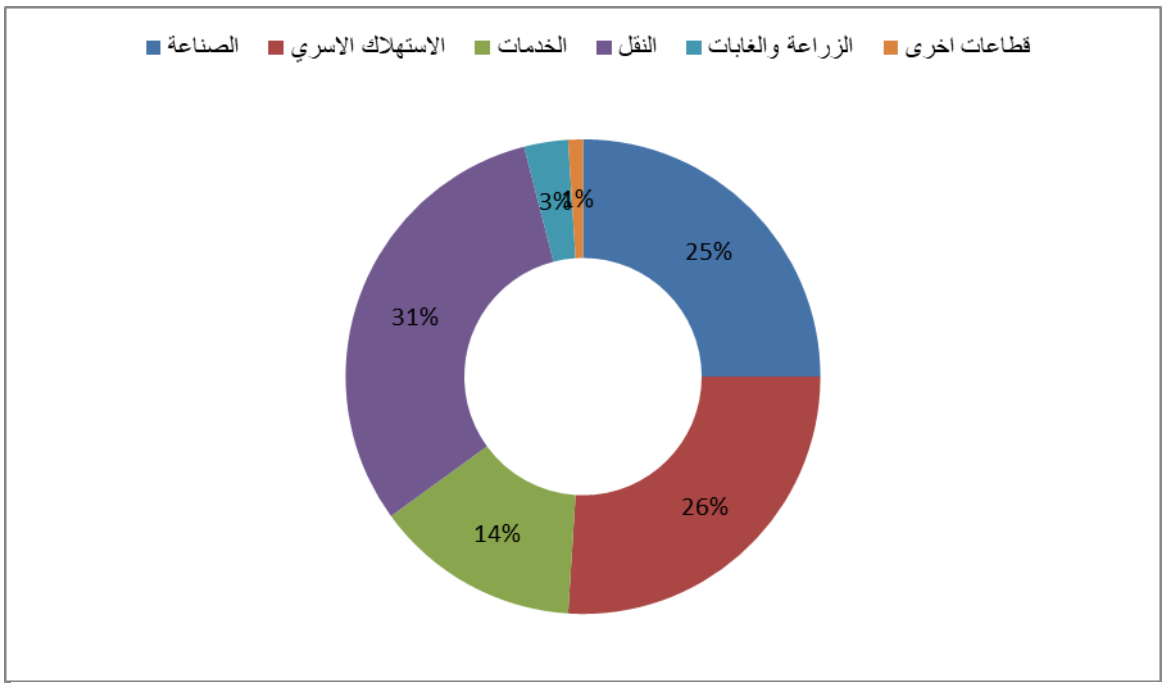
---

[1]–Energy statistics - an overview,eurostat statistics explained
https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Main_Page

[2]–**ibid**

[3]–**ibid**

الشكل رقم (7): الاستهلاك النهائي للطاقة في الاتحاد الأوروبي حسب القطاع لسنة2019



Source: JanPolcynand others, Factors Influencing the Renewable Energy Consumption in Selected European Countries, **Energies**, Vol 15,No108,2022,p2.

ب-زيادة واردات الطاقة للاتحاد الأوروبي:

إن واردات الاتحاد الأوروبي الطاقوية تسير ضمن مسار تصاعدي مستمر ناتج عن تركيز اقتصادياتها على هاته الموارد، ووفقا للتقديرات فإن استهلاكه للطاقة من المتوقع أن يرتفع بنسبة 25 %على مدى 30 عاما، وفي حالة عدم اتخاذه لإجراءات صارمة سيتعين عليه استيراد المزيد وفقا لاحتياجاته الطاقوية والتي قد تصل إلى 71 % وذلك بحلول عام 2030، كما أن هاته الوردات تتركز في يد عدد قليل من الموردين كدول أوبك وروسيا، حيث تبلغ واردات النفط الصادرة من الشرق[1] الأوسط 45 %، كما تأتي واردات الغاز من روسيا بنسبة 40 %، و30 %من الجزائر، و25% من النرويج خاصة وأن الغاز والنفط والفحم يمثل ما يصل إلى 80 %من إجمالي إمدادات الطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي، كما يتم توفير حصة كبيرة متبقية تبلغ 15 %عن طريق الطاقة النووية وذلك في

[1]- Oliver geden and others, **Perspectives for the European Union's External Energy Policy: Discourse, ideas and intersts in germany,** the UK, polandan France, Working paper FG 1, SWP Berlin, 2006.p5

ضل وجود خلاف كبير بين من يدعم استخدام هاته الطاقة ومن يعارضها ويحاول التخلص منها تدريجيا.[1]

يتباين اعتماد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على ورادات النفط والغاز من دولة إلى أخرى، فمثلا تشترك كل من بولندا وفرنسا في مسألة الاعتماد الكبير على واردات النفط بنسب 97 % و98 % و95 %على التوالي، أما بالنسبة للغاز فتستورد كل من ألمانيا وفرنسا وبولندا 80 %و90 % و70% على التوالي من استهلاكهم، كما ويتباين الموردون الذين تتوجه نحوهم الدول الأعضاء في الاتحاد لتلبية احتياجاتها الطاقوية، حيث تعتمد ألمانيا وبولندا مثلا على مصدر واحد وهو روسيا ويتم تلبية احتياجات فرنسا من خلال مجموعة كبيرة من الموردين الآخرين: 51 % من واردات النفط تأتي من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و32 % من بحر الشمال وكميات قليلة تأتي من روسيا 23%.[2]

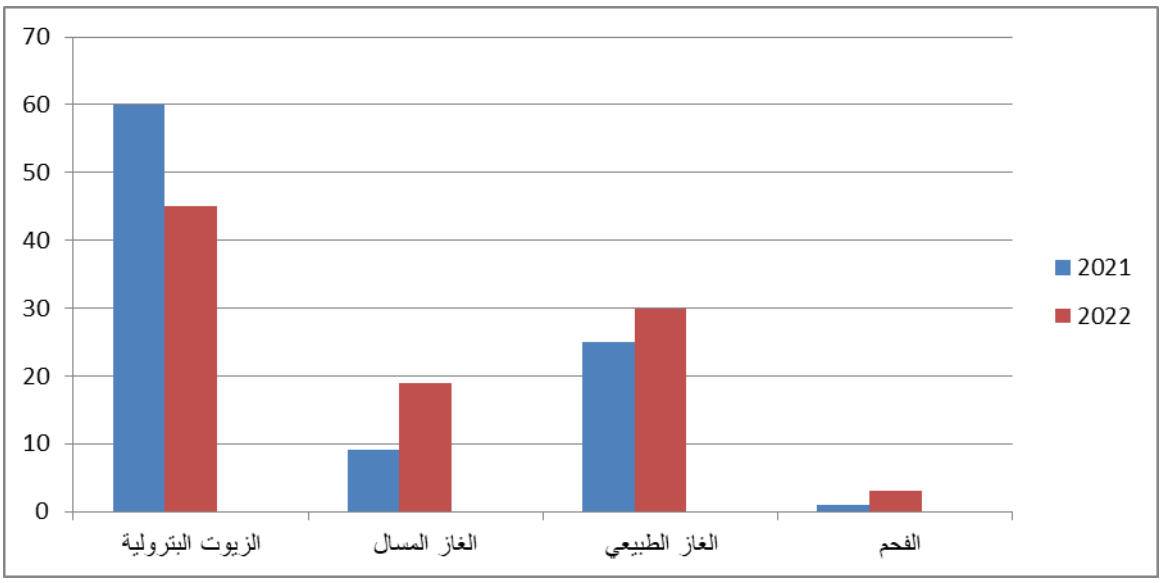
إن وضعية الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بارتفاع وارداته سنويا مرتبط بالحاجة إلى هاته الإمدادات نظرا لقلة موارده المحلية، وبالرغم من التنويع في الموردين إلا أن القاسم المشترك بين جميع الدول هو المخاوف من استمرار التبعية الطاقوية، خاصة الغاز الطبيعي بسبب اعتماده على البنية التحتية لخطوط الأنابيب والعقود طويلة الأجل، مما جعل الاتحاد يتجه نحو استهداف البنية التحتية لمحطات الغاز الطبيعي في بولندا ومنطقة البلطيق والغاز الجنوبي، وذلك بعد بروز معالم أزمات الغاز بين روسيا[3]

وأوكرانيا، كما قام بتأسيس قاعدة تشريعية لتأمين إمدادات الغاز والاستعداد لمواجهة المخاطر في قطاع الكهرباء، وقد عززت هذه الجهود بالفعل أمن الطاقة الأوروبي، وساعدته في خفض متطلباته من استيراد الغاز.[4]

---

(1)- **ibidem**.
(2)- **ibid**, p7
(3)- Mark leonard and others, the geopolitics of the european green deal,**policy brief**,2021.
(4)- **ibid**.

الشكل رقم(8): واردات الاتحاد الأوروبي من منتجات الطاقة في سنوات2021-2022.



Source: jeffkucharski,Europeanenergymarkets, Macdonald-laurier institute,2023, p15

يوضح الرسم البياني النسب المئوية لواردات الطاقة في الاتحاد الأوروبي حسب المنتج، بين سنتي 2021 و2022 والملاحظ ارتفاع واردات الطاقة مقارنة بسنة 2021 ماعدا البترول الذي انخفضت وارداته سنة 2022 لتصل إلى 45%.

ج-وضعية أسواق الطاقة الأوروبية (تطور الأسواق وفق مبدأ احتكار القلة)

تتطور أسواق الطاقة في دول الاتحاد الأوروبي وفقا لمبدأ احتكار القلة، أي أن الشركات الوحيدة التي كانت تعمل سابقا هي التي تحتكر السوق حاليا في مختلف الدول الأعضاء، مكونة شبكات ومسيطرة على إمكانيات تمنع دخول المشغلين الجدد، فعلى سبيل المثال في قطاع النفط وبفعل الدمج الأخير أصبحت شركة **total finaELF** تمتلك 50% من طاقة التكرير في فرنسا وفي المملكة المتحدة تمثل الشركة الناتجة عن الاندماج بين**bp** و**amoco** 40%من إنتاج النفط -اندماج الشركات القديمة-، وفي فرنسا تخلفت عملية التحرير ولا تزال شركة **غاز دوفرانس** تحتكر فعليا استيراد الغاز ونقله وتوزيعه، وفي ألمانيا يتقدم تحرير الغاز بشكل أبطأ مما كان متوقعا وتضل **شركة روهر جاس** هي الشركة المهيمنة في سوق النقل والتوزيع، ولا تزال بعض عمليات الاندماج بين المشغلين الأوروبيين تنتظر الحصول على إذن من المفوضية الأوروبية بموجب لوائح الاندماج للحصول على الترخيص اللازم من السلطات الوطنية لحماية المنافسة، كما تقوم الشركات ببيع الشركات التابعة[1]

[1]- **ibid,** p14

لبعضها البعض وفي الوقت الحاضر في بداية عملية التحرير لا يبدو أن سوق الطاقة باستثناء قطاعات معينة في بريطانيا العظمى سوف تتطور نحو سوق المنافسة الحرة، مما يعني وجود الاحتكار من قبل فئة قليلة من الشركات وغياب عنصر التنسيق. [1]

ثانيا: المبادئ التي تقوم عليها سياسة الاتحاد الأوروبي الطاقوية

لقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى معالجة قضايا الطاقة ضمن التزاماته الدولية مستندا إلى وثيقة تعتمد عليها سياساته الحالية، وهي رسالة المفوضية الأوروبية لعام 2011 "**سياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي التعامل مع الشركاء خارج حدودنا**"، والتي تحتوي على قائمة من الإجراءات الموصى بها بناء على تقييم قوي لاتجاهات الطاقة الرئيسية في العالم، والتي تتوافق مع أولويات السياسة الخاصة بالاتحاد الأوروبي وتهدف للاستفادة من أدوات سياسة الاتحاد الأوروبي–القواعد المساعدات والتجارة والبحث والتطوير والدبلوماسية.[2]

تقوم سياسة الطاقة الأوروبية على محاولة تحقيق مبدأ الاتحاد الطاقوي الذي يعتبر مدفوعا بالحاجة لتحقيق الأمن الطاقوي، وذلك انطلاقا من مثلث الأهداف الذي يشمل أمن الإمدادات، وتحقيق الاستدامة والقدرة التنافسية التي يسعى الاتحاد إلى تحقيقها ضمن مفارقة التمسك بالسيادة الوطنية على القطاع الطاقوي من جهة، وبين الاتجاه نحو خلق مقاربة تعاونية وتكاملية من جهة أخرى، إضافة إلى تأثير السوق الداخلية وتكييف العلاقات الخارجية وحماية البيئة والمناخ،[3]وتقوم سياسة الاتحاد الأوروبي على جملة من المبادئ التي تهدف إلى تفعيل أهداف الثالوث وهي:

- ✓ **اعتماد منهج تجاوز الحدود الإقليمية للاتحاد الأوروبي(التعاون مع الدول الجارة):**

لقد حاول الاتحاد الأوروبي تعزيز موقفه في عالم الطاقة الذي يمتاز بالتغير والديناميكية، من خلال إقامة علاقات مع بعض الفواعل، وتوثيق أسس التعاون مع المنظمات الطاقوية المتعددة الأطراف، وذلك بتعزيز جملة من الخيارات المتمثلة في:

1–تشجيع عضوية الدول المصدرة للنفط في منظمة التجارة العالمية، والتي لم تحقق عضويتها ضمن المنظمة بعد كالجزائر وأذربيجان وكازاخستان وتركمستان وليبيا، في محاولة منها لدفعهم لتبني

---

(1)- **ibid,** p14

(2)- **European parliament « fact sheets on the European,Energy policy: general principles**,2023 http://www.europa.eu/factsheets/en/sheet/68/energy-policy-general

(3)- ianadreyer and others, Energy **moves and power shifts: EU foreign policy and global energy security**, Eropean union institute for security studies(EUISS) 2014, pp68-69.

علاقات تجارية قائمة على قواعد المنظمة في جميع القطاعات، ودفع البنية الإصلاحية نحو التنوع الاقتصادي.

2- بناء تحالف يضمن تحقيق اتفاق متعدد الأطراف بشأن الطاقة والتنمية المستدامة، ووضع قواعد للدعم والاستثمار في قطاعات الطاقة المتجددة والتقليدية، وتحرير قطاعات خدمات الطاقة لتشجيع الابتكار، ونشر سلاسل التوريد الصناعية التنافسية لمصادر الطاقة المتجددة والصناعات المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة، والعمل على إلغاء التعريفات الجمركية على منتجات الطاقة المتجددة وتنظيم القيود على تصدير المواد الهيدروكربونية. [1]

حيث تتفق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تكثيف المبادئ التعاونية في المجال الطاقوي كجزء من تمديد العلاقات الخارجية في إطارها الدبلوماسي التعاوني، وذلك من خلال دفع تحرير الأسواق إلى الأمام، وتقترح **الورقة الخضراء Green papeer**ضمان حسن سير عمل الأسواق (القانونية والمادية مع شفافية المعلومات) وذلك من خلال فتح سوق الاتحاد الأوروبي لجيرانه لتشكيل "**منطقة التنظيم المشتركة**"، التي تعمل بموجب قواعد متفق عليها بشأن التجارة والعبور والبيئة والتي تضم حاليا جماعة الطاقة لجنوب شرق أوروبا: رومانيا وبلغاريا وكرواتيا وصربيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود، ومقدونيا وألبانيا وبعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. [2]

وتزايدت أهمية البعد الخارجي لسياسة الاتحاد الأوروبي خاصة مع الأزمة الروسية الأوكرانية سنة2022 حيث جعلت دول الاتحاد الأوروبي تراجع حساباتها الطاقوية، وتعمل على وضع قاعدة رصينة لتحقيق الأمن الطاقوي نظرا لأهميته واستناد عناصر السياسة الأخرى إليه، وذلك من خلال وضع خطط تكرس لتقليل الاعتمادية على الوقود الاحفوري الروسي مع تعزيز التحول إلى الطاقة الخضراء، وكجزء من خطة تنويع إمدادات الطاقة في الاتحاد الأوروبي وإعادة هيكلة سلاسل القيمة[3]

---

[1]- ianadreyer,**op.cit**.
[2]- Oliver geden and others,**op.cit**, p22.
[3]- Christian Hanelt, AnnekeGrosskreutz, **Green Partnership Agreements- How they Advance the EU Green Deal and Strengthen EU relations with its southern neighborhood**,New Perspectives Global&European Dynamics(GED), 2023
https://globaleurope.eu/europes-future/green-partnership

والسلاسل اللوجستية زادت أهمية الجوار الجنوبي بسبب موقعه الاستراتجي وقربه وإمكاناته لإنتاج الطاقة الخضراء، وتركز الهدف الأوروبي في علاقاته معه إلى التحول الطاقوي نحو الطاقات الخضراء.[1]

تبعا لذلك كانت إقامة الاتحاد الأوروبي لعلاقات ذات امتدادات متباينة انطلاقا من جوهر نشأته التي تجاوزت مفاهيم السيادة الوطنية وعززت مبادئ التكامل الإقليمي، ليوسع نطاق علاقاته خارج الدائرة الأوروبية مبررا توجهاته لبناء هاته العلاقات مع دول تنتمي إلى فضاءات ذات أهمية جيو اقتصادية بالغة برغبته في إرساء معالم التقدم والتطور الاقتصادي والتخلص من مخرجات ونتائج الفترات الاستعمارية الطويلة لهاته الدول، ولكن تبقى المقاربة النفعية هي الأكثر قدرة على تفسير التوجهات الأوروبية نحو الدول المجاورة سواء من أجل تقوية الهيكل الداخلي للاتحاد أو التعامل خارجيا كفاعل مؤثر في السياسات الدولية.

- ✓ **العمل على توحيد السياسات الطاقوية**

تشترك جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في اعتمادها المتزايد على واردات الوقود الأجنبية، حيث يقوم اقتصادها على واردات النفط والغاز وتأتي أغلب هاته الواردات من روسيا والشرق الأوسط من الاحتياطات الرئيسية، ومن المتوقع أن يرتفع احتياطي الغاز والنفط بنسبة تصل إلى70% في عام 2030 وبالرغم من أهمية موارد الطاقات المتجددة والطاقة النووية ولكنها لا تزال في بداياتها لتوفر البديل الفعال للوقود الاحفوري، والذي يعتبر ذو مخاطر اقتصادية وسياسية وبيئية فالبرغم من أن الاتحاد الأوروبي بدأ من الجماعة الأوربية للفحم والصلب إلا أن الدول الأعضاء انتظرت طويلا لإطلاق سياسة مشتركة للطاقة[2]، وقد أدرك الاتحاد خطورة الاعتماد المكثف على واردات الدول الأخرى خاصة خلال الأزمة النفطية الأولى مما جعله يراجع سياسته وذلك بالعمل على

---

(1)- Christian Hanelt, AnnekeGrosskreutz, **Green Partnership Agreements- How they Advance the EU Green Deal and Strengthen EU relations with its southern neighborhood**,New Perspectives Global&European Dynamics(GED),2023
https://globaleurope.eu/europes-future/green-partnership

(2)- Oliver geden and others, **op.cit**, 2006.

إيجاد نهج تشاركي يجمع كل دول الاتحاد تحت مضلة تكامل طاقوي ناجع وفعال، كانت بدايتها اقتراح تأسيس[1]

مخزنات إستراتجية للطاقة من خلال مبادرة المفوضية الأوروبية لبناء استراتيجية تحقق أمنا طاقويا أطلق عليها **الورقة الخضراءGreenpaper**مبدأها الأساسي تكوين فضاء أوروبي طاقوي مشترك تتقاطع أسسه وتنفذ أحكامه جماعيا بالعودة إلى الاتفاقيات الحالية أو المستقبلية مع الدول المصدرة للطاقة، وتؤكد على ضرورة التوجه نحو السوق العالمية للطاقة لتأمين الإمدادات الطاقوية دون التركيز المحدود على منطقة ما أو على الداخل الأوروبي. [2]

- ✓ **العمل على تحقيق الاستجابة الجماعية الفعالة وفق مبدأ التكافل**

إن الأزمات الطاقوية تستهدف اقتصاديات الدول وتضرب أسسها التنموية، وتتباين درجة التأثير والضرر الذي تحدثه من دولة إلى أخرى حسب قوة الاستجابة أو القدرة على التصدي وإيجاد البدائل المناسبة، ولكن إن اختلفت شدة الأزمة وتأثيرها تبقى ذات مخرجات سلبية على جميع الفواعل في النظام العالمي سواء كانت منفردة أو منضوية تحت تأسيسات ليبرالية منظماتية.

عرف الاتحاد الأوروبي بدوره أزمات تفرد بها في فضاءه الإقليمي، أو كانت نتاجا لعولمة الاقتصاد خاصة وأنه أكثر اعتمادا على واردات الطاقة الخارجية، وأغلب هاته الواردات تأتي من مناطق غير مستقرة في كثير من الأحيان، كما أن ردود الفعل الأوروبية فيما يتعلق بأزمات الطاقة الخارجية غير منسقة بالكامل، وقد أدت أزمة الغاز لسنة 2006 في الشرق الأوسط إلى قيام القادة بالتفكير في إنشاء آلية استجابة موحدة، على اعتبار أن الأمر يتطلب درجة من التضامن في استجابة الاتحاد الأوروبي للأحداث الغير المتوقعة، وعليه اقترحت بولندا خطة على جميع دول حلف الشمال الأطلسي ودول الاتحاد الأوروبي مع دعم الولايات المتحدة الأمريكية تمثلت في إنشاء معاهدة" **أمن الطاقة الأوروبية**"; وهي اتفاقية تهدف لتحقيق أمن طاقوي من خلال تقديم الدعم المتبادل للأعضاء في حالة حدوث أزمة طاقوية، حيث قدم رئيس الوزراء البولندي آنذاك

---

[1]– فهيم رملي وخولة بوناب،الاتحاد الأوروبي وإشكالية الأمن الطاقوي (**مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية**، العدد الثالث،2018) ص ص187-188

[2]– **المرجع نفسه**،ص ص187-188.

مارسينكيويتزMarcinkiewiczورقة بحثية بعنوان "**على نفس فكرة الناتو**" وتتضمن إقامة نظام سياسي يطبق قاعدة التضامن والمساعدة المتبادلة، ففي حالة تعرض دولة منضوية تحت لواء[1]

الاتحاد الأوروبي لتهديد أمنها الطاقوي تستجيب الدول الأخرى لمساعدتها لأن تهديدها يعني تهديد أمن الدول الأخرى وهو نفس ما نصت عليه المادة الخامسة من ميثاق حلف شمال الأطلسي فيما يتعلق بالأمن المتبادل والتي تسمح للدول التي وقعت عليها التذرع بمساعدة شركائها في المعاهدة للحصول على جزء من احتياطاتها من الطاقة في الفترة التي تعاني فيها من نقص الموارد، ويفترض الاتفاق إنشاء مستودعات موحدة لتخزين الطاقة وتطبيق شبكات مشتركة للغاز والنفط والكهرباء، وكذلك اتخاذ ردود أفعال متبادلة في حالات الطوارئ أو الأحداث العرضية كالهجمات الإرهابية على خطوط الأنابيب النفطية، وبذلك فإن هذا يمثل اعترافا صريحا بأن انتهاك أمن الطاقة في دولة ما يمثل تهديدا للمجتمع الأوروبي بأكمله، وقد حصلت بولندا على الدعم من دول فيشيجراد (بولندا، جمهورية التشيك وسلوفاكيا والمجر) في تقديم هذه الخطة إلى المجلس الأوروبي في مارس 2006، وانقسمت الآراء بشأن الميثاق إلى طرف معارض كفرنسا وألمانيا على اعتباره يستثني روسيا وهو ما ترى ألمانيا أنه يعيق الترابط الاقتصادي والتضامن بين موسكو والاتحاد الأوروبي، وفرنسا التي رأت أنها لا تحتاج لمثل هذه الخطة بسبب قدراتها في مجال الطاقة النووية، وإحجامها عن مشروع يشمل الولايات المتحدة الأمريكية، وصرحت كل من ألمانيا وفرنسا أنهما غير راغبتين في عزل روسيا، بسبب وجود علاقة طاقة طويلة الأمد مفيدة لكلا الجانبين، أما دول فيشجراد إلى جانب دول البلطيق كانت الطرف المؤيد لهذا الاقتراح لأنها تخشى استمرار الاعتماد على الواردات الروسية، وغير قادرين على تقليله بشكل كبير خاصة وأن المصادر البديلة أكثر غموضا من الناحية السياسية أو أكثر تكلفة من المصادر الروسية.[2]

- ✓ **إدارة الطلب مع الدول المجاورة**

تسعى دول الاتحاد الأوروبي للاتجاه نحو الفضاءات المحيطة بها من خلال إقامة شراكات لدول تنتمي لهاته الفضاءات والمتصلين بخط الأنابيب، بما في ذلك النرويج وروسيا والجزائر وليبيا وإلى حد محدود أذربيجان، وقد أولت أهمية متزايدة للجزائر والنرويج كمزودين معتادين للغاز –إلى جانب روسيا سابقا– بالإضافة إلى لاعبين آخرين في المنطقة (ليبيا، أذربيجان وتركستان) وموردو الغاز

[1]- Oliver geden and others, **op.cit**, pp23-24.
[2]- **ibidem**.

المسال (قطر، نيجريا وإيران) ولكن الطلب الآسيوي قد يحد من كمية الغاز الطبيعي المسال التي تستوردها أوروبا اعتمادا على وتيرة استبدال محطات الفحم الأوروبية مع محطات الغاز، وفي حين أن كميات الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط ليست ضخمة فإن الاتحاد الأوروبي سوف يستفيد من تصدير غاز شرق البحر الأبيض المتوسط عبر خطوط الأنابيب بدلا من الناقلات، وبمجرد بناء محطات تصدير الغاز الطبيعي المسال سيخضع الغاز لضغوط الأسعار من آسيا.[1]

✓ **العمل على إدارة المناخ والتوجه نحو الطاقات المتجددة**

إن تطور إدارة المناخ والطاقة في الاتحاد الأوروبي مرت بالعديد من المراحل الديناميكية خاصة في القرن الحادي والعشرين، حيث تم اعتماد نظام تداول الانبعاث عام 2002–2003 والذي يعد أساسا متينا لإدارة المناخ في الاتحاد الأوروبي، ثم تم وضع حزمة المناخ والطاقة لعام 2020 في الفترة بين2007–2009 والتي تضمنت مراجعة لنظام مقايضة الانبعاث واتفاق بشأن توزيع تخفيضات انبعاثات الغازات الدفيئة في القطاعات غير المتعلقة بمقايضات الانبعاثات على مستوى الدول الأعضاء، ويتضمن إطار سياسة المناخ والطاقة لعام 2030 الذي تم الانتهاء منه في عام 2019 مراجعات للتشريعات[2]الرئيسية الحالية المتعلقة بالمناخ والطاقة، بما في ذلك قواعد سوق الكهرباء، وخلال هذه التطورات المرحلية تم تعزيز أهداف الاتحاد الأوروبي المناخية تدريجيًا، وخاصة فيما يتعلق بخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وبموجب خطة التنمية المستدامة، التزم الاتحاد الأوروبي بتحقيق خفض هاته الانبعاثات بنسبة 55 % بحلول عام 2030 والحياد المناخي الكامل بحلول عام 2050، ومنذ حزمة 2020 وضع الاتحاد الأوروبي لنفسه أيضًا أهدافًا لزيادة حصة الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة وتمت ترقية هذه الأهداف من 20 %لكل منها لعام 2020 إلى 32%(مصادر الطاقة المتجددة – ملزمة) و32.5% (كفاءة الطاقة – إرشادية) على التوالي لعام [3]2030.

كما تطورت إدارة المناخ في الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق "تكامل سياسات المناخ" مخصصا ميزانية لدعم القطاع من خلال سياسات الطاقة الخارجية لدعم إزالة الكربون بالكامل بحلول عام

---

(1)- ianadreyer and others**,op.cit**, pp68-69.
(2)- Ingmar von Homeyeand others, **EU climate and energy governance in times of crisis: towards a new agenda,**JOURNAL OF EUROPEAN PUBLIC POLICY,Vol28, No 7, 2021,pp 361-363.
(3)**- ibidem**.

2050 وذلك من خلال الاعتماد على "**آلية الانتقال العادل**" الجديدة والتي تهدف إلى جعل عملية إزالة الكربون عادلة اجتماعيا، كما لعب الاتحاد الأوروبي دورا مهما في السياسة الدولية المتعلقة[1]

بالمناخ، وبالرغم من محاولات الصين لعب دور قيادي في سياسات تغيير المناخ إلا أن الاتحاد مثل ما يسمى" بالقيادة الخارجية له بالقدوة"، من خلال تطوير النهج الدبلوماسي بصورة تدريجية وهو ما شكل حافزا له ليعمل على السياسات الداخلية، وتم اتخاذ القرارات الرئيسية بشأن طموح سياسة المناخ في الاتحاد الأوروبي في سياق الاجتماعات الرئيسية لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، مثل مؤتمرات قمة الأمم المتحدة للمناخ التي عقدت في **كوبنهاجن** في عام 2009 وباريس في عام 2015 مما جعل سياسته المناخية مترابطة بشكل وثيق.[2]

تبعا لذلك قد تمكن الاتحاد الأوروبي من الاستفادة من الأزمات المتعددة التي لحقت به وكانت متباينة التأثيرات، في تحويلها إلى ميزة ودافع نحو السعي لتغير المناخ وتطوير مجال الطاقات المتجددة، وذلك من أجل الحفاظ على النظام الايكولوجي الذي فقد تركيبته المعتادة بسبب الاستغلال المدفوع بعوامل تطورية للدول، سواء على مستواها الداخلي أو من خلال جهودها الدبلوماسية دوليا لإرساء مبادئ اتفاقيات المناخ بغض النظر عن مدى فعاليتها، وكذا السعي نحو الاستثمار في قطاع طاقوي بديل يضمن الاستقلالية الطاقوية على المدى البعيد.

المبحث الثالث: الانتقال الطاقوي النهج البديل في رسم معالم العلاقات الأوروجزائرية

انطلاقا من ما تتمتع به الجزائر من قدرات هائلة من مصادر الطاقات المتجددة، ونظرا لصفة النضوب الملازمة للطاقات التقليدية التي تتوفر الجزائر على احتياطات كبيرة منها، اتجهت نحو الاستثمار في البدائل الطاقوية بهدف توفير الاحتياجات الطاقوية والمحافظة على النظام الايكولوجي الذي أصبح هشا بسبب مخرجات الاستغلال المكثف للطاقات الاحفورية، كما أنه وضمن المعادلة الطاقوية التي تحقق مبدأ المزج الطاقوي يمكن التأسيس لمعالم التنمية المستديمة خاصة من خلال الاتجاه نحو تطوير العلاقات مع الفواعل الخارجية في تعزيز هاته المعادلة.

---

[1]- **ibidem**.
[2]- **ibidem**.

المطلب الأول: واقع التحول الطاقوي في الجزائر

سعت الجزائر كغيرها من الدول لتحقيق معالم الانتقال الطاقوي خاصة بعد زيادة نسب الاعتماد على الطاقات الأحفورية، والتوجه العالمي للتخلي التدريجي عن هاته الطاقات والتأثيرات السلبية للاستغلال الغير الرشيد لها، وذلك من خلال إتباع إستراتجية معينة وبرنامج طموح يضمن تحقيق أهداف هذا الانتقال.

أولا: التوجه الجزائري نحو الطاقات المتجددة: الدوافع ومستوى الانجاز

اتجهت الجزائر مثلها مثل العديد من الفواعل في الاقتصاد العالمي إلى إعادة صياغة معادلة الأمن الطاقوي بناء على تفعيل مقاربة تقوم على الانتقال من الاستغلال المفرط لمصادر الطاقات الأحفورية إلى ترشيد الاستهلاك وإحلال الطاقات المتجددة محلها، مدفوعة بمجموعة من العوامل ومعززة خطوة الانتقال الطاقوي بجملة من المشاريع.

أ-دوافع الانتقال الطاقوي في الجزائر:

- **العمل على التخلص من متلازمة المرض الهولندي وتحرير الاقتصاد من التبعية النفطية:**

وذلك انطلاقا من أن الاقتصاد الجزائري الذي مر بالعديد من المراحل ضل مرهونا بالثروة النفطية، ومتمركزا في تبعية مطلقة لعائداته المالية من أجل تحقيق الاستقرار سواء الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي خاصة وأن المورد معرض باستمرار لعنصر الأزمات، ما يجعل الاقتصاد في حالة من التذبذب وعدم الثبات، وتبعا لذلك تتأثر مختلف القطاعات التي ترتبط به كمركز موجه لها وإدراكا منها لصعوبة وخطورة الوضع ومخرجاته المستقبلية فإن الحكومة الجزائرية عمدت إلى تبني نموذج اقتصادي أقل استهلاكا للنفط وأكثر تنوعا، وذلك من خلال الاتجاه نحو الاستثمار في مصادر الطاقات البديلة من أجل تحرير الاقتصاد من التبعية النفطية وتحقيق مزايا هذا الاستثمار، ولكن هذا لا يعني التخلي المطلق عن مصادر الطاقة التقليدية لأن التخلص النهائي منها في ظل المعطيات سواء العالمية أو المحلية الراهنة غير قابل للتحقيق، وقد يحتاج لعقود طويلة من العمل الفعلي والتنفيذ الواقعي لأجندات الطاقة المتجددة من خلال تجاوز كل العقبات وأهمها الوعي بصفة النفاذ الملازمة للثروات التقليدية وهذا لا ينطبق على الدول المنتجة فحسب، بل يشمل الدول المستهلكة التي قطعت مراحل معتبرة في تطوير هذا القطاع ولكن هذا لم يحصنها من استمرارية التبعية الطاقوية للخارج كما يحصل مع الاتحاد الأوروبي والذي بالرغم من سعيه الدائم نحو تحصيل مقاربة تجمع بين الحفاظ على المناخ

والانطلاقة الخضراء إلا أنه لم ينتهي بعد من معادلة الاعتماد الخارجي على الطاقات الأحفورية وما خلقته له من مفارقات في سياساته الطاقوية.

- **العمل على معالجة النظام الايكولوجي من أضرار الاستغلال غير عقلاني للموارد التقليدية:**

حيث تضررت الجزائر كثيرا من تأثيرات التغيرات المناخية، وهو ما يؤكد عليه الكتاب الأبيض الذي أصدرته الحكومة الجزائرية مؤخرا **Livre blanc sur l'impact des changements climatiques en Algérie**في إشارة إلى ضرورة التعامل معها بجدية خاصة مع تصعيد الوضع نحو منحنيات خطيرة، مشيرا إلى أن البلاد تشهد ارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات مخيفة مثلها مثل العديد من الدول على المستوى العالمي فبعد مرور خمس سنوات على توقيع اتفاق باريس للمناخ كتبت **فيفيان لوجوين Vivien Le Guen**"**يبدو أن هدف الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري بما لا يتجاوز درجتين بحلول عام 2100قدأصبح في خطر**" وعلى اعتبار الجزائر واقعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي منطقة تعتبرها المجموعة الحكومية الدولية للخبراء الدوليين المعنيين بتغير المناخ **(IPCC)** واحدة من "المناطق الساخنة" الـــ 24 الأكثر عرضة لتغير المناخ، تتأثر بالظواهر المناخية المتطرفة (الفيضانات، الجفاف، موجات الحر، حرائق الغابات) والتي تشكل تهديدات لحياة السكان،وهذا يعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة ويحول دون الوصول إلى الموارد الطبيعية، وتؤكد العديد من الدراسات زيادة في درجات الحرارة بنحو درجة واحدة مئوية مع انخفاض في هطول الأمطار بنسبة 5% إلى 10٪ بحلول عام 2020 وتسير هاته القيم في منحى تصاعدي بحلول عام 2050(زيادة في درجات الحرارة بمقدار 2 إلى 3 درجات مئوية، وانخفاض في هطول الأمطار بنسبة 10 %إلى 30٪)[1]وهو ما دفع الجزائر إلى إصدار القانون 04-20 المؤرخ في 13 ذو القعدة 1425 الموافق 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى وإدارة الكوارث في سياق التنمية[2].

إلى جانب الاحتباس الحراري وارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات تثير القلق فإن الآثار السلبية للاستهلاك المفرط لمصادر الثروات التقليدية تتواصل باستمرار الطلب المتزايد عليها، وبالتالي ضرورة الخروج بمقاربة بديلة تضمن تحقيق تأمين الاحتياجات الطاقوية من جهة وتحقيق التوازن

---

[1]- **Projet de Livre blanc sur l'impact des changementsclimatiquesenAlgérie**, Edition Sonatrach / Ministère de l'Energie / Ministère de la Transition Energétique et des Energies Renouvelables, 2021.
[2]- **idid**.

الايكولوجي[1]من خلال الاستثمار في الطاقات البديلة، وبالتالي الوفاء بتعهدات واتفاقيات المناخ الذي أخذته الجزائر كغيرها من الدول على عاتقها خاصة بعد انطلاق "**قمة الأرض ريو دي جانيرو**"سنة 1992[2].

- **التأثر بالتوجه العالمي الحالي القائم على تفعيل مقاربة الانتقال الطاقوي:**

إن التوجه العالمي نحو التحول الطاقوي واستغلال الطاقات البديلة للخروج من الأزمات كالأزمة الروسية الأوكرانية دفع العديد من الدول لتبني هذا الاتجاه على اعتبارها ترتكز في اقتصادها على الصناعة البترولية، وفي ضل المتغيرات الجديدة فإن هاته الصناعة قد شهدت تراجعا نسبيا في إطار العمل على إزالة الكربون.

حيث أكد الأمين العام لوزارة الطاقة والمناجم **عبد الكريم عويسي** خلال إشرافه على افتتاح معرض ومؤتمر شمال إفريقيا للطاقة والهيدروجين "**تاباك 2023**" أن الاقتصاد العالمي يشهد تغييرات كبيرة خاصة في القطاع الطاقوي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية كما يرى أن "التحولات الهيكلية الجديدة في المشهد الطاقوي العالمي أثرت على أسواق الطاقة، حيث تراجعت الاستثمارات البينية في مجال الصناعة البترولية والغازية مما سيؤثر على أمن الطلب العالمي على الطاقة".[3]

- **الوعي بخطورة خاصية النفاذ الملازمة للطاقات الأحفورية:**

بالرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها الجزائر من مصادر الطاقة التقليدية خاصة النفط والتي تمت الإشارة إليها سابقا، إلا أن هذا النوع من الطاقات معرض للنضوب بسبب عدم قدرته على التجدد وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وإدراكا من الجزائر لهذا الوضع فإنها عمدت إلى تبنى مقاربة بديلة تحقق الأمن الطاقوي وتضمن حق الأجيال القادمة من الثروات قائمة أساسا على تنويع الموارد الطاقوية واعتماد آلية المزيج الطاقوي.

---

[1]- **idid**.
[2]- **idid**.
[3]- https://www.aps.dz/ar/algerie/151723

- **إدراك أهمية الطاقات المتجددة في الاقتصاد واستغلال العوائد المالية للثروة النفطية لتحقيق الاستقرار والأمن الطاقوي**

إن إدراك الجزائر لأهمية الطاقات المتجددة والتحول الطاقوي ليس ناتجا عن التغيرات الراهنة وإنما يعود إلى فترات زمنية سابقة ترجع لسنة 1980 وذلك عند ارتفاع أسعار البترول (11 دولار إلى 35 دولار للبرميل الواحد) وهو ما جعلها تعمل على استغلال العوائد المالية الكبيرة في هذه الفترة من أجل تحقيق النقلة إلى قطاع طاقوي بديل لتنشأ "**المحافظة السامية للطاقات المتجددة** "سنة 1982 ولكن العمل في هاته الفترة لم يكن جديا وعمليا إلى أن دخلت الجزائر في الأزمة الاقتصادية سنة1986 وما نتج عنه من تأثيرات سياسية واقتصادية وأمنية خلال فترة التسعينات، مما جعل الجزائر تجدد اهتمامها بالطاقات البديلة وترغب في تحقيق الفعالية الطاقوية مدفوعة بتأثيرات وضغوط داخلية وخارجية [1].

- **تمتع الجزائر بإمكانيات هائلة من الطاقات المتجددة**

بالإضافة إلى كونها منتجًا للهيدروكربونات تتمتع الجزائر أيضًا بإمكانات هائلة من مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية والكتلة الحيوية، خاصة في ظل النمو السكاني المتزايد والتحضر السريع الذي يزيد من الطلب على الكهرباء والمياه المحلية (ندرة المياه والاعتماد على مصادر المياه الجوفية وغير التقليدية مثل تحلية المياه) وعلى سبيل المثال يبشر اقتران أنظمة الطاقة المتجددة وتحلية المياه بوعود كبيرة لزيادة إمدادات المياه في المنطقة.[2]

- **زيادة الطلب على الطاقة**

تتوقع الوكالة الوطنية لكفاءة الطاقة **(NEEA)** ووكالة تعزيز وترشيد استخدام الطاقة **(APRUE)** أن يزيد استهلاك الطاقة بمعدل نمو سنوي يبلغ حوالي 3.5%إلى جانب ارتفاع الطلب على الكهرباء بشكل خاص بسبب ارتفاع مستويات المعيشة وتطوير قطاع الخدمات أيضا، حيث يبشر

---

[1]– يوسف زيان، عادل زقاغ، تأثير الأزمة العالمية لإمدادات الغاز على سياسة التحول الطاقوي في الجزائر(**المجلةالجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 12، العدد01،2023) ص24.

[2]- A. BoudgheneStambouliand others, **A review on the renewable energy development in Algeria: Current perspective**, energy scenario and sustainability issues, Renewable and Sustainable Energy Reviews, n16,2012,p4446

اقتران أنظمة الطاقة المتجددة وتحلية المياه بفرصة كبيرة لزيادة إمدادات المياه في المنطقة بسبب الزيادة السريعة في الطلب على المياه، والجفاف الذي حدث على مدى عقدين من الزمن.[1]

فالجزائر تعتبر رائدة في مجال[2]الطاقة حيث تعتبر محطة الطاقة الشمسية بحاسي الرمل بقدرة 150 ميجاوات مصدر مهم للخبرة في تقنيات الطاقة الشمسية، كما أن مشاريع الطاقة المتجددة التي تمولها وتروج لها الصناعة الوطنية هي أحد الأمثلة على رغبة الجزائر المعلنة في الاستثمار والانتقال إلى مسار طاقة أكثر استدامة[3].

وبالتالي فإن الجزائر كانت مدفوعة بمجموعة من العوامل التي جعلتها تسير ضمن مسار الانتقال الطاقوي، بالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها من مصادر الطاقات التقليدية إلا أنها أدركت خطورة الوضع الحالي، وضرورة اتخاذ خطوات استعجالية من أجل تحقيق الأمن الطاقوي المستدام.

ب-الانجازات المحققة في قطاع الطاقات المتجددة:

في إطار التحول الطاقوي والانتقال نحو نوع جديد من الطاقات عملت الحكومة الجزائرية على تنفيذ جملة من المشاريع التي تضمن استمرارية هذا التحول، فحسب التقرير القطري عن كفاءة الطاقة ومناخ الاستثمار في الطاقة المتجددة –الجزائر- الصادر عن المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالتعاون مع MeetMEDتم تنفيذ العديد من المشاريع والمتمثلة في:

- ❖ تركيب نظام مركزي هجين للطاقة الشمسية أو الديزل بواسطة 13 شركة مياه KWC في إليزي استفادت منها قرابة 300أسرة مع إمكانية الوصول إلى الكهرباء.
- ❖ مشروع تقوده المفوضية السامية لتنمية السهوب (HCDS) التي تقوم على تنمية السهوب والمناطق الرعوية، حيث قامت بكهربة أكثر من 3000 منزل بسعة 550 كيلو وات، وتوفير 160 مضخة طاقة شمسية بقدرة 240 كيلوواط إلى جانب 80 مضخة رياح تعادل قوة 120 كيلواط.
- ❖ محطة كهروضوئية بقدرة 10 كيلوواط في الشمال مرتبطة بالشبكة الوطنية (في إطار التعاون الجزائري الإسباني) والتي تم تركيبها من قبل CDER.

---

(1)- **ibid**,p4448.
(2)- A. BoudgheneStambouli andothers,**op.cit**,p 4449
(3)- **ibidem**.

- ❖ محطة خدمة نفطالوالتي تعمل بالطاقة الشمسية (بقدرة 7 كيلو وات) إضافة إلى محطات تجريبية لفائدة الدرك الوطني وتزويد محطات مراقبة حركة المرور بالطاقة الكهروضوئية.[1]
- ❖ مشروع مشترك بين شركتي سوناطراك وسونلغاز وشركة SIM سنة 2011، يتمثل في محطة هجينة تعمل بالغاز والطاقة الشمسية مقرها حاسي الرمل، والتي تجمع بين طاقة شمسية بقدرة 25 ميجاوات ومحطة توربينات غازية ذات دورة مركبة بقدرة 130 ميجاوات، وتم تطويرها من قبل شركة الطاقة الجديدة الجزائر NEAL[2].
- ❖ مزرعة رياح بقدرة 10 ميجاوات بتندوف من تنفيذ NEAL.
- ❖ افتتاح محطة للطاقة الشمسية بقدرة 10 ميجاوات في بئر الربع الشمالي (BRN) في الجزائر.
- ❖ توقيع شركتي إيني وسوناطراك اتفاقية لتنفيذ بناء مختبر بحث وتطوير متقدم في موقع BRN لاختبار تقنيات الطاقة الشمسية والهجينة في بيئة صحراوية.
- ❖ إصدار مناقصة لتطوير خمسة مشاريع للغاز والديزل والطاقة الشمسية خارج الشبكة بالجنوب الجزائري، وإنشاء مشروع أول بقدرة 9 ميغاوات في ولاية تمنراست، ومشروع ثاني بقدرة 7 ميغاوات يتم بناءه في جانات واليزي على التوالي، والمشروع الثالث يتكون من أقسام بقدرة 10 ميغاوات و2 ميغاوات في منطقة برج باجي مختار بولاية أدرار، أما المشروع الرابع يشمل محطة بقدرة 8 ميغاوات في أدرار ونظام بقدرة 3 ميغاوات في بشار، أما بالنسبة للمشروع الخامس تم تأسيسه بغرض توفير الطاقة لمدينة تندوف[3].

حسب التقرير الصادر عن محافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية لسنة 2020 فقد تم حسب ما يبينه الجدول التالي:

---

[1]- meetMED, RCREEE, MED ENER, **op.cit**,pp59-60.
[2]- **ibid**,pp59-60.
[3]- **ibidem**,pp59-60.

الجدول رقم(6): إنجاز مشاريع الطاقة الشمسية من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة الترابية MICLAT

التطبيقات	القدرات التراكمية في 2019 (كيلوواط)
1- الإنارة العامة (404,551 نقطة إنارة جديدة منها 15,150 باستخدام الطاقة الشمسية الكهروضوئية). 2- تم استبدال 265,758 مصباح مستهلك للطاقة في الشبكة.	1515
كهربة 348 مدرسة ابتدائية باستخدام تركيبات الطاقة الشمسية الكهروضوئية، منها 96 مدرسة تقع في مناطق بعيدة عن شبكة الكهرباء العامة.	3610
تركيب 3550 مجموعة طاقة شمسية فردية لفائدة المنازل التي تفتقر إلى أي وسيلة للكهرباء.	4021
تركيب 3500 نقطة إنارة بالطاقة الشمسية على الشواطئ فوركس ترفيهي. كما يمكن تركيب مصابيح تعمل بالطاقة الشمسية لإعادة شحن سعة البطارية.	4197
المجموع	9146

La source: meetMED, RCREEE, MED ENER, COUNTRY REPORT ON ENERGY EFFICIENCY AND RENEWABLE ENERGY INVESTMENT CLIMAT « Algeria » 2020

إلى جانب المشاريع المذكورة في الجدول:

1-ساهمت وزارة الإسكان بوضع 2561 وحدة إنارة عامة بالطاقة الشمسية، بإجمالي قدرة تراكمية 256 كيلو وات تم تنفيذها في سياق المدن الجديدة.

2- بالنسبة للإضاءة العامة بالطاقة الشمسية، تم وضع معيار وطني لضمان جودة المنشآت وتكييفها مع الظروف البيئية والمناخية الخاصة بمناطق مختلفة من البلاد.[1]

[1]- **Transition Energétique en Algérie** ,Rapport Commissariat aux Energies Renouvelables et à l'Efficacité Energétique « CEREFE », Edition 2020,p56.

3-تنفيذ العديد من البرامج المتنوعة برعاية وزراة الزراعة، والتي تضمنت وضع الطاقة الشمسية تحت تصرف الأسر المعزولة كجزء من التنمية الريفية، إلى جانب تركيب أنظمة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لضخ المياه وخاصة للمراعي والآبار لسقي الماشية وذلك تحت إشراف مجموعة من المؤسسات المتمثلة في (المندوبية السامية لتنمية السهوب "HCDS"، المديرية العامة للغابات"DGF"، لجنة تنمية الزراعة الصحراوية "CDARS" ومديريات الخدمات الفلاحية "DSA" وتبلغ القدرة الإجمالية المحددة لجميع المشاريع حوالي 4197 كيلوواط.[1]

يؤكد نفس التقرير من التقييم العام أن الجزائر لم تحقق سوى حوالي 411 ميجاوات، من خلال حساب جميع المشاريع المرتبطة بالطاقات المتجددة سواء كانت متصلة بالشبكة بحوالي 390 ميجاوات، أي حوالي 95٪ من الإجمالي أو مستقلة مع ما يقرب من 21 ميجاوات تمثل الحصة 5% فقط منها.[2]

الجدول رقم (7): التقييم الشامل للمنشآت المتصلة بالشبكة

الانجازات	القدرة (ميجاواط)	سنة التكليف
محطة تجريبية هجينة (التركيز الحراري للغاز والطاقة الشمسية CSP) بحاسي الرمل.	25 (CSP)	2011
محطة تجريبية تعتمد على الطاقة الشمسية الكهروضوئية بغرداية.	1.1	2014
محطة توليد الطاقة الريحية بقبرتين (أدرار).	10.2	2014
تم إطلاق محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية للبرنامج في البداية2014 بواسطة SKTM (العدد 22).	343	2018
محطة سوناطراك للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 10 ميغاوات (شمال الرباط أو BRN) بالقرب من ورقلة	10	2018
المجموع	389.3 ميغاواط	

Source: Transition Energétique en Algérie, RapportCommissariat aux Energies Renouvelables et à l'Efficacité Energétique « CEREFE », Edition 2020

(1)- **ibid**,p56.
(2)- **ibid** ,p54.

في إطار البرنامج الوطني لإدارة الطاقة تم إطلاق مشروع كبير لتطوير سوق سخانات المياه بالطاقة الشمسية بتمويل من PNUE وذلك في عام 2008، والذي يتمثل في تركيب 10000 متر مربع من مجمعات الطاقة الشمسية (4000 SWH بالقطاع السكني) كما كلفت مجموعة[1]

سونلغاز سنة2012 شركتها الهندسية CEEG للقيام بمشروع بناء تصنيع الوحدات الكهروضوئية في نطاق المنطقة الصناعية بالرويبة، من خلال تفويض مع العميل (شركة الرويبة للإنارة) ويبلغ المبلغ الذي سيتم تخصيصه لإنشاء هذا المصنع الأول 100 مليون دولار، وستبلغ قدرة هذا الكيان المستقبلي الذي بدأ عملياته في عام 2012قدرة 50 ميجاوات سنويًا والذي سيتم تمويله بالكامل من قبل شركة سونلغاز وسيتم تركيبه داخل الموقع الإلكتروني لشركة الرويبة للإضاءة على مساحة 4 هكتارات.[2]

وبالتالي قد حاولت الجزائر تشجيع قطاع الطاقات المتجددة وذلك من خلال دعم المشاريع التي يمكن أن تعزز استغلال القطاع بشكل يحقق أهداف التنمية المستدامة، وتطوير الاقتصاد الوطني خاصة في ظل التحديات التي يفرضها الاستغلال المجحف للطاقات التقليدية.

ثانيا: الإطار القانوني والمؤسساتي لتطوير قطاع الطاقات المتجددة بالجزائر

في إطار السعي الجزائري نحو قطاع الطاقات المتجددة وتطوير أسسه بغرض التحرر من قيد التبعية الطاقوية، وترشيد الاستهلاك عملت الحكومة الجزائرية على سن جملة من القواعد القانونية التي تساعد في ضبط القطاع وتحديد مساره ضمن إطار قانوني مضبوط، ويتمثل هذا الإطار في:

1-القانون رقم99-09 المؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1420 الموافق ل28 يوليو سنة1999 والذي يتعلق بالتحكم بالطاقة:

يحتوي القانون رقم 99-09 على ثلاث أبواب تحوي داخلها العديد من النصوص، والتي تنص على الكيفيات التي يتم من خلالها التحكم في الطاقة مع مراقبة المعايير التي تحكم الطاقات المتجددة ومتابعة الفعالية الطاقوية وتحسين النظام الطاقوي الوطني، إلى جانب الإجراءات التحفيزية والتشجيعية والتي تنص على منح مجموعة من الامتيازات (مالية وجبائية وجمركية) للأنشطة والمشاريع التي

---

[1]- A.Ghezloun and others, **Algerian energy strategy in the context of sustainable development (Legal framework)**, Energy Procedia,N6,2011,p323

[2]**- ibidem**

تعمل على تحسين الفعالية الطاقوية وترقية الطاقات المتجددة، هذا كما حدد القانون مجموعة عقوبات تعرض مخالفي الأحكام المتعلقة بتوصيف المردودية الطاقوية.[1]

وبالتالي فإن القانون يشجع على تطوير قطاع الطاقات المتجددة وذلك من خلال منح التحفيزات والامتيازات التي ستكون دافعا مهما لتقدم القطاع، خاصة في ضل وجود العوائق الفنية وضعف الكفاءة وفي ضل منح التحفيزات المالية فإن هذا يساعد المستثمرين المحليين على الخوض في هذا المجال من خلال تكوين مؤسسات مصغرة حتى وإن كان القطاع حديث الولادة، إلى جانب التحفيزات الجمركية والجبائية التي تقلل من عوائق الاستثمار الأجنبي في القطاع، كما أن القانون ركز على الجانب الردعي كخطوة لضبط القطاع.

2-القانون رقم 04-09 الصادر في 27 جمادى الثاني والموافق ل 14 أوت 2004 والمتعلق بتعزيز الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة:

إلى جانب القانون السابق نجد القانون رقم 04-09 والذي يهدف إلى تحصيل سبل تعزيز الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ويهدف أيضا للحفاظ على البيئة من خلال الاعتماد على مصادر طاقة غير ملوثة، كما نص القانون على تخصيص ميزانية سنوية من أجل البرنامج الوطني لتعزيز الطاقة المتجددة في إطار التنمية المستدامة مع تقييم الاستخدام السنوي.[2]

الى جانب القوانين المذكورة سلفا، تم وضع جملة من المراسيم التنفيذية في نفس السياق والمتمثلة فيما يلي:

1-المرسوم التنفيذي رقم 17-364:

ويحدد هذا المرسوم صلاحيات وزير البيئة والطاقات المتجددة لسنة2017 وذلك من أجل تشجيع قطاع الطاقات المتجددة، والتي نختصرها فيما يلي:

---

[1]- الجريدة الرسمية، **القانون رقم99-09 المؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1420 الموافق لغشت2 سنة1999** العدد51، السنة 36، 2 ص ص4-9.

[2]- Journal officiel de la republiquealgeriennedemocratique et populaire,No 52,43éme annee,18aout 2004,p8-10

- تنفيذ ومتابعة ومراقبة السياسات الوطنية وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، كما يجب عليه تقديم تقارير بنتائج نشاطاته إلى الوزير الأول والحكومة ومجلس الوزراء حسب الأشكال والآجال المقررة.
- ممارسة صلاحياته وذلك بالاتصال مع القطاعات والهيئات المعنية في حدود اختصاصاتها بغرض تحقيق التنمية المستديمة[1].
- يبادر بكل الأعمال المرتبطة بمكافحة التغييرات المناخية والمحافظة على البيئة من خلال المساهمة في خفض الغازات التي تسبب الاحتباس الحراري.
- يقترح التدابير التحفيزية المرتبطة بالطاقات المتجددة بالتنسيق مع القطاعات المعنية[2]

2-المرسوم التنفيذي رقم19-280 المؤرخ في 21 صفر 1441 الموافق ل20 أكتوبر 2019:

المتعلق بإنشاء محافظة للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية وتنظيمها وسيرها [3]

إلى جانب المنظومة التشريعية التي تقنن قطاع الطاقات المتجددة وتضعه في إطار نظامي كرست الحكومة الجزائرية ترسانة مؤسساتية تقوم على عملية التسيير والمتابعة المستمرة بهدف تطوير القطاع ودفعه نحو مسارات مستقبلية مزدهرة، حيث تنوعت هاته الهيئات تبعا لتنوع التخصصات الموكلة لها والمتمثلة في:

أ-وكالة ترقية وعقلنة استعمال الطاقة APRUF

لقد تم إنشاء هاته الوكالة في 25 أوت 1985 وتم إلحاقها بوزارة الطاقة والمناجم، وتتمثل وظيفتها في تطوير وترشيد الاستهلاك الطاقوي سواء في القطاعات ذات الطبيعة الاقتصادية أو الاجتماعية كقطاع البناء.[4]

---

[1]- الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم 17-364 المؤرخ في 25 ديسمبر 2017**، العدد74، السنة الرابعة والخمسون،ص ص8-9

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص8-9

[3]- Journal officiel de la republiquealgeriennedemocratique et populaire,N 65,58annee,24 october2019,p12

[4]- عبد الرحمان مغاري وصابة مختار، **إستراتجية النهوض بالطاقات الجديدة والمتجددة كسبيل لتحقيق التحول الطاقوي بالجزائر (المجلة الدولية للأداء الاقتصادي**، العدد الثالث، 2019) ص22.

ب-مركز تطوير الطاقات المتجددة: CDER

قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتأسيس هذا المركز في بوزريعة وذلك في 28 مارس 1998، والذي تعلق تأسيسه بجملة من الأهداف الأساسية والمتمثلة في إجراء برامج بحثية تركز على الطاقة المتجددة وعلى الطاقة الشمسية على وجه الخصوص، وإلى جانب البحث يقوم بوضع استراتجيات فعالة لاستغلال الطاقات المتجددة،[1]كما يقوم بتوفير الخبرة الاستشارية في مجالات الطاقات المتجددة ويضمن التدريب المتخصص فيها، ويعمل في إطار الشراكة سواء على المستوى المحلي أو الدولي من خلال إجراء بحوث تطبيقية الغرض منها تطوير قطاع الطاقات المتجددة، منها اتفاقية شراكة علمية وتقنية مع وكالة ترقية وعقلنة استعمال الطاقة (APRUF) تتعلق بتطوير[2] سخانات المياه وشراكة مع المعهد الجزائري للتقييس (IANOR) تتعلق بتقييس التجهيزات الشمسية الحرارية.[3]

د-وحدة البحوث التطبيقية للطاقات المتجددةCDPER

وتعتبر وحدة البحوث التطبيقية للطاقات المتجددة مؤسسة بحثية جزائرية تم تأسيسها سنة 1997 والتي تقوم بمهمة تعزيز مبادئ التنمية المستدامة من خلال إحلال الطاقة المتجددة في النظام الطاقوي الجزائري وتعاون الوحدة مع الجامعات والمراكز البحثية، كما توفر التدريب في مجال الطاقة المتجددة في الجزائر. [4]

ه-الشركة الجزائرية للطاقات المتجددة CANE

إن الشركة الجزائرية للطاقات المتجددة CANE هي مؤسسة مملوكة للدولة، مهمتها الأساسية تطوير وتنفيذ وإدارة مشاريع الطاقات المتجددة، كما أنها تعمل على دعم التحول الطاقوي من خلال التوجه نحو تنويع مصادر الطاقة المتجددة وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة، وتعتبر الشركة مسئولا عن تنفيذ مختلف مشاريع الطاقة المتجددة في الجزائر وطاقة الرياح ومحطات الطاقة الكهرومائية،

---

(1)- layachiAidouni, **Algeria and the transition to renewable energy: the path to achieving energy security,** Journal of financeinvestment and sustainable development, volume08, N01,2023, p69.

(2)– دعاس خليل، عبدات عبد الوهاب، التحول الطاقوي في الجزائر: واقع ورهانات(**مجلة اقتصاد المال والأعمال**،المجلد06، العدد2، 2021) ص497.

(3)– **المرجع نفسه**، ص497.

(4)- Aidounilayachi**, op.cit** , p70.

وفي إطار تحقيقها لهاته الأهداف تتعاون الشركة الجزائرية للطاقات المتجددة مع كل من الشركاء الوطنيين وكذا الدوليين، وذلك في سبيل تعزيز أبحاث وتطوير وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة في الجزائر.[1]

و-محافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقويةEREFE

التي أنشئت في 10 مارس 2021 والتي تعنى بالمساهمة في الترقية الوطنية والقطاعية للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية ويتم تقييم السياسات الوطنية في هذا المجال[2]

إن وجود هاته الترسانة المؤسساتية سيسمح بتطوير قطاع الطاقات المتجددة سواء من خلال البحث العلمي أو تنفيذ السياسات والبرامج المسطرة في هذا القطاع خاصة، عندما تقترن بخاصية تفعيلها وقيامها بالتخصصات الموكلة إليها ووضع هدف تعزيز القطاع ضمن أولوياتها العملية، هذا إلى جانب القوانين التي سنها المشرع الجزائري والتي تحدد الإطار الذي يجب العمل ضمنه إلى جانب الحوافز والعواقب.

ثالثا: البرنامج الطموح للحكومة الجزائرية لتحقيق الانتقال الطاقوي

حسب التقرير الصادر عن المحافظة للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية لسنة 2020: اعتمدت الحكومة الجزائرية في 3 فبراير2011 برنامجا وطنيا مخصصا لتطوير وتعزيز الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة (PNEREE) والذي يهدف إلى تحقيق معدل 40% من قدرة إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة[3]بحلول عام 2030، واستند هذا إلى تقدير لتطور الطاقة المركبة والتي قدمتها وزارة الطاقة والمناجم (MEM) والتي تم الاعتماد على استهلاك سنوي إجمالي على المدى الطويل قدره 150 تيراواط/ساعة سنويًا، ومن الناحية الكمية كان الهدف هو ضمان قدرة إنتاج كهرباء متجددة تبلغ 22000 ميجاوات منها 10000 ميجاوات سيتم تخصيصها للتصدير.[4] وهو ما يوضحه الجدول التالي:

---

(1)- **ibid**, p70.

(2)– **المرجع نفسه**، ص498.

(3)- **Transition Energétique en Algérie** ,Rapport Commissariat aux Energies Renouvelables et à l'Efficacité Energétique « CEREFE », Edition 2020,p44

(4)- **ibid,** p44

الجدول رقم (8)المراحل الزمنية لتنفيذ البرنامج لسنة 2011

المرحلة	النشاط
2013-2011	تنفيذ مشاريع تجريبية بقدرة إجمالية تصل إلى 110 ميجاوات لاختبار التقنيات المختلفة.
2015-2014	بدء نشر البرنامج بتركيبه بقدرة إجمالية تبلغ حوالي 650 ميجاوات.
2020-2016	نشر قدرة لا تقل عن 4600 ميجاوات بحلول عام 2020 بما في ذلك 2600 ميجاوات مخصصة للتشغيل، و2000 ميجاوات للتصدير.
2030-2021	نشر البرنامج على نطاق واسع بهدف تحقيق الأهداف المعنية بحلول عام 2030 المتمثلة في إنتاج 12000 ميجاوات مخططة للاستهلاك المحلي، و10000 ميجاوات سيتم طرحها في السوق الدولية.

Source: Transition Energétique en Algérie, Rapport Commissariat aux Energies Renouvelables et à l'Efficacité Energétique « CEREFE », Edition 2020, p 45.

تشكل هذه المراحل جزءا من إستراتيجية الجزائر، التي تهدف إلى تطوير صناعة طاقة شمسية حقيقية إلى جانب برنامج للتدريب والاستفادة من شأنه أن يتيح في نهاية المطاف استخدام الهندسة المحلية وإنشاء المعرفة الفعالة، بما في ذلك في مجالات الهندسة وإدارة المشاريع[..] وسيعمل برنامج الطاقة المتجددة لتلبية الاحتياجات المحلية من الكهرباء على توليد عدة آلاف من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة من خلال الجمع بين المبادرات واكتساب المعرفة. [1]

يهدف برنامج تحول الطاقة بالإضافة إلى تنويع مصادر الطاقة من خلال تطوير الطاقات المتجددة إلى تعزيز كفاءة الطاقة باعتبارها عمل تكميلي ذو أهمية كبيرة، وتهدف البلاد بالتالي إلى تحرير نفسها تدريجياً من الاعتماد على الموارد التقليدية وبدء ديناميكية ظهور الطاقة الخضراء[2] والمستدامة المتوفرة محلياً وبوفرة مثل الطاقة الشمسية، ويستند هذا النهج في الواقع إلى الاعتبارات التالية:

[1]- A. BoudgheneStambouli and others, **op.cit**.
[2]- Transition Energétique en Algérie ,**op.cit** ,p52.

- الحفاظ على الموارد الأحفورية وتثمينها.
- التغيير في نموذج الطاقة للإنتاج والاستهلاك.
- التنمية المستدامة وحماية البيئة.
- التحكم في تكاليف إنشاء منشآت الطاقة المتجددة[1].

إلى جانب ذلك تهدف إستراتيجية الجزائر في هذا المجال إلى تطوير صناعة طاقة متجددة حقيقية مرتبطة ببرنامج التدريب ورسملة المعرفة، مما يتيح توظيف خبراء جزائريين محليين رفيعي المستوى، لا سيما في مجال الهندسة وإدارة المشاريع، وسيعمل برنامج الطاقة المتجددة لتلبية احتياجات السوق الوطنية من الكهرباء، وبالتالي تعزيز خلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة[2].

الجدول رقم (9): النتائج المحققة من استراتجية الجزائر للطاقات المتجددة

ميغاواطMw	**المرحلة الأولى 2020-2015**	**المرحلة الثانية 2030-2021**	**المجموع**
الطاقة الكهروضوئية	3000	10575	13575
طاقة الرياح	1010	4000	5010
الطاقة الشمسية المركزةCSP	-	2000	2000
التوليد المشترك للطاقة	150	250	400
الكتلة الحيوية	360	640	1000
الطاقة الحرارية	5	10	15
المجموع	4525	17475	22000

source: meetMED, RCREEE, MED ENER,country report on energy efficiency and renewable energy investment « Algeria »,2020.

في هذا السياق وافقت الحكومة الجزائرية على إنشاء محطة طاقة هجينة بالإضافة إلى مناقصة أخرى بقدرة 150 ميغاواط لتطوير محطات الطاقة الكهروضوئية بجنوب غرب الجزائر سنة 2018 تلتها[3]مناقصة ثانية صادرة عن هيئة تنظيم الكهرباء والغاز الجزائرية في منتصف عام 2018، كما

(1)-ibidem.
(2)- meetMED, RCREEE, MED ENER, **op.cit**,pp57-58.
(3)- **ibid**, pp57-58.

تم إنشاء العديد من محطات الطاقة الكهروضوئية بقدرة تتراوح بين 10 ميجاوات و50 ميجاوات في جنوب غرب الجزائر (بالكرارة وديفل وبلديات مقرين ونزلة وبلحيران) بقدرة مشتركة تبلغ 150 ميجاوات.[1]

إن البرنامج الوطني للطاقات المتجددة مفتوح أمام المستثمرين المحليين أو الأجانب، وفي القطاعين العام والخاص يتم تمويله بمساهمة أساسية من طرف الدولة من خلال "**الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والإنتاج المزدوج**"، كما أنشأت الجزائر هياكل علمية وعملية من أجل تفعيل[2] السياسات الوطنية للطاقات المتجددة، وشرعت مجموعة من القوانين كقانون كفاءات الطاقة وقانون تعزيز الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة وقانون الكهرباء والغاز" [3].

يعتمد هذا البرنامج الذي يمثل زخما أخضر على إستراتيجية تركز على تطوير وتوسيع استخدام الموارد التي لا تنضب مثل الطاقة الشمسية من أجل تنويع مصادر الطاقة وإعداد الجزائر للمستقبل ويتضمن برنامج الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة الأدوات التالية:

1-القدرة على التركيب حسب مجال نشاط الطاقة.

2 -برنامج كفاءة الطاقة.

3 -بناء القدرات الصناعية من أجل دعم البرنامج.

4- البحث والتطوير.

5-الحوافز والتدابير التنظيمية.[4]

ويتكون البرنامج أيضا من تثبيت ما يصل إلى22.000ميجاوات من القدرة على توليد الطاقة من مصادر متجددة بين عامي 2011 و2030، منها 12.000 ميجاوات من المقرر تخصيصها لتلبية الطلب المحلي على الكهرباء و10,000 ميجاوات مخصصة للتصدير، ويعتمد هذا الخيار الأخير على مدى توفر الطلب عليهويتم ضمانه على المدى الطويل من قبل شركاء موثوقين وكذلك على تمويل

---

[1]- meetMED, RCREEE, MED ENER, **op.cit**,pp57-58.

[2]- يوسف زيان، عادل زقاغ، **المرجع السابق الذكر**، ص26

[3]- **المرجع نفسه، ص**26

[4]- A. BoudgheneStambouli and others, **op.cit**, p4446

خارجي جذاب، ويتم تعريف برنامج الطاقة المتجددة كما خططت له MEM من خلال أربع مراحل مختلفة:

- تركيب قدرة كهربائية إجمالية تبلغ 110 ميجاوات بحلول عام 2013.
- القدرة المركبة للطاقة تصل إلى 650 ميجاوات بحلول عام2015.
- القدرة الكهربائية المركبة ستصل إلى حوالي 2600 ميجاوات بحلول عام 2020 مع إمكانية تصدير 2000 ميجاوات.
- ومن المتوقع أن تكون هناك قدرة إضافية تبلغ حوالي 12000 ميجاوات سيتم تركيبها بحلول عام 2030 وإمكانية تصدير ما يصل إلى 10000 ميجاوات.[1]

المطلب الثاني: الانتقال الطاقوي رهان العلاقات الأوروبية الجزائرية

سعى كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر إلى تحقيق الأمن الطاقويمن خلال تجاوز الطرح التقليدي القائم على مصادر الطاقة الأحفورية، والتوجه نحو مقاربة الطاقات المتجددة في سبيل تحقيق الأمن الطاقوي بعيدا عن التحديات التي تفرضها المرحلة التقليدية.

أولا: انطلاقة أوروبا الخضراء

في سياق المسعى الأوروبي المتزايد نحو التحرر من التبعية الطاقوية للخارج، وارتهان الأمن الطاقوي بالموردين الخارجيين، تصاعدت المطالبات التي تنادي بتبني مقاربة بديلة تضمن التحرر المطلق من تبعات الاستهلاك المفرط للطاقات الأحفورية، وتحافظ على تكوين النظام البيئي خاصة في ضل ارتفاع الطلب المحلي على الطاقة واعتماد الاقتصاد إلى مصادرها.

حيث تشير التقديرات إلى ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة إلى أكثر من 50 % بحلول عام 2030، وهذا الارتفاع يشمل العديد من الدول حول العالم كالدول الأوروبية والتي تعتمد على مصادر الطاقة الخارجية من جهة، إلى جانب الالتزامات التي يفرضها **برتوكول كيوتو** للحد من انبعاثات غازات الدفيئة لهاته الدول من جهة أخرى، وبالتالي إعادة تحديد سياسة الطاقة الخاصة لتتوجه نحو الاعتماد المكثف على مواردها الطبيعية المحلية وواردتها، وتقليل اعتمادها الخارجي الذي كان يقوم على النفط الذي يأتيها من الشرق الأوسط والاتحاد الروسي والجزائر، ومع ذلك تواجه دول الاتحاد معضلة غياب سياسة مشتركة للطاقة وتستثمر كل دولة في اتجاه طاقوي يختلف عن الدول الأخرى

[1]- **ibidem**.

وتتنوع مصادر العرض لديها (الفحم والطاقة المائية والنووية والهيدروكربونات) فعلى سبيل المثال 80% من الطاقة الكهربائية الفرنسية هي طاقة نووية، في حين تم حظر استخدام هذا النوع من الطاقات في النمسا بموجب القانون وتركزت أولوياتها الطاقوية على تعزيز إطار أكثر استقرارا مع روسيا ودول أوبك والتعاون مع بعض جمهوريات آسيا الوسطى.[1]

وبالتالي أصبحت استراتجيات إمدادات الطاقة الجديدة ضرورية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية ومستعجلة لحل مشكلة الطاقة مع تنفيذ العديد من برامج البحث والتطوير لتوليد مصادر الطاقة البديلة سواء المتجددة أو النووية[2]، وتبعا لذلك جاءت **الصفقة الخضراء** للاتحاد الأوروبي والتي تهدف إلى تحقيق الحياد المناخي وذلك بحلول عام 2050 وخفض انبعاثات الغاز في القارة الأوروبية بنسبة تصل إلى 55%على الأقل بحلول عام 2030، وقدمت المفوضية الأوروبية مجموعة من المقترحات لمراجعة وتحديث تشريعات الاتحاد الأوروبي كمبادرة لتعزيز الهدف الحالي على مستوى الاتحاد بنسبة 32%[3]، فوفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(OECD)** التي عرفت النمو الأخضر على أنه" **تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، مع ضمان استمرار الأصول الطبيعية في توفير الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهيتنا**". فإن هذا يفترض أن الاقتصاد يمكن فصله عن التأثير البيئي، وأن الانفصال يمكن أن يكون سريعا بالقدر الكافي لتغيير الديناميكيات التي تؤثر على[4] المناخ وبالتالي ترتكز الصفقة الخضراء الأوروبية **(EGD)** على هذا المنطق الذي تمت صياغته على أنه "**إستراتيجية النمو الجديدة**" للاتحاد الأوروبي، "حيث يتم فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد" خاصة بعد الاتفاق الدولي على ضرورة تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من خلال الإجماع المنظماتي كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة **(UNEP)** والعديد من المنظمات الدولية الأخرى، إلى جانب التقارير كتقرير **برونتلاند وقمة الأرض في ريو عام 1992** والتي راهنت على تنمية الاقتصاد وتحسين رفاهية الإنسان والحفاظ على البيئة في الوقت نفسه، حيث تستخدم دول الاتحاد غالبا كأمثلة عالمية للنمو الأخضر، وتزعم المفوضية الأوروبية أنه "بين عامي

---

(1)- Guillermo Velarde &Natividad Carpintero-Santamaría, Fusion Science and Technology, VOL. 61,2012.

(2)- **ibid**, p34.

(3)- Yasmine Akrimi**, Europe's Energy crisis and the Opportunity for an EU-Alegria Renewable Energy Cooperation**, Brussels internatinal center, 2022,p5

(4)- Rub´enVezzoni, **Green growth for whom**, **how and why? The REPowerEU Plan and the inconsistencies of European Union energy policy,**Energy Research & Social Science, No101,2023,p2

1990 و2017 نما إجمالي الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي بنسبة 58% في حين انخفض إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 22%"، وفي الواقع فإن هذا الاختلاف بين الأداء الاقتصادي وانبعاثات الغازات الدفيئة الوطنية واضح بشكل خاص منذ الأزمة العالمية المالية 2007–2009 ومع ذلك فإن هذا المثال غير قادر على برهنة الادعاء بعدم مادية الاقتصاد الأوروبي أي الفصل المطلق بين النمو الاقتصادي والأثر الذي يتركه على البيئة.[1]

وقد وافق رؤساء دول الاتحاد الأوروبي على الالتزام بجعل مصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية تمثل نسبة 20% من مزيج الطاقة الإجمالي في الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2020 وذلك خلال المجلس الأوروبي الربيعي، وتم أيضا وضع أهداف لزيادة الوقود الحيوي إلى 10% من مزيج النفط والديزل وخفض إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 20% بحلول عام، 2020 لتكون مصادر الطاقة المتجددة جزءًا أساسيًا من إستراتيجية الحد من انبعاثات غازات الدفيئة ويعتبر الغاز الطبيعي أيضاً لاعباً رئيسياً في إستراتجية الاتحاد للكثير من الدول الأعضاء مثل ألمانيا التي تخطط للتخلي عن الطاقة النووية، واستبدال الغاز الطبيعي في معظم إنتاجها من الكهرباء لأن الغاز ينتج انبعاثات أقل بكثير من المصادر الهيدروكربونية الأخرى، في حين ترى بعض دول الاتحاد كبولندا وجمهورية التشيك بأن أهداف التحول الطاقوي غير واقعية لأن[2]

مصادر الطاقة المتجددة باهظة الثمن بالنسبة لهم، وسيتعين عليهم الاستمرار في الاعتماد على الفحم لتوليد الطاقة، وبالتالي قد تسمح بعض الخيارات لبعض الدول بتجاوز أهدافها وتداول أرصدة انبعاثاتها مع بلدان أخرى.[3]

في ضوء هذا الرفض تعمل دول الاتحاد على الضغط على أولئك الذين يرفضون الالتزام بالجزء الخاص بهم من الاتفاقية بحجة أن الطاقة المتجددة مكلفة، خاصة في ظل طموح الاتحاد الأوروبي بالوصول إلى 20% من مصادر الطاقة المتجددة كجزء من مزيج الطاقة من أجل خفض الانبعاثات وتحفيز بدائل الغاز لإنتاج الطاقة، إلى جانب أن دول أوروبا الشرقية التي كان دافع رفضها

---

(1)- ibidem

(2)-Richard j.anderson, **Europe's Dependence on Russian Natural Gas: Perspectives andRecommendations for a Long-term strategy**, european center for security studies,2008, https://shorturl.at/afxY5

(3) -Richard j.anderson, **Europe's Dependence on Russian Natural Gas: Perspectives andRecommendations for a Long-term strategy**, european center for security studies,2008, https://shorturl.at/afxY5

للاستثمار في الطاقات البديلة مرتبطا بالكلفة المادية المرتفعة لها، في حين أن المفترض هو اعتبار الاعتماد المتزايد لها على الغاز الروسي وتبعاته حافزا للتوجه الطاقوي الجديد حتى وإن كانت الأسعار مرتفعة، كما أنه من الصعب للغاية تحديد سعر لتأثير أضرار التلوث الناجمة عن استخدام الهيدروكربونات، لكن التأثيرات واضحة بدءًا من تغير المناخ وحتى صحة الأفراد واعتبار مصادر الطاقة المتجددة غير مجدية اقتصاديا مقارنة بالطاقة الهيدروكربونية يعكس المعرفة المحدودة بأسعار[1]الوقود الحالية، إلى جانب أنه معرض للنفاذ والاحتياطات الهائلة المتبقية منه في روسيا غير مستكشفة مما يؤدي إلى ارتفاعه في المحصلة، وعلى هذا فإن التزامات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالطاقة المتجددة والوقود الحيوي سوف تكون مفيدة للغاية، ليس فقط للأسباب المعلنة المتمثلة في إنقاذ البيئة بل وأيضاً من منظور الحد من اعتماد روسيا.[2]

على الغاز الطبيعي وتضامن الاتحاد الأوروبي مع هذا الالتزام أمر بالغ الأهمية، وتتطلع دول الاتحاد من أجل ضمان هاته الأهداف إلى الاستثمار في إنتاج الطاقة الكهربائية البديلة في دول مثل بولندا، وجمهورية التشيك، ورومانيا، وبلغاريا، ودول البلطيق وهو خيار أنسب بكثير بالنسبة لأوروبا الغربية من الاستثمار في خطوط أنابيب إضافية إلى روسيا ولابد من تعزيز الحوافز لتفعيل[3] الاستثمار المتجدد على أجندة الاتحاد الأوروبي حتى يتسنى لكل الدول السبع والعشرين أن تحظى بفرصة حقيقية لتحقيق الأهداف والحد من الاعتماد عليها.[4]

وبالتالي تسعى أوروبا إلى زيادة الاهتمام بقطاع الطاقات المتجددة، وهو ليس بالأمر الجديد حيث يعود إلى فترة السبعينات منذ أزمات الطاقة، ولكن انخفاض أسعار النفط حال في تلك الفترة دون استمراريتها في تطوير القطاع ليتجدد اهتمامها به في فترة التسعينات وقد مر هذا الاهتمام بعدة مراحل:

- **عام 1997:** تم نشر كتاب أبيض بعنوان "**الطاقة من أجل المستقبل**" من طرف المفوضية الأوروبية، والذي أسس لإستراتجية عمل لأوروبا وكان بمثابة خارطة طريق للطاقات المتجددة وحدد حصة 12 % كهدف لتحقيقه من مصادر طاقة متجددة في مزيج الطاقة الأوروبي لعام 2010 وذلك بسبب مخاوف مرتبطة بأمن الإمدادات وحماية البيئة.

---

(1)-**ibid.**
(2)-**ibid.**
(3)- **ibid**.
(4)- **ibid**.

- **عام 2001**: تم اعتماد نسبة 12 % في التوجه نحو التحول الطاقوي، وتضمنت هدف بنسبة 22.1 % للكهرباء في دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر آنذاك، ووضعت مجموعة من التشريعات من أجل الوفاء بالالتزامات التي أتت في "**برتوكول كيوتو**"، ومع ذلك لم تكن هاته الأهداف ذات طابع إلزامي واتضح حقيقية أنها لن تتحقق[1].
- **عام 2006**: توقع البرلمان الأوروبي تحقيق حصة 25 % من الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة الأوروبي وذلك بحلول عام 2020، وفي عام 2007 نشرت المفوضية الأوروبية خارطة طريق الطاقة المتجددة كجزء من حزمة الطاقة مع وضع إلزامية تحقيق هدف 20 % من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2020 وتمت المصادقة على الهدف في شهر مارس [2]2007.

أدى عدم الاستقرار الناجم عن الاعتماد الكبير على الطاقة الروسية إلى قيام المفوضية الأوروبية بإطلاق إستراتجية جديدة لسياسة الطاقة في ماي 2022**REPOWEREU** لإنهاء اعتماد الاتحاد الأوروبي على روسيا وعلى الوقود الأحفوري وذلك بحلول عام 2030، وتعمل الخطة[3] على تحديث أهداف EGD وتسعى إلى استبدال 155 مليار متر مكعب من الغاز المستورد من روسيا سنويا بمزيج من توفير الطاقة، وإمدادات متنوعة من الوقود الأحفوري وتوسيع نطاق الإنتاج المنخفض للطاقة وذلك من خلال مضاعفة الدعم لصندوق الابتكار وربطه باستيعاب صناعة الهيدروجين والتغطية الكاملة للمشروع في حالة تقديم عطاءات تنافسية، واعتماد سياسة" **ابتكار المهمة**" المستوحاة من أعمال **ماريانا مازوكاتو Mariana Mazzucato**، وتتوقع المفوضية من خلال المشروع زيادة القدرة المركبة للطاقة الشمسية الكهروضوئية بمقدار خمس أضعاف تقريبا بحلول عام 2030 ولهذا يمثل اقتراح **REPOWEREU** بشأن الطاقة الشمسية الكهروضوئية دراسة حالة ذات أهمية خاصة، وتبعا لذلك تعمل إستراتجية الطاقة للاتحاد الأوروبي الموضحة في **REPOWEREU** على تسريع التوسع في الطاقة الشمسية الكهروضوئية ثلاث مرات تقريبا خلال 3 سنوات فقط، ولتحقيق الهدف الصعب نوعا ما توصي المفوضية الدول الأعضاء بتحديد المناطق المتجددة التي سيكون فيها التصريح أبسط وأسرع

---

[1]– سفيان أوجيدة، **توجهات الدول الأوربية نحو استخدام الطاقات المتجددة وتأثيراتها المحتملة على أسواق النفط(** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) دراسة، 2023) ص ص35–36.

[2]– **المرجع نفسه**، ص ص35–36.

[3]- Rub´enVezzoni,**opcit**, p8

من أي مكان آخر"، وتكون عمليات التصريح محدودة إلى ثلاثة أشهر وسريعة حيث يمكن للإجراءات البيروقراطية المطولة أن تبطئ تركيب الطاقة الشمسية الكهروضوئية الجديدة.[1]

بلغ الاتحاد الأوروبي حصة 22.1 % من مصادر الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة وذلك ناتج عن انخفاض استهلاك الطاقة بسبب جائحة كوفيد 19 مع تباين في حصص مصادر الطاقة المتجددة بين الدول الأعضاء، كما توصل البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد إلى "**اتفاق سياسي مؤقت**" في 30 مارس 2020 يهدف إلى زيادة حصة الطاقات المتجددة واستهلاك الطاقة في الاتحاد الأوروبي إلى42.5% بحلول عام 2030، وقد وصف الاتفاق على أنه تاريخي حيث يمثل نقطة تحول في مكافحة تغير المناخ، كما قدمت المفوضية الأوروبية في قطاع النقل.[2]

"**إستراتجية التنقل المستدام**" قائمة على مبدأ دعم المركبات والسفن والطائرات عديمة الانبعاثات والوقود المتجدد والمنخفض الكربون، ومدعمة بتحدي يتمثل في خفض الانبعاثات بنسبة 90 % بحلول عام2050.[3]

كما قام الاتحاد الأوروبي بتبني إستراتجية جديدة **للهيدروجين** من أجل تعزيز استخدامه في الدول الأعضاء، والتي تقوم على تقديم الهيدروجين كبديل محتمل خال من الكربون، والذي يتم إنتاجه عن طريق التحليل الكهربائي إلى جانب الطاقة المتجددة، حيث أن الترويج للهيدروجين الأخضر يمكن أن يؤدي إلى تطوير صناعته محليا وإقليميا، والذي يمكن أن يدعم اقتصاد دول شمال إفريقيا والتعاون بين الدول الأوروبية والدول الإفريقية مثل التعاون بين المغرب وألمانيا بشأن الهيدروجين الأخضر، كما وقعت مصر عدة شراكات مع شركتي **سيمنز وسكاتيك Siemens and Scati** لتكليف مشروعات تجريبية.[4]

وبالتالي فإن الاتحاد الأوروبي سعى إلى تعزيز استخدام الطاقات المتجددة في النظام الطاقوي كما أنه يدعم وبقوة آليات الانتقال الطاقوي والتي تمكنه من الوفاء بالتزامات المناخ التي أخذها على عاتقه، معتمدا سياسة طاقوية جديدة تقوم بالأساس على تشجيع الاستثمارات الخضراء ودعم الطاقات

---

[1]- ibidem, p8

[2]– سفيان أوجيدة، **المرجع السابق الذكر**،ص ص41–43.

[3]– **المرجع نفسه**،ص ص41–43.

[4]– أحمد صوان، دبلوماسية الصفقة الخضراء « تسريع انتقال الطاقة في شمال أفريقيا » تم تصفح الموقع يوم 2022/12/12 https://shorturl.at/yFH36

منعدمة الكربون، ومتخذا مجموعة من التشريعات التي تجعل من مخرجات الاتفاقيات المدرجة في سياساته الطاقوية ذات طابع إلزامي لجميع الدول الأعضاء، خاصة وأن قضية الاتجاه نحو نوع جديد من الطاقات يشهد جدلا وخلافا داخل الأوساط الأوروبية تبعا لمجموعة من الاعتبارات المتباينة سواء الداخلية أو الخارجية، ولكن الأزمة الروسية الأوكرانية قد كشفت عن مدى خطورة الوضع الطاقوي الأوروبي وجعلته يراجع سياسته الطاقوية بعيدا عن الغاز الروسي، محاولا خلق مقاربة بديلة تحظى بالإجماع بين الدول الأعضاء وتعزز الاستقلال الطاقوي الأوروبي.

وهو ما جاء في خطاب VEN DER LEYEN: " **تريد أوروبا أن تكون محايدة مناخيا بحلول عام 2050 ووضعنا لأنفسنا أهدافا مماثلة، ونعلم مدى صعوبة الوضع ولكن عليك أن تكون طموحا في هذه الأوقات حيث يظهر لنا تغير المناخ كل يوم ما يحدث إذا لم نعمل ضده، وإذا لم نتوصل إلى حلول مبتكرة وبأسعار معقولة وحلول فعالة، والطاقة الشمسية تلعب دورا حاسما في ذلك**" وذلك في إشارة منها لأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق الحياد المناخي خاصة في ضل المخاطر التي يتعرض لها المناخ بسبب الاستغلال المفرط للوقود الاحفوري، كما أشارت أيضا إلى[1] أن هناك سبب آخر للتحول الطاقوي الأوروبي "**هناك سبب ثان يجعل التحول إلى الطاقات النظيفة المنتجة محليا في غاية الأهمية في هذه الأيام، وبالطبع أفكر في الحرب التي شنتها روسيا ضدأوكرانيا وبالنسبة لنا نحن الأوروبيون يشكلهذا تذكيراً صارخاً بأن اعتمادنا على الوقود الأحفوري الروسي ليس مستداماً لأنه كيف يمكنك التعامل مع شخص يهدد أوروبا علناً ويشن حرباً ضد أحد أقرب جيرانك ؟ لذا فإن انتقالنا إلى الطاقة المتجددة المنتجة محلياً ليس مفيداً للبيئة فحسب، بل إنه يشكل أيضاً استثماراً استراتيجياً في مجال الأمن**"، وأكدت على أهمية تبني الصفقة الخضراء وضرورة الاستثمار فيها والتعاون مع الدول التي تملك طاقات متجددة تساعدها في تحقيق أهدافها الطاقوية والمناخية "**ولكن التركيز الرئيسي ينصب على الصفقة الخضراء، وقد تم تخصيص قيمة 150 مليار يورو لإفريقيا لكي تفعل بالضبط ما قلته فلديهم وفرة من الموارد الطبيعية للطاقة الخضراء، لكنهم بحاجة إلى الاستثمار ومن مصلحتنا المشتركة ليس فقط تطوير هذه الطاقات النظيفة بل أيضًا تخزينها أو نقلها، وبالتالي ضرورة التعاون المكثف، والاستفادة من إمكاناتها هو أمر حاسم في كفاحنا ضد تغير المناخ [...] وتمثل الصفقة**

[1]- European Commission, **Speech by President von der Leyen at the International Solar Alliance**, New Delhi, 24 April 2022, https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/da/speech_22_2602

الخضراء الأوروبية إستراتيجية النمو الجديدة لدينا لأننا نعلم: إذا كان هناك مستقبل للاقتصاد فسيكون اقتصادًا دائريًا، إذا كان هناك مستقبل للطاقة ونحن بحاجة إلى الطاقة فيجب أن تكون طاقة نظيفة، إذا كان هناك مستقبل لطريقة الإنتاج والاستهلاك، فعلينا أن نحولها إلى أنماط التحول الأخضر ولكن هذا هو نموذجنا الأخضر والنمو الجديد الذي نؤمن به."[1]

ثانيا: دور الاتحاد الأوروبي في تفعيل مقاربة الانتقال الطاقوي الجزائري

إن فكرة العمل المشترك بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في قطاع طاقوي بديل أصبح محل نقاش واسع سواء على المستوى الأكاديمي أو المستوى العملي، حيث يتم تناوله من خلال المؤتمرات والزيارات المتبادلة بين القادة، وكذا الاتفاقيات التي أصبحت تركز على مجال "**الطاقات المتجددة** " وكيفية التطبيق الفعلي للأجندات الطاقوية المرتبطة به على أرض الواقع من أجل الاستفادة العملية وتجاوز مخاطر الاستغلال المكثف للطاقات التقليدية.

وقد لعب الاتحاد الأوروبي دورا مهما في تأسيس الرغبة الجزائرية في التحول نحو قطاع بديل على أمل التخلص من التبعية الطاقوية الطويلة للنفط والطاقات الأحفورية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة بالاعتماد على مصادر بديلة، والعمل على تصديرها في أسواق الطاقة السابقة كالسوق الأوروبية التي تعتبر أهم سوق بالنسبة للجزائر والتي أصبحت تتطلب تبعا لتطور الاهتمامات العالمية للطاقة تنويع مصادر الطاقة والاتجاه نحو مجال طاقوي جديد يضمن تأمين الإمدادات، يحقق التنمية المستديمة، ويحافظ على البيئة.

ناضلت أوروبا من أجل إقناع الحكومة الجزائرية بتبني قطاع طاقوي جديد، سواء من أجل استخدامها محليا أو تكريسها للتصدير، خاصة وأن حالة التوتر واللايقين لازمت القادة الجزائريين فيما يتعلق بتبني مقاربة طاقوية جديدة في مقابل التخلي عن المقاربة التقليدية التي عنصرا أساسيا في الاقتصاد الوطني على مدى العقود السابقة ولا تزال كذلك حتى اليوم، وقد تم تحديد الإجراءات التي من الممكن اتخاذها من طرف الاتحاد الأوروبي لتشجيع القادة الجزائريين على الانضمام إلى التحول المشترك في مجال الطاقة، وذلك في موجز سياسات المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية الذي نشر في أكتوبر2019، كما تم عقد أول حوار رفيع المستوى في أكتوبر 2022 من خلال لقاء جمع

---

[1]- **ibid**

المسؤولين الأوروبيين والجزائريين، وذلك بسبب ما خلفته الحرب الأوكرانية الروسية والتي أحدثت تغييرات في سوق الطاقة العالمية وأضفت طابعا عاجلا على خطط التحول الأوروبية، وعلى الرغم من ذلك فقد انتهى الاجتماع الذي كان منتظرا طويلا دون أي إعلان عن مبادرات أو صفقات ومشاريع[1]

جديدة في مجال الطاقات المتجددة، مما يعكس مدى تردد القادة الجزائريين في وضع ثقتهم في تكنولوجيات غير مألوفة لديهم، كما أنه يرمز من جهة أخرى إلى فشل الاتحاد الأوروبي في جعل الجزائر تقتنع بالتحول الأخضر وتتجه نحوه،كما أن هذه الاجتماعات تمنح الجزائر والاتحاد الأوروبي فرصة لإعادة صياغة شراكتهما لعصر جديد، كما أنها قد تساعد الاتحاد الأوروبي في التخلص من حالة الخوف فيما يتعلق بإمدادات الغاز.[2]

في سياق السعي الأوروبي نحو تعزيز سياسات المناخ والالتزام بتحقيق الأهداف المرتبطة به يدرك القادة الجزائريون أن الاهتمام الأوروبي بهذا القطاع نابع من الفوائد التي تنتج عن استغلاله وبالتالي عملت الجزائر على توجيه الجهود نحوه، ومن الممكن أن يطلق الاستثمار في هذا القطاع[3] من طرف الاتحاد المجال لما يسمى تأثير بروكسل، حيث يتم إدراج الاقتصادات غير المنضوية تحت لواء الاتحاد الأوروبي في الموائمة التنظيمية مع الكتلة، كما يمكنها أن تكسب الجزائر مزايا التحرك المبكر بل وتساعد في تشكيل المعايير والممارسات والتحالفات التي قد تهمين على أسواق الطاقة العالمية في المستقبل، كما أن الجزائر بحاجة إلى مصدر جديد يحقق الأمن الاقتصادي ويساهم في التقليل من نسب البطالة، حيث تشير التقارير والأبحاث إلى أن كل مليون دولار يتم تحويله من إنتاج الوقود الأحفوري إلى الطاقة الخضراء يمكن أن يؤدي إلى زيادة صافية قدرها 5 وظائف، كما يمكن أن يعزز استخدام الطاقات المتجددة تشكيل نموذج اقتصادي يتمتع بإمكانات أكبر من النموذج الحالي – القائم على الطاقات الأحفورية–، كما أن استمرارية الجزائر ضمن النموذج القديم سيجعل دورها كمورد رئيسي للطاقة غير مضمون وقد صرح محلل الطاقة **توفيق حسني** قائلا: " **إذا لم نضع أنفسنا في السوق اليوم، فسيقوم شخص آخر بذلك بدلا منا**"، في إشارة منه إلى إمكانية قيام دول أخرى

---

(1)- Andrew Farrand,Renewebenergies: **How the EU can persuade Algeria to join in the green transition, European council one foreing relations**,15 may2023, https://ecfr.eu/article/renewed-energies-how-the-eu-can-persuade .

(2)- **ibid**, p12.

(3)- **ibidem.**

بمحاولة الحلول محل الجزائر كمورد للاتحاد الأوروبي، حيث أنشأ المغرب لجنة وطنية للهيدروجين في عام 2019 كما قام بنشر خريطة الهيدروجين الأخضر وإعداد اتفاق مع الاتحاد.[1]

فمنذ سنة 2015 اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات عملية نحو تعزيز تعاونه في مجال الطاقة مع الجزائر، وفي شهر ماي من نفس السنة أطلق **ميغيل أرياسكانيتي** المفوض الأوروبي للعمل المناخي[2] والطاقة، و**يوسف يوسفي وزير الطاقة والمناجم** الجزائري حوارًا سياسيًا بين الاتحاد والجزائر حول المسائل الطاقوية، كما تم انعقاد المنتدى الأول لأعمال الطاقة بين الطرفين وبالرغم من التركيز على مواضيع حاسمة كجذب استثمارات الاتحاد الأوروبي ولكن المبادرة تفتقر إلى هدف محدد، وبالتالي كان لزاما تحديد هدف التعاون في مجال الطاقة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بشكل ملموس، كأن يقوم الاتحاد بدعم الجزائر في تطوير التحول الطاقوي من أجل توجيه الاستهلاك المحلي نحو الطاقات المتجددة، فالتحول نحو هذا القطاع سيسمح للجزائر بالتخلص التدريجي من دعم الوقود الأحفوري وتحرير كميات الغاز الطبيعي للتصدير الأجنبي، وزيادة الأرباح في قطاع الغاز سيعزز من الاستثمار مما يزيد من جاذبية هذه المشاريع للشركاء الدوليين، كما أن التحول إلى الطاقات البديلة يتطلب جهدا[3] وإصلاحات كبيرة واستثمارات مكثفة، وتبعا لمعطيات كانخفاض أسعار البترول والضغط الأوروبي فإن الجزائر تعاني من فجوة تمويلية لا يمكن تغطيتها إلا بمساعدة القروض أو الاستثمار الدولي وبالتالي تبدي الحكومة الجزائرية استعدادا لتنفيذ هذه الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار المحلي إلى جانب قدرة الاتحاد الأوروبي على تقديم الدعم لتوسيع مصادر الطاقة المتجددة، كجزء من صفقة أوسع ستشمل[4] أيضًا التعاون في قطاع الغاز والنفط، كما يمكن لهذا الانتقال الجزائري أن يستند إلى أدوات الاتحاد الأوروبي القائمة بالفعل والمتمثلة في:

- منتدى أعمال الطاقة بين الاتحاد والجزائر والإطار الذي تمت مراجعته لسياسة الجوار الأوروبية والذي جاء كمتابعة للحوار السياسي بين الطرفين سنة 2016.
- شركات الطاقة الأوروبية والجزائرية والجمعيات الصناعية والمالية لمناقشة سبل تسهيل الأمور التي تشتد الحاجة إليها.

---

(1)- **ibidem.**
(2)- Jekaterinagrigorjeva, **Starting Anew Chapter in EU-Algeria energy relations A propostal for A targeted cooperation**, policy paper, JACQUES DELORS INSTITUT ,173, 2016, p12
(3)- **ibidem.**
(4)- **ibidem.**

- الاستثمار في قطاعات التنقيب عن الغاز، واستغلاله والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الجزائر[1].

فيما يتعلق بالمنتدى فإنه ينبغي على الاتحاد الأوروبي تطويره وتحويله إلى قاعدة دعم للجزائر تساعد في تشجيع المستثمرين في القطاع الطاقوي مع التركيز على الطاقات المتجددة، مما يلخص ضرورة جذب الاستثمارات الأوروبية في القطاع الجزائري، وتبعا لارتفاع تكاليف المشروع وما تتطلبه[2]

القرارات الاستثمارية من تحليل للمخاطر لمدة زمنية طويلة، فإن هذا يجعل هاته الاستثمارات عرضة للتغيرات التنظيمية وعدم الاستقرار السياسي، وبالتالي يمكن للاتحاد الأوروبي والجزائر إنشاء مجموعات عمل دائمة والتي ستجتمع من أجل تطوير ومناقشة الإصلاحات التنظيمية الرامية إلى توسيع نطاق الطاقة المتجددة في الجزائر، كما ينبغي النظر إلى مشاركة ممثلي القطاع الخاص من الاتحاد الأوروبي والجزائر على أنها عنصر حاسم في أنشطة المنتدى، فقد أدخلت الجزائر بالفعل العديد من الأنظمة الأساسية، والتي من شأنها أن تعزز الاستثمار الخاص في الطاقة المتجددة، ومع ذلك فإن القانون الثانوي التفصيلي اللازم لتفعيل الأحكام العامة غالبًا ما يكون مفقودًا، وتساهم[3]

التجزئة التنظيمية الناتجة في عدم وجود الشفافية في عملية الترخيص، والتي تعتبر من أهم العقبات أمام الاستثمار الخاص في الجزائر، كما يمكن استخدام منتدى أعمال الطاقة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر لدعم الخبراء الجزائريين في تطوير هذه الأحكام القانونية بالتفصيل.[4]

في سياق تثمين الجهود الأوروبية لعملية الانتقال الطاقوي تتوالى المحاولات الجزائرية، حيث مع تولي وزير الطاقة **محمد عرقاب** زمام الأمور قام بإصدار مناقصة جديدة للطاقة الشمسية في شهر مارس 2022 وذلك بقدرة 2000 ميجاوات عبر شركة سونلغاز، كما ترأس يوم الطاقة الألماني الجزائري في ديسمبر، كاشفا الستار عن مشروع تجريبيVNG جديد للهيدروجين الأخضر والأمونيا مع الشركة الألمانية، كما قام بدراسة مشروع إنشاء خط أنابيب مقترح تحت البحر لنقل الهيدروجين إلى أوروبا وذلك بشراكة ايطالية، وأعلن أيضا عن أول خارطة طريق للهيدروجين في الجزائر وتحدد الوثيقة التي تم تطويرها بمساهمة كبيرة من وكالة التنمية عملية بناء على ثلاث مراحل بدءا من GIZ

---

(1)- **ibidem.**
(2)- **ibidem.**
(3)- **ibidem.**
(4)- **ibidem.**

الألمانية والمشاريع التجريبية لإنتاج الهيدروجين المحلي وحتى التصدير إلى أوروبا، وقد كان الاتحاد الأوروبي يدعم مبادرات وزارة الطاقة في مجال الطاقات المتجددة من خلال برنامج" **تاكا ناديفا–طاقة نظيفة–**" وهو برنامج مساعدة فنية مدته 4 سنوات تم الانتهاء منه بالرغم من نسبية النتائج الملموسة التي قدمها المسؤولون عنه، والذي ساعد الجزائر في مراجعة الأطر القانونية والتعاقدية لمناقصات الطاقة المتجددة ولكن هذه المساعدات لم تكن كافية لمنع الجدل مع مقدمي العروض حول الشروط بموجب مناقصة الطاقة الشمسية البالغة 1000 ميجاوات والتي تخلت عنها السلطات لصالح[1]

العرض الجديد بقدرة 2000 ميجاوات، وفي المناقصة الجديدة تخلت الجزائر عن هيكل "**اتفاقية شراء الطاقة** " النموذجي لمثل هذه المناقصات لصالح هيكل بسيط "**للهندسة والمشتريات والبناء**" وهذا يعني أنه بدلا من قيام منتجي الطاقة الأجانب المتمرسين بتشغيل المحطات التي يقومون ببنائها فإن الصيغة الجاهزة ستسمح لشركة سونلغاز بتشغيل 15 منشأة جديدة للطاقة الشمسية على الرغم من خبرتها المحدودة. [2]

لكن مع مساعي الاتحاد الأوروبي في جعل الجزائر تحقق انتقالها الطاقوي، إلا أنه لا يزال أمامها طريق طويل لتحقيق هدف اتفاق باريس والمتمثل في إنتاج 15 ألف جيغاوات من الطاقة المتجددة وذلك بحلول عام 2035، كما أنه يتعين على أوروبا أن تفعل المزيد إذا أرادت ضمان تعاون الجزائر في هذا المجال، حيث أنه ومنذ حوار أكتوبر لم تحقق الجزائر سوى تقدم مبدئي في قطاع الطاقات المتجددة، فقد فشلت في إصدار أي عقود بموجب أول مناقصة دولية للطاقة الشمسية.[3]

لكن بالرغم من طول المسار الذي يكون بانتظار الجزائر لتحقيق انتقالها الطاقوي إلا أنه لا يعني استحالة خوضه، والمساعي التي تتخذها في هذا السياق تثبت ذلك وتفند الطروحات التي تنطلق من فشلها في إكمال تجربتها الانتقالية، وبالبرغم من الصعوبات التي تعترضها إلا أنها تقوم بمجهودات معتبرة في سبيل تحقيق هذا الانتقال، ويعكس الواقع العملي اعتمادها على مقاربة تجمع بين الطاقات التقليدية خاصة النفط الذي كان ولا يزال أساس نموها الاقتصادي، وبين طاقات بديلة حاولت تعزيز الوعي السياسي والمجتمعي لتفعيلها، وكذا التعاون مع الدول الأجنبية للاستفادة من تكنولوجيا استغلال هاته الطاقات، والكفاءات البشرية لتخلق في المحصلة مفهوم المزيج الطاقوي**le mixénergétique**،

---

[1]- Andrew Farrand,**op.cit.**
[2]- **ibid.**
[3]- **ibid.**

على اعتبارها دولة ريعية أسست لاقتصادها على مدار العقود بالاعتماد على عوائد النفط، ومسألة التخلي المطلق عن الطاقات الأحفورية خاصة في ظل المتغيرات الراهنة ليس فقط بالنسبة للجزائر ولكن أيضا بالنسبة للاتحاد الأوروبي يواجه صعوبة بالغة، وفي إطار سعي الاتحاد الأوروبي نحو سياسات تغيير المناخ وتبني مقاربة الطاقات البديلة أصبح لزاما على الجزائر التوجه ضمن نفس المسار على اعتبار أوروبا السوق الأساسي لمصادر الطاقة الجزائرية.

ثالثا: الأهداف الإستراتجية المتوخاة من الانتقال الطاقوي الأوروجزائري

ضمن إطار تعاوني يقوم على تسطير أجندة خارجية متنوعة بين ما هو اقتصادي وسياسي واجتماعي، قامت العلاقات الأوروبية الجزائرية على جملة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها سواء تلك المرتبطة بكلا الطرفين أو تلك التي يتفرد بها أحدهما، وتظهر هاته الأهداف ضمنيا في الاتفاقيات الطاقوية بين الطرفين أو في تصريحات المسؤولين في هاته الدول.

أ- الأهداف العامة المرتبطة بالطرفين

أحد الاجتماعات الأخيرة حول الطاقة التي عقدت في روما عام 2004 بين وزراء الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس وليبيا) احتفظت في إعلانها بتشجيع إنتاج الكهرباء المشتقة من الطاقات المتجددة في منطقة المغرب العربي وتم تحديد الأهداف التالية:

- **بالنسبة للسوق المحلية:** تم تحديد حجم الطاقات المتجددة إلى 500 ميجاوات بحلول عام 2015.
- **بالنسبة للتصدير:** يبقى هدف السنوات الخمس المقبلة هو السوق الأوروبية، القادرة على استيعاب 1000 ميغاواط بحلول عام 2020 من الطاقة المتجددة القادمة من الجزائر.[1]
- **الاستدامة:** والتي سيتم تحقيقها من خلال إجراءات تشمل تطوير مصادر الطاقة المتجددة القادرة على المنافسة، ونشر أنواع وقود النقل البديلة والحد من الطلب على الطاقة داخل أوروبا، وتطوير الإجراءات العالمية لوقف تغير المناخ وتحسين نوعية الهواء المحلي.[2]

تسعى دول شمال إفريقيا هي الأخرى لتحقيق معالم التنمية المستدامة وذلك من خلال استغلال الطاقة الشمسية المستقبلية، فحسبما جاء في تقرير صدر في أكتوبر 2005 عن شبكة العلوم والتنمية(SciDevNet) أنه خلال 20 عامًا القادمة يمكن للطاقة الشمسية أن توفر نفس كمية الكهرباء

---

[1]- G. Cotellaand others, **European Union Energy Policy Evolutionary Patterns. Low-Carbon Energy Security from a European Perspective**,2016

[2]- **ibid.**

التي توفرها 72 محطة طاقة تعمل بالفحم، وهذا يكفي لتزويد 100 مليون شخص بالكهرباء، أو مجموع سكان الجزائر والمغرب وتونس وليبيا بحلول عام 2040، كما يمكن لمحطات الطاقة[1]

الحرارية الشمسية توفير 5% من الطلب العالمي على الكهرباء، وتركز أطر السياسات الداعمة للتنمية المستدامة في الجزائر على تشجيع كفاءة الطاقة، وتسريع نشر الطاقة المتجددة وتوسيع استخدام تكنولوجيات الوقود الأحفوري النظيف المتقدمة مع إبقاء الخيار النووي مفتوحا[2].

ومن أجل تحقيق معالم التنمية المستدامة لمصادر الطاقة المتجددة في الجزائر، والتي تتطلب أخذ بعض التحديات بعين الاعتبار:

***الوعي العام والقبول:** يجب أن يتم ذلك من خلال وسائل الإعلام ومن خلال المنظمات العامة أو المهنية، وينبغي توفير المعلومات اللازمة عن استخدام الطاقة والآثار البيئية لموارد الطاقة المتجددة.

***البحث والتطوير:** يعد البحث والتطوير أمرًا ضروريًا لخفض التكاليف، وكذلك لضمان حصول الأجيال القادمة من المستهلكين على تقنيات جاهزة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في القرن الحادي والعشرين، فالتقدم في تحسين البحث والتطوير بشكل كبير ومبتكر في المواد والأجهزة والتصنيع والتوصيف والمعالجة من شأنه أن يؤدي إلى تحسين أداء الأجهزة وموثوقيتها، وانخفاض تكاليف النظام.

***تطوير البنية التحتية:** على اعتبار تكنولوجيا مصادر الطاقة المتجددة تستدعي المزيد من الابتكار والعلوم والهندسة والبنية التحتية للارتقاء بهذه التكنولوجيا إلى المستوى المطلوب.

***التعليم والتوعية:** وذلك من خلال دعم برامج التعليم التي تغطي جميع جوانب تكنولوجيا مصادر الطاقة المتجددة مثل المدارس والجامعات.

***خلق فرص عمل عالية الجودة** وإعداد الجيل القادم من مستخدمي RES لأجيال عديدة من المستهلكين في المستقبل.

---

[1]- Amine BoudgheneStambouli, **op.cit**, p 4517
[2]- **ibidem**.

***المشاركة الحكومية:** الأهمية المشتركة لكلا السياستين والاستثمارات التكنولوجية للقدرة التنافسية للأسواق المستقبلية لمنهج RES، ويجب على الحكومة أن تضع سياسات واستراتيجيات وخطط وبرامج تنمية في العالم العربي على المستوى دون الإقليمي والإقليمي والقاري[1].

***نقل التكنولوجيا:** من خلال نقل التكنولوجيا من المختبر إلى المستهلك بسرعة من أجل معالجة تحدي الطاقة وبالنسبة لتقنيات مصادر الطاقة المتجددة، تعد العودة إلى التطوير والنشر المتسارع أمرًا إلزاميًا خاصة مع المخاوف المتعلقة بالطاقة لتوسيع الأعمال (خاصة في العالم النامي) وجعل مصادر الطاقة وتحسين بيئتنا لمنع حدوث نقطة تحول محتملة في العالم كسيناريو الاحتباس الحراري الخطير.[2]

- **الحفاظ على البيئة**

يعتبر هدف الحفاظ على النظام الايكولوجي من مخاطر الاستغلال المكثف للطاقات التقليدية أحد أهم الأهداف التي تراهن عليها الدول في علاقاتها، خاصة بعد بروز الظواهر المختلفة التي ألحقت ضرارا بالغا بالبيئة كالاحتباس الحراري وغيره.

- **تحقيق أهداف المناخ**

حيث اعتمد الاتحاد الأوروبي سواء في سياسته الخاصة أو في علاقاته على هدف التعامل مع إدارة المناخ، والعمل على تقديم حلول وأجندات مناخية كالصفقة الخضراء الأوروبية رفيعة المستوى EGD)(تحت رعاية المفوضية الأوروبية، ويمكن القول أن الاتحاد الأوروبي قد طور في سياساته لإدارة المناخ، وذلك من خلال تعرضه لعنصر التأزيم سواء الأزمات الطاقوية المختلفة أو الأزمة الروسية الأوكرانية التي دفعته إلى مراجعة المصادر الطاقوية التي يجب الاستناد إليها، والمتمثلة أساسا في مصادر الطاقة المتجددة والتي تضمن في المحصلة تحقيق معالم الحفاظ على المناخ وتحقيق تعهدات اتفاقية باريس.

بالنسبة للجزائر أكد الكتاب الأبيض **Livre blanc sur l'impact des changements climatiques en Algérie** أن الجزائر معنية بتغير المناخ وذلك حسب المجموعة الحكومية الدولية حيث تعتبر واحدة من المناطق الساخنة ال24 المعرضة لتغير المناخ والمتأثرة بظواهر التطرف

---

[1]- **ibidem**.
[2]- **ibid**, p 4518

المناخي كالفيضانات والجفاف وموجات الحر وحرائق الغابات، وتشكل هاته الظواهر تهديدات للسكان مما يعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويؤدي إلى ضغوط للوصول إلى الموارد الطبيعية[1]

وهو ما قاد الجزائر أيضا إلى إصدار القانون رقم 04-20 المؤرخ في 13 ذو القعدة 1425 الموافق 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى وإدارة الكوارث في سياق التنمية المستدامة والذي حدد المخاطر العشرة الرئيسية (الزلازل والمخاطر الجيولوجية الفيضانات والمخاطر المناخية، حرائق الغابات المخاطر الصناعية ومخاطر الطاقة، المخاطر الإشعاعية والنووية والمخاطر المتعلقة بصحة الإنسان، المخاطر المتعلقة بصحة الحيوان والنبات، الجوية أو البحرية الكوارث بسبب التجمعات البشرية) كما قسم المخاطر المناخية إلى ستة مخاطر فرعية(رياح عنيفة هطول أمطار غزيرة، جفاف، التصحر، العواصف الرملية، العواصف الثلجية)[2].

عملت الجزائر على تشجيع التحول الطاقوي كضرورة وخيار استراتيجي يندرج في برنامج رئيس الجمهورية مع الالتزام بالتنفيذ التدريجي في إطار ثلاثية **"الرصانة الطاقية، الكفاءة الطاقية والطاقات المتجددة"**،وبالتالي فإن إنشاء وزارة التحول الطاقوي والطاقات المتجددة هو شهادة على التزام البلاد بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، فوفقاً للخطة الوطنية للمناخ: "يُعد قطاع الطاقة المصدر الأعلى للانبعاثات بنسبة 75% حيث تنتج الانبعاثات من هذا القطاع عن استهلاك الطاقة (46%) وإنتاج ومعالجة ونقل المواد الهيدروكربونية (20%) وتسييل الغاز الطبيعي (8%)وبالتالي فإن التحول التدريجي إلى الطاقات المتجددة، وتعميم إجراءات توفير الطاقة سيسمح بتقليل كثافة الكربون.[3]

- **التخلص من التبعية لقطاع المحروقات وآثار الاستغلال المجحف له**

تزداد الحاجة سنويا إلى الطاقة الاحفورية بسبب استناد الاقتصاد العالمي عليها، ومع هذه الزيادة تظهر الآثار السلبية لاستغلالها وكذا تبعية الاقتصاد للمورد الطاقوي، مما دفع الوحدات على اختلافها للبحث عن مصادر بديلة قصد التخفيف من وطأة هذه التبعية. حيث تتطلع الحكومة الجزائرية إلى تقليل اعتماد الاقتصاد على قطاع المحروقات الذي يمثل 98% من دخل البلاد بالعملة الصعبة، وقد صرح الرئيس السابق **عبد العزيز بوتفليقة** أن الجزائر مدعوة إلى بذل جهد كبير لإخراج[4]

---

(1)- **Projet de Livre blanc sur l'impact des changementsclimatiquesenAlgérie**, Edition Sonatrach / Ministère de l'Energie / Ministère de la Transition Energétique et des Energies Renouvelables, 2021.
(2)- **ibid**,
(3)- **ibid**.
(4)- A. BoudgheneStambouli and others**, op.cit**, p4448

اقتصادها من الاعتماد على النفط وتنويع مواردها لتجنب الوقوع رهينة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومؤكدا على أنه يجب أن تكون الطاقة المتجددة هدفًا واضحًا للبلاد وكذا معالجة القضايا البيئية.[1]

وهو نفس ما يسعى له الاتحاد الأوروبي الذي يعد أحد الكيانات المستهلكة لموارد الطاقة التقليدية بشكل كبير ومكثف نظرا لارتباط اقتصاداته به، وفي ضل ارتفاع الطلب المحلي عليه وزيادة الأسعار وتعدد الأزمات باشر الاتحاد بتغيير سياساته والاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر وتفعيل معالم الانطلاقة الخضراء كخطوة لتنويع الموارد الطاقوية، والتخلص من التبعية الطاقوية سواء للمورد أو الموردين وركزت العلاقات بين الطرفين على تجاوز المنظور التقليدي، والسعي نحو تعزيز الحفاظ على النظام البيئي من خلال تأطير العلاقة ضمن قطاع الطاقات المتجددة.

ب- الأهداف المرتبطة بالاتحاد الأوروبي

- نشر الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي يساعد في تحقيق الأهداف التقليدية الأخرى لسياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي، مثل القدرة التنافسية لأسعار الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد، إلى جانب ذلك يمكن للترويج للطاقة المتجددة أن يخلق فرصا جديدة للتوظيف المحلي، ويساعد على ضمان ريادة الشركات المصنعة في الاتحاد الأوروبي في التقنيات الخضراء والمساهمة في النمو الاقتصادي العام.
- يهدف الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز أشكال جديدة ومتجددة من الطاقة وذلك من خلال تعزيز روح التضامن بين الدول الأعضاء، وهو ما نصت عليه **المادة "194"** من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك تحدد نفس المادة أن الترويج للطاقة المتجددة يجب أن يكون دون المساس بحق الدول الأعضاء في تحديد شروط استغلال موارد الطاقة الخاصة بهم، وخياراتهم بين مصادر الطاقة المختلفة والهيكل العام لإمدادات الطاقة الخاصة بهم، [2]وتبعا لذلك سعى الاتحاد إلى تمديد علاقاته مع الجزائر في القطاع الطاقوي المتجدد نظرا لما تملكه من إمكانيات طاقوية هائلة.

---

[1]- **ibidem.**

[2]- سفيان أوجيدة، **المرجع السابق الذكر**، ص ص30-31

- **مواجهة الغزو الروسي الطاقوي**

على اعتبار الاتحاد الأوروبي أحد المستهلكين الرئيسيين لموارد الطاقة الروسية خاصة الغاز فقد عمل على محاولة التحرر من التبعية له، وذلك من خلال الاتجاه نحو الطاقات المتجددة حيث صوت أعضاء البرلمان الأوروبي في سبتمبر 2022 بالأغلبية من أجل رفع سقف الطاقة المتجددة وهو ما يمثل جزء من مراجعة توجيه الطاقة المتجددة.[1]

- **القدرة التنافسية**

والتي تعني تعزيز سوق طاقة داخلية وظيفية ومفتوحة وتنافسية من أجل السماح بتحسين كفاءة شبكات الطاقة، وانخفاض أسعار الطاقة وزيادة الاستثمارات في إنتاج الطاقة النظيفة وكفاءة الطاقة والتحسن الشامل لاقتصاد الاتحاد الأوروبي في السيناريو العالمي.[2]

- **تأمين الإمدادات**

وهو ما يعني معالجة اعتماد الاتحاد الأوروبي المتزايد على الطاقة المستوردة من خلال نهج متكامل، وتشمل الأساليب الممكنة تعزيز خفض الطلب، ودعم التنويع المتزايد لمزيج الطاقة في الاتحاد الأوروبي، مع زيادة استخدام مصادر الطاقة المحلية والمتجددة والتمايز الجغرافي بين المستوردين وتشجيع الاستثمارات في التقنيات الموفرة للطاقة.[3]

كما تم تحديد جملة من الأهداف الوطنية: والتي تقوم على أنه لكل دولة عضو هدفها الخاص فيما يتعلق بحصة الطاقة المتجددة في الكهرباء، وكان الهدف الإجمالي هو 5.75٪ من الوقود الحيوي وغيره من مصادر الطاقة المتجددة[4].

وبالتالي تتعدد الأهداف التي سطرها الطرفان من أجل الانتقال نحو الطاقات المتجددة والتي تشترك في بعض الأهداف كتحقيق التنمية المستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر وإزالة الكربون من النظام الطاقوي، أو تنفرد بها دول الاتحاد الأوروبي التي سطرت ضمن علاقاتها الطاقوية الخارجية جملة من الأهداف التي ترتبط أساسا بسياساتها الطاقوية الداخلية.

---

[1]– **المرجع نفسه**، ص ص42–43.

[2]- G. Cotellaand others,**op.cit** , p22.

[3]- **ibid**, p21.

[4]- M. Kanellakis a , G. Martinopoulos a , T. Zachariadis, **Europeanenergypolicy-A review**, Energy Policy, n62 2013,p1022

ولكن ينبغي تحديد هدف التعاون في مجال الطاقة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بشكل ملموس كأن يدعم الاتحاد الجزائر في تطوير تحولها في مجال الطاقة، بهدف تحويل الاستهلاك المحلي جزئيًا أو كليًا في المستقبل إلى الطاقة المتجددة على اعتبار أن الانتقال إلى الطاقة المتجددة في الاستهلاك المحلي من شأنه أن يسمح للجزائر بالتخلص التدريجي من دعم الوقود الأحفوري وتحرير كميات الغاز الطبيعي للتصدير الأجنبي، ومن شأن زيادة ربحية قطاع الغاز الطبيعي أن تعزز الاستثمار اللازم في استكشاف وتطوير حقول الغاز الجديدة، مما يزيد من جاذبية مثل هذه المشاريع للشركاء الدوليين كما يمكن للاتحاد الأوروبي أن يقدم الدعم لتوسيع مصادر الطاقة المتجددة كجزء من صفقة أوسع، والتي ستشمل أيضًا التعاون في قطاع الغاز والنفط[1].

ومن أجل التأكد من التنفيذ الفعلي للمفاهيم المتفق عليها في منتدى أعمال الطاقة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر،ستكون هناك حاجة إلى إطار سياسي للتعاون المنشود في مجال الطاقة وسيكون

الالتزام الحكومي القوي من كلا الجانبين حاسما في تعزيز ثقة المستثمرين، ووضع أهداف مشتركة لتوسيع الطاقة المتجددة في الجزائر من أجل زيادة مصداقية أهداف الطاقة المتجددة في عيون مستثمري الاتحاد الأوروبي.[2]

[1]- JekaterinaGrigorjeva, **op.cit**, p11.
[2]- **ibid**, p11.

خلاصة الفصل:

تبعا لما تم تناوله في هذا الفصل تم التوصل إلى أن:

– العلاقات الأوروبية الجزائرية مرت بالعديد من المراحل والمحطات الحاسمة التي ساهمت في تكوين نسق العلاقات الحالية، من خلال انتقالها من علاقات استعمارية تمثلت في الفترة الاستعمارية الفرنسية الطويلة وبداية معالم التعاون وصولا إلى مرحلة أكثر نضجا وأعمق من حيث الأهداف والتوجهات وهي مرحلة الشراكة.

– الجزائر تتمتع بترسانة طاقوية قوية قائمة على موارد الطاقة التقليدية كالنفط والغاز، إلى جانب نوع جديد من الطاقات وهو الطاقات المتجددة حيث تحتوي الصحراء الجزائرية على أعلى قدرة تشميس في العالم، مما جعلها منطقة جذب دولي للاستثمارات الأجنبية.

– الجزائر لها دورا محوريا في نقل الطاقة نحو أوروبا؛ وذلك من خلال أنابيب نقل الطاقة، مما ساهم في ارتفاع الواردات الطاقوية نحو أوروبا خاصة في ظل تزايد الاحتياجات الأوربية وبروز الأزمة الروسية الأوكرانية التي رفعت من موثوقية الجزائر كمورد دائم في حالة الاستقرار والأزمات.

– الجزائر حاولت تبني معالم مرحلة طاقوية جديدة من أجل التخلص من تبعات الاستغلال المجحف للثروات التقليدية وتأمين مستقبل طاقوي مستدام، وقد ساهم الاتحاد الأوروبي في تحقيق انطلاقته الطاقوية الجديدة والتي بالرغم من محدوديتها إلا أنها حققت العديد من المشاريع المشتركة والناجحة.

الفصـــــل الثالث
المبادرات الطـاقوية في العلاقات الأوروبية الجزائرية

يعمل الاتحاد الأوروبي على توطيد علاقاته مع الجزائر كمورد موثوق له لمصادر الطاقات التقليدية، وذلك من خلال الحفاظ على استمرارية العلاقة عن طريق الخوض في اتفاقيات شراكة تركز على قطاع "الطاقات المتجددة" في محاولة لتحرير اقتصادها من التبعية لموردين غير موثوقين، ورغبة في تغيير سياسات المناخ والحفاظ على النظام الايكولوجي الذي أصبح هشا بسبب التعاطي غير الرشيد مع مكوناته.

تسعى الجزائر هي الأخرى إلى التحرر من التبعية لموارد الطاقة التقليدية، وتحديث اقتصادها ليتناسب مع المعطيات والمتغيرات الراهنة وذلك من خلال العمل على إنجاح شراكته مع الاتحاد الأوروبي.

وبناء عليه يأتي هذا الفصل كمحاولة لفهم وتفسير المبادرات الطاقوية في العلاقات الأوروبية الجزائرية وذلك في ثلاثة مباحث أساسية:

المبحث الأول: اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في قطاع الطاقات المتجددة.

المبحث الثاني: قراءة في سياسات الشراكة الأوروجزائرية: مستويات الإنجاز والإخفاق

المبحث الثالث: تحديات ورهانات تحقيق الأمن الطاقوي ضمن العلاقات الأوروجزائرية

المبحث الأول: اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في قطاع الطاقات المتجددة

إن أهمية الاتجاه نحو قطاع طاقوي بديل فرض على الجزائر تغيير أسس استراتيجياتها الطاقوية القائمة، والتي كانت مؤسسة على مبدأ القومية الطاقوية، وسيطرة الطابع السيادي، وهو ما جعلها تتجه إلى فتح المبادرات أمام المستثمر الأجنبي في إطار تحقيق الفعالية الطاقوية والاكتفاء الطاقوي محليا، وتخصيص المتبقي منه للتصدير من أجل تمديد العلاقات مع أوروبا خاصة بعد تبني الأخيرة معالم "الانطلاقة الخضراء"، وتوجيه سياساتها الطاقوية نحو "الاقتصاد الأخضر".

المطلب الأول: الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين الأوروبي والجزائري في مجال الطاقات المتجددة (الدوافع والمحتوى)

عمل الاتحاد الأوروبي والجزائر على إبرام العديد من الاتفاقيات ذات الطابع الإلزامي للطرفين، من أجل تطوير قطاع الطاقات المتجددة وذلك في إطار شراكة إستراتجية متينة تهدف إلى تأمين الموارد الطاقوية ضمن مقاربة بديلة قائمة أساسا على مفاهيم الاستدامة، ومدفوعة بجملة من الدوافع والأسباب التي تختلف حسب أولويات كل طرف ومتغيرات بيئته الداخلية.

أولا: دوافع الشراكة الأوروجزائرية للتوجه نحو الطاقات المتجددة

اتجاه الاتحاد الأوروبي والجزائر نحو تطوير أسس الشراكة في القطاع الطاقوي يرتبط بمجموعة من الدوافع التي تجعل الطرفين يسيران ضمن مسعى دائم من أجل تطوير نسق العلاقة وتفعيل آليات تطويرها، وتظهر هاته الدوافع كتوجهات مشتركة أو يتفرد بها أحد طرفي العلاقة.

أ-دوافع الاتحاد الأوروبي لتأسيس شراكة مع الجزائر في القطاع الطاقوي

لقد كان الاتحاد الأوروبي هو دائما المبادر لإنشاء علاقات مع الجزائر سواء بحكم اعتبارها مستعمرة فرنسية سابقة يرى الاتحاد أنه الأحق بها من الفواعل الأخرى، أو بالاستناد إلى عوامل جيواستراتجية وجيواقتصادية متباينة، والتي تتمثل فيما يلي:

- **توفر الجزائر على منظومة طاقوية غنية:** سواء من مصادر طاقة تقليدية كالبترول والغاز، أو مصادر طاقة متجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح؛ حيث تعتبر الجزائر بصحرائها الشاسعة مكمنا للثروات ومصدرا مهما للطاقة الشمسية (تحتوي على أعلى قدرة تشميس في العالم) ما جعل الدول الأعضاء في الاتحاد تتهافت لإنشاء مشاريع مشتركة معها في القطاع الطاقوي وتوطيد

العلاقات بين الطرفين في سبيل الاستفادة من هاته الإمكانيات، خاصة في ظل الأزمات الطاقوية المتتالية التي عرفها الاتحاد الأوروبي.

- **أهميـــة الجزائر كسوق لتصريف المنتجات الأوروبية:** شكلت الجزائر بين الماضي والحاضر أهمية متزايدة لأوروبا واقتصادها، سواء عندما كانت تحت الحكم الفرنسي كمستعمرة أوروبية أو تحولها إلى سوق أوروبية بامتياز بعد حصولها على استقلالها واسترجاع معالم سيادتها، يتم تصريف المنتوجات الأولية والسلع الأساسية اليها، وقد حثت المادة الثانية من اتفاقية الشراكة بين الطرفين على تحقيق هذا الغرض، من خلال التأكيد على تعزيز التبادلات بين الطرفين في إشارة إلى أهمية هذا العامل في الاتفاقية.
- **المكانة الجيوسياسية والجيوإستراتجية للجزائر:** حيث يمثل الموقع الجغرافي للجزائر ميزة مهمة جدا لعلاقاته مع الدول المجاورة سواء الإفريقية منها أو الأوروبية، فالجزائر هي قلب إفريقيا وبوابة المغرب العربي، وأحد أهم الدول التي تملك مكانة استراتيجية بالنسبة لأوروبا حيث تطل على البحر الأبيض المتوسط مما يسمح بخلق طرق سهلة لنقل الطاقة سواء من خلال أنابيب النقل التقليدية **كميدغاز وجالسي** وغيرها، أو عن طريق النقل البيني لمستخرجات الطاقة المتجددة، كما أن هذا الموقع مكنها من اكتساب مصادر طاقة متجددة لا تقل أهمية عن الطاقات الأحفورية.
- **السعي نحو التفوق في سياق التنافس الدولي:** حيث يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق مكانة مرموقة في النظام الدولي، ما يجعله يسعى إلى عقد شراكات مع الدول المتوسطية بصفة عامة ودول المغرب العربي بصفة خاصة، حيث تنافس فرنسا على سبيل المثال الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى جانب منافستها المستديمة للولايات المتحدة الأمريكية على الثروات الإفريقية، من خلال تعزيز علاقاتها مع دول القارة ومنع أي دول أخرى من الاقتراب منها كمناطق نفوذ، في حين تتهافت بريطانيا على نفط المنطقة أو خارجها من خلال استثمارات شركات بريتش بتروليوم وشال، أما ألمانيا فهي أكثر الدول التي تتجه نحو الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة وتنمية استغلالها من خلال إقامة شراكات ومشاريع طاقوية مع دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط تقوم بالأساس على استغلال الطاقات البديلة[1].

---

[1]– عبد الكريم شكاكطة، سياسات التعاون الأوروبي الجنوب متوسطي في مجال الطاقة: واقع وانعكاسات(**المجلة الجزائرية للسياسات العامة**،العدد6، 2015) ص ص32-33.

- **الاتجاه نحو تنويع أكثر للموردين:** حيث فرضت الأزمات التي تعرض لها الاتحاد الأوروبي ومسألة الاعتماد المفرط على روسيا التي استخدمت الغاز الطبيعي كوسيلة ضغط، إلى الاتجاه نحو تنويع الموردين، وذلك في سبيل القضاء على تبعيته لروسيا وتحقيق الاحتياجات الطاقوية المتزايدة سنويا سواء من مصادر الطاقات الأحفورية أو المتجددة.

ب-دوافع الجزائر لإقامة شراكة طاقوية مع الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقات المتجددة

تتفرد الجزائر بدورها بمجموعة من الدوافع التي جعلتها تقبل على توقيع اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي في قطاع الطاقة والمتمثلة فيما يلي:

- تعتبر الجزائر أحد أكبر الدول في إفريقيا، وهي واحدة من المنتجين والمصدرين الرئيسيين لموارد الطاقة التقليدية (النفط والغاز) في إفريقيا، وتمتلك عاشر أكبر كمية احتياطات من الغاز الطبيعي المؤكدة في العالم وثاني أكبر احتياطات في إفريقيا، كما تعتبر ثالث أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى الاتحاد ورابع مورد للطاقة لها، وهو ما يحيل لطرح تساؤل عن لماذا تحتاج الجزائر إلى تصدير الكهرباء الشمسية القابلة للتوزيع عندما تمتلك مثل هذه الإمكانات الهيدروكربونية الضخمة[1]، ولماذا اتجهت الجزائر إلى تطوير علاقات شراكة مع الاتحاد في قطاع طاقوي بديل؟
- يعتمد الاقتصاد الجزائري على صادرات النفط والغاز بشكل كبير، وبالتالي ليس من المستغرب أن يتأثر الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بتقلب الأسعار، والتحديات التي تتبعها. وقد أشارت العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية كوكالة الطاقة الدولية وغيرها إلى خطورة الوضع الطاقوي في الجزائر، حيث أكدت على وجود أوجه قصور عميقة في قطاع المحروقات الجزائري من خلال ارتفاع الطلب المحلي على الغاز الطبيعي الذي أدى إلى خلل في الميزان الغازي، وبالتالي خلق تحديات في التصدير ومكانتها كمصدر للغاز مستقبلا، وهو ما جعل صناع القرار الجزائريون بحلول منتصف الثلاثينيات يدركون أن ثروات البلاد من النفط والغاز معرضة للنضوب، ولذلك من المهم الاستجابة بسرعة واتخاذ الاستراتجيات اللازمة لضمان مستقبل أكثر استقرار للبلاد، أي الحاجة إلى إيجاد مصادر بديلة للطاقة لمواجهة اعتمادها على الوقود الأحفوري، خاصة في ظل توفر الإمكانيات الهائلة من مصادر الطاقة المتجددة والموقع الجغرافي

[1]- Mokhtar Benasla and others, **Algeria's potential to supply Europe with dispatchable solar electricity via HVDC links: Assessment and proposal of scenarios**, Energy Reports, n11,2024,p44.

المتميز.تتوقع إدارة معلومات الطاقة أن الجزائر ستتمكن مستقبلا من تصدير الكهرباء الشمسية إلى الأسواق الأوروبية، وهو ماتأكد من خلال اطلاقها برنامجا طموحا لتطوير الطاقات المتجددة[1] وتعزيز كفاءة الطاقة لتنويع مصادرها، من أجل تلبية الطلب المحلي المتزايد وتصديرها في نهاية المطاف إلى البلدان الأوروبية، فقدرة توليد الطاقة في البلاد تقدر بـــ 25 جيجا وات، منها 8 جيجا وات من الفائض الذي تنوي تصديره إلى أوروبا، وهذا ما أشار إليه مؤخراً "**وزير الطاقة الجزائري**" في نوفمبر 2022، "قبر مؤكدا على أن[2]تصدير الكهرباء إلى أوروبا يشكل أولوية بالنسبة للجزائر وأن الحكومة تدرس جديا مشروع الربط الكهربائي مع أوروبا وهذا ما أكده مؤخرًا الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، الذي أعلن أن الجزائر مستعدة لتصدير فائض إنتاجها من الكهرباء إلى أوروبا في سياق أزمة الطاقة التي تعاني منها القارة.[3]

- **تصريف المنتجات الطاقوية الجزائرية في السوق الأوروبية:** تمثل الجزائر مصدر موثوق للطاقة لأوروبا، وقد تم الاعتراف بأهميتها في هذا المجال من قبل الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة، حيث أن قربها الجغرافي من السوق الأوروبية المتعطشة للطاقة ووفرة احتياطاتها من الهيدروكربون وخاصة الغاز، جعل صادراتها موجهة بأغلبية ساحقة نحو الاتحاد الأوروبي، الى جانب أهمية عائدات تصريف مصادر الطاقة لاقتصاد الدولة، حيث أن الجزائر على نفس قدر اهتمام الاتحاد الأوروبي بضمان التدفق المستمر عبر الأنابيب، وحتى في ذروة الصراع الشامل في التسعينات من القرن الماضي تواصلت صادرات النفط والغاز الجزائرية دون انقطاع، وقد أعلنت الجزائر في عام 2000 عن خطة طموحة لتحسين إمكاناتها في مجال الطاقة، بهدف تعظيم الإيرادات وإعادة إطلاق الاقتصاد بعد عقد من الخمول نظرا للمصالح المتغيرة للمنتجين مثل الجزائر، ناهيك عن التحول الحمائي للعديد من صناع القرار، بما في ذلك الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في السنوات الأخيرة"[4].
- إلى جانب الضرورات الجيوسياسية في الوقت الراهن، كانت الجزائر بحاجة إلى الدعم المالي والفني المصاحب لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، لتحمل التأثير المخيف لشروط صندوق النقد

---

(1)- **Ibidem.**

(2)- **ibidem.**

(3)- **ibidem**

(4)- Hakim Darbouche, **EU–Algeria Trade and Energy Interests in the Framework of the EMP: The Politics of 'Specificity' in an Interdependent Relationship**, Journal of Contemporary European Studies, Vol 17,No3,p381

الدولي الصارمة المتأصلة في اتفاق إعادة جدولة الديون لعام 1994 (حيث نص على تقييد الإنفاق العام والإعانات، وتشديد السياسة النقدية وتخفيض قيمة العملة الوطنية، وتحرير الأسعار وخصخصة المؤسسات العامة) ومن هذا المنطلق اعتبر صناع القرار الجزائريون أن المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي في الإصلاح الهيكلي من خلال ما يمتلكه من خبرة ومنهج عالمي متقدم تجاه التحول الاقتصادي والتمويل الإضافي هي المكاسب الاقتصادية الأكثر واقعية للشراكة على المدى القصير جدًا، كما كان ينظر إلى عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أنه وسيلة لتحقيق مساعدات أكثر وزيادة استثمار رأس المال الأجنبي[1].

- **الحاجة إلى النهوض بالاقتصاد ومعالجة الأضرار التي خلفها الاستعمار الفرنسي على عملية التنمية:** حيث اتجهت الجزائر لعقد هاته الشراكة إيمانا منها بقدرة الاتحاد على إحداث عملية تنموية سواء في القطاعات المتنوعة الأخرى، أو في قطاع الطاقة المتجددة بسبب قدرته وإمكانياته التكنولوجية والفنية والكفاءات التي يمكن إرسالها لتكوين أجيال بأكملها على استخدام تقنيات الطاقة المتجددة، إلى جانب الخبرة الطويلة في المجال والتي يمكن أن تكون عاملا مهما جدا في تطوير القطاع.
- رغبة الجزائر في كسر معالم التبعية لمورد النفط وتأثيراته المتباينة على الاقتصاد والبيئة، والخوض في مشاريع الطاقات المتجددة خاصة بعد زيادة التوجه العالمي نحوها.
- توفير احتياجات الاتحاد الأوروبي من الطاقات البديلة؛ نظرا لاعتباره سوق للمواد الطاقوية الجزائرية واتجاهه نحو تنويع موارده الطاقوية يجعل الجزائر بدورها مجبرة على الخوض في هذا السياق الطاقوي الجديد من أجل تحصيل الإيرادات المالية السابقة التي كان يحصلها.

ج-الدوافع المشتركة بين الطرفين لتفعيل اتفاقيات الشراكة:

يشترك كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر في مجموعة من الأسباب المحركة لنشأة شراكتهما واستمراريتها في سياقات متباينة والمتمثلة في:

- **التقليل من التبعية للطاقة الأحفورية:** حيث يعتبر هذا الدافع مشتركا بين الطرفين، بل إن المستجدات العالمية في القطاع الطاقوي تتناول خطورة الاستمرارية ضمن سياق الطاقة التقليدية ومخاطرها حيث لا يقتصر الأمر على الطرفين بل يتجاوزه ليصبح ظاهرة عالمية مفادها "تحقيق أمن طاقوي فاعل بعيدا عن الطاقات الأحفورية"، وفي ظل هذا المسعى عمل الاتحاد الأوروبي

---

[1]- **ibid,** pp376-378.

والجزائر بدورهما على التخلص من الاعتمادية المفرطة على النفط والغاز، والاتجاه نحو مزيج طاقوي لا يهمل أهمية ودور الطاقات الأحفورية، ولكنه يقلل من نسب الاعتماد عليها محاولا الخروج من دائرة وحدوية المورد من خلال الاتجاه نحو طاقات بديلة، نظيفة، ذات بعد مستدام وفاعلة طاقويا.

- **الحفاظ على المناخ:** أدى الاستغلال غير عقلاني لموارد الطاقة الأحفورية إلى تخريب النظام الايكولوجي وتعزيز الآثار السلبية على البيئة كالتلوث والاحتباس الحراري وغيرها من المخرجات ذات الامتدادات الخطيرة على الإنسان وصحته وبيئته، مما دفع الطرفين لمراجعة مبادئ الشراكة في قطاع الطاقة لتشمل قطاع الطاقات المتجددة كطاقات نظيفة، مستدامة، تحافظ على البيئة والمناخ وذلك في إطار الالتزام باتفاقيات المناخ.
- **تحقيق الأمن الطاقوي:** لعل أهم دافع لإقامة شراكة ترتكز على الطاقات المتجددة هو تحقيق أمن طاقوي بعيدا عن الطاقات الاحفورية، وتفعيل مقاربة طاقوية بديلة للطرفين.

ثانيا: محتوى الشراكة الأوروجزائرية في قطاع الطاقات المتجددة

تندرج اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية ضمن الشراكة التي عقدتها أوروبا مع الدول المتوسطية سعيا منها لتحقيق أهداف وغايات ذات أبعاد مختلفة، وإن كان البعد الاقتصادي هو أكثر الأبعاد التي ركزت عليها الشراكة، حيث اتجه الاتحاد الأوروبي لعقد شراكة مع الجزائر لم تكن وليدة اليوم وإنما هي امتداد لمحطات سابقة تميزت أحيانا بربط جسور التواصل وأحيانا بالتردد والشك وعدم اليقين، وقد طرحت بتأسيسها أهم التهديدات والرهانات التي يجب العمل على تجاوزها من خلال علاقتهما، وتناولت العديد من المجالات مركزة على قطاع الطاقة على اعتباره أحد أهم أعمدة الاقتصاد.

لا يختلف محتوى الشراكة الأوروجزائرية عن الشراكة الأورومتوسطية، وإن كانت تتميز عنها من خلال احتوائها على اهتمامات جديدة ذات أهمية بالغة للطرفين(العدالة والشؤون الداخلية، تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب من خلال التعاون المشترك) ويحتوي اتفاق الشراكة على 110 مادة في تسعة مجالات إضافة إلى ستة ملاحق وسبعة برتوكولات، ليتم فيما بعد تعزيز الشراكة من خلال إطلاق مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط والذي يعتبر مبادرة مقترحة من قبل الرئيس الفرنسي السابق" **نيكولاي ساركوزي**"، وهو ما انعكس على طبيعة الشراكة الأوروجزائرية من خلال توسعيها لتغطي

العديد من الجوانب، وعلى الرغم من أن التقدم في مسار الشراكة شهد العديد من العقبات وكان متأخرا إلا أنه استطاع تحقيق نتائج ايجابية في العديد من المجالات.[1]

ووفقا للبرتوكول المنشأ لاتفاقية الشراكة فهي تنص على أن: " الشراكة مبنية على المبادرة الخاصة كما ستخلق مناخا ملائما للنشاط الاقتصادي والتجاري وعلاقات الاستثمار بين الطرفين، وهو الاعتبار الذي يوفر دعمًا حيويًا لها لإعادة الهيكلة الاقتصادية والتحديث التكنولوجي، وتشجيع التكامل بين بلدان المغرب العربي من خلال تعزيز التجارة والتعاون بينهم وبين الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء، والتي تنص على: [2]

- تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمالي: حيث يتعهد الطرفان بتعزيز التعاون الاقتصادي بما يحقق مصلحتهما المشتركة.
- يكون هدف التعاون الاقتصادي هو دعم الجهود التي تبذلها الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- يتماشى هذا التعاون الاقتصادي مع الأهداف المنصوص عليها في اتفاق برشلونة[3].
- **بالرجوع إلى القطاع الطاقوي فقد نصت المادة 61 من الاتفاقية على:**
- تطوير الشراكات بين الشركات الأوروبية والجزائرية في أنشطة التنقيب والإنتاج والمعالجة والتوزيع والخدمات في مجال الطاقة والتعدين[4].
- التطوير الفني والتكنولوجي لإعداد شركات الطاقة والتعدين.

بناء الشراكات في المجالات التالية:

- التنقيب عن النفط والغاز وانتاجهما ومعالجتهما.
- إنتاج الكهرباء.
- تطوير توزيع الغاز والنفط والكهرباء.

---

[1]– ناجي محمد الهتاش،الشراكة الأورو–جزائرية وخيارات الدبلوماسية الجزائرية بين تحدي الاستمرار ونجاح التغيير **(مجلة مدارات سياسية**، المجلد2، العدد6، 2018) ص52.

[2]- **EU-Algeria Euro-MEditerranean Association Agreement**, COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION, Brussels, 12 April 2002 (OR. fr), AL 1, Article 61, p55.

[3]- **ibidem.**

[4]- **ibidem.**

- إنتاج المعدات والخدمات المستخدمة في إنتاج منتجات الطاقة.
- دعم وتشجيع الاستثمار الخاص في أنشطة قطاع الطاقة والتعدين والبيئة، وتطوير الطاقات المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة.[1]

وقد جرت المحاولة الأولى لإضفاء الطابع الرسمي على علاقات الطاقة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في عام 2006 عندما اقترح صناع السياسة الجزائريون إبرام "**شراكة إستراتيجية في مجال الطاقة**"[2] مع نظرائهم الأوروبيين، وتأكيد سعي الجزائر المستمر في تحقيق الاحتياجات الطاقوية الأوروبية وطمأنتها بموثوقية واستقرار إمدادات الغاز لديهم خاصة مع الأزمة التي عاشتها أوروبا، وبالنسبة للمفوضية الأوروبية فإن المفاوضات التي تلت هذا الاقتراح كانت مطولة بشكل كبير، وذلك يعود إلى سن الاتحاد الأوروبي وتأكيده لمجموعة من القواعد التنظيمية للسوق ومنحها دورًا مركزيًا في اتفاقية الشراكة المستقبلية مع الجزائر، وفي الواقع فإن الجديد الوحيد الذي قدمته" **المسودة الأولى للوثيقة** "والتي فشلت[3]في الحصول على موافقة الجزائر، هو العمل على تقارب الأطر التنظيمية الثنائية في مجال الطاقة حيث لم تظهر الجزائر حماسها لنموذج الاتحاد الأوروبي المتمثل في توسيع معاييرها التنظيمية للسوق كأساس للتعاون الاستراتيجي في مجال الطاقة، ويعود ذلك لسببين يتمثل السبب الأول: في أن نهج الاتحاد الأوروبي ضيق للغاية وقائم على قواعد وأنظمة كثيرة، كما أن إطار التعاون في مجال الطاقة الذي اقترحه الاتحاد يضيف قيمة قليلة إلى الاتفاقيات الثنائية التي كان من المفترض أنها ستحقق مكاسب إستراتجية للجزائر، أما السبب الثاني فيعود إلى ارتفاع شكوك الجزائر من خلال وجهة النظر القائلة بأنه على الرغم من أن مبادئ سياسات الطاقة الخارجية والداخلية القائمة على السوق في الاتحاد الأوروبي واضحة المعالم، إلا أن الواقع العملي أثبت العكس تماما حيث تتجه الدول الأعضاء لتحقيق مصالح فردانية، وبالتالي غياب سياسة طاقوية موحدة يمكن للجزائر التعامل معها ككيان واحد وهو ما أثبتته ممارسات اسبانيا وألمانيا وفرنسا (باقتراحها في عام 2007 تفكيك قطاعات الإنتاج والتوزيع في شركات الطاقة الأوروبية) إلى جانب الدعم الضعيف من الاتحاد لإصلاح القطاع الطاقوي الجزائري، وبذلك تم التخلي عن برنامج تحرير قطاع المحروقات، وتأكيد

---

(1)- **ibidem.**

(2)- **ibidem.**

(3)- Hakim Darbouche,**Energising' EU–Algerian**, **op.cit**, pp80-82

القادة الجزائريين على ضرورة التوجه نحو" **تطوير التقنيات الخضراء**" لتسخير إمكانياتها في مجال الطاقة الغير هيدروكربونية لتكون جزءا نشطا في أجندة سياسات تغير المناخ الأولية إلى جانب ضمان استدامة علاقات الطاقة مع الاتحاد الأوروبي، لينظر إلى اتفاقية الشراكة الإستراتيجية في الجزائر على أنها قوة دافعة محتملة للعلاقات الأوسع بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.[1]

وبذلك استمرت المفاوضات بين الطرفين وقد بلغت ذروتها بما يسمى "**مذكرة التفاهم بين الاتحاد الأوروبي والجزائر**" حول شراكة إستراتجية في مجال الطاقة لسنة 2013، والتي كانت تتضمن الحث على ضرورة تعزيز العلاقات في مجال الطاقة بين الطرفين وتوسيعها لتشمل مصادر جديدة للطاقة بما يتجاوز الهيدروكربونات (الاتجاه نحو الطاقات المتجددة) بالإضافة إلى إدراج اعتبارات بشأن جوانب مثل البنية التحتية وكفاءة استخدام الطاقة، خاصة في ظل تزايد القلق الأوروبي بشأن أمن إمداداته، لأنه وبحلول عام 2030 سيزيد الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 27% في مقابل انخفاض إنتاجها داخل الاتحاد الأوروبي بنسبة 20%، مما يعني اعتماد الاتحاد على الموردين الخارجيين بنسبة 50% (ارتفاع الطلب على الطاقة سنويا في مقابل انخفاض الإنتاج وعدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي الطاقوي)[2]مما دفع الاتحاد للتأكيد على ضرورة تحقيق انتقال طاقوي في ظل شراكته مع الجزائر.

- فقد كانت مسألة الطاقة موضوع مراقبة خاصة منذ إنشاء شراكة الطاقة الإستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في سبتمبر 2013، وتغطي هذه الشراكة جميع المواضيع ذات الاهتمام المشترك: المحروقات، الطاقات المتجددة، كفاءة الطاقة، إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي، التكامل التدريجي لأسواق الطاقة، تطوير البنى التحتية ذات الاهتمام المشترك، نقل التكنولوجيا والتنمية المحلية، ويتم ايلاء أهمية خاصة لتسهيل وتشجيع الاستثمارات الأوروبية في قطاعات الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الجزائر، وكان للاتحاد من أجل المتوسط في هذا السياق أن يلعب دورا خاصا في تنويع إنتاج الطاقة الجزائري من خلال **خطة الطاقة الشمسية المتوسطية (PSM)** الذي تم إطلاقه في نوفمبر 2008، وهو يستكشف إمكانيات تطوير مصادر الطاقة البديلة في منطقة البحر الأبيض المتوسط لتحقيق إجمالي طاقة مركبة تبلغ 20 ألف ميجاوات بحلول عام 2020، بما في ذلك 5000 ميجاوات سيتم إعادة تصديرها إلى أوروبا، وقد تم تنفيذ الاتفاقية من خلال برنامج دعم تنفيذ

---

(1)- ibidem.

(2)- José Manuel Muñoz Puigcerver, **Algeria: determining vectors of its relationship with the European union. Updating the center –periphery relationship in Mediterranean Region**, Revista UNISCI / UNISCI Journal, No 50, 2019, p102.

اتفاقية الشراكة **(P3A)** والذي يتم تمويله من قبل الاتحاد الأوروبي وإدارته من قبل وزارة التجارة الجزائرية، وقد تم توجيهه للإدارات والمؤسسات الجزائرية المعنية باتفاقية الشراكة، وتم تزويده في البداية بتمويل قدره 10 ملايين يورو على مدى أربع سنوات، وتم استكمال المرحلة الثانية من البرنامج بين سنتي 2012و2014 بمبلغ يصل إلى[1] 29 مليون يورو، ويسمح البرنامج للإدارة بالاستفادة من مؤسسات دولة عضو واحدة أو أكثر لتكييف اللوائح المحلية مع اتفاقية الشراكة، وذلك لتشجيع التقارب مع مكتسبات المجتمع من أجل تحقيق نتائج أكثر فائدة ومنفعة للشريكين في العقد، ويتخذ هذا التعاون شكل زيارات دراسية وبعثات خبراء وتبادل الممارسات الجيدة، ويتواجد بالجزائر مستشار مقيم من إدارة الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي إلى جانب اعتماد لجنة الشراكة في 7 ديسمبر 2016 لـــ21 توصية بهدف خلق معالم شراكة اقتصادية تتمحور حول تنويع الاقتصاد وتشجيع الصادرات غير المحروقات وتطوير الخبرات، والاقتصاد الرقمي وهذا من شأنه في نظر السلطات الجزائرية أن يتيح للبلاد منطقة استثمارية مميزة، وبالتالي فإن الأمر يتعلق[2]بالمساهمة في تغيير النموذج الاقتصادي من خلال تعزيز البنية التحتية التي تمتلكها. الجزائر، كما رافق تقييم اتفاقية الشراكة مفاوضات تهدف إلى تحديد أولويات الشراكة بالنسبة للجزائر، وأسفر مجلس الجمعية العاشر المنعقد بتاريخ 13 مارس 2017 عن اعتمادها، وهي تتمحور حول خمس نقاط:

- الحوار السياسي والحوكمة وسيادة القانون وتعزيز الحقوق الأساسية.
- التعاون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، والتجارة والوصول إلى السوق الأوروبية الموحدة.
- الشراكة في مجال الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة.
- الحوار الاستراتيجي والأمني.[3]

وقد ساهمت هذه الاتفاقيات في النهضة الدبلوماسية للجزائر في البحر الأبيض المتوسط; فقد استقبلت الجزائر عددًا أكبر من الوفود الأجنبية في عام 2022 مقارنة بالفترة الكاملة لولاية الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة الأخيرة وبالتالي محاولة جني مكاسب أوسع في المجال الطاقوي، وفي المقابل استضافت فرنسا أول زيارة لرئيس أركان الجيش الجزائري منذ 2006، والتي أسفرت عن

---

[1]- simonsutour,**le Volet Méditerranéen de la Politique de Voisinage: le cas de l'Algérie**, sénat 2017.
https://www.senat.fr/rap/r16-689/r16-689_mono.html

[2]- simonsutour,**le Volet Méditerranéen de la Politique de Voisinage: le cas de l'Algérie**, sénat 2017.
https://www.senat.fr/rap/r16-689/r16-689_mono.html

[3]- **ibid**.

التوقيع على خارطة طريق مشتركة تهدف إلى تعزيز التعاون، كما استفادت الجزائر من صفقة الغاز التي أبرمتها مع إيطاليا لإطلاق استثمارات أكبر في مشاريع الطاقة المتجددة والصناعية، بما في ذلك تركيب الطاقة الشمسية بقدرة 10 ميغاوات في جنوب شرق الجزائر وتصنيع السيارات.[1]

إن الاتحاد الأوروبي يعمل على تشجيع التحول نحو الطاقات المتجددة في المنطقة الأورومتوسطية بينه وبين جيرانه في منطقة البحر الأبيض المتوسط في الجنوب، مركزا على تأمين احتياجاته الطاقوية من خلال الاعتماد على ثلاثة مصادر رئيسية:

- محطات الطاقة الشمسية الحرارية واسعة النطاق.
- محطات الطاقة الكهروضوئية واسعة النطاق.
- مزارع الرياح الصغيرة.[2]

تبعا لما سبق، فإن محتوى الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر قد ركز على العديد من القطاعات بهدف تطويرها والعمل على تحقيق أجندات مشتركة ضمنها، وكان القطاع الطاقوي أحد أهم هاته القطاعات على الإطلاق لعوامل وأسباب مرتبطة بمزايا يحققها الطرفان من خلال هاته الاتفاقيات والتي مرت بالعديد من المراحل والتطورات ضمن سياقات زمنية مختلفة، ووضعت مجموعة من الآليات التي تمكن من استغلال الطاقات البديلة على اعتبارها قطاعا حديث النشأة من حيث التطبيق العملي له سواء على المستوى العالمي أو مستوى التعاون بين الطرفين.

المطلب الثاني: مشاريع الطاقة المتجددة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر

إن تطوير مشاريع شراكة بين الجزائر والعديد من الدول الأوروبية أصبح لزاما عليها من أجل تحرير نفسها من التبعية لقطاع المحروقات، حيث توفر هاته المشاريع إمكانات هائلة للطرفين وتسمح بتوطيد نهج العلاقات ضمن مسارات زمنية محددة تحدد فيها النتائج والمخرجات، وتسعى من خلالها للوصول إلى قيم معينة لإنتاج طاقات نظيفة قابلة للاستغلال من أجل إحلالها تدريجيا في النظام الطاقوي وتحقيق الفعالية الطاقوية بعيدا عن الطاقات الأحفورية.

---

(1)- zinelabidineghebouli, **pour un Partenariat: comment l'Europe et l'Algérie peuvent aller au-delà de la Coopération Energétique**,17 juillet2023
https://shorturl.at/uGJPR

(2)- Eberhard Rhein, Towards a EuroMediterranean Partnership in Renewable Energy**, Mediterranean Politics,**Vol.2, No3, p105.

أولا: مشروع الطاقة الشمسية للبحر الأبيض المتوسط (خطة الطاقة الشمسية للبحر الأبيض المتوسط MSP):

إن الهدف من إنشاء خطة الطاقة الشمسية للبحر الأبيض المتوسط MSPهو تحقيق20 جيغاوات من الطاقة الإنتاجية الجديدة للطاقة المعتمدة على الطاقة المتجددة(خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) في حوض البحر الأبيض المتوسط عام 2020، من أجل المساهمة في كفاءة استخدام الطاقة في المنطقة وتعزيزها، مما يسمح بنقل التكنولوجيا وتطوير الصناعات المحلية، وتشجيع النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.[1]

تنص خطة الطاقة الشمسية للمتوسط على بناء محطات الطاقة الشمسية المركزة CSP، وكذا استغلال طاقة الرياح من خلال بناء منشآت الطاقة بالرياح في شمال إفريقيا، وبالتحديد في المغرب، الجزائر، تونس ليبيا ومصر، ومن أجل تحقيق قيمة 20 جيغاوات حتى عام 2020 يتم توسيع شبكة نقل الكهرباء في الدول الشريكة، ويهدف الاتحاد الأوروبي إلى دفع المنطقة للاقتراب من سوق الطاقة الأوروبية، كما يعمل على إيجاد إطار قانوني وتنظيمي يقارب بين السياسات الطاقوية للطرفين، والذي ينطوي على إجراءات لتوفير الطاقة أو لزيادة فعاليتها، وإحداث إصلاحات ضمنها بما يتوافق مع الأجزاء[2]ذات الصلة بالطاقة في القانون العام للاتحاد الأوروبي، وكانت كل من ألمانيا وفرنسا واسبانيا وايطاليا على رأس القيادة، كما تدخلت صناعات الطاقة الشمسية المركزة الممثلة في الرابطة الأوروبية للكهرباء المتولدة من الطاقة الشمسية**Estella** ببعض المقترحات بشأن تطبيق خطة الطاقة الشمسية، وتعتبر مبادرة خطة الطاقة الشمسية للمتوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي ذات مخرجات إيجابية، حيث تنعكس على العديد من القطاعات (الطاقة، التنمية، المناخ، وكذلك في السياسة الخارجية والسياسة الأمنية) وهاته المخرجات ذات التأثيرات الإيجابية لا تقتصر على الطرف الأوروبي المبادر فقط، وإنما تشمل دول شمال إفريقيا التي ستتمكن من تصدير الطاقة إلى أوروبا إلى جانب إمداد أسواقها

---

[1]- NadejdaKomendantova and outer, Perception of risks in renewable energy projects: The case of concentrated solar power in North Africa**, Energy Policy**, No4, 2012,p 103.

[2]– إيزابيل فيرنفيلزو كيرستنفيستال، **الطاقة الشمسية القادمة من الصحراء–شروط عامة ومنظورات–**(برلين: المعهد الألماني للسياسة الدولية والأمن) ص ص 7–8.

وتوسيعها، وبالتالي فإنه نظريا يمكن لجميع المشاركين في هذا المشروع الفوز وتحقيق منافع متبادلة[1].

يمكن لمحطات الطاقة الشمسية المركزة جنبًا إلى جنب مع تخزين الطاقة الحرارية أن توفر طاقة قابلة للتوزيع وفقًا للطلب، وهذه هي الميزة الأهم لتكنولوجيا الطاقة الشمسية المركزة وهي الحافز الرئيس الذي يمكن أن يدفع الدول الأوروبية إلى استيراد الكهرباء المتجددة من شمال إفريقيا، حيث ستمكن[2]

واردات الكهرباء من شمال إفريقيا نظام الكهرباء الأوروبي من الوصول إلى طاقة أكثر موثوقية وقابلة للتوزيع وهذا سيقلل من الحاجة إلى خيارات مرنة مثل احتياطيات الغاز ومرافق التخزين، وبالتالي تقليل تكاليف موازنة الطاقة بسبب زيادة الاختراق من مصادر الطاقة المتجددة المتقطعة.[3]

لقد حاولت الجزائر الاستفادة من هاته الخطة من خلال ما تملكه من إمكانيات طاقوية هائلة في مجال الطاقة الشمسية، إلى جانب العمل على العديد من المشاريع مع الدول الأجنبية كمشروع ديزرتاك الذي يعتبر أضخم مشروع لاستغلال الطاقة الشمسية في الصحراء الجزائرية من أجل تحقيق الأمن الطاقوي وتحصيل الفائض منها لتصديره إلى أوروبا، إلى جانب بعض المشاريع المنفذة أو التي هي في طور الإنشاء والتنفيذ كمشروع طاقة نظيفة بين ألمانيا والجزائر إلى جانب مشروع GIZ.

ثانيا: مشروع الشراكة بين الجزائر وألمانيا "ديزرتاك DESERTEC"

DESERTEC هو اسم مشروع يهدف إلى الاستخدام المنهجي لمصادر الطاقة المتجددة (RES) في الصحاري الساخنة في العالم، وخاصة تلك الموجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك بهدف توفير حلول مستدامة من أجل سد الاحتياجات الطاقوية في بلدان شمال وجنوب البحر الأبيض[4] المتوسط، ويكون ذلك من خلال النشر الواسع لمحطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وترابطها المنهجي مع أسواق الطاقة الأوروبية، ومن المفترض أن يتم توزيع الكهرباء المولدة بهذه الطريقة عبر"شبكة إقليمية جديدة من خطوط التيار

---

[1]– **المرجع نفسه**، ص ص 7–8.

[2]- Mokhtar Benaslaand others,**op.cit**,p6.

[3]- ibid, p6.

[4]- Erdle Steffen ,**The Desertec initiative: powering the development perspectives of Southern Mediterranean countries?**, Working Paper, No 12, German Institute of Metrology / Physikalisch-Technische, Bundesanstalt (PTB), 2010, p3

المباشر عالية الجهد (HVDC) وهو ما يمكن أن يساهم للمشاركين في المشروع باستبدال المصادر التقليدية بأخرى متجددة من أجل تحقيق التحول إلى الطاقات الخضراء، وتقوم الفكرة الأساسية للمشروع على أن صحاري العالم تستقبل[1]3000كيلو واط في الساعة من الإشعاع الشمسي كل عام

مقارنة بالاستهلاك العالمي السنوي الحالي للكهرباء والذي يبلغ 18 كيلو واط في الساعة فقط، وهذا يعني أن صحاري العالم تلتقط طاقة شمسية في ست ساعات أكثر مما يستهلكه جميع البشر[2]

في عام واحد، وتتمتع الصحاري الكبرى بجاذبية خاصة من هذا المنظور: فهي غير مأهولة فعلياً حيث إذا تم تجهيز بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنية التحتية اللازمة، فمن المحتمل أن تتمكن من إنتاج ما يكفي من الطاقة الشمسية لتلبية جزء كبير من الطلب المستقبلي على الكهرباء في أوروبا (تستهدف شركة DESERTEC حصة 15٪ بحلول عام 2050) وهو ما من شأنه أن يساعد الأوروبيين على تحقيق أهدافهم الخاصة بالتقليل من انبعاثات الغاز الدفيئة والتقليل من الوقود الأحفوري، وفي نفس الوقت سيساعد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على تطوير مصادر جديدة للدخل، خاصة في ضل سعيها لتغطية الطلب المتزايد على الطاقة لسكانها والحفاظ على الاحتياطات الأحفورية لأغراض مستقبلية بدل إهدارها، وتبعا لهاته المقترحات سيتم تركيب عدد كبير من أنظمة الطاقة الشمسية المركزة، والمرافق الكهروضوئية، ومزارع الرياح في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مما يؤدي إلى قدرة متوقعة تبلغ 100 جيجاوات من الطاقة الشمسية المركزة بحلول عام 2050، بالإضافة إلى500 جيجاوات أخرى) من مصادر الطاقة الأخرى مع نقل الكهرباء المنتجة إلى المستهلكين عبر خطوط HVDC.[3]

تتوفر الصحراء الجزائرية على أكبر مخزون من الطاقة الشمسية التي يمكن أن تساهم في إنتاج قدر كبير من الكهرباء حسب ما ذهبت إليه بعض الدراسات الألمانية، مما جعل ألمانيا في تحدي من أجل إقناع الجزائر بتبني هذا المشروع، والذي قابلته بنوع من التحفظ والحياد انطلاقا من كونه لا يراعي مصالح البلدان المنتجة لهاته الطاقة بشكل مقبول، وفي هذا السياق طالبت الحكومة الجزائرية الطرف الألماني إعادة النظر في بعض بنود المشروع كتحفيز إقامة قاعدة صناعية للطاقات المتجددة تكون بديلا عن الطاقة التقليدية ونقل الخبرة والتكنولوجيا إليها، لتعلن قبولها فيما بعد للمشروع والذي

---

[1]- **ibidem**.
[2]- **ibidem.**
[3]- **ibidem**.

ظهر من خلال زيارة الرئيس السابق للجزائر"**عبد العزيز بوتفليقة**" إلى ألمانيا في ديسمبر 2010 معلنا عن القبول الرسمي لمشروع ديزرتاك للطاقة الشمسية من خلال خوض محادثات مطولة مع المستشارة الألمانية[1]"**أنجيلا ميركل**"، مؤكدا على نية الجزائر في التعاون مع ألمانيا من أجل التنفيذ الفعلي والفاعل للمشروع حيث صرح قائلا "**نحن نعمل على مشروع هام في مجال الطاقات المتجددة حمل اسم دىزرتاك، وسنعمل على تعمىق المحادثات للتوصل إلى اتفاق مشترك**"، في حين أكدت **أنجيلا ميركل** من جهتها بأن ألمانيا ترغب بشدة وسرعة في التطبيق الفعلي للمشروع .[2]

ولكن مشروع ديزرتاك لم يحقق النتائج التي تأطيرها بين الطرفين، وقد ذهب الرئيس المدير العام لمبادرة ديزرتاك الصناعية **Dii** السيد بول فان صن **Son Van Paul** إلى الإعلان عن إلغاء المجموعة الصناعية للمشروع مؤكدا على أنه أحادي النظرة، إلى جانب تكلفته المرتفعة، والتي تقدر ب400 مليار أورور لإنتاج 100 جيغاوات في حدود 2050، وقد تم تصعيد الشكوك تجاه قدرة المشروع على النجاح من بعد إعلان صاحب الأسهم والمستثمر المؤسس للمشروع شركة سيامنس**siemens**الألمانية الانسحاب منه في نوفمبر 2012 لتسير شركة بوش **Bosch** الألمانية في نفس السياق معلنة انسحابها التام من المشروع، وإلى جانب هذا لم تتلق مؤسسة ديزرتاك الصناعية أي دعم مالي من الحكومة الاسبانية.[3]إلى جانب العديد من التغييرات الملحوظة بعد عام 2009 في صناعة الطاقة في ألمانيا باعتبارها "الدولة المحورية" لمشروع ديزرتاك؛ وقد أثرت هذه التغييرات بشكل مباشر على فرص إنجاح المشروع، حيث أن[4]تحول الطاقة في ألمانيا الذي ترجم في البداية على أنه تخلص تدريجي من الطاقة النووية، وفكا لتبعية[5] الطاقات الأحفورية على المدى الطويل، يعود إلى ما يسمى بالإجماع النووي الذي تم التفاوض عليه في عام 2000 بين حكومة الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحكومة الخضر وشركات إمدادات الطاقة الكبرى، وفي عام 2010 وعلى الرغم من احتجاجات الحركة المناهضة للطاقة النووية قامت الحكومة الديمقراطية بتمديد العمر المعتمد

---

(1)–مصعب بالي وآخرون، دور الطاقة المتجددة في تعزيز التنمية المستدامة –مشروع ديزرتاك الألماني الأورومتوسطي نموذجا(**المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي**المجلد1، العدد1، 2019)ص78.

(2)– **المرجع نفسه**، ص78.

(3)– عبد الكريم شكاكطة، **المرجع السابق الذكر**، ص41

(4)- Thomas M. Schmitt, **(Why) did Desertec fail? An interim analysis of a large-scale renewable energy infrastructure project from a Social Studies of Technology perspective**, Local Environment the International Journal of Justice and Sustainability,Vol 23, No7, 2018, p767

(5)- **ibidem**

لمحطات الطاقة النووية القائمة لأن التخلص التدريجي سيتم الانتهاء منه عبر المستقبل البعيد، ولكن لا يزال منظورا وتطوير بدائل فيما يتعلق بتوليد الكهرباء والاحتياجات[1]

أصبح لزاما عليهم، وبالتالي تصور فكرة ديزرتاك كاستراتيجية عملية هي طويلة المدى من شأنها تمكين شركات إمدادات الطاقة القوية ماليًا من الاستمرار في الأداء الجيد في سوق الكهرباء من خلال هياكل التركيب المتجددة.[2]

ومن الجانب الجزائري الذي أبدى في البداية حيادا تجاه المشروع وتحول إلى قبول وليونة، قد أعلن عن التخلي عن المشروع لاحقا من خلال الحديث عن تكلفة استثمارية كبيرة قدرت بنحو 450 مليار دولار مواجها رفضا من البنوك التي تموله، وقد ظهر الإعراض عن المشروع من خلال تصريح وزير التحول الطاقوي والطاقات المتجددة "**شمس الدين شيتور**" الذي أشار إلى أن "**ديزرتاك**" **مشروع قديم باهظ الثمن باستثمارات تبلغ نحو 450 مليار دولار**»، كما أن رفض البنوك لتمويل المشروع تعود لتكلفته الباهظة وأنه يجب أن يتعرض للدراسة أكثر ليؤكد فيما بعد وزير الطاقة الأسبق"**عبد المجيد عطار**" خلال عام 2020**أن مشروع ديزيرتاك للطاقة الشمسية عفا عليه الزمن ويجب دفنه ونسيانه"** داعيا إلى التفكير في بدائل أخرى "أقل تكلفة" على صعيد الطاقة.[3]

وعليه، أعلنت الحكومة الجزائرية انسحابها الرسمي من أضخم مشروع للطاقة الشمسية**(Desertec)** في إفريقيا –والذي تهافتت العديد من الدول سواء في إفريقيا أو الشرق الأوسط لتبنيه– في الوقت الذي اعتقد الخبراء والمحللين أن الجزائر ستكون أكبر مستثمر وحلقة رئيسة في[4]المشروع بالنظر لما تتمتع به من إمكانيات في الطاقات المتجددة (فهي تملك أكبر قدرة تشميس في العالم إلى جانب الصحراء الشاسعة التي من الممكن أن توفر احتياجاتها الطاقوية بدون الحاجة إلى الطاقات الأحفورية إذا أحسنت استغلالها) ولكن في المقابل لاقى المشروع تحفظات من قبل الحكومات المتعاقبة، سواء بإرجاع هذا التحفظ إلى التكلفة الباهظة أو شروط إقامة المحطات على أراضيها.[5]

---

(1)- **ibidem**

(2)- **ibidem**

(3)- A. Mehdid, Le projet Desertec passe à la trappe
https://www.jeune-independant.net/en-raison-de-son-cout-eleve-le-projet-desertec-passe-a-la-trappe/

(4)– عبد الحكيم حذاقة، **ماذا خسرت الجزائر بتفويت مشروع" ديزرتاك" الالماني للطاقة لشمسية؟،**
https://shorturl.at/bcfQY2021/4/9

(5)– **المرجع نفسه.**

إن مشروع ديزرتاك هو أحد المشاريع القوية والفعالة في مجال الطاقة الشمسية، الذي كان من الممكن أن يحقق نتائج هائلة للطرفين الجزائري والألماني لانطلاقة خضراء تحقق أمنا طاقويا بعيدا عن الطاقات الأحفورية، خاصة في ظل سعي ألمانيا لاستبدال الطاقة النووية نظرا لمخاطرها ومخرجاتها على البيئة والإنسان، وكذا رغبة الجزائر في التخلص من التبعية المفرطة لمورد النفط والغاز والتحديات التي تنتج عن غياب مقاربة بديلة، ولكن هذا السعي في إطار مشروع ديزرتاك لم ينجح نظرا للعديد من الاعتبارات الواهية، فدافع الحاجة لمورد جديد والتحديات التي يفرضها الاستغلال المفرط للطاقات الأحفورية كان من المفترض أن يكون عاملا مهما جدا لتجاوز هاته الأسباب والمعيقات.

ثالثا: مشروع شراكة الطاقة الألمانية الجزائرية (الجمعية الألمانية للتعاون الدوليgiz)

تم التوصل إلى شراكة طاقوية بين الجزائر وألمانيا عام 2015 بتوقيع إعلان نوايا مشترك من قبل الوزراء المختصين والذي كان منصة مركزية للحوار المؤسسي بين ألمانيا والجزائر حول سياسة الطاقة والهدف منه هو المساهمة في التحول العالمي للطاقة، ودعم الجزائر في تطوير الطاقات المتجددة في ظل ما تملكه من مقدرات هائلة في القطاع ومثيرة لاهتمامات المستثمرين الأجانب، خاصة في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والتي لم تستغل منها إلا الجزء القليل جدا ولذلك تأخذ التجربة الألمانية كمثال ناجح للاستفادة من تحولها لتطوير وتنفيذ سياسة الطاقة الوطنية التي تركز على إمدادات الطاقة الصديقة للبيئة، ويندرج مشروع دعم الشراكة الجزائرية الألمانية في مجال الطاقة في إطار المشروع العالمي "دعم الشراكات الثنائية في مجال الطاقة في البلدان النامية والناشئة"، حيث تدعم GIZ الوزارة الفيدرالية الألمانية للشؤون الاقتصادية وحماية المناخ (BMWK) في تطوير تصميم وتنفيذ شراكات وحوارات الطاقة مع جنوب إفريقيا الجزائر، البرازيل، تشيلي، الصين، إثيوبيا، الهند، الأردن، المغرب، المكسيك وتونس، وكذلك في إنشاء هياكل جديدة للحوار مع البلدان النامية أو الناشئة الأخرى وتتمثل أهداف المشروع في تجهيز إمدادات طاقة صديقة للبيئة من خلال التركيز على الطاقات المتجددة وتقنيات الطاقة الفعالة، وتتمثل إحدى أولوياتها في إنشاء إطار تنظيمي يفضي إلى تطوير الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة[1].

---

[1]- Partenariat énergétique algéro-allemand.
https://www.giz.de/en/worldwide/58096.html

تغطي شراكة الطاقة المواضيع ومجالات التعاون التالية:

- تطوير ودمج الطاقات المتجددة في الشبكات.
- إنشاء آليات تمويل الطاقات المتجددة.
- تحسين كفاءة الطاقة في الصناعة.
- نمذجة الاقتصاد الكلي لسيناريوهات الطاقة طويلة المدى.

تتولى لجنة توجيهية بقيادة BMWK ووزارة الطاقة الجزائرية مسؤولية إستراتيجية الشراكة في مجال الطاقة، ويشارك في هذه الشراكة ممثلون عن الحكومات ووكالات الطاقة العامة، وقد تم إنشاء فريقي عمل مخصصين للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة (هيئات مفتوحة ترحب بالجهات الفاعلة من عالم الأعمال والأبحاث والجمعيات والمبادرات) وقد دعمت GIZ إنشاء أمانتين دائمتين في الجزائر العاصمة وبرلين اللتين تعتبران نقطة مرجعية ومنصة معلومات لأنشطة الشراكة في مجال الطاقة، وتتيح الاجتماعات المنتظمة للجنة التوجيهية ومجموعات العمل إمكانية الحوار السياسي بين صناع القرار الألمان والجزائريين، وتوجت هذه التبادلات بيوم الطاقة الجزائري الألماني، وهو حدث سنوي مخصص للنقاش حول سياسات الطاقة الدولية واتجاهات التحول في مجال الطاقة الجزائرية والألمانية[1].

خلال اجتماعات المجلس الاستشاري للشراكة المحلية في مجال الطاقة، حدد المشاركون القضايا المركزية للشركات الألمانية العاملة في قطاع الطاقة الجزائري، ومناقشتها ومن ثم دمجها في الحوار مع مؤسسات قطاع الطاقة الجزائري، وتعمل أشكال الشراكة الأخرى في مجال الطاقة، مثل تطوير الدراسات أو عقد ورش عمل حول الإستراتيجية على تحسين حالة المعرفة حول التأثير الاقتصادي لتحول الطاقة[2].

مثل كل أوروبا الغربية،تعاني ألمانيا من أزمة طاقة حادة مهتمة بشدة بالهيدروجين الأخضر الذي سيتم إنتاجه في الجزائر، وقد تم توقيع عقد بين وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية والجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لإطلاق مشاريع **"طاقات هاي"** في مجال الطاقات المتجددة

(1)- ibid.
(2)- ibid.

والهيدروجين الأخضر[1]، وذلكبتمويل متواضع قدره 12 مليون دولار، وستشمل هاته المشاريع تطبيقات محلية للهيدروجين الأخضر، كما ستسمح بتكامل مثير للاهتمام للتكنولوجيات ونقل المعرفة لصالح المهندسين والفنيين الجزائريين، بعد مرور سبع سنوات على إعلان النوايا المشترك الموقع عام 2015، والذي يهدف إلى إطلاق مشاريع شراكة في مجال الطاقة بين ألمانيا والجزائر[2].

رابعا: مشروعTaka Nadifa(الطاقة النظيفة):

هو أحد المشاريع التي اتفق الطرفان الجزائري والأوروبي على تنفيذه في مجال الطاقة ليدعم الطاقات المتجددة وذلك بغلاف مالي يقدر ب15 مليون يورور، والذي تم الإعلان عنه في نهاية الاجتماع الخامس الذي عقد في بروكسل تحت الرئاسة المشتركة لمفوض الطاقة في الاتحاد الأوروبي ويرتكز المشروع على الأولويات التي تم تحديدها من خلال الحوار بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ويهدف إلى دعم تطوير الطاقات المتجددة من خلال إدخال تقنيات جديدة، والربط الكهربائي، وتطوير اقتصاد الهيدروجين الأخضر، وزيادة الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة والنقل، واتفق الطرفان على إحراز تقدم في مجال انبعاثات الميثان والهيدروجين من خلال تسهيل وتعزيز المشاريع الصناعية الرائدة، فضلا عن تنظيم ورش عمل تجمع بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص الأوروبيين والجزائريين، كما تم خلال هذا اللقاء مناقشة آفاق التعاون في مجال الهيدروجين المتجدد الذي يندرج في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم حول الشراكة الإستراتجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة لسنة2013 والذي يهدف إلى تطوير وتعزيز علاقات الطاقة مع احترام توازن المصالح بين الطرفين.[3]

إلى جانب المشاريع السابقة بين الطرفين هناك:

- توقيع سوناطراك وشركة الغاز الألمانية VNG AG مذكرة تفاهم مهمة لإنجاز مشاريع رائدة في مجال الهيدروجين والأمونيا الخضراء للتصدير إلى ألمانيا،ويتضمن ذلك إجراء دراسات جدوى وتقييم إمكانية إنتاج ونقل وتصدير الهيدروجين إلى ألمانيا، وقد سلطت الدراسات التي أجراها مركز تطوير الطاقة المتجددة (CDER) الضوء على مزايا الهيدروجين الأخضر رغبة من الاتحاد الأوروبي في الحصول

(1)- cheriflahdiri**, L'Algérie, l'Allemagne et l'hydrogène**, El-watan –dz, https://elwatan-dz.com/lalgerie-lallemagne-et-lhydrogene
(2)- ibid.
(3)- **energiedrenouvelables: l'algérie et IUE lancent un programme de coopération pour 15 millions d'euros**, Horizons, 05/10/2023
https://www.horizons.dz/?p=19884

على الهيدروجين الأخضر الجزائري بتكاليف تنافسية للغاية في وضع يتميز بسياسة الطاقة الأوروبية القائمة.[1] على الحياد الكربوني، والتي تهدف إلى استبدال الطاقة الأحفورية بتطوير هائل للطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر كما تم تصميم شبكة تعبر تونس وإيطاليا والنمسا لنقل الهيدروجين من الجزائر إلى ألمانيا في المستقبل.[2]

- إعلان الجزائر في يناير 2015 رغبتها في زيادة الطاقة الإنتاجية لمشاريعها في مجال الطاقة المتجددة وحددت حصتها في مزيج الطاقة لديها بـــ 22% بحلول عام 2030 لتصل إلى 25 ألف ميجاوات مقارنة بـــ 12 ألف حاليا، وقد تم وضع برنامج استثماري بقيمة 60 مليار دولار مفتوح لمشاركة الاتحاد الأوروبي لتحقيق هذا الهدف، كما أطلقت في أفريل 2017 أول دعوة لتقديم عطاءات للمستثمرين لبناء محطات للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة إجمالية تبلغ 4050 ميجاوات، ودعت إلى دعم الاتحاد الأوروبي لتشجيع الشركات الأوروبية على المشاركة.[3]

لقد تم طرح فكرة تصدير الطاقة الكهربائية من الجزائر إلى أوروبا ومناقشتها في أواخر التسعينات قبل وقت طويل من ظهور أفكار ديزرتاك أوMSPعلى الأجندة الدولية، حيث كان من المفترض في ذلك الوقت إنتاج طاقة فائضة يتم تصديرها إلى أوروبا عن طريق محطات توليد الطاقة التي تعمل بالغاز وليس عن طريق مصادر متجددة، وهو ما دفع إلى إجراء بعض دراسات الجدوى في الماضي حول مشاريع الربط البينيHVDCبين الجزائر وأوروبا، وقد اقترحت هاته الدراسات ربطين بينيين باستخدام الكابلات البحرية ذات التيار المستمر: الأول مع اسبانيا والآخر مع ايطاليا.[4]

- **الأول:** بالنسبة للربط البيني مع اسبانيا: تم إجراء دراسة جدوى في عام 2003 لتوصيل التيار المستمر عالي الجهد (2000 ميجاوات عند +500كيلو فولت) من منطقة تيرغا في الجزائر إلى جنوب اسبانيا (ساحل الميريا) حيث يبلغ طول الكابل للمسار الأمثل حوالي 240 كيلومترًا، ويصل إلى أقصى عمق للبحر يبلغ 1900 مترًا.

---

(1)- cheriflahdiri**, op.cit.**
(2)**- ibid**.
(3)- simonsutour**, le volet méditerranéen de la politique de voisinage: le cas de l'algérie**, sénat 27juillet2017
https://www.senat.fr/rap/r16-689/r16-689_mono.html
(4)- Mokhtar Benasla and all,**op.cit** ,p44

الثاني: توصيل بيني مع ايطاليا: حيث أجريت دراسة جدوى في عام 2004 لسيناريوهين، حيث في السيناريو الأول يتم الربط بين الحجار في الجزائر ولاتينيا في ايطاليا، وتم تحديد معدل طاقة الاتصال[1]

عند 1000ميجاوات عند+500 كيلو فولت في تكوين ثنائي القطب، أما السيناريو الثاني تم ربط الكابل من الحجار مباشرة بالعمود الفقري لجزيرة سردينيا بقيمة380 كيلو فولت.وكل هذه الدراسات يمكن أن تسهل وتدعم تطوير وتنفيذ مشاريع الربط بين الجزائر وأوروبا لتصدير الكهرباء الشمسية القابلة للتوزيع HVDC بين الجزائر وإسبانيا.[2]

إن الجزائر والاتحاد الأوروبي تجمعهما علاقة طاقوية متينة وقديمة؛ حيث تعتبر الجزائر موردا موثوقا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، كما يعد الاتحاد سوقا أساسية لواردات الطاقة التقليدية الجزائرية. وإلى جانب ذلك فإن الطرفان قد استثمرا في العديد من المشاريع في قطاع طاقوي بديل، وقال شدد **جوزيبوريل** الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في بيان عقب محادثاته مع الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون على الإمكانات الكبيرة للجزائر في مجال الطاقة المتجددة وأهمية التعاون الثنائي في مجال الغاز، وأعرب عن أمله في تسوية جميع المشاكل التجارية مع الجزائر في محاولة لتعزيز التبادل التجاري بين الطرفين.

المبحث الثاني: قراءة في سياسات الشراكة الأوروجزائرية: مستويات الإنجاز والإخفاق

بالرغم من أن اتفاقية الشراكة التي جمعت الجزائر والاتحاد الأوروبي قد ركزت بطريقة أو بأخرى حول القضايا الاقتصادية إلا أنها كانت أيضا بمثابة إطار مؤسسي لعلاقات متبادلة من أجل تحقيق أقصى المنافع، وتعزيز الأطر التي تقلل من العوائق المطروحة، فهاته السياسة كانت شاملة ولكنها في جوهرها قد نقلت أهمية البعد الطاقوي في العلاقات الأوروبية الجزائرية مقارنة بالأبعاد الأخرى، وهو ما يثير تساؤلا جوهريا حول مدى فعالية هاته السياسات في تحقيق الأمن الطاقوي سواء ضمن مقاربة الطاقات التقليدية أو المتجددة؟ والإجابة عن هذا السؤال تحتاج إلى قراءة دقيقة لمحتوى اتفاقيات الشراكة التي تناولها العنصر السابق، وتحليل جوانبها وأبعادها والتعرف على مواطن الضعف فيها.

---

[1]- **ibid**, p 42
[2]- **ibidem.**

المطلب الأول: فعالية سياسات الشراكة الأوروجزائرية في تحقيق الأمن الطاقوي ضمن معادلة الطاقات المتجددة

مقاربة مدى فعالية اتفاقيات الشراكة في تحقيق أمن طاقوي يقوم أساسا على مجال الطاقات المتجددة تحيل إلى الحديث بداية عن معالم التراخي في القطاعات المختلفة وتراجعها، وجوهر هذا التراجع هو طبيعة العلاقات ونهجها من أجل الوصول إلى أسباب الإخفاق أو عدم القدرة على تحقيق أهداف شراكة فاعلة في مجال الطاقة المتجددة

أولا: معالم التراجع في العديد من القطاعات

إن نتائج عقد الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في عمومها لم كن في المستوى المرغوب على كل المستويات، وذلك بإجماع العديد من الأطراف رغم الاختلاف حول على من تقع مسؤولية هذا الفشل خاصة في مجالات غير المجال الهيدروكربوني (عجز الميزان التجاري المزمن فيما يتعلق بالمبادلات التجارية وذلك من سنة 2000 إلى 2020) كما أن بنية التبادلات بين الطرفين لم تعرف أي تغير خلال هذه الفترة، إلى جانب الخسائر الناجمة عن التفكيك الجمركي وتراجع موارد الخزينة من الرسوم الجمركية هذا ما أكدته تقارير منظمات أصحاب العمل، والاتحاد العام للعمال الجزائريين، وتقرير الاتحاد الأوروبي الصادر في أفريل 2020 الذي أعزى هذا التراجع إلى الأزمة التي عرفتها الجزائر منذ عام 2014 إثر تراجع أسعار النفط وتراجع إيرادات الجزائر من المحروقات.[1]

لم يكن لدى الجانب الأوروبي أي نية لدمج بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك الجزائر ضمن شراكة حقيقية تطور من إنتاجها وتعزز قدراتها وتحقق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بالرغم أنه من مصلحتها بناء قطب اقتصادي أورومتوسطي قادر على التنافس في النسق العالمي خاصة في ظل سيطرة المبادئ العولمية، فقد أثبتت العديد من الدراسات والتحليلات أن هدف الاتحاد الأوروبي تجاري بحت حيث يهتم بالتبادل وتوسيع السوق وليس الاستثمار والإنتاج، ويظهر ذلك في التركيز على الجانب التجاري وإنشاء منطقة تجارة حرة مع تهميش الجوانب الأخرى للشراكة، أما بالنسبة للجزائر فإن العقد جاء بعد ظرف اقتصادي واجتماعي وسياسي وأمني صعب للغاية، خاصة بعد انخفاض عائدات[2]

---

[1]- lhminshafir,**the economic and social situation in Algeria «for sustainable and permanent development alternative**,south med social dialogue, 2021,pp 47-48.
[2]- **ibid**,p46

التصدير بسبب تراجع أسعار النفط الذي أدخلها في أزمة ميزان مدفوعات مما أجبرها على اللجوء إلى الشراكة مع الطرف الأوروبي –كما اتضح من خلال دوافع الشراكة–فإن الجزائر سعت إلى إنهاء عزلتها من خلال هاته الشراكة، ولكن بالرغم من ذلك فإنها كانت مجرد محاولة لفتح السوق الجزائرية وجذب الاستثمارات وتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، وبعد مرور 15 سنة على دخول[1]

العقد حيز التنفيذ فقد تم وصف النتائج من الطرف الجزائري (حكومة، نقابة، مجتمع مدني، باحثين) أنه مخيب تماما للآمال، مما دفعها إلى المطالبة بمراجعة بنود الاتفاقية فيما يتعلق بالتخليص الجمركي وتأجيل إنشاء منطقة التجارة الحرة سنة 2017 كما هو مقرر حتى عام 2020 بحجة عدم قدرة المنتوج الجزائري الصمود في وجه منافسة المنتجات الأوروبية، كما أعربت أيضا في أكتوبر 2021 عن أن العقد غير متوازن وليس في صالح الجزائر ويجب مراجعته بشكل كامل مع الإقرار بمبدأ "**البند بند مع رؤية سيادية ونهج مربح للجانبين**"، ومراعاة المصالح للمنتج الوطني في حين أقر الطرف الأوروبي بالاعتماد على العديد من الدراسات والتقارير بهشاشة النتائج وألقى اللوم على الجزائر في الجزء الأكبر منها.[2]

بالرغم من أن الاتفاقية قد ركزت على العديد من المواضيع المهمة وذات الأثر في الاقتصاد والتنمية والمجتمع إلا أنها تفتقد إلى أهداف محددة ضمن أجندات معينة يتم تحديد رؤية لتحقيقها في فترة زمنية تمنح الشراكة طابعا تطبيقيا ذي قدرة على إقناع الطرف الآخر خاصة الجزائر، كما أنها تبدو أكثر ميلا إلى الحوار واللقاءات بدل التطبيق بما يهم الطرف الآخر، وهو ما يستوجب وضع أجندة أهداف لتحقيقها في كل المجالات بما في ذلك القطاع الطاقوي.

كما أن هناك بعض القضايا التي تعامل معها الطرف الأوروبي بطريقة لم ترق للجزائر كقضية الهجرة التي رفضت الحكومة النظر إليها على أنها ظاهرة تهدد أمن أوروبا ولابد من مقاربتها أمنيا، وهو ما اعتبرته الجزائر إجراء خاطئا مشيرة إلى أن عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا يشكل فقط 6% من التدفقات الملحوظة في وسط البحر الأبيض المتوسط،[3]والتعامل الأوروبي للاتحاد مع

---

[1]- **ibidem**.
[2]- **ibidem**.
[3]- zine labidineghebouli, **op.cit.**

الجزائر في هاته القضية بالذات قد أثبت ازدواجية معاييره وتصوراته، وتقديم مصلحته وأمنه على قضايا مجتمعية جزائرية كان من المفروض أن تتناولها الشراكة كأولوية من أولوياتها.

وفقا لبرتوكول اتفاقية الشراكة الذي ينص على: " **أنها مبنية على المبادرة الخاصة، وأنها ستخلق مناخا ملائما للنشاط الاقتصادي والتجاري وعلاقات الاستثمار بين الطرفين، وهو الاعتبار الذي يوفر دعمًا حيويًا لها لإعادة الهيكلة الاقتصادية والتحديث التكنولوجي، وتشجيع التكامل بين بلدان المغرب**[1]

العربي من خلال تعزيز التجارة والتعاون داخل المجموعة المغاربية وبين المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء"[2]؛ ولكن بالعودة إلى الممارسات والمفاوضات التي تعقد بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية يلاحظ أنها تقوم على مبدأ التعامل الفرداني مع كل طرف في الاتحاد المغاربي، في محاولة خفية منها لتشجيع معالم الاختلاف والتناقض والتصادم بين هاته الدول ضمانا لاستمرارية الحصول على الامتيازات والتسهيلات.

ثانيا: التركيز على قطاع الطاقة كعامل نجاح للاتفاقيات

بالعودة إلى قطاع الطاقة سواء الطاقات الأحفوية أو الذي يعتمد على مصادر الطاقات المتجددة فقد عرف القطاع اهتماما متزايدا في اتفاقيات الشراكة الأوروبية الجزائرية، بل إن امتداد العلاقات بين الطرفين واستمرارها نابع من العلاقة التكميلية والاحتياجات الطاقوية المتبادلة للطرفين، وهناك من يذهب إلى أن هاته العلاقات في جوهرها علاقات طاقوية، في حين أن المجالات الأخرى مجرد مجالات شكلية لا أكثر.

الملاحظ أن الشراكة الأوروبية الجزائرية قد ارتكزت بصورة أساسية على الثروات البترولية مقارنة بالسلع والمصادر الأخرى، وهو ما أثبتته تقارير الهيئات الدولية التي دقت ناقوس الخطر لمراجعة الإدارة الاقتصادية، لأن هذا الاعتماد المفرط يؤثر على الاقتصاد، ويرى القادة الجزائريون أن هاته الشراكة كانت توهم بأن المصلحة العليا للاقتصاد الوطني هي الغاية الأهم والأسمى ولكنها

---

[1]- **EU-Algeria Euro-MEditerranean Association Agreement**, COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION, Brussels, 12 April 2002 (OR. fr), AL 1, Article 61,

[2]- **ibid.**

كانت مجرد تصريحات نظرية، الى جانب وجود بعض القرارات التعسفية التي كان لها تأثير واسع النطاق على الاقتصاد الوطني وعلى مصداقية البلاد خارجيا ضمن هاته الشراكة، والمتمثلة في[1]:

*قرار اعتماد قانون المحروقات دون إخضاعه للدراسة الكافية دفع الرئيس السابق للجزائر عبد العزيز بوتفليقة إلى إلغائه، مما أضر بمصداقية الجزائر في أوساط الطاقة العالمية.

*قرار استخدام سلة عملات تعتمد على الدولار الأمريكي حتى بعد انخفاض قيمته بفارق كبير مقارنة باليورو وكانت النتيجة بالنسبة للجزائر، وفقا لتقارير بعض الدوائر الاقتصادية العالمية خسارة أكثر من 15 مليار دولار أمريكي في الفترة من 2003 إلى 2008، وهي السنوات التي شهدت ارتفاعا كبيرا في أسعار النفط في الأسواق العالمية[2].

فاتفاقيات الشراكة بالنسبة لاقتصاد أحادي التصدير مثل اقتصاد الجزائر والذي يعتمد بشكل كبير على الهيدروكربونات، وهو قطاع لا تغطيه اتفاقية التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية فإن تبني اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كان بمثابة تحرير التجارة من جانب واحد، وعلى حد تعبير رئيس الكونفدرالية الوطنية لرواد الأعمال الجزائريين نايت عبد العزيز فإن "**الشركات الجزائرية ليس لديها ما تصدره إلى السوق الأوروبية باستثناء المحروقات**".[3]

في حين هناك من يرى أن تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي اليوم حقق سرعته القصوى باستخدام أدوات مميزة مثل التوأمة المؤسسية بين الإدارات والإجراءات، وبحسب التقرير الذي نشره الاتحاد الأوروبي في سبتمبر 2017 فإن أدوات التعاون ناجحة للغاية وتستجيب للطلبات المحددة لمختلف الإدارات الجزائرية، بالإضافة إلى ذلك أشار التقرير إلى أن دعم التحول الاقتصادي والتجارة يشكل محورًا أساسيًا للتعاون والتنمية في الجزائر في سياق نموذج اقتصادي لا يزال يعتمد إلى حد كبير على صادرات المحروقات، وفي الواقع في إطار اتفاقية الشراكة هذه التي دخلت حيز التنفيذ منذ عام 2005، يقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل مجموعة من البرامج التي تهدف إلى

---

[1]- Mohamed Si Bachir,The Algerian economy and theassociation agreement with the European Union: an evaluativeintroduction to public policy throughthe Algerian negotiation performance to ratify the agreement**, Contemporary Arab Affairs**,Vol. 8, No,2015,pp219 −218

[2]- **ibidem.**

[3]- Hakim Darbouche**, EU–Algeria Trade and Energy Interests in the Framework of the EMP: The Politics of 'Specificity' in an Interdependent Relationship, op.cit**, p376.

تعزيز الهياكل الاقتصادية في الجزائر، سعيا إلى هدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.[1]

كما أن وضع التعاون في المجال الطاقوي بين الاتحاد الأوروبي والجزائر يتماشى مع إستراتيجية اتحاد الطاقة التي تؤكد على البعد الخارجي لسياسة الاتحاد في مجال الطاقة، وتشدد على أهمية منطقة البحر الأبيض المتوسط مع التأكيد على ضرورة الوقوف إلى جانب دول جنوب المتوسط، وهو[2]

ما يظهر في وثيقة الاتحاد الأوروبي" **إستراتيجية عالمية للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي**"، والتي تثبت تأثير دبلوماسية الطاقة والتي إذا تم تنفيذها بنجاح فإن تحول الطاقة في الجزائر يمكن أن يقدم مساهمة حتى لو كانت صغيرة، ولكنها ملاحظة في تعزيز مرونة منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط[3]

أكد نائب الرئيس التنفيذي للمفوضية الأوروبية **فرانس تيمرمانز** على دعمهم لإنشاء شراكة في مجال الطاقة مع دول شمال إفريقيا وتركيب قدرة هائلة من الطاقة الشمسية فيها لتحويلها إلى طاقة قابلة للاستيراد إلى أوروبا، والتي تكون أقل في التكلفة من إنتاجها داخل أوروبا بسبب علو مستويات الإشعاع واستغلال هاته الطاقات يعد مربحًا من حيث المبدأ لأنه يسمح بتقليل المتطلبات الإجمالية لقدرة الكهرباء المتجددة، ولكن في نفس الوقت بناء هذه القدرة في شمال إفريقيا ينطوي على تكاليف مرتبطة بالبنية التحتية اللازمة لنقل الكهرباء والهيدروجين.[4]

نظرا للقدرات التصديرية للغاز الجزائري للاتحاد الأوروبي فإنه يمكن له التأثير بقوة عليها من أجل مواصلة التحول نحو الطاقات الخضراء، إذا كانت هناك سياسات ودبلوماسية متماسكة مصحوبة باستثمارات مستهدفة في كفاءة استخدام الطاقة المتجددة، وكذلك الحد من حرق الغاز وهي طريقة غير مكلفة لإحداث تغيير ايجابي في المناخ ومن شأنها أن تعزز التنمية الاقتصادية والتنويع في البلدان

---

(1)- M'hamed ZIAD,**Les défis du partenariat énergétique entre l'Algérie et l'UE: quel enseignement ?**, Revue internationale de la performance économique, Volume: 04 N°: Spécial, 2021,p

(2)- JekaterinaGrigorjeva, **op.cit**,p14.

(3)- **ibidem.**

(4)- Francesco Dalla Longa, Bob van der Zwaan**, Autarky penalty versus system cost effects for Europe of large-scale renewable energy imports from North Africa**, Energy Strategy Reviews,No 51,2024,p2

الشريكة، بينما يمكن للاتحاد الأوروبي أن يظل رائدًا مناخيًا قابلاً للدفع كما يهدف إلى ذلكفقد أدخلت الجزائر بالفعل العديد من الأنظمة الأساسية والتي من شأنها أن تعزز الاستثمار الخاص في الطاقات المتجددة، ويمكن استخدام منتدى أعمال الطاقة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر لدعم الخبراء الجزائريين في تطوير الأحكام القانونية.[1]

يظهر أيضا أنه كان هناك تنازل عن مسارات بناءة أكثر للتعاون في مجال الطاقة، كقرض المساعدة الفنية بقيمة 10 ملايين يورو لدعم برامج الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الجزائر، ووجد بعض[2]

المشاركين أن الحوار المتعلق بمصادر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة أكثر إيجابية بكثير من المواقف التي تم التعبير عنها بشأن قطاع النفط والغاز، وقد يبدو هذا متناقضا لأن الجزائر لديها أدنى معدل لإمكانية الاستثمار في الطاقات المتجددة، مع البطء في تحقيق الأهداف الخاصة بالقطاع، ولذلك قد حان الوقت لأوروبا أن تضع رؤية واضحة لعلاقاتها في مجال الطاقة مع الجزائر، وهذا هو النوع الوحيد من التقارب الذي يمكن أن يوفر حوافز وموارد كبيرة للحكومة الجزائرية للشروع في إصلاحات طاقوية واقتصادية واسعة، مع الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على الاستقرار السياسي والأمن الداخلي .[3]

في سياق سعي الجزائر إلى إقامة شراكة إستراتيجية في مجال الطاقة مع أوروبا في أعقاب أزمة الغاز الروسية في عام2006، من أجل زيادة قدراتها التصديرية من الغاز إلى أوروبا طالب الاتحاد الأوروبي إجراء إصلاحات تنظيمية كانت من وجهة النظر الأوروبية غير شرعية تماما، كما أدى تحرير سوق الطاقة الداخلية للاتحاد الأوروبي إلى تعقيد علاقات الطاقة الأوروبية الجزائرية منذ ذلك الحين، وقد عرضت أسعار العقود طويلة الأجل المرتبطة بالنفط للخطر وأدت إلى خسائر في إيرادات الجزائر وحصتها في السوق.[4]

المطلب الثاني: مواطن ضعف الشراكة الأوروجزائرية وأسباب التراجع

تميزت الشراكة الأورجزائرية بالعديد من الميزات التي كانت بمثابة نقاط تفوق واستمرارية في تحقيق النتائج المرجوة، ولكن إلى جانب ذلك عرفت بعض نقاط الضعف التي عطلت من قدرتها على

---

(1)- Gonzalo Escribano, **The EU-Algeria energy forum: a new narrative in the making or just another missed opportunity?** ,realinstitutoelcano, 2016,p12.
(2)- **ibidem**.
(3)- **ibidem**.
(4)- bernd weber, **The EU's external energy policy and the neighbouring suppliers Azerbaijan and Algeria: Is the pipeline half full or half empty?**, CER, 2014,p3.

تحقيق هدف"الانتقال نحو الطاقات المتجددة" والتحول نحو"الاقتصاد الأخضر"، وكانت بمثابة عوامل فشل وتراجع في تطوير الشراكة والمضي بها قدما.

أ-عدم القدرة على تنفيذ كل الأهداف التي تحقق الانتقال نحو الطاقات المتجددة:

إن من الأسباب التي جعلت الشراكة الأوروجزائرية تفشل في تحقيق الأهداف المسطرة وتحقيق الفعالية الطاقوية في مجال الطاقات المتجددة هو عدم القدرة على تنفيذ البرامج المسطرة في فترات زمنية معينة مدفوعة بعوامل تقنية أو تنظيمية متباينة حيث لم تفعل سوى القليل للحد من اعتمادها على الهيدوكربونات، مما جعلها تحت خطر التعرض لصدمات الأسعار التي لا تزال تمثل 95 % من احتياجات البلاد، في حين أن حصة الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة الجزائري لا تزال منخفضة ففي عام 2021 كانت 99 % من إنتاج الكهرباء تعتمد على الغاز، بالرغم من سعي البلاد إلى وصول نسبة[1]

الطاقات المتجددة إلى 27 % بحلول عام 2035 مقابل أقل من 2 % حاليا، كما أنه وفي إطار اتفاقية باريس للمناخ فإن الجزائر أمام التزام خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة تتراوح بين 2 % إلى 7 % خلال عقد 2020-2030، والذي تملك الكثير من الإمكانيات لتحقيقه، حيث وفقا لدراسة شركة الطيران الألمانية عام 2005 مركز DLR فإن لديها أعلى إنتاج للطاقة الشمسية المركزة والطاقة الكهروضوئية، وطاقة الرياح أيضا مما يدفعها للسعي نحو هدف التنويع بدلا من التركيز على النفط والغاز حيث وقعت اتفاقية شراكة مع ألمانيا بهدف إنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر عبر الأنابيب التي تربطها بأوروبا،[2]ولكن في سبيل تحقيق هاته الأهداف سواء محليا أو في إطار الشراكة الإستراتجية في مجال الطاقات المتجددة فهي بحاجة إلى تفعيل معالم الالتزام والجدية تجاه هذا القطاع، وليس وضع خطط نظرية تعبأ بها مفهوم الانتقال الطاقوي كمفهوم أجوف لا يحمل أية دلالة تطبيقية.

فمن بين جميع المشاريع التجريبية التي يبلغ مجموعها 110 ميجاوات المخطط لها، لم تشهد سوى ثلاثة مشاريع النور بقدرة إجمالية قدرها 36.3 ميجاوات **(محطة توليد الكهرباء الهجين، محطة الطاقة الكهروضوئية بقدرة 1.1 ميجاوات في غرداية، محطة طاقة الرياح بالقبرتين -أدرار-**

---

(1)- Yasmine Akrimi, **Europe's Energy crisis and the Opportunity for an EU-Algeria Renewable Energy Cooperation**, Brussels internatinalcenter,october2022,pp3-5.
(2)- **ibidem**

) إلى جانب عدد قليل من المشاريع المنفذة،[1]وهو ما يعكس عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه هدف التحول نحو الطاقات المتجددة، وكتحصيل لذلك عدم القدرة على إنجاح مساعي التعاون واتفاقيات الشراكة بينها وبين الاتحاد الأوروبي بسبب عدم القدرة على تحقيق الإنتاج الكافي للتصدير.

ب–ضعف أسس العلاقة وعدم تأطيرها مؤسساتيا وزمنيا

على الرغم من أن الاعتماد المتبادل بين الاتحاد الأوروبي والجزائر قوي بالدرجة الكافية–في العديد من المجالات– إلا أنه لم يكن محصنا ضد تغير ديناميكيات السوق، وتغيير تصورات الضعف لدى الجانبين حيث أن ضعف إضفاء الطابع المؤسسي على هاته العلاقات المترابطة في مجال الطاقة يعني أنه في مواجهة التحديات الناشئة التي توجد العديد من المخاوف بشأنها، حيث أن أمن العرض والطلب يشكلان اختبارا متزايدا لاستدامة الوضع الراهن، وتعود هاته التحديات من وجهة نظر أوروبية إلى "**قومية الموارد**" التي تنتهجها الجزائر، حيث تسعى إلى الحد من التدخل الأجنبي في قطاع الطاقة[2]

الجزائري ويتفاقم هذا الوضع حسبهم بسبب التطور المتزايد لمؤسسة سوناطراك كشركة لاعبة في السوق وخططها المعلنة للتكامل الرأسي على طول سلسلة قيمة الغاز، وتشكل التحديات الوشيكة في مجال المنبع ومتطلبات الطاقة المحلية المزدهرة في الجزائر مصدر قلق أيضًا في الاتحاد الأوروبي، لأنها قد تعني أنه سيكون هناك قدر أقل بكثير من الغاز المتاح للتصدير على المدى الطويل، وبالنسبة للقيود التي فرضتها المفوضية الأوروبية على الموردين من خارج الاتحاد الأوروبي في سياق برنامجها الداخلي الناشئ لتحرير سوق الغاز لم تلق استحسانا في الجزائر، وهناك قلق متزايد في سوناطراك بشأن تأثير أحكام "**التفكيك**" وأحكام "**وصول الطرف الثالث**" ذات الصلة في هذه الإصلاحات على قدرتها على تسويق غازها في الاتحاد الأوروبي، كما تفاقمت المخاوف المتعلقة بحصة الجزائر في السوق نتيجة لذلك من خلال سياسات أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي، وخاصة إحياء الطاقة النووية، مما يثقل كاهل واضعي سياسات الطاقة في الجزائر خاصة خطر إزالة عقود وإمدادات الغاز طويلة الأجل من السوق الأوروبية كما أن الفرق المتزايد بين أسعار الغاز الفورية وأسعار الغاز المرتبطة بالنفط هو نتيجة لظهور قدرة تصدير جديدة للغاز الطبيعي المسال في قطر، وأماكن أخرى

---

(1)- **Transition Energétique en Algérie** ,Rapport Commissariat aux Energies Renouvelables et à l'Efficacité Energétique « CEREFE », Edition 2020,p47.

(2)- Hakim Darbouche**, Energising' EU–Algerian Relations**, The International Spectator: ItalianJournal of International Affairs, **op.cit**,p80.

في السنوات الأخيرة فضلاً عن التأثير على أساسيات سوق الغاز لتطوير احتياطيات الغاز غير التقليدية في الولايات المتحدة. وقد ظهر ذلك جليا من خلال الضغط الكبير الذي مارسه وزير الطاقة السابق "**شكيب خليل**" داخل منتدى الدول المصدرة للغاز من أجل استعادة التكافؤ النفطي في أسعار الغاز الفورية.[1]

ج-قراءة في مشاريع الطاقة المتجددة بين الطرفين (تحليل أسباب فشل مشروع ديزرتاك كأهم مشاريع الطاقة الشمسية)

تشير العديد من التصريحات إلى أن الجزائر تريد أخذ خطة الشراكة الإستراتجية مع الاتحاد الأوروبي بجدية، ليس فقط الاتجاهات والأنماط القائمة في علاقاتهما في مجال الطاقة التقليدية التي تركز على أهمية النفط والغاز، وإنما تهتم أيضا بتطوير تقنيات خضراء جديدة لتسخير إمكانياتها في مجال الطاقة الغير هيدروكربونية، وتكون جزءا نشطا في أجندة سياسات تغير المناخ الأولية إلى جانب ضمان استدامة علاقات الطاقة مع الاتحاد الأوروبي، حيث ينظر إلى اتفاقية الشراكة المستدامة في الجزائر على أنها قوة دافعة محتملة للعلاقات الأوسع بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، والهدف من ذلك هو أن تكون خطة الشراكة بمثابة الركيزة الأساسية لشراكة إستراتيجية أكبر بحيث تغطي التجارة والاستثمار وقضايا[2]الهجرة وتعزيز التعاون الأمني وتعاون أكثر شمولا في مكافحة التهديدات المشتركة، ولكن استجابة الاتحاد الأوروبي لهاته التطلعات التي تسعى لها الجزائر لم تتحقق خاصة في ضل التعامل المعياري للاتحاد معها، وقد تعززت شكوك الجزائر تجاه السوق الأوروبية حيث ترى أنها تفتقد للوضوح كما أن القواعد التي تضعها صعبة المنال، وتفتقر لتوحيد سياساتها الطاقوية التي تتميز بتناقضات كبيرة، كما أن مسار الجزائر المطول في إصلاح قطاعها الطاقوي في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تلقى دعما ضئيلا من الاتحاد في وقت كانت فيه الحكومة بحاجة ماسة إلى كل الدعم الذي يساهم في مساعدتها على التعامل مع الأزمة المحلية آنذاك .[3]

كما أن طموحات الاتحاد من أجل المتوسط في مجال الطاقة الشمسية فشلت حتى الآن في تهدئة العزوف الجزائري، على الرغم من ما تتمتع به من إمكانيات هائلة في هذا المجال ففي حين تصطف معظم الدول الأورومتوسطية بحماس من أجل خطة الطاقة الشمسية المتوسطية (MSP) ومشروع

---

[1]- **ibidem.**
[2]- **ibid**, p p76-80.
[3]- **ibidem**.

ديزرتاك، اعتمدت الجزائر نهجا أكثر حذرا حيث أبدت الحكومة الاستعداد لتطوير قطاع الطاقات المتجددة والاستثمار في الطاقة الشمسيةلتطوير مصادر الطاقة البديلة لتلبية الطلب المحلي عليها وتأجيل خطوة استهداف سوق التصدير.[1]

بالعودة إلى مشاريع الطاقة المتجددة بين الطرفين فقد أعتبر مشروع ديزرتاك بشراكة جزائرية ألمانية أحد أضخم وأهم المشاريع التي كانت تستهدف استغلال الطاقة الشمسية في الصحراء الجزائرية من أجل تحقيق أكبر المزايا للطرفين في سياق الصفقة الخضراء، والتي وضعت أهدافا كانت قادرة على تحقيق تحول طاقوي حقيقي وفاعل للطرفين، خاصة للجزائر من خلال الاستفادة من الخبرات والكفاءات الألمانية إلى جانب التكنولوجيا التي تسهل عملية استغلال هاته الطاقات، وقد تعددت الأسباب التي أدت إلى فشل هذا المشروع وتباينت، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- تأثير الأزمة المالية العالمية التي شهدت انهيار بنك ليمان براذرز في سبتمبر 2009 على مشروع ديزيرتاك; حيث تعرضت المشاريع التجارية والاستثمارات بشكل عام لضغوط وتضررت بعض الاقتصادات الوطنية خاصة اسبانيا التي عانت من الركود وانخفاض إيراداتها الحكومية، وتأثرها يعني التأثير على المشروع على اعتبارها دولة عبور لنقل الكهرباء وعميل، كما أنها تتمتع بقدرات جيدة في[2]

الطاقة الشمسية (أدخلت تعريفات التغذية لمنشآت الطاقة المتجددة، والتي ضمنت دفع 49 ميجاوات من القدرة المركبة لمدة 25 عاما، وعلى هذا الأساس تم تصميم محطات**Andasol** بقدرة مركبة تبلغ 49 ميجاوات) وبحلول الأزمة توقفت اسبانيا عن دفع المكافآت مما قلل من فرص الاستثمار فيما يتعلق بالطاقة الشمسية المركزة على الصعيدين الوطني والدولي، بالإضافة إلى ذلك قامت إسبانيا ببناء فائض في إمدادات الطاقة من خلال تطوير الطاقة المتجددة، والذي أصبح أكبر نتيجة للركود الاقتصادي الذي أعقب الأزمة المالية بسبب انخفاض الطلب على الطاقة الكهربائية، وبالتالي لم تكن إسبانيا مهتمة باستيراد الكهرباء لنفسها من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وكانت فكرة بناء خطوط نقل كبيرة عبر إسبانيا غير واقعية، كما أنها رأت أن بناء خطوط النقل لا يحمل أية فائدة ملموسة للاقتصاد والمجتمع الإسباني.[3]

---

[1]- **ibidem.**
[2]- Thomas M. Schmitt,**op.cit**, p659
[3]- **ibidem**.

- التكلفة الباهظة للمشروع؛ والتي قدرت بأكثر من مليارات الدولارات في مقابل عدم قدرة البنوك الجزائرية على تمويلها وتحويل المشروع في تلك الفترة إلى مرحلة الدراسة مع ألمانيا.[1]
- التخوف من التدخل الفرنسي والعمل على إفشال المشروع على اعتباره أحد الفواعل التي عملت منذ البداية على مقاطعته وتفتيته، ويعود هذا السعي إلى ميلاد المشروع من سيطرة ألمانية في الوقت الذي ترغب فرنسا في وضع سيطرتها عليه، وقد ذهبت بعض التفسيرات إلى أن الموقف الفرنسي الرافض للمشروع يعود إلى رغبتها في تكريس الغلبة للطاقة النووية على اعتبارها متفوقة فيها.
- أفضلية العمل على تطوير الغاز الصخري على مشروع ديزرتاك، والذي يخدم مصالح بعض الفواعل العالمية كمؤسسة هاليبرتون Halliburtonالمسؤلة عن بيع أدوات التنقيب على الغاز الصخري، إلى جانب بعض الشركات الأمريكية الرائدة في المجال[2].
- التخوف الجزائري من القضاء على سيادتها على بعض المنشآت التي تعود ملكيتها إلى أطراف أجنبية.
- التخوف الأوروبي من التهديدات والمخاطر الأمنية المرتدة إليها، والتي ظهرت في المنطقة خاصة مع بروز الاحتجاجات العربية، وقد كان هجوم تيقنتورين تأكيدا صارخا على شكوكها ومخاوفها.[3]

إلى جانب الأسباب المقدمة سلفا، فإن فشل مشاريع الطاقات المتجددة سواء بصورة نسيبة أو مطلقة يعود في الأساس إلى عدم القدرة الكاملة لدى الطرفين على وضع أجندة محددة المعالم، ورسم تصور متكامل حول الأهداف العملية والعقبات التي يمكن أن تواجه عملية التحول الأخضر من أجل التغلب عليها مستقبلا في إطار هاته الشراكة، إلى جانب تمثيل القطاع الطاقوي على وجه الخصوص أحد قطاعات السياسة العليا التي تمثل خطا أحمر لا يجب تجاوزه بالنسبة للجزائر، أما الطرف الأوروبي فإنه لا يزال ينظر إلى البلدان المتوسطية نظرة ريعية، بالرغم من تبنيها لانطلاقة الخضراء واتفاقيات المناخ إلا أنه في جوهره لا يزال يعمل على تلبية احتياجاته من الطاقات التقليدية، خاصة في ظل غياب الرؤية الموحدة والمتكاملة بين الدول الأعضاء، حيث تتجه كل دولة نحو طرح معين معيقة المساعي الجماعية في التحول الأخضر بالرغم من أن مفهوم الانتقال الطاقوي بمعناه الحرفي لا يمكن أن يتحقق في ظل الظروف والمعطيات الحالية ولذلك يستحسن الحديث عن مرحلة جديدة قديمة، أي المزج بين المصادر التقليدية والبديلة لتحقيق مقاربة طاقوية قائمة على مفهوم "**المزيج الطاقوي**".

---

[1]- Kouider SENOUCIet autres, **Energies renouvelables: Transition et perspectives Cas de l'Algérie**, Journal économique Al-Bashaer ,No 1, 2022, p1038.

[2]– عبد الرحمان مغاري، مختار صابة، **المرجع السابق الذكر، ص29.**

[3]– **المرجع نفسه**، ص29.

من خلال ما سبق يمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج فيما يتعلق بالقراءة لواقع هاته الشراكة:

- من المرجح أن تتطور العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ببطء على الرغم من وجود خطوات نحو الأمام مثل التصويت الجزائري في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح قرار يصف تصرفات روسيا في أوكرانيا بـــ "العدوانية"، إلا أنها لا تزال ملتزمة بمبادئها السياسية التقليدية كعدم الانحياز إلى جانب ترددها في تجاوز المعاملات البسيطة مع أوروبا بسبب شكوكها بالنوايا الأوروبية والمخاوف من أن تؤدي الشراكة إلى إضعاف سيادة الجزائر، ولكن في المحصلة الطرفين في حاجة متزايدة لبعضهما البعض، مع تداخل المصالح التي تعمل على خلق الديناميكية والفرصة للتغلب على انعدام الثقة ومن خلال التعاون على هاته المصالح المشتركة التي تتراوح بين الطاقة والأمن والسياسة الإقليمية يستطيع الأوروبيون إقامة علاقة أوثق مع عملاق شمال أفريقيا، وهو ما يمكن أن يحسن الرخاء الإقليمي ويعزز أمن الطاقة في[1]

الاتحاد الأوروبي، ويضعف نفوذ موسكو الخارجي ويجعل كلا الجانبين أكثر فعالية في استقرار الدول الواقعة في الشق الجنوبي من البحر المتوسط، كما أن التداخل المشترك من الطاقة إلى الأمن إلى الجغرافيا السياسية يجعل الطرفين يرغبان في تطوير الشراكة في مجال الطاقة ومعالجة التحديات الأمنية الإقليمية، على اعتبار هاته الشراكة ذات إمكانية لتحقيق منافع للطرفين سواء في مجال الطاقات التقليدية أو الخضراء، كوسيلة لتنويع القطاع الطاقوي للطرفين وتحسين الصورة الدولية وكفاءة البنية التحتية، وتبعا لذلك يتعين على أوروبا أن تعتمد على الاتفاقيات القائمة من أجل خلق نموذج جديد للتعاون في مجال الطاقة والذي من الممكن أن يعود بالنفع على الطرفين، حيث يمكن أن يساعد الاتحاد في تسهيل الاستثمارات الاقتصادية.[2]

- نظرًا لأهميتها كلاعب رئيسي وشريك في الجوار الجنوبي فمن المتوقع أن تكون الجزائر أحد الأهداف الرئيسية لإستراتيجية "**البوابة العالمية**" الجديدة للاتحاد الأوروبي، ويمكن للأخيرة الاستفادة من هذه المبادرة لإطلاق مشاريع تلبي احتياجات الجزائر في مجال البنية التحتية والتقنيات الرقمية، خاصة وأن الحكومة الحالية تركز على تنمية بيئة الأعمال المحلية، ويمكنها مناقشة هذه العروض ودمجها في اتفاقية الشراكة المقبلة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، وتطوير برنامج عمل جزائري يتناسب مع تقويم البوابة العالمية 2021-2027 وقد أعربت الجزائر بالفعل عن اهتمامها بالتوصل إلى اتفاق

---

[1]- zine labidine ghebouli,**op.cit.**
[2]- **ibid.**

مربح للجانبين مع بروكسل، ويمكن للاتحاد الأوروبي أن يبدأ تقييمه الخاص للعلاقات التجارية لتقديم مقترحات جديدة بناءً[1] على الحوافز والآليات المختلفة المتاحة، وهذا من شأنه أن يوفر لأوروبا مجالًا جديدًا للنمو ويساعد في خلق بيئة أكثر ملائمة للمناقشات الإستراتيجية حول قضايا السياسة الخارجية.[2]

- إذا كانت الجزائر تجد صعوبة في إصلاح قطاع الطاقة لديها، وكان الاتحاد الأوروبي غير قادر على تقديم الحوافز الكافية لدعم الحكومة المترددة في القيام بذلك، فسوف يكون ذلك بمثابة فشل خطير لكلا الجانبين، فبالنسبة للجزائر فإن ذلك يعني خسارة فرصة الاستفادة من موقعها ومزاياها الجيواستراتجية وإمكانياتها الطاقوية في تحديث اقتصادها وانتهاج مسار التنمية المستدامة، أما بالنسبة لأوروبا فإن ذلك يعني تحويل الجزائر من كونها جزءًا من الحل لتحديات الطاقة التي يواجهها الاتحاد الأوروبي إلى مشكلة أمن الطاقة التالية، والأهم من ذلك أنها ستزيد من زعزعة استقرار جوارها الجنوبي المضطرب بالفعل.[3]
  - أصرت الجزائر دائما على الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره ناقلا رئيسا للنمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة، وانتقدت الاتحاد الأوروبي باستمرار لعدم قيامه بما يكفي لتشجيع الشركات الأوروبية على الاستثمار في الجزائر، في حين أنها لا تقدم الكثير من الإصلاحات في سبيل الاستثمار الأجنبي المباشر، وافتقار الاتحاد الأوروبي إلى المشاركة الطوعية في هذه القضية، مثل إنشاء بنك استثماري أورومتوسطي، غالبا ما يكون مصدرا للوم من جانب الجزائر.[4]
- لقد تميزت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر سواء في إطار الشراكة أو التبادلات الثنائية بمجموعة من المميزات والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

*إن شكل ومضمون مبادرة ربط العلاقات يأتي دائما من الجانب الأوروبي، والمبادرات الأوروبية عادة ما تكون متنوعة وتختلف في محتواها، ربما تكون سياسة متوسطية شاملة، ثم حوار عربي أوروبي، ثم مبادرة للشراكة المتوسطية وأخيرا شراكة مندمجة في سياسة متوسطية للجوار تتضمن العديد من المجالات.

---

(1)- **ibid**.
(2)- **ibid**.
(3)- Gonzalo Escribano**, op.cit**,p3
(4)- Hakim Darbouche ,**EU–Algeria Trade and Energy Interests in the Framework of the EMP: The Politics of 'Specificity' in an Interdependent Relationship,**op.cit.

*تفضل المبادرات الأوروبية أن ينطلق مبدأ التعاون من المحور(الاتحاد الأوروبي) على الشركاء الذين يشكلونها جغرافيا (مثل منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط أو حوار 5+5) كما أن المبدأ عنده في التفاوض يقوم على التعاون الفرداني من دولة إلى أخرى، وليس في إطار مجموعات التنسيق القائمة[1]

بالفعل بين الأطراف الأخرى نفسها مثل اتحاد المغرب العربي، في المقابل في العلاقات الناشئة من جانب دول منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط (ومنها الجزائر) هناك نقص واضح في التنسيق أو بالأحرى التعاون في أي إطار جماعي باستثناء ما يفرضه الجانب الأوروبي من خطط ومبادرات لا تدعو إلا إلى الحضور الجماعي.[2]

*تتميز هذه العلاقات بالتركيز الأوروبي القوي على الأمن والتهديد المتصور الذي يمثله الطرف صاحب المبادرة والقوي أي أوروبا، والتعاون من قبل دول الجنوب يعني أن تفاوضها الفردي مع محور اقتصادي أو أمني في الناتو يتعارض مع منطق التفاوض أو سياسة الحلفاء التي يعتمد عليها كنقطة انطلاق لموازنة القوة المطلقة، وبالتالي فإنه لا يحقق سوى نتائج قليلة في مفاوضاته ليكون الطرف الأوروبي المستفيد الأكبر.[3]

*إن المنطق الذي يحكم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر يقع أساسا على خلفية الجدلية المستمرة: التقدم/التخلف، القوة/الضعف، التنسيق/ الانقسام بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، مع عدم التوازن في الاتفاقيات التي تم التوصل إليها والتي ارتكزت على تحقيق مصالح الجانب الأوروبي فقط، [4]خاصة في ظل ضعف الجانب الآخر من العلاقة وابتعاده عن تحقيق مفاهيم التنمية المستدامة.

تبعا لذلك فإنه وفي إطار القراءة النقدية للشراكة الأوروجزائرية في المجال الطاقوي قد تم التوصل إلى أنها تحمل في عمقها مشاريع فعالة يمكن أن تكون فرصة حقيقة لنقل القطاع الطاقوي من حالة الاستهلاك والإنتاج المبالغ فيه، لتوفير احتياجات متزايدة إلى قطاع أكثر رشادة وعقلانية مما يساهم في تحقيق معالم التنمية المستديمة، إذا تم تفعيلها عمليا والتركيز على مصالح كلا الطرفين.

---

(1)- Mohamed Si Bachir,**op.cit** , pp213-214
(2)- **ibidem**.
(3)- **ibid**, pp213-214
(4)- **ibidem**

المبحث الثالث: تحديات ورهانات تحقيق الأمن الطاقوي ضمن العلاقات الأوروجزائرية

لقد سعى كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر لتحقيق الأمن الطاقوي في سياق علاقات متراكمة ميزتها العديد من الخصائص، ومرت بالعديد من المنعرجات الحاسمة التي تمت معها مراجعة أسس العلاقة وإعادة بنائها في القطاع الطاقوي بشقيه، ولكنها لا تزال تعرف العديد من الرهانات التي تؤثر على فعالية الشراكة ومخرجاتها، كما أنها تعتبر عاملا لإعاقة المساعي المستقبلية في تحقيق الأمن الطاقوي والفعالية الطاقوية، والاستدامة.

المطلب الأول: تأثير جيوسياسية الطاقة التقليدية على عملية التحول الطاقوي الأوروبي والجزائري

لقد لعبت مصادر الطاقة التقليدية دورا مركزيا في الاقتصادات العالمية نظرا لأهميتها في تحقيق معالم التنمية والتقدم الاقتصادي، وظلت الاهتمامات متمركزة حول هذا المورد بالرغم من إمكانية تعرضه للنضوب، وارتباطه بمزايا غير مستديمة مما جعل التأثيرات الممتدة لهذا الاستغلال تتعلق أساسا باستمرارية الوعي العالمي في تحقيق الاكتفاء الذاتي ضمن حدوده، وهو ما عقد من عملية التحول نحو نوع جديد من الطاقات بعيدا عن الطاقات الاحفورية.

أولا: الجزائر بين مقاربتي لعنة الموارد والمرض الهولندي

تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد في اقتصادها على قطاع المحروقات، حيث تسند إليه سياساتها وأهدافها التنموية، وقد شكل القطاع أحد ركائز الحكومة الجزائرية منذ الحصول على استقلاليتها وتأسيس معالم الدولة الجزائرية، حيث بنت منطلقاتها آنذاك ومخططاتها المستقبلية بناء على مورد النفط والغاز خاصة في ظل الاحتياطات الهائلة المكتشفة.

تعود بوادر اعتماد الاقتصاد الجزائري على الريع المستمدة من بيع المحروقات إلى عام 1958 مع اكتشاف رواسب ضخمة جعلت الجزائر تتحول إلى أكبر منتج للغاز في إفريقيا وثاني أكبر منتج للنفط، وتعمقت درجة هذا الاعتماد مع زيادة العائدات الطاقوية وتأميم القطاع الطاقوي وكذا ارتفاع الأسعار عالميا الذي أعقب أزمة النفط1973، والتي منحت الجزائر فرصة لتسديد ديونها والاستفادة من العوائد المالية أثناء فترات ارتفاع أسعار الطاقة، ولكن مع ذلك فإن كون الجزائر دولة ريعية يجعلها عرضة بشدة[1]لتقلبات الأسعار في أسواق الطاقة مثل العقد الذي أعقب حرب العراق عام

[1]- RaphaëlLefèvre, **The Algerian economy from 'oil curse' to 'diversification'?,**THE JOURNAL OF NORTH AFRICAN STUDIES, Vol 22, No 2, p179

2003، وبالتالي فإن اعتمادها الكبير والشبه كلي على الريع النفطي والغازي يجعلها ممتصا عاليا لرأس المال أي أنها تغطي النفقات الأساسية للدولة للسكان من خلال هذا الريع، ما يجعل تقلبات أسعار الطاقة تنعكس على تذبذب الإيرادات الحكومية وعجز الموازنة الذي تغطيه الديون الخارجية، فعندما انخفضت الأسعار بنسبة وصلت إلى 75% تقريبًا في الفترة ما بين 2014 و2016 بسبب الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط في الولايات المتحدة [1]وانخفاض الطلب بين الدول الناشئة وجدت الجزائر نفسها أمام خيار تمويل العجز عن طريق اقتراض أموال من الصين وبنك التنمية الإفريقي، وكذا استخدام احتياطات البلاد من النقد الأجنبي المكتسبة بجهد كبير والتي تقدر بنحو 195 مليار دولار، وهي استراتجيات قصيرة المدى للتعامل مع الصعوبات المالية اللاحقة، وعندما أعرب البنك الدولي في عام 2016 عن مخاوفه بشأن المسار الدراماتيكي الذي اتخذه الاقتصاد الجزائري، استجابت الحكومة من خلال تصميم قانون المالية لعام[2] 2017 بهدف إعادة التوازن للموازنة، وإتباع سياسة تقشف وخفض بعض الدعم على السلع الأساسية، مع تنفيذ زيادة بنسبة 2% في معدل ضريبة القيمة المضافة إلى 19% والتي أدت إلى ارتفاع الأسعار كارتفاع الوقود المخصص لاستخدام وسائل النقل الخاصة، مما أدى إلى تأجيج الاحتجاجات ضد سياسات الحكومة وبلغت ذروتها في بداية عام 2017 في أعمال شغب مذهلة في ولاية بجاية.[3]

إن التبعية لقطاع المحروقات بالشكل الذي تنتهجه الدولة الجزائرية بسبب ما تملكه من احتياطات هائلة أو انفتاحها بعد حصولها مباشرة على الاستقلال على هذا القطاع وتعظيم المنافع والفوائد التي يتم تحصيلها منه، تجعلها مرهونة بمخاطر هذا الاستغلال سواء تلك المرتبطة بما يشهده القطاع من إمكانيات النضوب المستقبلية وبالتالي عدم قدرته على الوفاء بمفاهيم التنمية المستديمة، أو المشاكل المرتبطة بتصريف المورد كارتفاع الأسعار، أو تعرض عمليات نقله لمخاطر القرصنة والجماعات المسلحة والتي تجعل المستثمر الأجنبي يتجنب التعامل معها في هذا القطاع، والاستمرار ضمن مسار طاقوي تقليدي يعتبر عائقا حقيقيا من أجل التحول نحو الطاقات البديلة.

حيث كان من المتوقع أن يستثمر القطاع الخاص 2.5 مليار دولار لبناء مزارع للطاقة الشمسية في مبادرة من المتوقع أن تخلق 80 ألف فرصة عمل وتوفر ما يصل إلى 27% من إنتاج الكهرباء

---

[1]- **ibid**, p179
[2]- **ibidem**.
[3]- **ibidem**.

في البلاد، ومع ذلك حتى **نور الدين بوطرفة** المدير العام لشركة سونلغاز، أبدى ملاحظة متشككة عندما رد[1]على الخطة ووصفها بأنها "**اليوتوبيا التكنولوجية**"، في حين اعترف بأن التمويل للمشروع لم يكن متاحا وأشار إلى أن استخدام مصادر الطاقة المتجددة يمكن أن يغطي في أفضل الأحوال ما يصل إلى 10٪ من طلب الجزائر على الكهرباء بحلول عام 2035، وأشار أيضًا إلى أن البنية التحتية للطاقة ستحتاج إلى الترقية من أجل دمج الإنتاج المتجدد[2].

كما أن الاعتماد المطلق على مصادر الطاقة التقليدية جعل الجزائر معرضة لما يطلق عليه المرض الهولندي، كإشارة إلى لعنة الموارد التي تصيب الاقتصادات وما يمكن أن تسببه من مخرجات سلبية خاصة في ظل عدم القدرة على تنويع الصادرات والاعتماد المطلق على عائدات النفط، إلى جانب[3] ارتفاع معدلات البطالة بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة في البلدان النفطية، بالإضافة إلى عجز الموازنة والذي باتت تعاني منه أغلب الدول المنتجة للنفط وليس الجزائر فقط، وتظهر أعراض المرض الهولندي في الجزائر من خلال العديد من القطاعات والمؤشرات وإن كان هناك اختلاف حول مطابقة أعراض المرض كلها مع حالة اقتصاد الجزائر ونقطة التشارك التي نراها في التجربة الهولندية هو(العامل الذي انطلقت منه لعنة الموارد):

- نسب الصادرات والواردات.
- تعرض الدولة للأزمات الاقتصادية في حالة انخفاض الأسعار والتبعية للقطاع النفطي والتخلف في القطاعات الأخرى.[4]
- ارتفاع العملة مع كميات الصادرات الكبيرة من المواد الهيدروكربونية، ومحدودية تطور القطاعات الأخرى، إلى جانب توقف التصنيع.[5]
- الاعتماد الكلي على البترول، وعدم القدرة على تحقيق أهداف التحول الطاقوي حيث ارتفعت قدرة طاقة الرياح والطاقة الشمسية فقط من 1.1 ميجا واط في عام 2014 إلى 354 ميجا واط بحلول عام 2018 أي 1.6 % من هدفها لعام 2030 البالغ 22 ألف ميجا واط، كما أنها لا تملك حتى الآن سوى

---

[1]- **ibid**, p180

[2]- **ibidem**.

[3]– أحمد مصبح، **المرض الهولندي وتحديات تنوع الاقتصاد في العالم العربي**، مدونات الجزيرة، تم تصفح الموقع يوم: 22–9–2023http://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net

[4]– **المرجع نفسه**.

[5]- Mark leonard and others,the geopolitics of the european green deal**,policy brief,**2021, p18.

عدد قليل من الأسواق البديلة القابلة للحياة لصادراتها من الطاقة وصادراتها المحتملة، مما يجعلها تدرك أهمية[1]

العمل على تطوير القطاع نظرا لأهميته العالمية متبعة في ذلك نهج إصلاحيا مستمدا من الصفقة الخضراء الأوروبية .[2]

إن الاعتماد المفرط على الطاقات التقليدية ترك الجزائر تعاني من تبعات المرض الهولندي وتأثيراته، مما جعل مشاريعها للتحول نحو الطاقات المتجددة غير فعالة، وعطل سير نهج العلاقات بينها وبين الاتحاد الأوروبي في هذا القطاع خاصة مع تعزيز المسعى الأوروبي نحو الاقتصاد الأخضر والانطلاقة الخضراء، وتعرضه لارتدادات الأزمة الأوكرانية الروسية الذي أعاد توجيه علاقاته مع جيرانه بناء على مسارات طاقوية جديدة تضمن الأمن الطاقوي له وتحقق اكتفاءه من الطاقة بعيدا عن مصادر الطاقة الأحفورية، وبالتالي أصبح لزاما على الحكومة الجزائرية تحرير سياساتها وأجنداتها التدريجي نحو مقاربة المزيج الطاقوي، بناء على أن التخلي المطلق عن الطاقات التقليدية غير متاح حاليا ضمن المتغيرات العالمية، كما أن وحدوية النظام الطاقوي ضمن نفس المتغيرات يعرض الاقتصاد للأزمات الحالية، ويجعل من مفاهيم التنمية المستدامة مفاهيم نظرية بحتة لا يمكن تحقيقها عمليا.

ثانيا: إشكالية الاعتماد الطاقوي الأوروبي على الغاز والنفط الخارجي

تصاعدت النقاشات حول مدى خطورة الاعتماد الأوروبي على مصادر الطاقة الخارجية وارتدادات هذا الاعتماد على الداخل الأوروبي، وعلت معها الأصوات التي نادت بكسر معالم التبعية الطاقوية للموردين، وكشفت عن وجود خلل شديد العمق والتأثير في النظام الطاقوي الأوروبي، وأدت إلى تباين الاتجاهات داخله، مما جعل من هدف توحيد السياسة الطاقوية الأوروبية وأمننة الطاقة أمرا بالغ الصعوبة، حيث تحول اعتماد الاتحاد الأوروبي على التوريد الخارجي إلى أزمة مرتبطة بالتبعية المفرطة والتي تجعله خاضعا للعديد من القرارات السياسية تبعا لاستخدام الطاقة كوسيلة ضغط، أو اعتمادها كسلاح سياسي كما حصل أثناء أزمة النفط الأولى سنة 1973، ومعرضا للمشاكل المرتبطة بهاته التبعية كتقليل مستويات الإنتاج من قبل الموردين في مقابل ارتفاع الطلب المحلي خاصة فيما

---

[1]- **ibidem**.
[2]- **ibidem**.

يتعلق بمورد الغاز، وكذا ارتفاع الأسعار وعدم ثباتها خاصة في أوقات الأزمات مما يجعل الأمن الطاقوي لدول الاتحاد رهنا لهاته المتغيرات، ومعرضا لتهديدات مقصودة أو غير مقصودة[1].

وقد ارتفعت نسب الاستيراد الأوروبي حيث بلغت حسب الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي نسبة 58% لسنة 2020 من الطاقة التي يستهلكها، حيث أن إنتاجه الخاص يلبي 42 % فقط من احتياجاته وتعد روسيا المورد الرئيسي للاتحاد للغاز الطبيعي والنفط والفحم، وفي عام 2020 لبت الواردات من هذا المصدر 24 % من احتياجات الاتحاد الأوروبي من الطاقة، وقد كان الغاز الطبيعي هو الوقود الأكثر تعرضا للواردات من روسيا حيث تلقى في نفس السنة 46 % من وارداته من الغاز الطبيعي من هذا المورد وهو ما يلبي 41 % من إجمالي الطاقة المتاحة المستمدة من الغاز الطبيعي.[2]

إلى جانب روسيا التي أخضعت أسواق الطاقة في أوروبا إلى كامل سلطتها، خاصة في ظل غياب معالم التكامل الفعال في المجال الطاقوي داخل الاتحاد، يوجد عدد قليل من الموردين للاتحاد الأوروبي كالجزائر والنرويج وقطر، وهذا العدد جعلها تراجع سياساتها واستراتجياتها خاصة مع بروز الأزمات والطوارئ المرتبطة بالطاقة، كالأزمة الروسية الأوكرانية التي عززت الرغبة الأوروبية في إيجاد البدائل الطاقوية من جهة واللجوء إلى تنويع وتجديد الموردين، خاصة مع فقدان الموثوقية تجاه روسيا التي كانت حليفا استراتجيا وموردا مهما لأوروبا سابقا، نظرا لما تملكه من إمكانيات طاقوية هائلة حققت لها اكتفائها الذاتي من جهة ومكنتها من الدخول مع الاتحاد ضمن علاقات طويلة الأمد مرت بالعديد من المنعرجات، ولعبت فيها روسيا دور المهيمن والمسيطر ضمن علاقة غير متوازنة بين طرفين أحدهما مزود والآخر مستقبل، وقد مرت هاته العلاقة بالعديد من الأزمات التي تعود إلى توتر العلاقات الروسية في فضائها مع العديد من الدول كأوكرانيا وبيلاروسيا وجورجيا، هاته التوترات التي توجت ببروز أزمة طاحنة بين أوكرانيا وروسيا ليس حديثا فقط، وإنما تعود تصعيداتها إلى سنة 2006 لتتطور تبعا لتقاطع مصالح كبرى وتعارض أخرى، خاصة مع التمسك الروسي بها على اعتبار فقدانها تهديدا لمصالحها الجيوبولتيكية وخسارة لطموحات استعادة المجد والنفوذ الروسي في فضائها[3] .

---

(1)- **the EU imported 58% of its energy in 2020**, an official EU website, https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/-/ddn-20220328-2

(2)- **ibid**.

(3)- **ibid**.

هناك تباينا بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مدى اعتمادها على مصادر طاقة خارجية تنسب لروسيا أو غيرها، فمثلا كثفت المجر وبلغاريا واسبانيا والنمسا من اعتمادها على الطاقة وذلك نتيجة محدودية احتياطاتها من الغاز، وتوحيد المشتريات من الموردين الفرديين (الجزائر لاسبانيا[1]

والاتحاد الروسي للنمسا والمجر) أما بالنسبة للدول القريبة من روسيا والتي لا تمتلك أية احتياطات من الغاز مثل فنلندا وليتوانيا وسلوفاكيا واستونيا تكون عرضة لوحدوية المورد، مما جعلها تسعى لخلق مقاربةقائمة على التنويع إلى جانب تبني أشكال بديلة من الطاقة مثل الغاز الطبيعي المسال من النرويج، في حين نجد دولا مثل لوكسمبورغ ورومانيا وهولندا تتوفر على احتياطات جيدة نسبيا، إلى جانب تنوع[2]

مورديها مما يجعل أمنها الطاقوي بوضع جيد، وتتمتع كل من الدنمارك والمملكة المتحدة وهولندا بوضعية طاقوية أقل ضررا من غيرها وذلك ناتج عن امتلاكها احتياطات مستقرة نسبيا، إضافة إلى تمتعها ببنية تحتية مزدهرة تمكنها من التعامل مع مصادر الطاقات البديلة.[3]

وقد سعى الاتحاد الأوروبي في رغبة منه لتقليل الاعتماد على مورديه السابقين خاصة روسيا إلى الاتجاه نحو مناطق جديدة تضمن له تأمين احتياجاته الطاقوية، وتقلل من مخاطر وتبعات هذا الاعتماد كمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط خاصة بعد الاكتشافات الهائلة للثروة الهيدروكربونية، والتي تعتبر فرصة لتأمين إمداداتها والتحرر من الهيمنة الروسية، وفي صدد هذا السعي واجهته عقبة رئيسية متمثلة في الافتقار إلى البني التحتية على وجه الخصوص، وخطوط الأنابيب التي تنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا، مما جعل الاتحاد يعمل على دعم مشاريع البنية التحتية المشتركة للغاز الطبيعي في شرق المتوسط وخاصة خط أنابيب "**ايست ميد**"EAST MED" والذي وافق عليه الاتحاد باعتباره مشروعا ذو اهتمام مشترك، وعلى اعتباره جزءا من مشاريع ممر الغاز الجنوبي، وتم إدراجه ضمن خطة التنمية العشرية الأخيرة TYNDP بالتنسيق مع شبكة النقل الأوروبية، بالإضافة إلى المشاركة في تمويل دراسات الجدوى الأولية للمشروع، حيث وخلال الفترة من 2015 إلى 2016 قامت شركة IGI

---

[1]– صفاء صابر خليفة، تداعيات أمن الطاقة الأوروبي على بنية المحاور والتحالفات الدولية في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية،(**المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث، 2023)، ص ص31–32.

[2]– **المرجع نفسه**، ص ص31–32.

[3]– **المرجع نفسه**، ص ص31–32.

Poseidon بإجراء دراسات ما قبل التغذية بلغت قيمتها 4 ملايين دولار، وبلغت مساهمة الاتحاد الأوروبي 2 مليون دولار أي ما يعادل (50%) من التكلفة الإجمالية للدراسة، وهو ما يثبت الأهمية البالغة لهذا المشروع بالنسبة لأوروبا، وإلى جانب هذا قامت الشركات الأوروبية وخاصة بريتيش بتروليوم وإيني بالاستثمار المكثف في حقول غاز شرق البحر الأبيض المتوسط خاصة في مصر، وهو ماساهم بدوره في اكتشاف حقول جديدة مثل "**حقل ظهر**" الذي يعتبر أحد أكبر الحقول من حيث الاحتياطيات إلى جانب الحقول قليلة الاحتياطات نسبيا، كما ودخلت أوروبا في مفاوضات مستمرة مع الجانب[1]

الإسرائيلي لتسليم حقل غاز ليفياثان الضخم لها، وذلك عبر خط الأنابيب الذي يتم التفاوض بشأنه مع قبرص واليونان وإيطاليا، وقد ساهمت هذه الاكتشافات الضخمة جزئيا في تأمين مكانة الطاقة الأوروبية وهو ما جعل روسيا تشعر بنوع من القلق، وتسعى إلى شراء أسهم في هذه الحقول المكتشفة حديثا لضمان سيطرتها على أمن الطاقة الأوروبي.[2]

وإلى جانب الاتجاه نحو منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط في إطار التحرر من سيطرة موسكو على أمن الطاقة الأوروبي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تلعب دورا مهما في تحديد معالم هذا الأمن وذلك بعد أن كانت منافسا لروسيا في واردات الطاقة الأوروبية، خاصة فيما يتعلق بالغاز الطبيعي المسال، حيث تعد أوروبا الآن أكبر مشتر للغاز الطبيعي المسال الأمريكي[3](LNG)

وقد ارتفعت مبيعات الغاز الطبيعي المسال الأمريكي إلى القارة بحوالي خمسة أضعاف، وتجاوزت بذلك كل من كوريا الجنوبية والمكسيك سنة 2018، وذلك يعود أساسا إلى المميزات الفريدة التي يتمتع بها الغاز الطبيعي المسال الأمريكي الذي يعد أرخص قليلا من حيث السعر، كما أن أسعاره مرتبطة بالسعر الفوري للغاز الأمريكي، في حين أن أسعار غاز بروم مرتبطة بسعر النفط الخام، كما أن عقود الغاز الطبيعي المسال الأمريكية تمتاز بالمرونة، والتي تتضمن اتفاقيات التعرفة، وبالتالي تضمن حق حجز السعة المسالة بسعر ثابت لفترات تتراوح بين 15–20 سنة على أساس الاستخدام أو الدفع، وهو ما ظهر من خلال إحصاءات وزارة الطاقة الأمريكية، حيث كشفت أنه بين سنتي 2016و

(1)-Ahmed Elbassoussy, **European energy security dilemma: major challenges and confrontation strategies,**Review of Economics and Political Science, Vol. 4 No. 4, 2019.
(2) - **ibid.**
(3)- **ibid.**

2018، تلقت أوروبا حوالي 11 %من الغاز الطبيعي المسال، وقد أعلن الرئيس الأمريكي السابق **دونالد ترامب**، على هامش اجتماعه مع رئيس المفوضية الأوروبية **جان كلود يونكر**، أن الاتحاد الأوروبي سيكون "**مشتريًا ضخمًا**" للغاز الطبيعي المسال الأمريكي، وذلك في محاولة منه لتخفيف التوترات التجارية مع الحلفاء عبر الأطلسي وقد عزز هذا الإعلان مخزونات مصدري الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة، وهو ما رحب به العديد من المسؤولين رفيعي المستوى في الاتحاد الأوروبي، حيث أشاد وزير[1]

الاقتصاد الألماني **بيتر ألتماير** به، وقد ساعدت هاته المبادرات في تحرير الأمن الطاقوي الأوروبي من التهديدات بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية الأسواق الأوروبية كمنافس رئيسي للغاز المسال الروسي، وامتدت فوائد هذا الدخول ليس فقط على الجوانب الطاقوية وإنما على العديد من الجوانب السياسية، فإلى جانب التحرر من وطأة التبعية الطاقوية لروسيا، فإن هاته المبادرات ستقرب الاتحاد من الولايات المتحدة[2] الأمريكية وبالتالي سيعزز موقفها على الساحة الدولية خاصة في مواجهة روسيا، وهو ما سيكون في مصلحة الولايات المتحدة بشكل مباشر[3].

وما يثبت تأثر الاتحاد الأوروبي بإمدادات الطاقة الروسية هو نطاق أزمة الطاقة التي تواجهه والتي لم يسبق لها مثيل، حيث أدت العقوبات التي فرضتها على روسيا إلى خفض الإمدادات منها إلى ما يقرب من الصفر، وهو ما أدى إلى آثار خطيرة على الداخل الأوروبي(التدفئة والتصنيع الصناعي والكهرباء، وارتفاع أسعار الكهرباء والغاز بمعامل 15 مقارنة بأوائل عام 2021 مع تأثيرات شديدة على الأسر والشركات بسبب ضعف إمدادات الطاقة) وقد هدد النقص وارتفاع الأسعار الاستدامة الاقتصادية للمنطقة، وعلى الرغم من أن الأزمة عالمية إلا أنها أثرت على أوروبا خاصة، وكان محور قلق خاصة أثناء الشتاء الماضي وما بعده اعتماد الاتحاد الأوروبي على واردات الطاقة وخاصة النفط والغاز الطبيعي والفحم في قلب المخاوف السياسية المتعلقة بأمن الطاقة في المنطقة.[4]

وبالتالي فإن السعي الأوروبي نحو تقليل اعتماديته على مصادر الطاقة الخارجية سواء تلك التي تصله من روسيا الحليف الاقتصادي السابق والعدو الحالي، أو من دول أخرى تعرض الاتحاد الأوروبي لتهديدات أمنية خطيرة يقع فيها ضمن مفارقة الفائدة والتكلفة، تسير ضمن مسار يجد العديد

---

(1)- **ibid**
(2)-Ahmed Elbassoussy, **op.cit.**
(3) -ibid**.**
(4) -jeffkucharski, **Uropean energy markets**, Macdonald-laurier institute, 2023, p14

من العراقيل سواء تلك المرتبطة بالحاجة المستديمة لهؤلاء الموردين تبعا لارتباطها بتأمين موارد طاقوية ضرورية لاقتصادها ولمواطنيها في نفس الوقت، وكذا عدم قدرتها على تحقيق اكتفاء ذاتي قائم على الإنتاج المحلي، إلى جانب حداثة قطاع الطاقات البديلة التي يحاول وضع قاعدة استثمارية عريضة فيها، وحل معضلة التبعية الطاقوية للآخر من خلال التوجه السريع نحوها، وتشجيع نطاق الصفقات الخضراء كمحرك للتخلي التدريجي عن الطاقات الأحفورية، ولكن بالرغم من هذا السعي إلا أن مسألة الاكتفاء الذاتي طاقويا، والتخلي المطلق عن الموردين السابقين يعتبر أمر مستعصيا لأن الاقتصاد الأوروبي يقوم أساسا على التصنيع إلى جانب عدم وجود احتياطات طاقوية تحقق له احتياجاته، في مقابل ارتفاع الاستهلاك الطاقوي سنويا وبالتالي ارتفاع الاستيراد ما يعني أن التخلي عن الصادرات الروسية أمر بالغ الصعوبة وإن كان يمكن تعويضها بموردين موثوقين يحققون أمنها الطاقوي دون إخضاعها للمشروطية أو مبدأ التنازل.

المطلب الثاني: أمن الطاقة الأوروجزائري بين المشاكل الداخلية وبنية النظام الدولي

إن تحقيق الأمن الطاقوي سواء ضمن الطاقات التقليدية أو المتجددة يتطلب وجود سياسات مشتركة ذات مخرجات فعالة تحقق الأهداف المرجوة منها، ووجود التباين في هاته السياسات يؤدي إلى هشاشة النظام الطاقوي لها، ويقلل من فرص نجاح العلاقات التعاونية ومسارات الشراكة التي يتم عقدها.

أولا: انعدام السياسات الموحدة تجاه أمن الطاقة الأوروبي

تعتبر التجربة الأوروبية أحد النماذج التكاملية التي يحتذي بها على نطاق واسع، حيث استطاع الاتحاد الانطلاق من بنية تحتية هشة دمرتها ظروف الحربين العالميتين ليصل إلى تجربة تكامل تحاكي مبادئ الوظيفيين، من خلال مواجهة معضلة التمسك بمفاهيم السيادة والقومية وتعزيز مبدأ المنفعة الاقتصادية في مقابل التنازل عن جزء من قوميته السابقة، وذلك بالرغم من غياب قواسم مشتركة بين الوحدات المكونة له ضمن مسعى "**المكاسب المشتركة** " التي نجد مرجعيتها الفكرية والنظرية لدى المفكر الأمريكي "**أرنست هاس**".

وضمن المسعى المستمر لتوطيد نهج التكامل واستمرارية التجربة الأوروبية لإزالة الحدود القومية والسير ضمن مسار تفاعلي متكامل يتجاوز مفاهيم الدولة، والمصلحة الذاتية، والمساعي المنفردة وضع الاتحاد العديد من المبادئ التي تلتقي في هدف واحد وهو توحيد السياسات خدمة للغاية

الأسمى وهي المصلحة الجماعية، وتجاوز الخلافات الفردية ضمن هيكله من خلال وضع تسويات للمصالح المتناقضة والتفاوض الذي يضمن الفائدة للجميع، وقد واجه هذا المسعى معضلة رئيسة مرتبطة بأحد القطاعات الحساسة وهي "القطاع الطاقوي"، حيث كانت الطاقة محورا مهما في المشروع التكاملي الأوروبي إلا أنها لم تتطور إلى سياسة مشتركة موحدة ومتكاملة الأسس، بالرغم من سعي الاتحاد إلى وضع ترسانة قانونية وتنظيمية مكثفة من أجل توحيد القطاع إلا أنها لم تصل إلى الهدف المنشود والغاية المبتغاة.

لقد حاول الاتحاد الأوروبي تحقيق ما أطلق عليه تسمية " **اتحاد الطاقة**" حيث أنه في عام 2014 تم الاتفاق على مجموعة من الأهداف المرتبطة بالطاقة والمناخ لعام 2030، وانتهت فترة ولاية **لجنة**[1]

باروزو Barroso وكان من المفترض أن تكتمل سوق الطاقة الداخلية، وذلك مع إجراء مراجعة لسياسات الطاقة والمناخ خلال السنوات العشر الماضية، والتي أثبتت أن سوق الطاقة الداخلية متباعدة في العديد من الجوانب، مع عدم وجود ضمان لتأمين الإمدادات، أما بالنسبة للأسعار فهي مرتفعة جدا مقارنة بالعديد من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن الحزمة الثالثة للطاقة في السوق الداخلية لم تكن كافية لتحقيق ثالوث الأهداف الطاقوي الذي وضعه الاتحاد(تعزيز الاستدامة، وأمن الإمدادات والقدرة التنافسية لإمدادات الطاقة الأوروبية) ولذلك تم في عام 2014 مناقشة حول إمكانية إعادة التوجيه لأدوات وأهداف سياسة الطاقة الأوروبية، كما سعت لجنة "**يونكر** **Junker** إلى تحديد أولويات جديدة، وقد كان اختيار **دونالد تاسك Donald tusk** منشئ" اتحاد الطاقة "رئيسا للمجلس الأوروبي أحد الأسباب التي دفعت لجنة يونكر إلى التعامل مع اتحاد الطاقة على اعتباره أولوية أساسية وعملت على إنشاء منصب جديد لنائب رئيس اتحاد الطاقة، وتم تعيين السلوفاكي **ماروس سيفكوفيتش Marossefcovic** فيه، من أجل توجيه وتنسيق عمل المفوضين الأوروبيين في العديد من القطاعات (النقل والسوق الداخلية، والبحث والعلوم والابتكار والزراعة والتنمية الريفية، والعمل المناخي والطاقة والبيئة والسياسة الإقليمية) وذلك في سبيل تحقيق اتحاد الطاقة الأوروبي، كما اقترح **تاسك tusk** إنشاء هيئة أوروبية واحدة لشراء الغاز من أجل مواجهة قوة

(1) -georgzachmann, **The European Energy Union: Slogan or an important step towards integration?**,17 september2015,bruegel
https://www.bruegel.org-post/european-energy-union-slogan-or-important-stept-towards-itegration

السوق الروسية[1]، إلى جانب إعادة تقييم دور الوقود الأحفوري المحلي مثل الفحم والغاز الصخري، وقد شهدت مقترحات الدول الأعضاء تباينا بشأن الجوانب المتعلقة بالطاقة، حيث قدمت كل من المملكة المتحدة وجمهورية التشيك مفهوم اتحاد الطاقة في ورقة غير رسمية طالبتا فيها بتقليص نفوذ بروكسل في سياسة الطاقة، وعلى النقيض من ذلك أكدت ورقة غير رسمية ألمانية على ضرورة التعاون القوي في مجالات كفاءة الطاقة وتغير المناخ، كما استشهدت جمعيات الصناعة والمنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر بمفهوم اتحاد الطاقة لنشر أفكارها بشأن السياسات الأوروبية المتعلقة بالطاقة وتغير المناخ، أما بولندا اقترحت تدابير لتعزيز أمن الطاقة.[2]

لعبت أوروبا دورا متزيدا في المجال الطاقوي وذلك رغبة منها في تحقيق المصالح المشتركة بين الدول الأعضاء في ثلاثة مجالات أساسية تم وضعها كأهداف لسياستها الطاقوية: [3]

- توحيد السوق الطاقوي، من خلال خلق فرص متكافئة للمنافسة في المجال الطاقوي في جميع أنحاء أوروبا، وبالرغم من أن البداية جاءت متأخرة نوعا ما مقارنة بالقطاعات الأخرى، ولكن على مدى العقد الماضي تم إحراز تقدم كبير إلى حد أنه بحلول نهاية عام 2014 كانت السوق الموحدة للطاقة على الأقل اسميا قد أصبحت قائمة.
- العمل على تغيير المناخ; حيث يحمل الاتحاد الأوروبي بدوله المختلفة هذا الهدف المشترك نظرا لتأثر الجميع بمخرجات الاستغلال المجحف للطاقة والذي يضر بالمناخ، من خلال استثمار الدول الأعضاء بشكل متزايد في مصادر منخفضة الكربون.
- الأمن الطاقوي; وذلك بسبب الاعتماد المتزايد على روسيا. [4]

ومع مواجهة أوروبا لسلسلة متعاقبة من الأزمات، كانت فكرة إحراز تقدم في المجال الطاقوي جذابة بشكل خاص وبدت الظروف مواتية ولكن العقبات كانت متعددة وخطيرة، على اعتبار أن مجالات السياسة المذكورة أعلاه تميل إلى التحرك في اتجاهات مختلفة، حيث يمكن مثلا أن يتعارض

---

(1) **-ibid**.
(2) **-ibid.**
(3)- davidbuchan and malcolm, **obstacles On the Road to European Energy Union**, the European financial Review,2015
http://www.europeanfinancialreview.com
(4)**- ibid.**

أمن الطاقة كما كشف **تاسك** مع هدف السوق الموحدة، كما أن الدفع نحو إزالة الكربون قد يخلق توترات مع كل من السوق الموحدة وأهداف أمن الطاقة.[1]

كما حاولت المفوضية توحيد السياسات وذلك من خلال إصدار الورقة الخضراء بعنوان "**نحو إستراتجية أوروبية لأمن إمدادات الطاقة**" كمحاولة لتشكيل إستراتجية شاملة لأمن الطاقة الأوروبي وبما أن الأوراق الخضراء تقتصر فقط على استثارة وتعزيز النقاشات في المجتمع حول القضايا المهمة، في مقابل عدم تقديم أي التزامات بما جاء فيها، فإن الورقة الخضراء لعام 2000 لم تؤد أي تغييرات مهمة في قطاع الطاقة، لتتناول المفوضية الأوروبية مرة أخرى قضايا الطاقة في عام 2006 بإصدار ورقتها الخضراء الثانية تحت عنوان "**الإستراتجية الأوروبية للطاقة المستدامة والتنافسية و الأمننة**" وقد جادل **بيوركمان** بأنه "**إذا كانت الورقة الخضراء لعام 2000 توفر مخططا لرؤية سامية لسياسة الطاقة**[2] **الأوروبية، فإن الورقة الخضراء لعام 2006 تضع الأساس الرصين لشكل ونهج سياسة الطاقة الخارجية المستقبلية للاتحاد الأوروبي**"، وقد وسعت الورقة الثانية المجالات الرئيسية التي يجب اتخاذ[3] إجراءات بها لمواجهة تحديات الطاقة والمتمثلة في: (القدرة التنافسية وسوق الطاقة الداخلية، وتنويع مزيج الطاقة، التكافل، التنمية المستدامة، الابتكار والتكنولوجيا، السياسة الخارجية مع مراجعة لمدى التقدم المحرز بها) ومع ذلك لا تزال سياسة الطاقة المشتركة غير ناضجة بالشكل المرغوب فيه وذلك عائد لغياب عنصر التنسيق إلى جانب عدم التوافق بين الدول الأعضاء على وحدة الأفعال والممارسات. [4]

فعند الحديث عن السياسات المشتركة التي نادى بها الاتحاد، فذلك يعني وجود التماسك والتضامن وفي الحالات المثالية تعني الإجماع بين الدول الأعضاء بشأن قضية معينة، والذي يتم التوصل إليه من خلال "**الأوربة**" أي النقل التدريجي لصنع القرار إلى المستوى فوق الوطني، وبالرغم من أنه تم التوصل إلى العديد من أسس السياسة الخارجية والأمنية المشتركة إلى جانب السياسة الزراعية وسياسة الهجرة المشتركة، ولكن لم يتم التوصل إلى مثيلتها في المجال الطاقوي بعد، وذلك رغما عن التقدم المعتبر في تحقيق هدف الاستدامة من خلال العمل على الأجندات المناخية، حيث

---

(1)- **ibid**.
(2) -Simona zavadckyte, the obstacles in the creation of a common EU Energy policy, **E-international relation**, 2010, pp1-2
(3) **-ibidem.**
(4) **-ibidem.**

التزمت الدول الأعضاء مجتمعة أو منفردة بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة20 % وذلك بحلول عام 2020 مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه عام 1990، كما تم إنشاء نظام تداول الانبعاث الذي يشمل جميع الدول في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى موافقة الاتحاد على هدف توسيع الطاقة المتجددة والوصول إلى نسبة 20% من إجمالي استهلاك الطاقة بحلول عام 2020،[1] وقد أظهرت بعض الدول مبادرات أكثر مما تطلبته التزاماتهم لمتابعة سياسات الطاقة المتجددة، فنجد مثلا كل من السويد ولاتفيا وفنلندا والبرتغال والدنمارك قد تجاوزو أهداف الطاقة الجماعية للاتحاد الأوروبي بشكل كبير، حيث تهدف السويد إلى الحصول على 49 % من الطاقة من مصادر متجددة ولا تفيا على 42 %وفنلندا 38 %والبرتغال 31 %و الدنمارك 30 % وهنا تشير الأدلة على أنه بالرغم من غياب التنسيق بين الدول إلا أنها تتقاسم الأرضية اللازمة لاستدامة الطاقة وتتصرف وفقا لذلك، وتعترف المفوضية الأوروبية بأن السياسة المشتركة هدف طويل المدى، اتخذ الاتحاد الأوروبي بعض الخطوات لتحقيقه خاصة فيما يتعلق بهدف الاستدامة، لتبقى[2]

الأهداف الأخرى أكثر إشكالية وإثارة للجدل، ولا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل بشأن قضية السوق الواحدة لتعزيز الترابط بين الدول الأعضاء حيث من الصعب للغاية تحقيق هذا الهدف بالبرغم من وجود دول متحمسة لسوق الطاقة الموحدة كالمملكة المتحدة والدنمارك، ففي المقابل هناك دول متقاعسة كفرنسا التي فضلت جعل القطاع الطاقوي تحت الملكية العامة والحماية[3].

حيث يشكل أمن الإمدادات مجالا واسعا للتضارب بين الدول في الاتحاد الأوروبي، ويبدو أن الدول الأعضاء تتقاسم الفهم القائل بأنه من المهم للغاية ضمان أمن إمدادات الطاقة إلا أنها تختلف حول اختيار ما إذا كان ينبغي تحقيق هذا الهدف من خلال العمل المشترك والمنسق أو بشكل فردي، حيث تعد بولندا مثلا بدعم من دول البلطيق هي أكبر مروج للعمل المشترك، والتي دعت للتحدث بصوت واحد حول قضايا الطاقة وقدمت اقتراحا لمعاهدة أمن الطاقة الأوروبية، وفي المقابل تتبع ألمانيا النهج الأكثر فردانية والمبني على المصلحة الذاتية تجاه تأمين أمن إمدادات الطاقة، ويتجلى ذلك بوضوح في تطوير مشروع "**نورد ستريم**" الثنائي بين ألمانيا وروسيا.[4]

---

[1]- **ibid**, p3
[2]- **ibidem**.
[3]- **ibidem.**
[4]- **ibidem.**

وتبعا لذلك فإن دول الاتحاد الأوروبي بالرغم من تقاطعها في العديد من السياسات إلا أنها فضلت جعل القطاع الطاقوي تحت عناية وطنية داخلية دون أدنى تخلي عن السيادة الطاقوية، معززة بذلك المصلحة الذاتية الفردانية في مقابل النفع الجمعي، فكانت المحاولات المختلفة للمفوضية الأوروبية لتحقيق الهدف المسطر ضمن أجنداتها وهو تشكيل سياسة مشتركة طاقوية غير فعالة، وذلك في سياق وجود دول تشجع هذا الطرح في مقابل دول تفضل تحقيق أمنها الطاقوي بمنأى عن الأعضاء الآخرين متبنية بذلك الطرح الواقعي القائم على "تحقيق المصلحة الوطنية" و"التوجه الفرداني"، كما أنها تتعارض في العديد من الطروحات حتى وإن كانت تشترك كلها في هدف تحقيق الأمن الطاقوي، فعند الحديث عن الطاقة النووية مثلا نجد العديد من الخلافات فيما يرتبط باستخداماتها، ففي حين تعتمد فرنسا والمملكة المتحدة والسويد وفنلندا على الطاقة النووية في مجالها الطاقوي وتؤمن لها احتياجاتها الطاقوية ترفض النمسا وألمانيا ولوكسمبورغ في المقابل استخدامها، وذلك انطلاقا من دوافع مختلفة كمخرجات الاستعمال والآثار التي قد تمس النظام الايكولوجي.

عند الحديث عن الاتحاد الأوروبي الذي أنشئ نفسه ضمن سياقات مستعصية ميزتها آنذاك حالة الحرب، وكانت مقومات النجاح تكاد تكون منعدمة، ولكن بالرغم من ذلك فقد أثبت قدرته على تحدي الاختلافات بين الوحدات ضمن نسقه الإقليمي وحاول تحقيق معالم التكامل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتجاوز الآثار المدمرة التي أحدثتها الحرب من جهة، وكذا مواجهة المد الأجنبي وتحقيق التواجد على مستوى نسق أعلى وهو النسق الدولي من جهة أخرى، متخذا مبادئ الفكر الليبرالي كمرجعية أساسية لتأسيسه ولاستمراريته، وحقق بذلك نموذجا فريدا يضرب على سبيل المثال في الحالات التي تملك مقومات أساسية ولكن تلازمها حالة الفشل بسبب غياب الإرادة السياسية، ولكن حالة الأزمة التي عرفها هذا الكيان سواء على المستوى الاقتصادي أو على المستويات الأخرى كالمستوى الذي مس بالأمن الصحي، أثبتت مدى هشاشة الاتحاد وعدم قدرته على الصمود الجماعي في التعامل وصد الأزمات وبالرغم من ادعاءاته بالوحدوية فإن الكثير من المحطات قد أثبتت عكس ذلك تماما، بداية بالانسحاب البريطاني من هيكله العام إلى أزمة الإغلاق الكبير التي كشفت عن العديد من الثغرات الوجودية داخله والتي دفعت العديد من المحللين والمفكرين للتنبؤ بقرب تفككه ونهايته، كما أن هاته الأزمات أعادت النقاش والجدل حول الدولة القومية في مواجهة الفواعل الجديدة، لتتفوق الدولة كفاعل وحدوي من خلال اتجاه كل دولة للانغلاق على نفسها والاعتماد الذاتي للخروج من حالة

الأزمة، وبالعودة إلى الأمن الطاقوي نجدها تفضل الاعتماد على المستوى الوطني بدلا من المستوى الإقليمي المتمثل في السياسات المشتركة، وبالرغم من أن السياسات الأوروبية الجديدة تؤكد على مبدأ الاستجابة الجماعية للطوارئ التي تم التطرق لها سابقا، فإن هاته الاستجابة غائبة وبقوة عند حضور عنصر الأزمات.

هذا التعارض الكبير في السياسات بالرغم من التقاطع المصلحي في نقطة واحدة وهي تأمين الإمدادات االطاقوية والتحرر من التبعية الخارجية خاصة لروسيا، يؤدي في المحصلة إلى تعقيد الوضع وزيادة الأزمات، كما أنه ينعكس على تفاعلها في محيطها الخارجي خاصة في ضل وجود منظومتها الطاقوية التي تتميز بالتبعية المطلقة لمزوديها فإن حالة التشتت هذه تجعل كل عضو يتجه في سياق واحد ونحو مورد آخر، ونحو موارد معينة فلا نجد اتفاقا حول مصادر طاقة معينة وبالتالي قد يؤدي إلى فشل برامج كالطاقات المتجددة، إضافة إلى عدم صرامة القرارات التي قد تحد من استخدامات الموردين للطاقة كسلاح سياسي كالحالة الروسية، والفشل في اتخاذ سياسة طاقوية موحدة يجعلها أمام رهان نجاح شراكتها مع الدول المجاورة لها في القطاع من خلال الشتات في القرارات وعدم نجاح المشاريع بسبب غياب الاتفاق أو نزعة التنافس بين بعض الدول كفرنسا وألمانيا.

ثانيا: ضعف الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر وضعف الاندماج في الاقتصاد العالمي

بالرغم من تركيز الجزائر في منظومتها الطاقوية على أهمية الطاقات المتجددة، ووضع برنامج طموح يهدف إلى تحقيق قيمة معينة بحلول عام 2030، وتسطير مشاريع على المستوى المحلي، وشراكات واستثمارات أجنبية تحت مسمى "الانتقال الطاقوي"، إلا أن هاته الأخيرة لم تضع أجندة محددة المعالم كما اتسم المفهوم بنوع من الغموض والضابيية، خاصة في ظل ضعف الاستثمار المحلي ووجود عوائق بالغة التعقيد فيما يتعلق بالمستثمر الأجنبي.

حيث أطلقت وزارة الطاقة المتجددة برنامج الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة في عام 2011 ليعكس سياستها الجديدة للطاقة، والذي حددت من خلاله الجزائر هدفًا يتمثل في بلوغ نسبة 40% من احتياجاتها الكهربائية من مصادر متجددة بحلول عام 2030، منها 37% من الطاقة الشمسية و3% من طاقة الرياح، مركزة على أن الاستثمار الأجنبي مطلوب لتحسين الإنتاج الوطني وتقليل عدد الواردات; ومن أجل تحقيق هذا الهدف أعربت الجزائر عن اهتمامها الشديد بجذب الاستثمارات الأجنبية لمشاريعها في مجال الطاقة المتجددة، ومن المتوقع أن يقوم المستثمرون الأجانب بتعزيز وتسهيل نقل

التكنولوجيا ونشر المعرفة وتطوير القدرات الإدارية، حيث تهيمن شركة سونلغاز والشركات التابعة لها على سوق الكهرباء في الجزائر إلى حد كبير ومع ذلك، في عام 2002 انتهى احتكار إنتاج الكهرباء وتسويقها في السوق الوطنية بإصدار القانون رقم 02-01 ونتيجة لذلك، تمكن مستثمرو القطاع الخاص المحليون والأجانب، من المشاركة في هذه الأنشطة والتنافس عليها حيث يمنح القانون المشغلين الحق في إنتاج الكهرباء[1].

ويحتاج مستثمرو الصناعة والقطاع الخاص إلى إطار قانوني مناسب لتطوير مشاريع الطاقة المتجددة في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وقد صممت حوافز للشركات التي تختار الاستثمار في الطاقات المتجددة، على سبيل المثال توفر تعريفات التغذية التي كشفت عنها وزارة الطاقة المتجددة في عام 2014 اتفاقية شراء طاقة طويلة الأجل مدتها 20 عاما تضمن هذه الاتفاقية حصول المستثمرين على مدفوعات من سونلغاز أو الشركات التابعة لها مقابل الطاقة التي ينتجونها، كما تم عقد منتدى الأعمال الجزائر-الاتحاد الأوروبي لعام 2022 حول التعاون في مجال الطاقة، والذي[2]

يهدف لتسهيل وتشجيع الاستثمارات الأوروبية في الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (والذي أبرز فيه صناع القرار والخبراء الأوروبيون ضرورة تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة في الجزائر، ووفقا لهم لكي تحافظ الجزائر على صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل، يجب عليها جذب المزيد من الاستثمارات) وبالتالي سيتعين على الجزائر إيجاد طرق جديدة لجذب الاستثمارات الكبيرة المطلوبة من خلال تعزيز سيادة القانون في قطاع الطاقة وتعزيز الإطار التنظيمي والظروف التي يمكن للشركات الأجنبية العمل فيها، ووفقا للجزائر فإن الإطار التنظيمي والمؤسسات التي من شأنها أن تسمح للمستثمرين الوطنيين والأجانب بتطوير مشاريع في قطاع الطاقة المتجددة موجود بالفعل، وهذا صحيح بلا شك بعد انهيار أسعار النفط حيث قامت الجزائر بتوسيع قطاع الطاقة المتجددة بشكل كبير من خلال فتح الأبواب أمام المستثمرين الأجانب وجذب الشركات المتعددة الجنسيات، وقال وزير الطاقة الجزائري أن الحكومة تستمع بنشاط للمستثمرين لتحديد أي قيود قد يواجهونها، وهي ملتزمة بإجراء التحسينات اللازمة لمعالجة تلك المخاوف، ويتم

---

[1]- Mokhtar Benasla and all**,** Algeria's potential to supply Europe with dispatchable solar electricity via HVDC links: Assessment and proposal of scenarios**, Energy Reports**, No11, 2024, pp45-49

[2]- **ibid**, p45.

تنظيم الاستثمار في الجزائر ودعمه من قبل منظمتين: (المجلس الوطني للاستثمار CNI، والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI) كما انضمت الجزائر إلى الصكوك الدولية الرئيسية لحماية الاستثمار وهي تتفاوض حاليا بشأن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية[1].

ولكن على الرغم من أن الإطار التشريعي يشير إلى أن الجزائر لديها إطار سياسي ملائم للغاية لتطوير وتصدير الطاقة المتجددة، إلا أن تنفيذه لم يكن فعالا دائما ولا يزال المستثمرون يعتبرون الاستثمار في الجزائر غير جذاب وذلك يعود إلى بعض العوائق الاقتصادية كالتركيز على مورد طاقوي واحد وضعف التمويل والإمكانيات إلى جانب جملة من التعقيدات والإجراءات التنظيمية المتشابكة[2]،كما أنه بالرغم من أن الطاقة الشمسية في الجزائر لديها القدرة على توفير الكهرباء لتلبية احتياجات الطاقة المحلية وتصديرها إلى أوروبا مستقبلا، إلى جانب توفرها على إطار سياسي مناسب لاستخدام الطاقة المتجددة وتصديرها بناءً على أهداف طموحة، ومع ذلك فإن المستثمرين ومطوري مشاريع الطاقة المتجددة غالباً ما ينظرون إلى المشاريع في الجزائر على أنها عالية المخاطر بسبب المخاوف والتحديات[3]

المختلفة على الرغم من تحرير قطاع التوليد، إلا أن سوق الطاقة لا يزال خاضعًا إلى حد كبير لسيطرة شركات الطاقة المملوكة للدولة، ويجب على المستثمرين الأجانب التعاون مع الشركات المحلية لدخول السوق، حيث تقتصر مشاركة المستثمر الأجنبي على حد أقصى قدره 49% (ما يسمى بالقاعدة 51/49) ويجب هيكلة التمويل عن طريق البنوك الجزائرية، فصناعة الطاقة الشمسية تعرف تطورًا سريعًا مما يجعل الجزائر مجبرة على الاستثمار باستمرار في البحث والتطوير من أجل تحقيق التفوق في القطاع والقدرة على المنافسة في السوق العالمية، ويشمل ذلك تحديث بنيتها التحتية لدعم التقنيات الجديدة وتطوير مهارات ومعارف جديدة لقوتها العاملة.[4]

لقد مرت العلاقات الأوروبية الجزائرية بالعديد من المراحل الحاسمة، لتصل إلى مرحلة أكثر عمقا وأشد صلابة وهي مرحلة الشراكة التي جاءت من أجل تمديد العلاقات بين الطرفين واستمراريتها، وتحقيق أكبر قدر من المنافع والمزايا لكلا الطرفين من خلال التنازل على جزء من الطابع السيادي المطلق، وتعظيم مبدأ المصلحة الاقتصادية بدلا من الحديث عن الحسابات السياسية

---

(1)- **ibidem.**
(2)- **ibid**, pp45-46.
(3)- **ibid**,p47
(4)- **ibid**, p49

السابقة لتحقق هاته الشراكة العديد من النتائج الايجابية على الاقتصاد والمجالات الأخرى، لتبقى المنافع الطاقوية الأكثر تركيزا وتحقيقا من غيرها، والذي عرف بدوره مرحلية بدأت بقطاع الطاقة التقليدي وصولا إلى قطاع بديل سعى فيه الطرفان لتجاوز مفاهيم التبعية الطاقوية، وتأمين الموارد بعيدا عن مورد النفط والغاز ولكن هذا التركيز لم يكن بالشكل الجاد والمطلوب والذي أدى في المحصلة إلى مخرجات سلبية مقارنة بالطموحات والبرامج والمشاريع المسطرة، وقد تعددت الأسباب التي أدت إلى ذلك، ومع ذلك تتواصل الجهود من أجل تقييم اتفاقيات الشراكة في مجال الطاقات المتجددة والتعرف على مواطن الضعف والإخفاق من أجل تداركها مستقبلا.

إن الاعتماد الطاقوي في العلاقات الجزائرية الأوروبية ليس وليد اليوم، بل كان نتاجا لمسار تراكمي متنوع، مرتبط أساسا ببروز العلاقات بين الطرفين والرغبة في تعميقها من خلال الشراكة الأوروجزائرية في قطاع الطاقة سواء بشقها التقليدي أو المتجدد، وذلك نابع من الأهمية الاقتصادية والإستراتجية للجزائر والإمكانيات التي تحوز عليها والتي تجعلها المصدر الأول لأوروبا وموردها الموثوق سواء في حالة الأزمات أو استقرارها، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي يعتبر أحد أهم المستهلكين للطاقة عبر العالم نظرا لازدياد احتياجاته سنويا من الطاقة، كما يسعى لفك تبعيته عن روسيا من خلال تنويع مورديه، وكذا مصادره الطاقوية بعيدا عن النفط والغاز، مما يبرر سعيه لإبرام "الصفقة الخضراء"، ومحاولة تعميمها كتجربة رائدة تشمل الجزائر ودعمها من أجل تحقيق انتقال طاقوي فاعل يحقق أمنها الطاقوي ويمكنها من تصدير الفائض إلى أوروبا.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق له في هذا الفصل تم التوصل إلى أن:

– اتفاقيات الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي ركزت على العديد من النقاط التي تدخل ضمن اهتمامات الطرفين، وكان القطاع الطاقوي أحد أهم هاته القطاعات خاصة فيما يتعلق بالطاقة التقليدية ليتم التفاهم حول أهمية الاستثمار في القطاع الطاقوي وتعزيز سبل التعاون ضمنه.

– كل من الجزائر والاتحاد الأوربي عقدا العديد من المشاريع التي تهدف لتشجيع الانتقال الطاقوي نحو الطاقات المتجددة، والتي على الرغم من نسبية النتائج المحققة ضمنها إلا أنها تعتبر محاولات معتبرة في القطاع.

– الاتحاد الأوروبي والجزائر عملا على إبرام العديد من الاتفاقيات ذات الطابع الإلزامي للطرفين، من أجل تطوير قطاع الطاقات المتجددة، وذلك في إطار شراكة إستراتجية متينة تهدف إلى تأمين الموارد الطاقوية ضمن مقاربة بديلة قائمة أساسا على مفاهيم الاستدامة، ومدفوعة بجملة من الدوافع والأسباب التي تختلف حسب أولويات كل طرف ومتغيرات بيئته الداخلية.

– الانجازات المحققة ضمن اتفاقيات الشراكة في قطاع الطاقات المتجددة في حقيقتها كانت محدودة وذلك نظرا للعديد من العوامل التي تمثلت في تركيز الاتحاد الأوربي على مصالحه الذاتية دون الالتفات لمستويات التنمية في الجزائر، إلى جانب تركيز الجزائر على قطاع النفط على الرغم من مخاطر الاستغلال الكبير للثروات التقليدية.

الخاتمـــــة

ركزت الدراسة على محاولة مقاربة مفهوم الأمن الطاقوي ضمن العلاقات الأوروبية الجزائرية وجدوى هاته العلاقات في تحقيقه لاسيما في سياق الطاقات المتجددة. والملاحظ على هاته العلاقات أنها عرفت مسار منعرج أثرت فيه متغيرات متباينة حسب كل مرحلة، مركزا على العديد من المجالات ومسطرا جملة من الأهداف، ليشكل الأمن الطاقوي نقطة مركزية في قمة هرم الأهداف ورهانا أساسيا لنجاحها، وقد ساهم نسق هاته العلاقات في تحقيق العديد من النتائج المرجوة في القطاع الطاقوي وتعزيز معالم الفعالية الطاقوية، إلا أنه فشل في تحقيق الأمن الطاقوي للطرفين ضمن مقاربة الطاقة البديلة نظرا لوجود العديد من العوائق التي حالت دون تحقيقها.

انطلاقا مما تناولته الدراسة من فصول وعناصر لفهم وتفسير الموضوع، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ تعتبر الطاقة الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد العالمي، وتعلق عليها الوحدات السياسية في النسق الدولي مصدر نمائها وتطورها الاقتصادي، وتسلك مسارات متنوعة في سبيل تأمينها سواء من أجل تحقيق أمنها الطاقوي المحلي، أو في إطار التنافس والسباق نحو الصدارة.
- ✓ تزداد الاحتياجات الطاقوية العالمية سنويا، ومعها تزداد رهانات تحقيق أمن طاقوي حقيقي خاصة في ظل التمسك بالطاقات الأحفورية بسبب قدرتها التصنيعية والاحتياطيات المخزنة منها خاصة في مناطق معينة من العالم، تجعلها ذات أهمية جيو–استراتجية وجيو–اقتصادية كإفريقيا والشرق الأوسط التي أصبحت مناطق جذب عالمي، وساحات تنافس مستديم في سبيل الحصول على ثرواتها بمزايا مطلقة وخسائر صفرية، مما يكلفها في المقابل تنازلات على المدى القصير والبعيد خاصة عندما لا تكون لديها القدرة الكافية على حماية ثرواتها لتدخل في مساومات مع الدول الكبرى، أو أزمات طاحنة في حالة رفضها لتقديم تنازلات مرضية ضمن لعبة شطرنج كبرى كما حصل في العراق.
- ✓ يتزايد السعي الأوروبي لتوطيد علاقات مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، ليس بناء على حاجته للموارد فقط وإنما نظرا لتعقيد المتغيرات الأمنية المستجدة على الساحة الدولية والتي تعود بمخرجاتها على مختلف الجوانب الأخرى، مما يجعلها في سعي دائم لأمننة محيطها الإقليمي من مخاطر الدول المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط.

- ✓ إن العلاقات الجزائرية الأوروبية هي علاقات يحكمها متغير المصلحة الذاتية، بعيدا عن تصورات الفاعل الخارجي ودوره، كما أنها تتميز بعنصر اللاتوازن حيث أن الاتحاد الأوروبي في علاقته مع الجزائر يسعى إلى تحقيق أكبر قدر من المنافع خاصة في قطاع الطاقة بأقل التكاليف، وبعيدا عن تحمل المخاطر التي تفرضها طبيعة الشراكة وهو ما يظهر في بنودها.
- ✓ بالرغم من محاولات الاتحاد الأوروبي الدائمة لتطوير أسس سياسة مشتركة في القطاع الطاقوي إلا أنها لم تنجح، نظرا لتوجهات الدول الفردانية بدل من النهج الجمعي الذي يعتبر جوهر قيام الاتحاد والذي استقى مبادئه من الفكر الليبرالي الذي حوله إلى ايديلوجية تقيم كيانه.
- ✓ يعاني الأمن الطاقوي الأورو–جزائري العديد من المخاطر المرتبطة بمخاوف النضوب، والتبعية المطلقة لموارد الطاقة الأحفورية، مما جعل الطرفين في سعي نحو التحرر من قيد هاته التبعية والبحث عن تأمين الاحتياجات الطاقوية ضمن قطاعات بديلة تحقق معالم التنمية المستدامة.
- ✓ لابد من تغيير مفهوم الانتقال الطاقوي إلى المزيج الطاقوي على اعتبار تطبيق المفهوم حرفيا أمر بعيد المنال في ظل المعطيات الحالية سواء على المستوى العالمي عندما يتعلق الأمر بدول متطورة وذات قوة اقتصادية أو المستوى الإقليمي، فالتحول نحو الطاقات المتجددة بمعنى الوضعية الطاقوية الحالية هو "مرحلة هجينة " تجمع بين الوضع الطاقوي السابق والوضع المتحول إليه، ومهما بلغت قوة الدول اقتصاديا أو استراتجيا فلا يمكن أن نقول أنها حققت انتقالا طاقويا يقصي قطاع الطاقات الأحفورية بشكل قطعي.
- ✓ لا يمكن للطاقة المتجددة أن تزيل الجغرافيا التقليدية للطاقة، فالبرغم من أنها فتحت فصلا جديدا في الاقتصاد العالمي وساعدت في التقليل من التأثيرات السلبية للكربون على المناخ، وعززت التعاون الدولي في سبيل ذلك، إلا أن الحديث عن نظام طاقوي عالمي جديد بعيدا عن الطاقة التقليدية أمر غير ممكن.
- ✓ عند الحديث عن مختلف الإمكانيات، الجهود والطموح لخلق عالم قائم على طاقات نظيفة وتحقيق انتقال طاقوي لابد من طرح تساؤل جوهري وهو "هل تم تفعيل المعنى الفعلي لمفهوم الانتقال الطاقوي، أو أنه لايزال حبيس المفاهيم النظرية يتم استيراده في المؤتمرات الدولية كتضليل لانغماس المجتمع الدولي في مساعي البحث عن إمدادات نفطية جديدة، وخوض حروب وأزمات علنية وخفية لتحصيل القدر الأكبر من القوة الاقتصادية القائمة على مضامين الطاقة التقليدية"؟ فعند الحديث عن الانتقال الطاقوي العالمي فذلك يشير بالمعنى الحرفي إلى إمكانية التخلي عن الطاقات الأحفورية في

مقابل زيادة الاهتمام بالطاقات الجديدة لإحلالها مستقبلا في هرم الاقتصاد، ولكن الملاحظ أن الاهتمام لا يزال منصبا على النفط بالدرجة الأولى والعلاقات الدولية لا تزال تبنى عليه وتتجه العديد من الدول للاستثمار المكثف في مجال الطاقة الأحفورية وتزيد سنويا نسب اكتشاف وتنقيب عن حقول البترول، ففي الدول العربية مثلا وسعت قطر من استثماراتها في إفريقيا واستحوذت على حصص للتنقيب في مناطق من ناميبيا وكينيا وموزمبيق، وفي سياق السعي لاعتماد أسس البيئة النظيفة والاقتصاد الأخضر تسعى الدول الكبرى لعقد مؤتمرات واتفاقيات تضمن هذا الغرض، ولكن الفرق الواضح بين الخطاب والتطبيق ظهر جليا بانسحاب الرئيس الأمريكي من اتفاق باريس الذي يعالج مشاكل المناخ ويركز على ضرورة الانتقال للطاقات البديلة لتخفيف وطأة الاستغلال المجحف للموارد التقليدية على حساب البيئة، كما تضع العديد من الدول استراتيجيات ضخمة ذات أهداف وبرامج لسنوات محددة ولكن لا يتم تحقيق أي جزء منها تحت مسميات الخلل التقني ونقص الخبرات، في حين تتباين أسباب فشل الإنجاز أو ضعفه بين ما هو سياسي مرتبط بمحددات البيئة الداخلية والخارجية، وبين ما هو اقتصادي قائم على التبعية النفطية بالأساس.

- ✓ تمتلك الجزائر إمكانيات هائلة من الطاقات المتجددة وتسعى لاستغلالها في تحقيق انتقال طاقوي وفعالية طاقوية على المستوى المحلي، وتصدير المتبقي منها إلى أوروبا على اعتبارها سوقها الطاقوي الذي يحقق عائدات مالية مهمة لاقتصادها، وقد نفذت مشاريع ناجحة في المجال وسطرت برنامجا طموحا واستراتجيات مستقبلية، ولكن التمسك بالمنظومة الطاقوية الكلاسيكية وضعف الاستثمار الأجنبي أدى إلى تحقيق نتائج ضعيفة مقارنة بالطموحات المدرجة في السياسة الطاقوية.
- ✓ إن الشراكة في مجال الطاقات المتجددة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وبالرغم من أنها حققت بعض النتائج المرضية وتمكن الطرفين من عقد بعض المشاريع الناجحة، إلى جانب تشجيع المنظومة الطاقوية الجزائرية على إحداث نقلة في نظامها الطاقوي والانطلاق نحو اقتصاد أخضر أقل استهلاكا للكربون، إلا أنها في مجملها غير مرضية نظرا للعديد من الأسباب المرتبطة بالوضع الداخلي للطرفين أو عدم القدرة على منح الثقة الكاملة في القطاع أو في كفاءة الطرفين، ونقص الوعي بخطورة الوضع الذي وصلت إليه المنظومة الطاقوية بسبب الاستهلاك غير الرشيد للطاقات الأحفورية، مما يجعل الآفاق المستقبلية للشراكة غامضة وغير محددة المعالم إلى جانب غياب أجندات مسطرة لتحقيق أهداف بتوقيت زماني معين يحقق الأمن الطاقوي في إطار مستدام.

من خلال ما خلصت إليه الدراسة من نتائج وبناء على التحليلات السابقة لعناصر الدراسة يمكن طرح جملة من التوصيات والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ بدلا من النظر إلى الانتقال الطاقوي في الجزائر كمفهوم مستورد في الخطابات السياسية وخطابات رجال الاقتصاد، لابد من أن يتم تفعيله على أرض الوقع عمليا من خلال إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية وتنظيمية جذرية تضمن في المحصلة تحقيق الاستدامة، والعمل على مخططات مستقبلية جادة ومبتكرة توظف من خلالها يد عاملة ذات كفاءة، إلى جانب تطوير تكنولوجيا هاته الطاقات محليا من خلال الاستيراد المؤقت للمهارات الأجنبية من أجل تحقيق مبدأ العدوى داخليا، وتدريب عمال القطاع كخطة مستقبلية، وكذا تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب من خلال إزالة العوائق والحواجز التي تحول دون ذلك، ومنح الامتيازات والتسهيلات التي تكون دافعا مهما لتطوير القطاع سواء بالنسبة لشركات ضخمة محلية أو أجنبية، أو شركات ومؤسسات ناشئة تملك طموحات تسير بالقطاع والبلاد نحو الأمام، كما يمكن تخصيص مراكز مجهزة لتدريب الطلبة والباحثين في تخصص "الطاقات المتجددة" وتجهيزهم مستقبلا لفتح مشاريع تتوافق مع أبحاثهم، وتحويل أطروحاتهم وأبحاثهم إلى مشاريع قيد الدراسة والتحليل، لتطبيقها مستقبلا بعد عرضها على الخبراء.
- ✓ يتعين على الطرفين إعداد خطة عمل مضبوطة طويلة المدى للتعاون في مجال الطاقات المتجددة مع إزالة العوائق التي تحول دون ذلك والمرتبطة بكل طرف، كأن يخوض الاتحاد الأوروبي في مسار مساعدة الجزائر على تخطي عوائق تطوير القطاع كدولة فتية في الطاقات المتجددة، وتقديم الدعم الذي يمكنها من تفعيل الانطلاقة الخضراء وتمكينه من التكنولوجيا المخصصة لذلك، وتشجيع البحث المشترك، وتقديم الحوافز الممكنة.

لابد من تصحيح المفاهيم لدى الطرفين كمفهوم الانتقال الطاقوي، وإعادة رسم معالم العلاقات وتحقيق توازنها، وتغيير طبيعة الأهداف بعيدا عن اعتبار الجزائر منتجا وفيا للثروة النفطية والغاز ومنقذا في حالة الأزمات، واعتبار الاتحاد سوقا لتصريف المنتجات الطاقوية الجزائرية من أجل تحقيق العوائد المالية لتحقيق التنمية، وبدلا من ذلك لابد من اختبار مفاهيم التكامل بين طرفين يملكان مقومات قوية لخوض علاقات أكثر صلابة وثقة، وذات أهداف إستراتجية تخدم الطرفين ضمن معادلة غير صفرية.

قائـمة المصادر والمراجــع

أولا: باللغة العربية

الوثائق الرسمية:

- الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم 17-364 المؤرخ في 25 ديسمبر 2017**، العدد74، السنة الرابعة والخمسون.

- الجريدة الرسمية، **القانون رقم99-09 المؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1420 الموافق لغشت2 سنة1999** العدد51، السنة 36.

الكتـــــــــــــــب:

1-الأسمر خالد أحمد، **جيوسياسية المضايق البحرية وأثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي، -دراسة حالة مستقبل إمدادات الطاقة في مضيقي هرمز وباب المندب2003-2018-**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية، 2019).

2-المرزوك خالد حسين علي، **تحليل أسواق النفط العالمية في ضوء مؤشرات المرونة الكمية**(كلية الإدارة والاقتصاد، ب.س.ن).

3-القيسي كمال، **النفط والهيمنة والقوة والتحكم** (الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2015).

4- دندن عبد القادر وآخرون، **التنافس العالمي على المضايق والممرات البحرية "المحددات الجيوسياسية والجيواقتصادية"** (الجزائر: منشورات مخبر الأمن الإنساني -جامعة باتنة1-، 2020).

5- معتوق جمال، بلمادي سفيان، **جيوسياسية المضايق وأمن إمدادات الطاقة مضيق ملكا وأثره على أمن الطاقة الصيني أنموذجا-**،ب.ب.ن،ب.س.ن).

6-عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون، **جغرافية النفط والطاقة**(العراق: منتدى اقرأ الثقافي، 1981).

7-عبد العاطي عمرو، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

8-فيرنفيلز إيزابيل، فيستال كيرستن، **الطاقة الشمسية القادمة من الصحراء-شروط عامة ومنظورات-** (برلين: المعهد الألماني للسياسة الدولية والأمن، ب.س.ن).

9- قوجيلي سيد أحمد، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014).

10- قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية "دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"**، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، ب.س.ن).

المجـــــــــــــلات:

1- الهتاش ناجي محمد، الشراكة الأوروجزائرية وخيارات الدبلوماسية الجزائرية بين تحدي الاستمرار ونجاح التغيير(**مجلة مدارات سياسية**، المجلد2، العدد6، 2018).

2- الغيطاني إبراهيم، اتجاهات الطاقة العالمية(مركز **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، العدد1 2022).

3- بالي مصعب وآخرون، دور الطاقة المتجددة في تعزيز التنمية المستدامة –مشروع ديزرتاك الألماني الأورومتوسطي نموذجا (**المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي**، المجلد1، العدد1، 2019).

4- بلمادي سفيان، جيوسياسية الطاقة والأمن الدولي، آفاق ورهانات(**مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، العدد الثالث، 2017).

5- بن فريحة نجاة، أنساعد رضوان، مساهمة الطاقات المتجددة في تزويد العالم بالطاقة ودعمها للتنمية–دراسة تحليلية لمصادر الطاقة المتجددة في العالم والجزائر(**مجلة دفاتر اقتصادية**، العدد01، المجلد11)

6- دعاس خليل، عبدات عبد الوهاب، التحول الطاقوي في الجزائر: واقع ورهانات(مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد06، العدد2، 2021).

7- زيان يوسف، زقاغ عادل، تأثير الأزمة العالمية لإمدادات الغاز على سياسة التحول الطاقوي في الجزائر(**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 12، العدد01، 2023).

8- طيبي حمزة، الثروة النفطية في البلدان العربية ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية(مجلة **العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد11، 2014).

9- لعور راضية، مسار العلاقات الأورومغاربية بين التبعية الاقتصادية وضرورات الجوار الجغرافي (**مجلة المفكر**، العدد الخامس عشر، 2017).

10- وهبي زكرياء، التحولات الجيو-نفطية العالمية الجديدة: واقع وتحديات(**مجلة مدارات سياسية**، المجلد 1، العدد4، 2018).

11- حجاج مراد، العلاقات الجزائرية الأوروبية من اتفاقيات التعاون المشروط إلى اتفاقيات الشراكة الموسعة: الواقع واستشراف المستقبل(**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 09، العدد16، 2020).

12- ماجن محمد محفوظ، الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات، وسبل العلاج(**مجلة المعيار**، عدد خاص، 2017).

13- مهري عبد المالك وآخرون، مستقبل الاستثمار الطاقوي في الغاز الصخري بالجزائر بين إشكالية الصناعة المكلفة ومتطلبات التنمية المستدامة(**مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال**، العدد02، 2018).

14- مومن عواطف،الأمن الطاقوي في الجزائر: الرهانات والتحديات(**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**،العدد3، المجلد 10، 2021).

15- مرزاق منال ولزهر وناسي، جيبولتيك النفط في الجزائر وتحديات الانتقال إلى استغلال الطاقات المتجددة(المجلة **الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد10، العدد03، 2021).

16- مغاري عبد الرحمان، صابة مختار، إستراتجية النهوض بالطاقات الجديدة والمتجددة كسبيل لتحقيق التحول الطاقوي بالجزائر(**المجلة الدولية للأداء الاقتصادي**، العدد الثالث، 2019).

17- صاغور هشام، الأمن دراسة مفاهيمية على ضوء الاتجاهات النظرية(مجلة **القانون**، العدد07، 2016).

18- علاق جميلة، التنافس الدولي حول الطاقة بين أمن الإمدادات وتداعيات التغير المناخي(مجلة **الناقد للدراسات السياسية**، المجلد6، العدد 1، 2022).

19- قصعة حورية، البعد الجيوبولتيكي لمضيق ملقا ضمن استراتجيات القوى الدولية والإقليمية – مبادرة الحزام والطريق أنموذجا- (**مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد15، العدد 2، 2021).

20- رملي فهيم وبوناب خولة، الاتحاد الأوروبي وإشكالية الأمن الطاقوي(مجلة **معالم للدراسات القانونية والسياسية**، العدد الثالث،2018)

21- شطيبي علي، بوقاعدة توفيق، البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية(المجلد13، العدد02، 2021).

22- شكاكطة عبد الكريم، سياسات التعاون الأوروبي الجنوب متوسطي في مجال الطاقة: واقع وانعكاسات(المجلة **الجزائرية للسياسات العامة**،العدد6، 2015).

23- خليفة صفاء صابر، تداعيات أمن الطاقة الأوروبي على بنية المحاور والتحالفات الدولية في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية (المجلد الرابع عشر، العدد الثالث، 2023).

24- زيغم جميلة، إشكالية الأمن الطاقوي في العلاقات الدولية(مركز **البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية**، العدد27، 2018).

دراسات:

1- أوجيدة سفيان، **توجهات الدول الأوروبية نحو استخدام الطاقات المتجددة وتأثيراتها المحتملة على أسواق النفط**(منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) دراسة، 2023).

2-تقدير موقف، **هل تصبح إفريقيا لاعبا رئيسيا في سوق الطاقة العالمية، وحدة السياسات العربية**(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023).

الدراسات غير المنشورة:

1-الباسوسي أحمد زكريا، تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة حوض شرق المتوسط، **مذكرة دكتوراه**(جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018).

2- مزراق منال، جيبولتيكا النفط ورهانات الجزائر الجيواستراتجية في ظل تحديات الطاقة المتجددة،**أطروحة دكتوراه**(جامعة الحاج لخضر باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2020).

3-نويرة لخضر، التهديدات الجيو-اقتصادية وتأثيرها على الأمن الطاقوي الروسي(2008-2019)، **رسالة دكتوراه**(جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018).

المواقع الإلكترونية:

-حسن محمد، **الصراع على المضايق البحرية في الشرق الأوسط وأساليب المعالجة المصرية**، المرصد المصري، 2019، تم تصفح الموقع يوم: 2022/02/16

https://marsad.com/eg/14394/

2-حذاقة عبد الحكيم، **ماذا خسرت الجزائر بتفويت مشروع" ديزرتاك" الألماني للطاقة الشمسية؟** https://shorturl.at/bcfQY 2021/04/9

3-مصبح أحمد، **المرض الهولندي وتحديات تنوع الاقتصاد في العالم العربي**، مدونات الجزيرة، تم تصفح الموقع يوم: 2023/09/22http://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net

4-صوان أحمد،**دبلوماسية الصفقة الخضراء" تسريع انتقال الطاقة في شمال إفريقيا"**،تم تصفح الموقع يوم 2022/12/12https://shorturl.at/yFH36

5-خليل شذى، **أسعار النفط العالمية منذ1960 وتوقعات 2025**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتجية، تم تصفح الموقع يوم: 2023/05/1http://rawabetcenter

6-موقع الأمم المتحدة، تم تصفح الموقع يوم: 2023/4/10https://www.un.org

7-أمن المضايق البحرية: **كيف ينعكس ذلك على أمن الطاقة العالمي؟**، مركز أضواء للبحوث والدراسات، https://shorturl.at/dpDI6، تم تصفح الموقع يوم: 2022/12/16

ثانيا: باللغة الأجنبية

Official document:

-Journal officiel de la republiquealgeriennedemocratique et populaire,No 52,43éme annee,18aout 2004.
Journal officiel de la republiquealgeriennedemocratique et populaire,N 65,58annee,24 october2019.

Ouvrages

1-Fehzan Rehman, **state competition and the gmobal politics of energy E**-international Relations, 2012 .2-Hache Emmanuel, **do renewable energies improve energy security in the long run?** IFP Energies nouvelles, France, 2016.

3-kochtcheeva Iada.v.**, Renewable Energy: Globalchallenges**E-international Relations, 2016.4-zavadckyte Simona, **the obstacles in the creation of a common EU Energy policy**, E-international relation, 2010.

Reports:

1- Transition Energétique en Algérie ,Rapport Commissariat aux Energies Renouvelables et à l'Efficacité Energétique « CEREFE », Edition 2020.

2- meetMED, RCREEE, MED ENER, COUNTRY REPORT ON ENERGY EFFICIENCY AND RENEWABLE ENERGY INVESTMENT CLIMAT « Algeria »,2020.

3- World Energy Outlook 2022 Shows the Global Energy Crisis can be a Historic Turning Point Towards a Cleaner and more Secure Future, IEA ,2022.

4- Country Analysis Brief: Algeria, independent statistics U.S energy information A dministration(EIA),2023.
5- Energy profile, international renewableenergy Agency

« IRENA »,2023
6- **Bp statistical review of world energy,** 71 edition,2022

Periodicals:

1-A.Ghezloun and others, Algerian energy strategy in the context of sustainable development (Legal framework) **Energy Procedia,** No6, 2011

2-Aidouni layachi, Algeria and the transition to renewable energy: the path to achieving energy security,**Journal of finance investment and sustainable development,** Volume8, No1,2023.

3-A.gorji Ali and Igor Martek**,** The Role of Renewable Energy as A'Green Growth' Strategy for the Built Environment, **buildings**, No1356, 2023.

4-A.FAlhajji, David Huettner, OPEC and Other commodity cartels: a comparison, **Energy policy**,No28.

5-Antonin céline**,** Aprèsle choc pétrolierd'octobre 1973,l'économiemondiale a l'épreuve du pétrolecher, **Revue internationale et stratégique** No91, 2013

6-ayoob mohammed, security in the third world: the worm about to turn?**royal institute of international affairs,** Vol60, No1, 2013.

7-Benasla Mokhtar and others, Algeria's potential to supply Europe with dispatchable solar electricity via HVDC links: Assessment and proposal of scenarios, **Energy Reports**, No11,2024.

8-BordoffJason and Akoslosz**,**Middle east the great unraveling, **journal of international relations and sustainable development,** N03, 2015.

9-Darbouche Hakim,Energising' EU–Algerian Relations,**The International Spectator: Italian Journal of International Affairs,** Vol 45, No 3, 2010.

10-Darbouche Hakim, EU–Algeria Trade and Energy Interests in the Framework of the EMP: The Politics of 'Specificity' in an Interdependent Relationship, **Journal of Contemporary European Studies** Vol 17, No3.

11-douglas de quadrosrocha and others, disarmament and international security committee, **ufrcs model united nations**, vol 4, 2016.

12-dehousses Franklin,tsonkaiotsova, L'europe de l'énergie: un projettoujoursreporté, CRISP ,No1698,2000

13-ErdleSteffen,The DESERTEC initiative: powering the development perspectives of Southern Mediterranean countries?**Working Paper** No12, German Institute of Metrology / Physikalisch-Technische.

14-Elbassoussy Ahmed, European energy security dilemma: major challenges and confrontation strategies**,Review of Economics and Political Science**, Vol 4, No4

15-Eder Franz**,** The European Union's counterterrorism policy towards the Maghreb: trapped between democratisation**,**economic interests and the fear of destabilisation, European Security, Vol 20, No3, 2011.

16-Eberhard Rhein, Towards a EuroMediterranean partnership in renewable energy, **Mediterranean Politics,** Vol 2, No3.

17- Edith penrose, Oil and international relations,**international studies,** No2 1976.

18-Flynt leverett and Jeffrey bader, Managing china U.S energy competition in the Middle East, **The Washington Quarterly**, No 6, 2005.

19-flavio R.Arroyo M and Luis J.Miguel, The Role of renewable energies for the sustainable energy Governance and Environmental Policoes for the Mitigation of Climate Change in Ecuador,**Energies**, N13, 2020. 20-Francesco Dalla Longa, Bob van der Zwaan**,** Autarky penalty versus system cost effects for Europe of large-scale renewable energy imports from North Africa, **Energy Strategy Reviews**, N51, 2024.

21-gielen Dolf and others, the role of renewable energy in the globl energy transformation, **energy strategy reviews**, No24, 2019. 22-Guillermo Velarde &NatividadCarpintero-Santamaría, **Fusion Scienceand Technology**, VOL 61,2012.

23-Ingmar von Homeyeand others, EU climate and energy governance in times of crisis: towards a new agenda**,Journal of European public policy,** vol 28, No7, 2021.

24-J.chalabiFadhil, OPEC: An Obituary,**Foreign policy**, No109,2014. 25-Jason Bordoff and Akoslosz**,** Middle east the great unraveling, **journal of international relations and sustainable development**, N 03, 2015. 26-Komendantova Nadejda and others, Perception of risks in renewable energy projects: The case of concentrated solar power in North Africa, **Energy Policy**, No4, 2012.

27-livinenko Vladimir, The role of hydrocarbons in the global energy Agenda: the focus on liquefied natural gas, **resources**, No9, 2020.

28- Loïc Simonet, Les pipelines internationaux, vecteurs de prospérité, de puissance et de rivalités. Oléoducs et gazoducs dans la géopolitique et les relations internationales, **Revue internationale et stratégique**, No65, 2007.29-miah mehadiamin and others, **control over maritime chokepoints an assurance of secure lifeline**, BMJ, vol 3.

30-M. Schmitt Thomas, (Why) did Desertec fail? An interim analysis of a large-scale renewable energy infrastructure project from a Social Studies of Technology perspective, **Local Environment the International Journal of Justice and Sustainability**, Vol 23, No7, 2018

31-M. Kanellakisa , G. Martinopoulos a ,T. Zachariadis, **European energy policy-A review**, Energy Policy, No62 ,2013.32-obaid saadAlwan, kareemmajeedmustafa**,** Economic and security competition between the united

states and russia in africa, **Journal of positive school psychology,** Vol 6,No 7,2022.

33-Puigcerver José Manuel Muñoz, Algeria: determining vectors of its relationship with the european union. Updating the center-periphery relationship in the Mediterranean region**,** Revista UNISCI / **UNISCI Journal**, No 50 ,2019)34-Raphaël Lefèvre, The Algerian economy from 'oil curse' to 'diversification'?**The journal of North African Studies**, Vol 22, No2,2017.

35-Rub´en Vezzoni, Green growth for whom, how and why?TheREPowerEU Plan and the inconsistencies of European Union energy policy**,Energy Research & Social Science**, No101,2023.

36-StambouliA. Boudghene and others, A review on the renewable energy development in Algeria: Current perspective, **energy scenario and sustainability issues,** Renewable and Sustainable Energy Reviews, No16, 2012.
37-Si Bachir Mohamed,The Algerian economy and theassociation agreement with the European Union: an evaluativeintroduction to public policy throughthe Algerian negotiation performance to ratify the agreement, **Contemporary Arab Affairs**, Vol 8, No,2015.

38-Tran hoang long and others, Maritime security in the indo-pacific region: A view from the geostrategic position of the malacca strait, **brazilian journal of strategy&international relations,** Vol11, No21,2022.

39-tanveerahmad, dongdongzhang,Acritical review of comparative global historical energy consumption and future demand: the story told so far,**Energy Reports,** No6,2020

Websites:

1-Aris vourvoulias, **pros and cons of solar Energy**, Green match, 2023. http://www.greenmatch.co.uk

2-A. Mehdid**,Le projet Desertec passe à la trappe**

https://www.jeune-independant.net/en-raison-de-son-cout-eleve-le-projet-desertec-passe-a-la-trappe/

3-buttHassan**, Algerian pipeline gaz flows to southern europe remain robust in 2023**, S&Global commodity insights

http://www.spglobal.com/commodityinsights/

4- Bantoncaroline, **Renewable Resource**: **Definition, Considerations, and Types**, investopedia, 2022.

http://www.investopedia.com/terms/r/renewable

5-brombergMichael, **OPEC's Influence on Global Oil Prices**, Investopedia,19april202

https://www.investopedia.com

6-balakrishnansrinivasan, **maritime security under siege: the global choke points and their geostrategic significance**,2023

http://www.linkedin.com/pulse/maritime

7-boukhalfa mohamed, energie: **l'algérie, un maillon fort de la stratégie européenne de sécurité énergétique**,

https://www.google.com/amp/s/maghrebemergent.net

8- Caterinzroggero,**Diplomatie enter l'algérie et l'Italie, le gaz consolide la lune de miel.**

http://orientxxi.info/magazine/entre-l-algerie-et-litalie-le-gaz-consolide

9-david buchan and malcolm, **obstacles On the Road to European Energy Union**, the European financial Review, 2015.http://www.europeanfinancialreview.com

10-Emile bouvier**, Histoire des gazoducs et oléoducs au Moyen-Orient: les pipelines, véritables moteurs de rapprochement diplomatique(2/4).les pipelines transméditerranéens,** les clés moyen-orient, 2022

https://www.lesclesdumoyenorient.com

11-fawzy mohamed, **A stable balance: understanding the algerian stance on the war in ukraine, interregional for strategic analysis**, 2022.

https://www.interregional.com

12-farrellhenry and abraham, **choke points**, 2013, harvard business review

http://hbr.org/2020/choke-points

13-Greg mcfarlane,**Oil price Analysis: the impact of supply and demand**,investopedia, 2023 http://www.investopedia.com

14-ghebouli zinelabidine, **pour un partenariat: comment l'europe et l'algérie peuvent aller au-dela de la coopération énergétique**,17 juillet2023

https://shorturl.at/uGJPR

15-Hanelt Christian, AnnekeGrosskreutz, **Green Partnership Agreements-How they Advance the EUQ Green Deal and Strengthen EU relations with its southern neighborhood**, New Perspectives Global&European Dynamics(GED) 2023

https://globaleurope.eu/europes-future/green-partnership

16-henry farrell and abraham, **choke points**, 2013, harvard business review

http://hbr.org/2020/choke-points

17-schalk cloete**, Areality check on renewable energy potential**, energy poste eventes,september2016

http://energypost.eu/reality-check-renewable

18-shamseer mambra**, 6 bosphorus strait facts you must know**,10may 2022 http://www.marineinsight.com

19-j.anderson Richard, **Europe's Dependence on Russian Natural Gas: Perspectives andRecommendations for a Long-term strategy**, european center for security studies, 2008https://shorturl.at/afxY5

20-Joel Darmstadter, **Reflections on the Oil shock of 40 years Ago** resources,2014 http://www.resources.org/archives/reflections-on-the-oil-shock-of-40-years-ago/

21-john A.Mthews, **Developing countries and renewable energy revolution**, l'OCDE

http://www.oecd.org

22-ken moriyasu, **strategic chokepoints: the new u.s-china battlegrounds**https://asia.nikkei.com/politics/international-relations

23-lgbal Adilogluguliyev, **Russia-Africa Energy cooperation: challenges ana prospects**, Valdai, 2023

https://valdaiclub.com/a/highlights/russia-africa-energy

24-Mcfarlane sarah and Mark John, **Analysis: When it comes to Oil, the global economy is still hooked,** Reuters, 2022

https://www.reuters.com

25-prableen bajpai and others, **Top Factors that Affect the price of oil**investopedia, 2022.http://www.investopedia.com/articles/investing

26-Randall costa, **The importance of renewable energy in developing countries**

http://borgenproject.org

27-Ritchie Hannah, Max Roser, **Energy production and Consumption** https://ourworldindata.org/energy-production-consumption

28-Robert giaquinto**, Advantages and Disadvantages of Hydroelectric Energy**, Green Geeks https://www.greengeeks.com

29-srinivasan balakrishnan, **maritime security under siege: the global choke points and their geostrategic significance**, 2023

http://www.linkedin.com/pulse/maritime

30-stefan Ellerbeck, **Explainer: What is OPEC? World EconomicForum**,nov11, 2022

31- simonsutour**, le volet méditerranéen de la politique de vpisinage: le cas de l'algérie**, sénat, 27juillet2017

https://www.senat.fr/rap/r16-689/r16-689_mono.html

32-Medgaz pipeline project,2008

https://www.hydrocarbons-technology.comhttps://www.weforum.org/agenda/2022/11/

33-umud shokri**, How Algeria is emerging as Europe's energy partner of choice**

https://www.newarab.com/analysis/how-algeria-emerging-europes-energy

34-yacoub hasna, **sécurité énergétique et dimensions géopolitiques: l'algérie au cœur des enjeux**

http://www.cresus.dz/?p=87601

35-zafarsalman, **renewable energy in algeria**, ecomena, 15 october 2023, https://www.ecomena.org/renewables-algeria/

36-zachmann georg, **The European Energy Union: Slogan or an important step towards integration?** 17 september2015, bruegel

https://www.bruegel.org-post/european-energy-union-slogan-or-important-stept-towards-itegration 37-the EU imported 58% of its energy in 2020, an official EU website, https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/-/ddn-20220328-2

38-European Commission, **Speech by President von der Leyen at the International Solar Alliance**, New Delhi, 24 April 2022,

https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/da/speech_22_2602

39-**Partenariat énergétique algéro-allemand**

https://www.giz.de/en/worldwide/58096.html

40-**energied renouvelables: l'algérie et IUE lancent un programme de coopération pour 15 millions d'euros**, Horizons, 05/10/2023

https://www.horizons.dz/?p=19884

41-**EU energy chief praises Algeria « partnership »**, EURACTIV ,2022http://www.euractive.com

42-**world energy outlook 2022 shows the global energy crisis can be a historic turning point towards a cleaner and more secure future**,IEA ,2022

https://www.iea.org/news/world

43-**Geographic choke points**, American security project http://www.americansecurityproject.org/climate-energy-and-security44-**Rising geopolitical tensions threaten global shipping**,15 july,2020

http://commercial.allianz.com/news-and-insights/expert-risk

45-**explained: importance of bosphorus and dardanelles straits in russia-ukraine conflict and turkey's role**, 27 february 2022

https://www.google.com/amp/s/

46-**High oil prices not good for importers**, exporters and even global economy: fatihbirol, 2018, the economic times

https://www.google.com/amp/s/m.economictimes.com

47-**Rising geopolitical tensions threaten global shipping,**15 july,2020, http://commercial.allianz.com/news-and-insights/expert-risk

48-**explained: importance of bosphorus and dardanelles straits in russia-ukraine conflict and turkey's role**, 27 february 2022 https://www.google.com/amp/s/

49-**China's Rising Power in the Middle East: A New Geopolitical Landscape Beyond The Horizon**, 2023

http://behorizon.org/chinas-risinng-power-in-the-middle-east-a-new-geopolitical

50-**What are the Seven Sisters Oil Companies?**Jc History tuition, 2021

https://www.jchistorytuition.com

51-**what is renewable energy**? united nations

https://www.un.org/en/climatechange/what-is-renewable-energy

52-**Renewable energy: definition and types of clean energy »the importance of renewables for a clean energy future**

https://www.prysmiangroup.com/en/insight/sustainability 53-**Renewable energy « the importance of renewable energy »**, Acciona

https://www.acciona.com/renewable-energy/?-ad54-**Why is Renewable energy important ?** REN21, 28may 2019https://www.ren21.net/why-is-renewable-energy-important/ 55- **renewable energies powering a safer future,** united Nations https://www.un.org/en/climatechange/raising-ambition/renewable-energy

56-**Geographic choke points**, american security project

http://www.americansecurityproject.org/climate-energy-and-security

57-**Hassi Messaoud « oil foled,Algeria »** Britannica, 2023

https://www.britannica.com

58-**Algeria-country commercial guid,international trade administration « ITA »**,2023 http://www.trade.gov/country-commercial-guides/

59-**Algeria-country commercial guid,international trade administration « ITA »**,2023http://www.trade.gov/country-commercial-guides/

60-**le transmed**,**le gazoduc qui alimente l'Italie par le gaz algérien**, Dk news, 2021

https://www.dknews-dz.com/article/144905-le-transmed-le-dazoduc

61-**Energy statistics-an overview**, eurostat statistics explainedhttps://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Main_Page

62-**European parliament « fact sheets on the European,Energy policy: general principles**, 2023

http://www.europa.eu/factsheets/en/sheet/68/energy-policy-general

63-**les chocs pétroliers (1973-1979**) la finance pour tous,2022,

https://www.lafinancepourtous.com

-64- **Le pétrole et l'eau sont-ils des enjeux stratégiques de meme importance ?** ,2013

https://geolinks.fr/geopolitique/le-petrole-et-leau-sont-ils-des-enjeux-strategiques

65-Organisation internationale du travail,**Production de pétrole et de gaz ;raffinerie de pétrole**

https://www.ilo.org/global/industries

66-**Black gold: theeconomic importance of crude oil**, 2023

https://www.learnsignal.com

67-**les chocs pétroliers (1973-1979)**,la finance pour tous,2022,

https://www.lafinancepourtous.com

68-les impacts de la theorie des pipelines sur la securiteenergetique mondiale, 17Dec 2023,

https://fastercapital.com/fr/contenu/Les-impacts-de-la-theorie-des-pipelines-sur-la-securite-energetique-mondiale.html#Introduction---la-th-orie-des-pipelines-et---la-s-crit---nerg-tique-mondiale

69-**Début du deuiéme choc pétrolier, texte rédigé par l'équipe de perspective monde**, faculté des lettres et science humaines, université de sherbrooke,canada, 2023

http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet

فهـــــرس
الأشكال، الجداول والخرائط

أ-الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	الاختلاف في مفهوم الأمن الطاقوي بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة	16
02	مستويات عرض الطاقة	19
03	أصناف الاحتياطي النفطي	41
04	الإمكانيات المتركزة في أهم الدول من الطاقات المتجددة لسنة 2018	77
05	هيكل انتاج الطاقة الأولية في الجزائر	100
06	الإمكانيات الطاقوية المتجددة التي تتمتع بها الجزائر وذلك لسنة2022	104
07	الاستهلاك النهائي للطاقة في الاتحاد الأوروبي حسب القطاع لسنة2019	119
08	واردات الاتحاد الأوروبي من منتجات الطاقة في سنوات2021-2022	121

ب-الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	أهم المضايق البحرية وأهميتها الإستراتجية	28
02	يبين أهم مصادر الطاقات المتجددة	68
03	يبين قدرات الطاقة الشمسية على المستوى العالمي	76
04	يوضح مصادر الطاقات المتجددة وإمكانيات الجزائر منها	102
05	خطوط أنابيب الغاز الطبيعي العابرة للقارات في الجزائر	109
06	إنجاز مشاريع الطاقة الشمسية من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحليـــة والتهيئـــة الترابية MICLAT	135
07	التقييم الشامل للمنشآت المتصلة بالشبكة	136
08	المراحل الزمنية لتنفيذ البرنامج لسنة 2011	142
09	النتائج المحققة من إستراتجية الجزائر للطاقات المتجددة	143

ج-الخرائط

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	أهم المضايق والممرات المائية عبر العالم	31

فهـــرس المحتويـات

إهـــــــــــداء

شكر وتقدير

مقدمـــــــــــة 0

الفصـــــــل الأول: الأمـــن الطاقوي في العلاقات الدولية 9

المبحث الأول: الأمن الطاقوي: مقاربة مفاهيمية نظرية 11

المطلب الأول: الأمن والطاقة: السياقات المفاهيمية 11

المطلب الثاني: مركزية الأمن الطاقوي في الدراسات الأمنية 15

المطلب الثالث: الأمن الطاقوي من منظور نظرية خطوط الأنابيب وجيوبوليتيك الموارد 20

المبحث الثاني: جيوبوليتيك أمن الطاقة في العلاقات الدولية 22

المطلب الأول: التحول في أسواق الطاقة العالمية: إشكالات اضطراب مستويات الاستهلاك والإنتاج 22

المطلب الثاني: الطاقة والجيوبولتيكا: الإمداد الطاقوي في ضوء التنافس الجيوسياسي على المضايق البحرية 28

المبحث الثالث: دور المتغير الطاقوي في رسم التوازنات الدولية 38

المطلب الأول: الأهمية الإستراتجية للطاقة كعامل محدد لطبيعة التفاعلات الدولية 38

المطلب الثاني: التنافس العالمي حول المصادر الطاقوية (النفط والغاز) 54

المبحث الرابع: نحو تفعيل مقاربة جديدة لتحصيل الأمن الطاقوي: الطاقات المتجددة 66

المطلب الأول: من سياسة النفط الى سياسة التخلي التدريجي عن الطاقات التقليدية وتبني مفاهيم الانتقال 67

المطلب الثاني: الانتقال الطاقوي العالمي نحو الطاقات المتجددة: دراسة في الواقع 73

الفصـــــــــــل الثاني: وزن المحدد الطاقوي في مسار العلاقات الأوروبية الجزائرية 83

المبحث الأول: الاعتماد الطاقوي في تاريخ العلاقات الجزائرية الأوروبية 85

المطلب الأول: سياق العلاقات الأوروجزائرية التاريخي وأسس بناء العلاقات 85

المطلب الثاني: استمرارية العلاقات الأوروجزائرية وفق مبدأ الأرباح والتكاليف 91

المبحث الثاني: جيوبوليتيك الأمن الطاقوي في العلاقات الأوروجزائرية 96

المطلب الأول: جيواقتصادية وجيوإستراتجية الطاقة الجزائرية كمورد للاتحاد الأوروبي وإدارتها لنهج العلاقات 97

المطلب الثاني: الإستراتجية الأوروبية لتأمين الإمدادات الطاقوية 116

المبحث الثالث: الانتقال الطاقوي النهج البديل في رسم معالم العلاقات الأوروجزائرية.....128
المطلب الأول: واقع التحول الطاقوي في الجزائر.....129
المطلب الثاني: الانتقال الطاقوي رهان العلاقات الأوروبية الجزائرية 145
الفصـــــــــل الثالث المبادرات الطــاقوية في العلاقات الأوروبية الجزائرية 165
المبحث الأول: اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في قطاع الطاقات المتجددة 167
المطلب الأول: الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين الأوروبي والجزائري في مجال الطاقات المتجددة (الدوافع والمحتوى) 167
المطلب الثاني: مشاريع الطاقة المتجددة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر 177
المبحث الثاني: قراءة في سياسات الشراكة الأوروجزائرية: مستويات الإنجاز والإخفاق.....187
المطلب الأول: فعالية سياسات الشراكة الأوروجزائرية في تحقيق الأمن الطاقوي ضمن معادلة الطاقات المتجددة.....188
المطلب الثاني: مواطن ضعف الشراكة الأوروجزائرية وأسباب التراجع.....193
المبحث الثالث: تحديات ورهانات تحقيق الأمن الطاقوي ضمن العلاقات الأوروجزائرية 202
المطلب الأول: تأثير جيوسياسية الطاقة التقليدية على عملية التحول الطاقوي الأوروبي والجزائري.....202
المطلب الثاني: أمن الطاقة الأوروجزائري بين المشاكل الداخلية وبنية النظام الدولي.....210
الخاتمـــــــــة..... 221
قائــمة المصادر والمراجـــع 226
فهـــــــــرس الأشكال، الجداول والخرائط 242
فهـــــــرس المحتويــات 245
ملخص الدراسة..... 248

ملخص الدراسة

ملخص:

يحظى موضوع الدراسة باهتمام متزايد سنويا نتيجة ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة باعتبارها مكونا رئيسا وجوهر الاقتصادات سواء للدول المتقدمة أو الدول النامية، وبناءا على ذلك ارتهن المسار التنموي للفاعلين في النسق الدولي بمدى القدرة على تحصيل الموارد الطاقوية، وتحولت الطاقة إلى متغير محدد للتفاعلات ولطبيعة العلاقات بين الوحدات وتوجهاتها. وقد أدت التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي والمرتبطة أساسا بتحولات مست المورد الطاقوي في حد ذاته لارتباطه بخاصية النفاذ إلى مراجعات عميقة في مفهوم الأمن الطاقوي على المستوى العالمي.

تمت مراجعة السياسات الطاقوية العالمية كخطوة لتفعيل مقاربات تعويضية توفر الاحتياجات اللازمة من المصادر الطاقوية، وتعزز الاستهلاك الرشيد مع الحفاظ على تكوين البنية البيئية فكان الانتقال الطاقوي تحديا مفروضا ضمن هاته السياسات. ولقد عملت هذه الدراسة على البحث في مدى قدرة السياسات الأوروبية الجزائرية في إطار مسار طاقوي بديل يعمل على تحقيق مخرجات نفعية للطرفين، بعيدا عن التأثيرات الضارة للطاقات الأحفورية من خلال تفعيل مقاربة الانتقال الطاقوي والانطلاقة الخضراء وتبادل الإمكانيات والخبرات اللازمة من أجل تحقيق الفعالية الطاقوية.

لتتوصل الدراسة إلى أن طرفي الشراكة بالرغم من المحاولات الجادة والسياسات الممنهجة إلا أن الوصول الى انتقال طاقوي بالمعنى العملي للمفهوم لا يتحقق بعد، ولازال نسق العلاقات يسير ضمن مسار الطاقات الأحفورية وتعظيمها في الاقتصادات الداخلية بالرغم من تأكيد الاتفاقيات كاتفاقية باريس وغيرها على الضرر الذي أحدثته عمليات الاستغلال المكثف لهاته الثروات على البيئة والانسان، نظرا لغياب مقاربة متكاملة تجمع كل النواقص والعوامل المساهمة في نجاح أو فشل الانتقال نحو الطاقات المتجددة والبحث عن حلول ومخرجات ناجعة لتفعيل الانطلاقة الخضراء والتعاون المستمر لانتقال طاقوي فعال.

Abstract:

The topic of the study enjoys increasing attention annually as a result of high global demand for energy as a major component and the core of economies both developed and developing countries. Accordingly, the development path of international actors depended on the ability to collect energy resources, and energy was transformed into a specific variable for interactions and the nature and orientation of relations between units. Changes in the global economy, which are mainly linked to shifts that have affected the energy resource itself because of its connectedness with access, have led to profound revisions of the concept of energy security at the global level.

Global energy policies have been reviewed as a step to operationalize compensatory approaches that provide for energy source needs, promote rational consumption while maintaining environmental architecture. Energy transition has been a challenge within these policies. This study examined the potential of European-Algerian policies within an alternative energy path that works to achieve mutually beneficial outputs, away from the adverse effects of fossil energies by activating the energy transition approach, green launching and sharing the possibilities and experiences needed for energy effectiveness.

The study concludes that, despite serious attempts and systematic policies, the parties to the partnership are not yet achieving a robust transition in the practical sense of the concept. and the harmonization of relations continues to be within the path of fossil energies and their maximization in domestic economies, despite the emphasis of conventions such as the Paris Convention and others on the damage that intensive exploitation of such wealth has done to the environment and humanity, Due to the absence of an integrated approach that combines all the shortcomings and factors contributing to the success or failure of the transition to renewable energies and the search for effective solutions and outputs to activate the green start and the ongoing cooperation of an effective energy transition.